الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

الرقم الترتيبي: .....

رقم تسجيل الطالب: .....

حروف المعاني بين البصريين والكوفيين

-دراسة دلالية-

بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللغة العربية

شعبة اللغة العربية والدراسات القرآنية

إعداد الطالبة:

ذهبية بورويس

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الله بوخلخال

اللجنة:	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس	أ.د.رابح دوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
المقرر	أ.د.عبد الله بوخلخال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو	أ.د.سامي عبد الله الكناني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو	أ.د.سعيد هادف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
العضو	د.بلقاسم دفة	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة
العضو	د.صالح خديش	أستاذ محاضر	جامعة قسنطينة

نوقشت يوم: 13 جويلية 2005

السنة الجامعية: 1425-1426هـ/ 2005/2004م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... أ

المدخل: الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين

1-التعريف بالبصريين والكوفيين 2

2-نقد مذهب المفاضلة بين المذهبين 14

3-منهج التحقيق والجمع بين المذهبين 17

الفصل الأول: حروف المعاني قراءة في مضمون المصطلح وتتبع مصادر البصريين والكوفيين فيها

المبحث الأول: حروف المعاني عند المشتغلين باللغة 23

-بين حروف المعاني ومعاني الحروف 23

-حروف المعاني عند النحويين 26

-حروف المعاني عند اللغويين 31

-حروف المعاني عند الأصوليين 34

المبحث الأول: مصادر حروف المعاني عند البصريين والكوفيين وتراثهم فيها 38

-المصادر الرئيسة في حروف المعاني عند البصريين والكوفيين 39

-تراث البصريين في الحروف ومن ذهب مذهبهم 44

-تراث الكوفيين في الحروف ومن ذهب مذهبهم 47

الفصل الثاني: دلالات حروف الجر بين البصريين والكوفيين (الباء) و(من) نموذجا

المبحث الأول: حروف الجر وتسمياتها 53

-حروف الجر 53

-حروف الإضافة 54

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-حروف الصفات 56
-حروف الخفض 57
-المسميات أخرى لحروف الجر 58
المبحث الثاني: دلالات حرف الباء 60
-ما ذكر لحرف الباء من دلالات في كتب حروف المعاني 60
-دلالة الباء على الإلصاق 63
- دلالة الباء على التعدية 66
- دلالة الباء على الاستعانة 68
-دلالة الباء على التعليل 70
- دلالة الباء على المصاحبة 72
- دلالة الباء على الظرفية 74
- دلالة الباء على المقابلة 78
-دلالة الباء على البدل 79
-دلالة الباء على المجاوزة 81
-دلالة الباء على الاستعلاء 83
-دلالة الباء على التبعيض 83
-دلالة الباء على الغاية 87
-دلالة الباء على القسم 88
-دلالة الباء على التوكيد 91
المبحث الثالث: دلالات الحرف من 108
-دلالة من على ابتداء الغاية 108
-دلالة من على التبعيض 113
-دلالة من على بيان الجنس 115

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-دلالة من على البدل 118
-دلالة من على الفصل 119
-دلالة من على التعليل ..... [illegible]
-دلالة من على المجاوزة 121
-دلالة من على معنى الباء 122
-دلالة من على الاستعلاء 124
-دلالة من على انتهاء الغاية 125
-دلالة من على الظرفية 126
-دلالة من على ربّما 127
-دلالة من على معنى عند 128
-دلالة من على التشبيه 128
-دلالة من على القسم 129
-دلالة من على التوكيد 130

الفصل الثالث: دلالات حروف العطف بين البصريين والكوفيين (الواو) و(أو) نموذجا

تمهيد: حروف العطف تعريفها وعددها 139
المبحث الأول: دلالات حرف الواو 143
-دلالة الواو على الجمع المطلق 143
-دلالة الواو على معنى الإباحة والتخيير 147
-دلالة الواو على معنى الباء 149
-دلالة الواو على معنى مع 150
-دلالة الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع 151
-واو رُبّ 155

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-الواو الزائدة 157
المبحث الثاني: دلالات الحرف أو 161
-دلالة أو على أحد الشيئين أو الأشياء 161
-دلالة أو على التخيير 163
-دلالة أو على الإباحة 165
-دلالة أو على الشك 168
-دلالة أو على الإبهام 170
-دلالة أو على الجمع المطلق 172
-دلالة أو على الإضراب 177
-دلالة أو على معنى (إلاّ أن) 183
-دلالة أو على معنى (إلى أن) 186
-دلالة أو على معنى (و لا) 188
-دلالة أو على التبعيض 189

الفصل الرابع: ظاهرتا التضمين والتناوب في حروف المعاني بين البصريين والكوفيين

المبحث الأول: التعريف بظاهرتي التضمين والتناوب ومجال القول بهما عند البصريين والكوفيين 192
المبحث الثاني: التناوب والتضمين في بعض حروف الجر 204
-حرف الجر إلى 204
-حرف الجر على 208
-حرف الجر في 212
-حرف الجر الكاف 215
-حرف الجر اللام 216

المبحث الثالث: ظاهرة التناوب في حروف معان أخرى 219
-حرف الاستفهام (هل)..... 219
-من الحروف المشبهة بالفعل 222
لعلّ 22
أنّ 225
-من حروف العطف (الفاء)..... 226
-من حروف الاستثناء (إلاّ)..... 229
-من الحروف النافية (لمّا)..... 233
الخاتمة 239

الفهارس

أولا: فهرس الآيات القرآنية 246
ثانيا: فهرس الأشعار 255
ثالثا: فهرس المصادر والمراجع 260
رابعا: فهرس الموضوعات 275

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لا يخفى على دارس اللغة أن الكلام يتألف من اسم وفعل وحرف، وأنّ في تآلف واتساق هذه الأجزاء، تتشكل وتتنوع الجمل والتراكيب، فلا يوقف على دلالاتها النصية، ولا تتعين مقاصدها إلا بإدراك العلائق بين تلك الأجزاء، وبخاصة الجزء الحرفي منها الذي تقوم وظيفته الأساسية على تلوين الأساليب وتوجيهها، إنه مبحث دقيق المسلك كثير الفوائد، ولهذا شغلت قضاياه حيزا كبيرا في رسم خصائص الدرس اللغوي والنحوي عند البصريين والكوفيين.

وكان لوجود الخلاف بين المذهبين أثر كبير في إثراء دلالات الحروف واستعمالاتها والتوسع في ضبط أحكامها. ولم يكن هذا الأثر بمعزل عن المقاصد المستخلصة من النصوص، وهذا لم يوقف عليه جاهزا في مصنف أو مبحث مستقل، ولذلك يتطلب استقصاء وتتبعا وتحقيقا.

وإذا كانت الدراسات القديمة قد أولت عنايتها الكبيرة للقسمين الأولين الاسم والفعل، فإن الحرف في الغالب لم يذكر إلا مرتبطا بواحد من هذين القسمين؛ وعلى الرغم من وجود مصنفات متأخرة لم تأل جهدا في الاستقلال بالحرف كأبواب ومباحث وأقسام مختلفة، فإن هذه المصنفات لم تزد على الرصد والوصف سوى الوصف والتفصيل، مما لا يكشف مباشرة عن المباينة بين علماء البصرة والكوفة في ضبط كثير من دلالات ومسائل حروف المعاني.

لقد انصبت هذه المصنفات على حشد آراء العلماء في كثير من القضايا الحرفية، كما وقفت على ذلك في ما جاء على سبيل المثال عند ابن هشام الأنصاري، من خلال بحث الماجستير الذي أنجزته من قبل، والموسوم بـ"حروف المعاني عند ابن هشام –دراسة منهجية دلالية–" في كتاب مغني اللبيب، فهذا المصنف وغيره اتخذ من البحث في حروف المعاني والمفردات وسيلة لفك كثير من مقفلات النصوص، مع الانتصار في كثير من الأحيان لرأي عالم أو فريق من المذهبين وعلى امتداد مراحل الدرس النحوي واللغوي إلى مرحلة المؤلف. وكان الميل يجنح بتلك المصنفات في الغالب إلى البصريين.

وقد رأيت أن مدار دلالات ومسائل حروف المعاني مسند في أكثره إلى البصريين والكوفيين، وأن تحليل ونقد أدلة المادة المصدرية عندهما في دراسة دلالية لحروف المعاني عن طريق الجمع بين المذهبين، ومن خلال إحداث تكامل بينهما هو فتح لكل مغلق وتأويل لكل مشكل، وقراءة للنص من زاويتين بدل القراءة المنغلقة في دائرة المذهب الواحد.

ولعلّ إحداث هذا التكامل، يترتب عليه الالتفات إلى الدلالات المتنوعة، التي تكشف عن خفايا وأبعاد الأساليب العربية، وتتلمس الدقة والفقاهة في توظيف هذه الحروف من خلال النماذج المطبق عليها، والتي حاولت بها الكشف عن الضوابط الاستدلالية في تفسير دلالات حروف المعاني، والتي تفتح أمام المتخصصين سبلا جديدة للتأويل، والقراءة وعدم الانحصار في زاوية التفسير الواحد المتعنت لدلالة النص، وإنما بإحداث تواصل بين المنهجين بالتماس أدلة كل فريق.

لذلك كان تأصيل هذه الدلالات والتحقق منها بما يتفق ومنهج كل واحد في مصادره وبما ينسجم مع تفكيره اللغوي والنحوي يمثل انعكاسا كبيرا على تفسير كثير من النصوص المستدل بها. ولا يمكن بحال من الأحوال أن نجرّد هذه النصوص من إيحاءاتها المرنة التي يجرها الظاهر، أو من معانيها ودلالاتها المتفق عليها أصالة، والتي قد تظهر في نصوص كثيرة وليس في كل نص، ليُلجأ إلى الكشف عنها بطرق تأويلية مختلفة.

فالوقوف على هذه المباينة والمقارنة بين الفريقين اقتضى الإلمام بالخطوط العريضة للموضوع الذي بدا واسعا في جزئياته، ولكي لا أتعدى حدود الإنصاف والموضوعية بين الفريقين فقد رأيت أن استثمر المادة في مظانها الأصلية، متتبعة دلالات حروف المعاني من خلال نماذج منها في مصادر علماء المذهبين، متوجهة في ذلك بما بُثّ وجُمع في مصنفات حروف المعاني، استقصاءً للأدلة ودعمًا للحجج لدى الفريقين، فكانت مادة البحث ترتكز أساسا على ما جاء في مصادر النحو المعروفة وفي كثير من كتب اللغة والدراسات القرآنية، وفي مصادر من التفسير والقراءات القرآنية وفي كتب الطبقات والتراجم، وفي كل ما توفر لدي من كتب حروف المعاني ناهيك عن كتب الخلاف وبعض الدراسات

المقارنة بين الفريقين في أهم الظواهر الدلالية التي ميزت الواحد منهما عن الآخر.

وكان منهج الوصف والتحليل المرفق في كثير من الأحيان بالمقارنة مع اللجوء إلى النقد والتوجيه وسيلةً لا بد منها للتحكم في مضمون البحث، الذي ارتأيت أن أقسمه إلى مدخل وأربعة فصول عرضتها على النحو الآتي:

المدخل: الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين:

وسعيت فيه إلى التعريف بالبصريين والكوفيين بما يخدم مادة البحث، فقسمت علماء الفريقين إلى طبقات، وذكرت فيها ما يميز كل طبقة، مع المتابعة المرحلية لتطور الدرس النحوي واللغوي على أيدي علماء الطبقات المذكورة، والتي شكلت حلقات منسجمة ومترابطة في سلسلة واحدة.

أما القسم الثاني من المدخل فقد خصصته لنقد مذهب المفاضلة بين المذهبين الذي شاع بقوة عند الذين صنفوا في الخلاف بينهما، كما شاع عند كثير من المحدثين، ولذلك كانت طريقة التحقيق التي اعتد بها ابن مالك في الجمع بين الفريقين أسلوبا عمليا منصفا، لا أتعدى من خلاله حدود الموضوعية، فأنزلت كل فريق منزلته بما أوتي له من أدلة عقلية ونقلية.

الفصل الأول: حروف المعاني قراءة في مضمون المصطلح وتراث البصريين والكوفيين فيها:

وفي هذا الفصل عمدت إلى الكشف عن مضمون مصطلح حروف المعاني، وقد رأيت أن مقارنته بما سمي بمعاني الحروف في كثير من المصنفات أمر لا بد منه لتحديد المجال الذي يتحرك فيه الموضوع، بما يدفع اللبس والاشتباه في المسمّيات، ولذلك أردت الوقوف على مسمى حروف المعاني عند المشتغلين باللغة، لتحديد المضمون الذي تقوم عليه الدراسة، وهو ما عناه النحويون بالقسم الثالث من أقسام الكلم في العربية، لأنتقل بعد ذلك إلى مبحث آخر رصدت فيه وأحصيت كتب الحروف في تراث البصريين والكوفيين،

يألوا جهدا في خدمة لغة القرآن الكريم.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من شجعني وأعانني على إنجاز هذا البحث، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف الدكتور عبد الله بوخلخال، الذي رافقني ووجهني في مشواري العلمي منذ مرحلة الليسانس إلى يومنا هذا، لقد كان نعم الأستاذ ونعم المشرف، الذي ما فتئ يسلحني بالثقة والمراس وحسن استثمار الجهد.

كما لا يسعني في الختام إلا أن أشكر للجنة المناقشة تفضلها عليّ بإبداء الملاحظات وإسداء التوجيهات لتقويم هذا العمل.

فإلى هؤلاء جميعا أتقدم بالشكر الجزيل سائلة الله أن يلهمني حسن الثواب وأن يهديني طريق العلم، فهو نعم السبيل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مما أدركت بأنه يسهم في تأسيس بعض الأحكام المُنصفة في متن الدراسة، كما يلقي الضوء على خصوبة التأليف في هذا المجال عند المتأخرين، وهذا ما يفسر المرجعية المستند إليها أكثر في ثنايا موضوع البحث، وهو في الوقت نفسه .. إحالة للباحثين على تتبع هذا التراث بما قد يلفت النظر إلى قضايا وشوارد تسد فراغا في المكتبة اللغوية.

الفصل الثاني: دلالات حروف الجر بين البصريين والكوفيين:

وسعيت فيه إلى تتبع دلالات هذه الطائفة من الحروف عند البصريين والكوفيين، ويعود اختياري في التطبيق عليها إلى أسباب هي:

-كثرة دوران هذه الحروف في الكلام، وكونها من أهم وسائل التعبير الدقيق في اللغة.

-كثرة عددها وتشعب وتفرع دلالاتها.

-دوران أهم المسائل والظواهر الخلافية بين الفريقين في هذه الحروف.

وقد عمدت لهذه الأسباب إلى انتقاء حرفين كثر ترددهما في الكلام، كما تفرعت دلالاتهما، وهما حرفا (الباء) و(من)، ومن خلال هذين الحرفين أمكن تلخيص مذهب كل فريق في دلالات حروف المعاني، مع الإحالة بين الحين والآخر إلى وظائف وأحكام أخرى لغوية ونحوية افترق فيها الفريقان، والحرص على تتبع منهج التحقيق في تحليل الأقوال والنصوص، ومقابلتها ببعضها بعض، للتقليل من حدة الخلاف الذي انبنى في كثير من المصادر على أحكام مسبقة.

الفصل الثالث: دلالات حروف العطف بين البصريين والكوفيين:

وقد رأيت بأن هذه الحروف لا تقل في دورانها في الكلام عن حروف الجر، لما لها من وظيفة أسلوبية في توجيه معاني دقيقة يقوم عليها التركيب، فحروف العطف لها دور الربط بين أجزاء الكلام، فهي إلى جانب وظيفتها الإعرابية يستعان بها في تآلف أجزاء أسلوب العطف الذي يحمل مع كل حرف من حروف هذه الطائفة دلالة مستقلة، وقد

يكون للحرف الواحد منها دلالات متباينة، لا تدرك إلاّ بفقاهة شديدة، فالعطف بالحرف يعد جانبا دقيقا من جوانب دراسة التركيب العربي، لأن حسن الربط بين المعاني بالأدوات أساس مهم من أسس إحكام النظم. ولعلّ اختياري لحرفي (الواو) و(أو) في التطبيق على هذه الحروف يعود إلى أسباب هي:

-كثرة تردد هذين الحرفين في الكلام، مقارنةً بالحروف الأخرى في الطائفة نفسها.

-التباين الكبير بين دلالاتهما الأصلية، فالواو للجمع المطلق، و(أو) ترد لأحد الشيئين أو الأشياء.

-تشعب وتفرع وظائفهما الدلالية.

-بروز مسائل خلافية بين الفريقين في عرض دلالات هذين الحرفين مقارنةً بالحروف الأخرى.

الفصل الرابع: ظاهرتا التضمين والتناوب في حروف المعاني بين البصريين والكوفيين:

وفي هذا الفصل عمدت إلى تفصيل ما خلصت إليه جزئيا في الفصل السابق من ظواهر دلالية بارزة، افترق فيها الفريقان، وذلك بالتطبيق على نماذج أخرى من حروف الجر شاعت فيها الظاهرتان وأخذتا حجما أوسع، كما تم فيه التطبيق كذلك على حروف أخرى من طوائف مختلفة، شاعت فيها ظاهرة التناوب. ولو لا هاتان الظاهرتان لما أُسّس لدلالات هذه الحروف التي تُعدُ مصدرا من مصادر الاتساع اللغوي ووجها من وجوه ثراء المعنى.

لقد جرت العادة أن يعرج الباحث في مقدمة بحثه على ذكر الصعوبات التي اعترضته، وقد لا يتوقف قلمه في سردها، ولكنني أرى المصاعب التي اعترضتني تحصيل حاصل، فهي عندي أولا وأخيرا دفع إلى الإبداع والمثابرة، ولولاها لما خرج البحث في نهايته على هذه الصورة، التي آمل أن تكون غيضا من فيض سابقين ولاحقين لم يألوا ولن

المدخل

الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين

1-التعريف بالبصريين والكوفيين

2-نقد مذهب المفاضلة بين المذهبين

3-منهج التحقيق والجمع بين المذهبين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1-التعريف بالبصريين والكوفيين

يعدّ التعريف بالمذهبين البصري والكوفي في اللغة إقرارا لحقيقة أثبتتها مصادر النحو واللغة، كما حفلت كتب التاريخ اللغوي وطبقات وتراجم النحويين واللغويين بالحديث المسهب عن المذهبين، وتكاد تتفق كل المصادر القديمة والمراجع الحديثة على أن الدرس اللغوي تقاسمه البصريون والكوفيون.

ولذلك فالحديث عن الفريقين يكاد يكون حديثا عن تاريخ اللغة والنحو عند العرب في مدينتي البصرة والكوفة، فعلماء هاتين المدينتين هم الذين أرسوا دعائم الدرس اللغوي، فدونوه ونقلوه لغيرهم، ولا نجد مشتغلا بالعربية، إلا وأخذ من علماء المصرين مباشرة، أو تواصلا بالتراث الذي خلفوه، أو بما نقل عنهم. وإذا كان القدماء قد صنفوا علماء المدينتين إلى فريقين هما البصريون والكوفيون، وأوجدوا لكل فريق مذهبا تميزه خصائص، فإن المحدثين انصبوا كثيرا على التركيز على النزعة المذهبية لدى كل فريق، بتتبع مسائل الخلاف بينهما، إلى درجة إسباغ اسم مدرسة وهي تسمية معاصرة على كل مذهب[1].

وقد رأيت من باب تحديد مكان البحث، أنه لا مندوحة من التعريف بالمدينتين باختصار، لما قد يومئ للقارئ إلى علاقة المكان وخصائصه بطريقة ومنهج من ينتسبون إليه من العلماء، لأن "...نزعة علماء المدينتين متغايرة كتغاير الموقع الطبيعي للبلدين"[2].

---

[1]-ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي، ومدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمان السيد، ونشأة النحو العربي في مدرسة البصرة والكوفة للدكتور طلال علامة... ويذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى إنكار هذه التسمية التي طبعت كثيرا من الدراسات في تتبع جهود البصريين والكوفيين، وقد ضمّن إنكاره كتابه الموسوم بالمدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، (1987)، ص12 وما بعدها، وانظر كذلك: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د/أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1402هـ-1982م)، ص116.

[2]-نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط2، (1389هـ-1969م)، ص127.

البصرة لغة:

هي الأرض الغليظة ذات الحجارة الصلبة، أو هي الحجارة الرخوة المائلة إلى البياض، أو هي أرض كأنها جبل من جصّ، وقيل هي تعريب بس راه بالفارسية، ومعناه الطرق المتشعبة، ولعلّ المعنى الأول؛ أي الأرض الغليظة هو الأرجح في تعريفها لغة[3].

أمّا اصطلاحا:

فهي مدينة من إقليم العراق، تمّ إنشاؤها في سنة خمس عشرة هجرية، في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، وهذا الإقليم يُعد من أسبق الأقاليم مدنية وعمرانا لخصوبة تربته، ووفرة مياهه، تعاقبت عليه حضارات متنوعة من أجناس مختلفة، منهم: البابليون والأشوريون والفرس، ومن عرب بكر وربيعة، وهذا الامتزاج في الحضارات واللغات والثقافات المختلفة كان له الأثر الظاهر في رسم مناهج العلوم في هذه البيئة[4].

وللبصرة موقع جغرافي يشرف على البحر، ويطل على البادية، وكان لها مركز تجاري رغّب الناس فيه، ولذلك بعد استقرار الفاتحين فيها، وفدت إلى المكان قبائل عربية كتميم والأزد، والحجاز، كما استوطنت هذه المدينة أجناس من الأعاجم كالفرس والهنود واليونان، وكانت بها من الديانات غير الإسلام المسيحية واليهودية؛ واختلط العرب بالأعاجم، فظهر اللّحن في ألسنة الجماعات من غير العرب، وأصبحت الحاجة مُلحّة إلى الدرس القرآني الذي تفرع وتطور منه الدرس اللغوي[5]. والبصرة هي "أول مدينة عنيت

---

[3]-لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، (1997م)، مادة (بصر). وانظر: معجم البلدان لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1410هـ-1990م)، 510/1. ودائرة المعارف لبطرس البستاني، دار المعرفة، لبنان، 453/5.

[4]-انظر: دائرة المعارف الإسلامية، إصدار أحمد الشنتاوي، وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، مراجعة: د/محمد مهدي علام، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بصرة)، 669/3.

[5]-دائرة المعارف، 453/5. انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص108. وفي أصول النحو، لـ د/سعيد الأفغاني، دار الفكر، مطبعة جامعة دمشق، ط3، (1383هـ-1964م)، ص198. وتاريخ الفلسفة في الإسلام، لدي بور، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط5، 1981، ص53.

بالنحو واللغة، وتدوينها، واختراع القواعد لها، وقد سبقت الكوفة بنحو مائة عام"[6].

وكان لاختلاط العرب بثقافة غيرهم أثر ظاهر في أسلوب تفكيرهم، ومناهج علومهم[7]، فقد "كان بين نحاة البصرة كثير من الشيعة، والمعتزلة الذين أفسحوا السبيل للحكمة الأجنبية، لكي تؤثر في المذاهب الكلامية"[8].

كما ساهم سوق المربد في الجهة الغربية للبصرة في إثارة المساجلات اللغوية، وتتبع رواية اللغة الفصيحة، والغريب، والشعر، إلى حد اقتران اسم المدينة بهذا السوق، ففي لسان العرب البصرة "...هي التي بنيت بالمربد"[9]. وكان هذا السوق صورة معدلة لعكاظ الجاهلية "...كما كان العلماء والأدباء والأشراف يتزلون فيه للمذاكرة والرواية، والوقوف على ملح الأخبار، واللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم..."[10].

علماء اللغة والنحو في البصرة

الطبقة الأولى:

وشيخ هذه الطبقة هو أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)[11]، وإليه يعزى وضع النحو

---

[6]-ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط10، 283/2. ولا يجزم كثيرون بهذه المدة الزمنية الفاصلة بين مدرسة البصرة والكوفة.

[7]-الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: د/ مهدي المخزومي، بغداد، 1960، ص6 وما بعدها.

[8]-تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص55.

[9]-لسان العرب، مادة (بصر).

[10]-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص108-109. وانظر: معجم البلدان، 115/5. وفي أصول النحو، ص198. وأسواق العرب في الجاهلية والإسلام، د/سعيد الأفغاني، دار الآفاق العربية، (1413هـ-1993م)، ص411-412.

[11]-انظر: ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي، نشر وتهذيب: فريتس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، (1986م)، ص14. ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ص24. والفهرست، لابن النديم، تحقيق وتقديم: د/مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (1406هـ-1985م)، ص192. وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص21. ومعجم الأدباء أو إرشاد الأريب لمعرفة الأديب، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1991م)، 35/2. ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لأحمد بن مصطفى (طاش كبرى زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1405هـ-1985م)، 143/1.

العربي[12]، وقد أخذ عنه مجموعة من العلماء منهم: نصر بن عاصم الليثي (ت90هـ)[13]، وعبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ)[14]، ويحيى بن يعمر العدواني (ت129هـ)[15]، وعنبسة الفيل بن معدان[16]، وميمون الأقرن[17].

وقد اشتهر هؤلاء بالإقراء، أما نحوهم فكان جزءا من علوم العربية غير واضح المعالم، متداخلاً في بداياته مع العلوم الأخرى، ويذهب الدكتور محمد خير الحلواني إلى "أن التاريخ لم يعن بنحو هؤلاء، ولم يفرض له بحثا مستقلا، وإنما جاءنا ما جاء مبثوثا في كتب الأخبار، أو في كتب النحو، أو مدرجا في بحوث القراءات"[18]، ليصبح فيما بعد منطلقا لمن جاء بعدهم في تأسيس وتأصيل النحو العربي.

[12]-وروايات عزو وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي كثيرة، ولعلّ أقدمها رواية ابن سلام الجمحي، يقول: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي". طبقات فحول الشعراء، قراءة وشرح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، القاهرة، السفر، 12/1. وانظر: بعض الروايات الأخرى المؤيدة لرواية ابن سلام في كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة، تقديم/ الشيخ حسن تميم ومراجعة وإعداد: الشيخ محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط2، (1406هـ-1986م)، ص491. وأخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ص13. ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ص24. ومن الروايات التي نسبت وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي ولم تنف حصول ذلك مع غيره، ما ذكره ابن النديم في الفهرست، ص189.

[13]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص20. وطبقات الزبيدي، ص27. ومفتاح السعادة، 21/2.

[14]-انظر: ترجمته: في أخبار النحويين البصريين، ص22. وطبقات الزبيدي، ص26. ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خليكان، تحقيق: د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 376/3. ومفتاح السعادة، 16/2 و 144/1.

[15]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص22. ومراتب النحويين، ص50. والفهرست، ص195. وطبقات الزبيدي، ص27. ومعجم الأدباء، 144/1. ووفيات الأعيان، 173/6. ومفتاح السعادة، 21/2.

[16]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص22-23. ومراتب النحويين، ص30. والفهرست، ص195. وطبقات الزبيدي، ص29. ومعجم الأدباء، 144/1. ومفتاح السعادة، 144/1. ووفيات الأعيان، 391/6.

[17]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص25. والفهرست، ص195. وطبقات الزبيدي، ص30. ومعجم الأدباء، 144/1. ووفيات الأعيان، 391/6. ومفتاح السعادة، 144/1.

[18]-المفصل في تاريخ النحو العربي، د/محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1399هـ-1979م)، 118/1.

الطبقة الثانية:

وأشهر علمائها ، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)[19]، وعيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ)[20]،وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، الذي كان باعه أكبر في هذه الطبقة[21]، ويونس بن حبيب الضبي (ت182هـ)[22].

وعُرفت هذه الطبقة بإلمامها بالقراءات والرواية والنحو والفقه وأيام العرب، كما عنيت بالقياس وتتبع الألفاظ وتفسير غريبها، فكانت أعلم طبقة بالقرآن الكريم وبكلام العرب ولغاتها[23]، وظهرت مع هذه الطبقة مجموعة من الأصول العلمية التي مهدت لظهور أسس النحو البصري والكوفي[24].

الطبقة الثالثة:

وشيخها الأول هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)[25]، ويعدّ من تلامذة

---

[19]-انظر: ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص25. ومراتب النحويين، ص31. وطبقات الزبيدي، ص31. مفتاح السعادة، 144/1.

[20]-انظر: ترجمته في الفهرست، ص196. وأخبار النحويين البصريين، ص31. وطبقات الزبيدي، ص40. ومفتاح السعادة، ص145. وإليه يعزى أول تأليف في النحو العربي على ما ذكرته كثير من الروايات، وقد سُمي بما ألفه بالإكمال والإجماع. انظر: أخبار النحويين البصريين، ص31.

[21]-وقيل توفي سنة ثماني وأربعين ومائة، انظر: ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص28. ومراتب النحويين، ص33. وطبقات الزبيدي، ص35. ومفتاح السعادة، 28/2، 145/1.

[22]-وقد أنفرد بآراء كثيرة في اللغة والنحو، شكلت عنده مذهبا مستقلا. انظر: ترجمته: في أخبار النحويين البصريين، ص33. ومراتب النحويين، ص44. والفهرست 197. وطبقات الزبيدي، ص51. ومعجم الأدباء، 651/5.

ويذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن سيبويه نقل عنه كثيرا، كما سمع منه الكسائي والفراء "وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها". أخبار النحويين البصريين، ص34.

[23]-المفصل في تاريخ النحو العربي، 137/1-138.

[24]-انظر: المرجع نفسه، 137/1.

[25]-انظر: ترجمته في أخبار النحويين البصريين، ص38. ومراتب النحويين، ص54. والفهرست، ص199. وطبقات الزبيدي، ص47. ومعجم الأدباء، 300/3. ومفتاح السعادة، 146/1.

أبي عمرو بن العلاء، كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، وهو من أوائل الذين أصلوا للنحو باعتماده منهج السماع والتعليل والقياس[26].

تتلمذ عليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه، كما أخذ عنه الكسائي والفراء ليصبح نقطة انطلاق البصريين والكوفيين في تأسيس كل منهما لمذهبه.

الطبقة الرابعة:

ويمثلها سيبويه (ت180هـ)[27] من النحويين، والأصمعي (ت210هـ)[28]، وأبو زيد الأنصاري (ت215هـ)[29]، وأبو عبيدة (ت213هـ)[30] الذي تتلمذ على يونس فأخذ عنه، وهؤلاء اشتهروا باللغة أكثر من اشتهارهم بالنحو؛ وبهذه الطبقة بدأت علوم اللغة العربية تستقل وتأخذ ميادينها المتخصصة، كما ظهر التنافس بين البصريين والكوفيين يبرز ويقوى ليأخذ كل مذهب استقلاله بمسائله ومصطلحاته وعلله[31].

الطبقة الخامسة:

وأشهر علمائها الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215هـ)[32]، وقد أخذ النحو عن سيبويه وكان أسنّ منه، كما عرف بقدرته وبعلمه الواسع في النحو واللغة،

---

[26]-انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، 1/262-263. والمدارس النحوية، د/شوقي ضيف، دار المعارف، ط5، ص46.

[27]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص48. ومراتب النحويين، ص106. والفهرست، ص232. وطبقات الزبيدي، ص61. ومعجم الأدباء، 4/499.

[28]-انظر: ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص48. ومراتب النحويين، ص80. والفهرست، ص239. وطبقات الزبيدي، ص167.

[29]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص52. ومراتب النحويين، ص73. والفهرست، ص245.

[30]-انظر: ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص67. ومراتب النحويين، ص77. والفهرست، ص239. وطبقات الزبيدي، ص175. ومفتاح السعادة، 1/105.

[31]-المدارس النحوية، ص113.

[32]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص50. ومراتب النحويين، ص80. والفهرست، ص236. وطبقات الزبيدي، ص72. ومعجم الأدباء، 3/382، ومفتاح السعادة، 1/153.

فكان «أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل»[33]. وإلى جانبه في هذه الطبقة يذكر كذلك قطرب محمد بن المستنير تلميذ سيبويه (ت206هـ)[34]، وأبو عمر الجرمي (ت225هـ)[35]، الذي أخذ النحو عن شيخه الأخفش ويونس بن حبيب الضبي (ت182)، وبهذه الطبقة قويت مخالفة البصريين للكوفيين وخرج كثير من البصريين عن آراء شيوخهم بموافقة الكوفيين.

الطبقة السادسة:

وشيخها أبو العباس المبرّد (ت285هـ)[36]، أخذ النحو عن أبي عمر الجرمي، الذي أخذ عن الأخفش الأوسط، وكان من تلامذة المبرد ابن السراج (ت316هـ)[37]، وابن درستويه (ت347هـ)[38].

وقد تميزت هذه الطبقة ببروز مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وحدة الجدل بينهما مع التقاء الفريقين من بعضهما بعضا، واستقطاب كل فريق لأنصار يؤيدونه وينافحون عنه، وعُدت المرحلة السابقة (مرحلة الأخفش) مع مرحلة المبرد بداية

---

[33]- مفتاح السعادة، 153/1.

[34]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص49. ومراتب النحويين، ص109. والفهرست، ص237. وطبقات الزبيدي، ص99.

[35]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص72. ومراتب النحويين، ص122. والفهرست، ص225. وطبقات الزبيدي، ص74. ومفتاح السعادة، 153/1.

[36]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص96. ومراتب النحويين، ص6. والفهرست، ص265. وطبقات الزبيدي، ص101.

وكان المبرد المنافس الأول لأبي العباس ثعلب الكوفي.

[37]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص108. ومراتب النحويين، ص135. والفهرست، ص278. وطبقات الزبيدي، ص112. ومفتاح السعادة، 156/1.

[38]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص283. وطبقات الزبيدي، ص116. ومفتاح السعادة، 157/1. وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، (1399هـ-1979م)، 36/2.

الحرية والخروج عن الآراء البصرية ليلتقي الفريقان ويتقاطعان في كثير من المسائل[39].

الطبقة السابعة:

وشيخها أبو إسحاق الزجاج (ت 316هـ)[40]، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد الذي تتلمذ على يده وأخذ عنه، ومن تلامذته أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)[41]، الذي نسب إليه للزومه إياه، وكانت هذه الطبقة جامعة لآراء البصريين والكوفيين، مع ميلها السافر للبصريين، وهذا ما عبر عنه السيرافي بقوله عن الزجاج إنه: "كان أشد لزوما لمذهب البصريين"[42].

الطبقة الثامنة:

وشيخها أبو سعيد السيرافي (368هـ)[43]، إلى جانب أبي علي الفارسي (ت 377هـ)[44]، مع تلميذه ابن جني (ت392هـ)[45]، والرماني (ت384 هـ)[46]، فقد اشتغلت هذه الطبقة كثيرا بالتصريف، كما عنيت بالتعليل ومزج النحو بالمنطق، والعكوف على قراءة وشرح كتاب سيبويه، وكان هؤلاء أكثر نزوعا إلى البصريين، دون حدة أو

---

[39]-انظر: المدارس النحوية، ص124.

[40]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص108. ومراتب النحويين، ص135. والفهرست، ص272. وطبقات الزبيدي، ص111. ومفتاح السعادة، 154/1.

[41]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص361. وطبقات الزبيدي، ص119. وبغية الوعاة، 77/2.

[42]-أخبار النحويين البصريين، ص108.

[43]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص381. وطبقات الزبيدي، ص119. وبغية الوعاة، 507/1. ومفتاح السعادة، 163/1.

[44]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص390. وطبقات الزبيدي، ص120. وبغية الوعاة، 596/1. ومفتاح السعادة، 160/1.

[45]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص397. ومعجم الأدباء، 461/3. وبغية الوعاة، 132/1. ومفتاح السعادة، 130/1.

[46]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص386. وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، (1406هـ-1986م)، 294/2. وبغية الوعاة، 180/1. ومفتاح السعادة، 163/1.

عنت[47]، وقد عدّهم صاحب مفتاح السعادة ومهدي المخزومي من البصريين المتأخرين[48].

الكوفة لغة:

هي: "الرملة المجتمعة، وقيل الكوفة الرملة ما كانت، وقيل الكوفة الرملة الحمراء، وبها سميت الكوفة.. سميت بذلك، لأن سعدًا لما أراد أن يبني الكوفة ارتادها لهم قال: تكوّفوا في هذا المكان؛ أي اجتمعوا فيه..."[49].

أما اصطلاحا:

فهي: "المصر المشهور بأرض بابل، من سواد العراق، سماها قوم حدّ العذراء، وسميت الكوفة لاستدارتها..."[50].

مُصرّت هذه المدينة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام بتمصيرها سعد بن أبي وقاص، مفتتحا بالمسجد سنة سبع عشرة للهجرة، وقيل ثماني عشر، وقيل خمس عشرة سنة، وهو تاريخ تمصير البصرة[51]. ويذهب محمد الطنطاوي إلى أنها سنة أشهر على الأرجح بعد تمصير البصرة[52].

عرفت هذه المدينة بخصوبة أرضها، ووفرة مياهها، فنزل بها العرب المضريون، واليمنيون، وقبائل عربية متفرقة، كما وفدت إليها عناصر أجنبية، إلا أن هذه العناصر الأجنبية القاطنة بها من السريان والنبط واليهود والفرس، كانت أقل مما هي عليه في

---

[47]-المدارس النحوية، ص246.

[48]-مفتاح السعادة، 166/1. مدرسة الكوفة، د/مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، (1406هـ-1986م)، ص290. وانظر: بصرية أبي علي الفارسي وابن جني في الدرس النحوي في بغداد، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، (1407هـ-1987م)، ص224-226.

[49]-لسان العرب، مادة (كوف)، وانظر: معجم البلدان، 558/4-559.

[50]-معجم البلدان، 558/4.

[51]-تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل، القاهرة،(1962) ص42-43. وانظر: معجم البلدان، 558/4-559.

[52]-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص106.

البصرة، ولذلك قلت بها الضجنة[53]، لأنّ عرب الكوفة كانوا أبعد عن مشاركة "الجماعات الأخرى الحياة"[54].

دبت في هذه المدينة الروح الفارسية في علومها وأنظمتها، وانفسح الميدان لحرية التفكير، والميل إلى الابتكار، فتسربت هذه الروح إلى طرق تفكير العرب المقيمين بها، مما ترك أثرا في مناهجهم وأساليب علومهم، فالفراء على سبيل المثال كان "دارسا واعيا يعرف ما يأخذ وما يترك، ودارسا من طراز جديد خرج عن حدود التقليد الذي اتسمت به الدراسة البصرية"[55]، أما البصرة فلم يمتد إليها نفوذا يلين من شكيمتها، فعربها عُرفوا بصلابة عقولهم وحدة آرائهم[56].

ولذلك عني الكوفيون في علومهم اللغوية "بإجراء الكلام في الغالب على حسب الظواهر، والتخفيف والتقليل من صور الحذف، والتقدير والتهوين من شأن العامل، فقلّ عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار"[57].

وكانت المساجد هي المراكز العلمية بالكوفة، إذ كانت تعقد فيها مجالس لإقراء القرآن الكريم، ورواية الحديث، وتعلم الفقه، وإنشاد الشعر، وقد ضمت هذه المدينة ثلاثة من أشهر القراء السبع وهم: عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي[58]. "وقد عرف هؤلاء القراء بالضبط والاتقان والإلمام الواسع باللغة"[59].

---

[53]-مدرسة الكوفة، ص7. وانظر: الدرس النحوي في بغداد، ص11.

[54]-الدرس النحوي في بغداد، ص11-12.

[55]-المرجع نفسه، ص38.

[56]-نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، ص127.

[57]-ظاهرة التأويل في الدرس النحوي (بحث في المنهج)، عبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي، الرياض، ط1، (1408هـ-1988م)، ص39. وانظر: الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ-1997م)، ص116.

[58]-غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر برجستراسر، القاهرة، (1932م)، 1/261، 346، 535. وانظر: دروس في المذاهب النحوية، د/عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، (1988م)، ص89. ونحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، (1406هـ-1985م)، ص14-18.

[59]-الدرس النحوي في بغداد، ص62.

أما الولوع بحفظ الشعر والاعتزاز بروايته فكان سمة بارزة في الكوفة، وكان من أشهر رواته: حماد الراوية[60]، والمفضل الضبي (ت168)[61]، اللذان أخذا عنهما أهل المصرين (البصرة والكوفة)[62].

أما النحو واللغة في هذه المدينة، فلم يتزامنا مع بدايتهما في البصرة، لأسباب أسهبت فيها كتب الطبقات، إذ ظهرت العناية بهما في فترة متأخرة، وهناك من قدر هذه الفترة بنحو مائة عام، وإلى هذا ذهب أحمد أمين قائلا: "فالبصرة أول مدينة عنيت بالنحو واللغة وتدوينها واختراع القواعد، وقد سبقت البصرة بنحو مائة عام حتى أتت الكوفة بعد تؤسس منهجا خاصا يضاهي مذهب البصرة وينازعه"[63].

ويذهب سعيد الأفغاني إلى أن الكوفيين هم تلامذة للبصريين، ذهبوا إلى الكوفة وعلّموا بها[64]. هذا، وإن كان البصريون هم مشرب الكوفيين، فإن هذا لا ينفي تفرد الكوفيين في ابتكارهم لطريقة متطورة في تناول الدرس النحوي وتوجيهه وجهة لغوية[65].

علماء اللغة والنحو بالكوفة

الطبقة الأولى:

وشيخها أبو جعفر الرؤاسي (ت؟)[66]، ومعاذ الهراء (ت187)[67]، أخذا علمهما من

---

[60]-انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين، ص44. ومراتب النحويين، ص117.

[61] -انظر ترجمته في: الفهرست، ص312. مراتب النحويين، ص116. وطبقات الزبيدي، ص193. أخبار النحويين البصريين، ص44. ومراتب النحويين، ص117.

[62]-الاقتراح في علم أصول النحو، ص114. وانظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص116-117. وفي أصول النحو، ص200.

[63]-ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط10، 2/283-284. وانظر: في أصول النحو، ص166.

[64]-في أصول النحو، ص166.

[65]-الدرس النحوي في بغداد، ص39.

[66]-لم تُذكر له سنة الوفاة. انظر: ترجمته في: مراتب النحويين، ص48. والفهرست، ص293. وطبقات الزبيدي، ص125. ومعجم الأدباء، 5/292، 377.

[67]-انظر: ترجمته في: الفهرست، ص295. وطبقات الزبيدي، ص125.

البصريين الأوائل كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، وكانت عنايتهما بالصرف واللغة ومعاني القرآن أكثر من عنايتهما بالنحو[68]. وعلى حد قول مهدي المخزومي، فقد كانت العربية في عهدهما "رواية لغة، وشعر وأخبار وقراءة ومعرفة محدودة بالدرس النحوي والصرفي"[69].

الطبقة الثانية:

وشيخها الكسائي (ت197هـ)[70] وتلميذه الفراء (ت207)[71]، أخذا علمهما من أبي جعفر الرؤاسي ومن الخليل ويونس بن حبيب، وعُدّا إمامي الكوفيين دون منازع[72]، وذلك لعلمهما الواسع بالعربية وعنايتهما بالنحو واللغة والقرآن الكريم وإعرابه، وقد ابتدعت هذه الطبقة لنفسها مصطلحات مخالفة لمصطلحات ومسميات البصريين، كما استقلت وانفردت بحججها ومنهجها في الدرس النحوي، وأفسحت المجال للمعارضات والمناظرات بين الفريقين، دون خروج عن الأصول المتفق عليه، وبهذين العالمين بدأت المنافسة الحقيقية للبصريين[73].

الطبقة الثالثة:

وشيوخها هم أصحاب الفراء، نذكر منهم: ملازم الفراء الأول وتلميذه سلمة بن عاصم (ت بعد 270هـ)[74]، ومحمد بن سعدان الضرير (ت231هـ)[75]، واشتهرت هذه

---

[68]-انظر: في أصول النحو، ص173-174.

[69]-الدرس النحوي في بغداد، ص212.

[70]-انظر: ترجمته منثورة في: أخبار النحويين البصريين، ص34، 40، 51، 56. ومراتب النحويين، ص120. والفهرست، ص297. وطبقات الزبيدي، ص127. ومعجم الأدباء، ص87/4. ومفتاح السعادة، 148/1، 166.

[71]-انظر: ترجمته منثورة في: أخبار النحويين البصريين، ص34، 35. ومراتب النحويين، ص139. والفهرست، ص301. وطبقات الزبيدي، ص131. ومعجم الأدباء، ص42/4. ومفتاح السعادة، 166/1.

[72]-انظر: مراتب النحويين، ص120. والفهرست، ص297. المدارس النحوية، ص159. ومدرسة الكوفة، ص79. ومفتاح السعادة، 166/1.

[73]-الدرس النحوي في بغداد، ص216.

[74]-انظر: ترجمته في: مراتب النحويين، ص149. وطبقات الزبيدي، ص71. ومعجم الأدباء، ص391/3.

[75]-انظر: ترجمته في: الفهرست، ص316. وطبقات الزبيدي، ص139. ومعجم الأدباء، ص136/1.

الطبقة بالرواية والعناية بالقراءات القرآنية وبالحديث النبوي الشريف، وبحفظ العربية وحذقها، فكانوا في ذلك علماء ثقة في اللغة والرواية.

الطبقة الرابعة:

وإمامها أبو العباس ثعلب (ت291هـ)[76] وهو لا يقل شأنا عن الكسائي والفراء، وإلى جانبه في هذه الطبقة غلامه أبو عمر الزاهد المسمى بغلام ثعلب (ت345هـ)[77]، وأبو بكر بن الأنباري (ت327هـ)[78]، وقد اشتهرت هذه الطبقة بعنايتها الشديدة باللغة وبعلوم القرآن وقراءاته، وتتبع غريب الألفاظ ورواية الأشعار، فكانت طبقة علمائها بذلك ثقات يعتد بهم في رواية اللغة وحفظها.

وإذا كان الكسائي هو الذي رسم للكوفيين منهجهم في النحو، فإن الفراء بثقافته الكلامية كان أقدر على الاستنباط والتحليل وتوليد المصطلحات، لأنه كان "يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة"[79].

2-نشأة مذاهب المفاضلة بين المذهبين

إنّ طبيعة الدرس النحوي واللغوي اقتضت أن يمر بمراحل تاريخية رسمت له مناهج متباينة، وغاية واحدة، هي فهم كتاب الله ﷻ وسنة نبيه الكريم، يقول دبور: "وأكثر ما جعل التعمق في دراسة اللغة أمرا ضروريا هو اشتغال المسلمين بمدارسة القرآن وقراءته، وتفسيره"[80]، وقد رصدت كتب التاريخ النحو العربي، وكتب التراجم والطبقات بدايات وتطور الدرس اللغوي، عبر أطوار زمانية، وحدود جغرافية متباينة.

ولا أحد ينكر تأثير هذه الأطوار والحدود في إكساب الدرس اللغوي خصائص

---

[76]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص333. وطبقات الزبيدي، ص141. والإنباه،173/1. ومفتاح السعادة،169/1.

[77]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص340. ومعجم الأدباء، 360/5. وإنباه الرواة، 171/3.

[78]-انظر ترجمته في: الفهرست، ص338. وطبقات الزبيدي، ص153. ومفتاح السعادة، 169/1.

[79]-الفهرست، ص303. مفتاح السعادة، 166/1. وانظر: المدارس النحوية، ص195-196.

[80]-تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص53.

منهجية، أثمرتها الخلافات الناتجة عن تباين الحجج والأدلة بين البصريين والكوفيين بوضعها في حجم دائرتها الموازنة والمنصفة.

وإذا تُعزى هذه الخلافات إلى البصريين والكوفيين، فلأنهم هم الذين أنتجوا التراث اللغوي، ورسموا له منهجا وطرائق، مستمدة من مظانها الأصلية نقلا عن الأعراب الفصحاء، كما يذهب السيوطي في قوله: "...والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، فصيرها علما، وصناعة، هم أهل البصرة والكوفة فقط، من بين أمصار العرب"[81].

فالتراث اللغوي البصري والكوفي تراث واحد "...وإن كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين ممن دعوا بالكوفيين، عن المتقدمين البصريين، بمسائل تتصل بالفروع، وليس بالأصول، وتتصل بالمنهج؛ ورأيهم في السماع والقياس، بمادة المسموع والمقيس"[82].

ولذلك فالبحث يسعى إلى الجمع بين المذهبين البصري والكوفي، وفق مضمون واحد هو حروف المعاني، أو ما عنى به النحويون بالقسم الثالث من أقسام الكلم في العربية؛ أي "ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة، كحروف الجر والاستفهام والعطف وغيرها"[83].

هذا القسم الذي تفرقت مسائله وقضاياه في المصادر الأولى، وتتبعنا له يرتكز أساسا على رصد قضايا ومسائل الحروف الدلالية، مرتبطا بالنصوص الواردة فيها؛ وإذا كانت هذه القضايا والمسائل شذرات انتثرت في مصنفات الأولين، فإن كتب حروف المعاني المتأخرة استقلت بذكر كثير منها دون قصد إثارة خلاف، مع محاولة إحداث تكامل

---

[81]-الاقتراح في علم أصول النحو، ص34.

[82]-المدارس النحوية، أسطورة وواقع، ص159.

[83]-جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، المطبعة العصرية، صيدا، بيروت، ط37، (1420هـ-2000م)، 253/3.

بين المذهبين في حديثهما عن هذا القسم الذي يمثله حرف المعنى، وهـذا الاختلاف في الحديث عن دلالات حروف المعاني بين المذهبين "لا يصل إلى الافتراق تماما، بل اجتهاد مثلما نراه في اجتهاد سيبويه، والمبرد، وغيرهما ممن يخرجون عن منهج غيرهم من الشيوخ والعلماء"[84].

كما أنّ البحث ليس جزءا من عرض مسائل الخلاف التي شغلت الباحثين إلى يومنا هذا، وإنما هو غوص في كوامن النصوص وتفسير لدلالتها عن طريق أدوات هي حروف المعاني، التي تعد من أبواب النحو واللغة، ومما استند إليه علماء اللغة في فك كثير من مقفلات النصوص، يرى صاحب كتاب مفتاح السعادة أن معرفة هذه الحروف واستعمالاتها هو علم قائم بذاته، وقد سماه علم معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر[85]، يقول: "المراد بالأدوات، الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف، اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها"[86].

فالكوفيون على حدّ قول أحد المحدثين: "يميلون إلى طبيعة اللغة، فقد مثلوا الجانب الذوقي للّغة، ولطبيعتها، فإن كان البصريون قد أقاموا حججهم وأدلتهم على قوانين عقلية، فالكوفيون كانوا أقدر منهم على تصور المعاني الطبيعية، وأصدق منهم تفسيرا للظواهر والتراكيب"[87].

إنّ المقام لا يستدعي أن نفاضل بين المذهبين، أو نغلب فريقا على آخر، فنضيع في حمّى الخلاف، ونقضي على التواصل بين المنهجين، وكما ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي فـ"...ليس لنا في هذا العصر أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي لأي

84-القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، د/سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، ط1، (1997م)، ص77.

85-مفتاح السعادة، 379/2.

86-المصدر نفسه، 379/2.

87-ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، -بحث في المنهج-، ص42.

من الفريقين"[88]، فنشيد بمن زُعمت لهم الغلبة، ونطرح آراء من حاججوهم، واستدلوا بغير طريقتهم، لأن ظاهر الغلبة، وإن كان يعزى للبصريين بأسلوبهم العقلي المنطقي، فإنّ الكوفيين يمثلون الوجه الأقرب إلى طبيعة اللغة، وتصويرها تصويرا حقيقيا بعيدا عن التكهنات والتأويلات، ولا يمكن بحال من الأحوال أن يُنظر إلى النصوص بعيدا عن هذين الأسلوبين[89]. لأن الأصل في معرفة دلالات هذه الحروف هو التأمل في الكلام، والأصل من الكتاب والسنة ثم كلام العرب، لأنّ هناك من الدلالات ما لا ينجلي إلا بالسماع، ولا يستقيم إلا بالتأويل.

3-منهج التحقيق والجمع بين المذهبين

شاع بين الدارسين والباحثين ممن عنى بتتبع الدرس اللغوي أنّ البصريين والكوفيين ساروا في خطين متوازيين[90]، مما أدى إلى إهدار جوانب كثيرة من مظاهر اللقاء والتكامل في تفسير النصوص، والوقوف على دلالاتها، لانشغال العلماء بتوسيع الفجوة بين المذهبين، والتفريق بينهما، عن طريق رصد المسائل، وبعض الوقائع المبثوثة في كتب التراجم والطبقات، والإكثار من المقارنات المشحونة بالتفاصيل الجزئية والتفريعات المعقدة، يقول محمد الطنطاوي: "...فإذا كان البصري قد تحفظ في أقيسته وتشدد، والكوفي قد تحلل من القيود التي تقيد بها البصري، واحتفى بكل مسموع له على كثرة روايته للشعر عنه، وكلفه بالشاذ منه، ورواج المنحول عنده، واكتفائه بالشاهد الواحد، أيا كان شأنه، مع التعويل على القياس النظري، أدركت سعة الفجوة بين الفريقين في مسلكهما"[91].

ولسنا في هذا البحث بصدد ذكر فروق ومزايا المذهبين، بالتحمس أو التعصب لواحد منهما، إذ "لا نريد أن نقابل تعصبًا بتعصب، ولكن هدفنا أن نجلو حقيقة

88-المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص47.

89-ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، ص42.

90-انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص145.

91-المرجع نفسه، ص133.

الموقف..."[92]. لأنّ ذكر البصريين والكوفيين، ووسم البحث بالطائفتين هو من باب حشد النظريات منهجا، ووفق مسار اقتضته القراءة المتنوعة للنصوص، فمشارب علماء المذهبين واحدة –كما تبين ذلك من خلال التعريف بهم[93]– "فأعلام الكوفة كلهم أخذوا عن أئمة البصريين بأخرة"[94]، وكانت مظان جميعهم استقراء كلام العرب دليلا على صحة آرائهم، والسبيل الأول هو الرحلة إلى البادية، كما فعل الخليل والكسائي، والالتقاء بالأعراب الفصحاء، كما فعل سيبويه والأخفش والفراء[95].

فالدراسات النحوية واللغوية، كانت قد اتضحت معالمها على أيدي أعلام المذهبين البصري والكوفي، أما الزيادة بعد هؤلاء فقد صارت في حدود ضيقة من خلال الشروح والتلخيصات وجمع ما تفرق من موضوعات ضمن وحدات يحكمها الأثر الإعرابي، من مرفوعات ومنصوبات، أو يجمعها الأثر المعنوي الدلالي من خلال "...أسماء الأدوات التي يطلق عليها اللغويون حروف المعاني؛ كأدوات العطف والنصب والجزم، والاستئناف وغيرها..."[96].

وكانت هذه الشروح والتلخيصات دليلا على تآلف المنهجين في مرحلة استقر فيها الدرس اللغوي، وتعينت بوضوح ميزاته وخصائصه بجمع ما تفرق في المصادر الأولى، وتتبع الآراء ونقدها في عرض المسائل وترتيبها من جديد.

ولذلك كانت معرفة حروف المعاني، ودلالتها عند البصريين والكوفيين تتطلب الاستقراء لما ورد في مصادر كل من الفريقين، بتتبع ما جاء في كتب الخلاف، كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، والتبيين لأبي البقاء العكبري، وائتلاف النصرة لعبد اللطيف الزبيدي الشرْجي، وهذه المصنفات عدا الإنصاف لم تقف كثيرا على الخلاف بين الفريقين

92–القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص56.

93–في أصول النحو، ص162. انظر: ضحى الإسلامي (جدول التتابع الزمني لعلماء البصرة والكوفة)، 284/2.

94–القياس في النحو العربي، ص127–128.

95–المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص104.

96–المرجع نفسه، ص13.

في مسائل الحروف، ولذلك كان تتبع هذه الدلالات في كتب حروف المعاني المستقلة، غايةً لتحرّي مواضع الاختلاف بين المذهبين فيما "يتصل بالتعليل والتأويل، فكان لهؤلاء طريقة أو مذهب، ولأولئك طريقة أو مذهب آخر، وقد يكون الاختلاف بين بصري وبصري، كما كان بين كوفي وكوفي آخر، ولا تعدم أن تجد بصريا، قد وافق الكوفيين، وكذلك العكس"[97].

ويكاد يتفق المقارنون بين المذهبين على أن البصريين قد ضيقوا دائرة احتجاجهم وتشدّدوا في قبول الشواهد، فأجروا الظواهر اللغوية وفق قياس دقيق، مما طبع الدرس اللغوي عندهم بظواهر تأويلية عمّا ذهب إليه الكوفيون، لأن توسيع الكوفيين لمصادر التوثيق واقتدارهم في الرواية[98]، وسّع من دائرة دلالات حروف المعاني، فأكسب النصوص المستدل بها التنوع في القراءة الدلالية، وخرج بالسياق من ربقة القياس العقلي المحدد بتركيب أحادي محافظ على أصول أجزائه الإعرابية، إلى تركيب تحكمه المرونة الدلالية والعدول عن المعنى الأصلي إلى معنى فرعي آخر.

والناظر في جملة المسائل المختلف فيها بين المذهبين لا يرى الاختلاف إلا "...في الفروع، كمسائل التقدير والتأويل، وأن هذا أصل لدى فريق، وهو فرع لدى فريق آخر..."، وهذا ناتج عن كون الظواهر اللغوية مستمدة من النصوص، فإذا اختلف الحكم على النص، اختلف التعليل، والتأويل، فالكوفيون كانوا أوسع رواية، ولذا قالوا: "الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة"[99]. وقد ترتب عن ذلك إطلاق الظواهر النحوية دون قيد في الرواية المستخلصة من المادة اللغوية، أما البصريون فقد اعتدّوا بمبدأ الشيوع وحصر الظاهرة بكثرة ترددها وتوافقها في المرويات واللغات المتفق عليها، فأبوا الاستشهاد بلغات استند إليها الكوفيون واستدلوا بها[100].

97-مراتب النحويين، ص111.

98-المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص94.

99-مراتب النحويين، ص119.

100-انظر: أصول النحو العربي، د/ محمود أمين نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، (1407هـ-1987م)، ص60.

ونحن لسنا مدفوعين إلى الترجيح، وإذكاء نار الخلاف، وإنّما هو عرض لتكامل المذهبين عن طريق توخي الأدلة، والانتقال بالنصوص من مستوى النقل إلى مستوى القراءة، واستخلاص وجوه الاستعمال لحروف المعاني في النصوص، بالأخذ بأدلة المذهبين أخذا منصفا، مع مراعاة الاجتهادات الفردية، والجزئيات التي لا ترقى إلى مستوى القطع بوجود خلاف غير موفق بين المذهبين. ولذلك يكون توخي الدليل هو نقطة لقاء بين البصريين والكوفيين، دون تعصب وفي ذلك يقول أبو حيان: "ولسنا متعبّدين باتباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل"[101]، واتباع الدليل هو منهج في التحقيق والنظر، أو طريقة المحققين كما أشار إليها السيوطي حينما قال: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة، التي خالفها الظاهر... قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين"[102]؛ أي طريقة الجمع بين المنهجين.

ولأنّ الصواب "لم يطرد في أحد المذهبين، اطرادا بل تجده تارة مع هؤلاء وتارة مع أولئك، وحينا وسطا بينهما"[103]. فاتباع الدليل هو الحجة التي تستند إليها المسائل، وتقوم عليها الأحكام، وإذا كان ثمة خلاف فهو ضرورة للاتساع اللغوي، والمرونة في الاستعمال، ولعلّ هذا الأمر هو ما ذهب إليه أحدهم حينما قال: "اختلاف النحويين والكوفيين والبصريين، سيبويه وأشياعه والكسائي وأتباعه، جعلته نظير ما صنفه الفقهاء من الثقات في الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما من العلماء"[104]، فيما ترتب عن تعاقب هذه الحروف واستعمالاتها وتنوع دلالاتها بين فريق وفريق، وبين نحوي وآخر، بما له علاقة بأحوال السياق، فظاهرة مثلا كظاهرة إبدال الحروف أو تعاقبها أو إنابة بعضها

101-الاقتراح في علم أصول النحو، ص114.

102-المصدر نفسه، ص116.

103-في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص213.

104-ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشَّرْجي الزبيدي، تحقيق: د/طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، (1407هـ-1987م)، ص24.

عن بعض هو كسر للعلاقة بين الحرف والمعنى الذي "...وضع له في أصل كلامه، إلا أن النحاة القدامى أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح الاتساع، وهو من سنن كلامهم، وبالتالي لا يخرج عن معيارية اللغة، والاتساع ينتج عن تبادل الوظائف النحوية..."[105].

فالخلاف بين البصريين والكوفيين،أوجدته دوافع علمية،قبل أن يكون سببا لعوامل أخرى[106]، كما أن هذا الخلاف لم يكن صراعا وتنافرا في قضايا ومسائل اللغة، وإنما كان تنافسا من أجل إثراء اللغة، وضبطها وتحقيق المرونة فيها، بتتبع الحجة والدليل.

فالصلة بين البصريين والكوفيين ظلت قائمة على مدار الزمن، وأثر البصريين في الكوفيين لا يمكن إنكاره، وما جهود الكوفيين إلا خاصية من خصائص تكامل المنهج في الدرس اللغوي، فقد اجتمع الفريقان في العلم "...فاستكمل هؤلاء ما قصر فيه أولئك وتهيأ من هذا اللفيف المجموع هيكل اللغة بموادها ولمحاتها وأصولها"[107]. وخضعت الظواهر اللغوية للتفسير والقراءة، من خلال التنوع والتكامل المنهجي، فإذا كان البصريون قد اقتربوا من التعليل والتأويل المنطقي للظواهر اللغوية، فالكوفيون غلب على طريقتهم "دراسة المادة على أساس (وصفي)، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي"[108].

---

[105]-العربية والوظائف النحوية، د/عبد الله الرماني، دار المعرفة الجامعية، (1996م)، ص104.

[106]-انظر: المناظرات النحوية بين البصريين والكوفيين، رسالة ماجستير، علي مدلل، إشراف: د/بلقاسم ليباريز، جامعة الأمير عبد القادر، قسم اللغة والدراسات اللغوية، قسنطينة، الجزائر، (1998-1999م)، ص25.

[107]-انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص166.

[108]-دروس في المذاهب النحوية، ص95 .

الفصل الأول:

حروف المعاني قراءة في مضمون المصطلح وتتبع مصادر البصريين والكوفيين فيها

المبحث الأول: حروف المعاني عند المشتغلين باللغة

المبحث الثاني: مصادر حروف المعاني عند البصريين والكوفيين وتراثهم فيها

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: حروف المعاني عند المشتغلين باللغة

1-بين حروف المعاني ومعاني الحروف

أولى النحاة واللغويون وعلماء الأصول والمفسرون عناية كبيرة ومتكاملة بحروف المعاني للوقوف على دلالاتها ووظائفها، كجزء من خدمة النص القرآني، ضمن القضايا اللغوية والتشريعية، التي كانوا يتحركون في دائرتها، فالنصوص لا تخلو من الأسماء والأفعال، والحروف تدخل على هذه الأسماء والأفعال "...لمعان تحدث فيها، وإعراب تؤثره"[1].

ولكثرة دوران الحروف في الكلام، ودورها الواضح في تلوين الأساليب بدلالات دقيقة، ومتباينة، كانت العناية برصدها وتتبعها ضرورة لا بد منها، إذ أننا نجد كل جملة في اللغة الفصحى "تعتمد في تكوين معناها والعلاقة بين أجزائها على حروف المعاني، من نفي ونهي، وتأكيد، واستفهام، وشرط، ولا يمكن لها أن تؤدي أي من هذه المعاني دون أن يضامها حرف من حروف هذه المجاميع"[2].

فمعنى الكلمة إذن يستفاد من التضام والتركيب، وعلى حد قول توفيق الحمد، فحرف المعنى لا يمكن أن يحقق وظيفته الدلالية منفردا، بل إن هذه الوظيفة يتقاسمها مع الجزئين الآخرين من الكلمة وهما الفعل والاسم[3]. ولا يخفى علينا ما لهذه الحروف من دور في جلاء المعاني، إذ لا تتضح الدلالة المقصودة من التركيب إلا بمعرفة دلالة الحرف من خلاله، كما دار ذلك في كلام العرب، مدعما بالشواهد على اختلاف أنواعها، مما أثبته

---

[1]-الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: د/مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، (1406هـ-1996م)، ص83.

[2]-دور الحرف في أداء معنى الجملة، صادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 1996، ص42.

[3]-حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق: د/ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ط1، (1404هـ-1984م)، ص21.

المصادر الأولى، ونقلته المصنفات المتأخرة، لأن الغالب فيها "تغيير المعاني لا الألفاظ"[4].

فكان حريا بالعلماء على اختلاف تناولهم للنصوص وتتبع دلالتها، أن يولوا العناية للحرف استقصاء وجمعا، وحديثا مسهبا أو مختصرا عن أحكامه وضوابطه واستعمالاته المختلفة؛ فوضعت في ذلك مصنفات كثيرة بمسميات لا تكاد تفترق في عموم مضامينها، فسماها كثيرون (حروف المعاني)، وذكرها آخرون في أثناء حديثهم عن معاني الحروف، مع التباين في المضمون؛ ولذا رأيت أن أفْصِل بين المسميين، لأتتبع بعد ذلك مضمون المصطلح المتداول، والمقصود (حروف المعاني) عند النحويين واللغويين والأصوليين، قصد توجيه المادة وضبطها في كثير من المصادر والمراجع التي قد يستعين بها الباحثون من ذوي الاختصاص. ولعلّ اللجوء إلى هذا الإيضاح لانعدام تعريف شامل وواف لحروف المعاني في الكتب المتخصصة، إذ لم نجد من أصحاب مصنفات حروف المعاني من حاول أن يغنينا بتعريفها أو حدّها، اللهم إلا ما ذكره المرادي بحديثه عن حد الحرف وعلّة تسميته بالحرف وجملة معانيه وأقسامه وبيان عمله وعدده[5]، وهو في كل هذا لم يزد جديدا على ما ذكره النحويون واللغويون السابقون.

-معاني الحروف

وردت عبارة (معاني الحروف) في مصنفات كثيرة، على اختلاف تخصصها ومشاربها، وهذا المسمى عام لا يفصل فيه بين حروف الهجاء؛ أي حروف المباني التي تبنى منها الكلمات والصيغ، وبين حروف المعاني التي هي من أبواب المباحث النحوية، ويتعين من خلال مضمون تسمية (معاني الحروف)، ذكر الحروف جميعا دون التفريق بين فصائلها، فقد يراد بها (حروف المعاني)[6]، دون غيرها، والتي هي مدار الحديث عند

---

[4]-شرح المفصل، لابن يعيش، تصحيح وتعليق: مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 110/8.

[5]-الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1413هـ-1992م)، ص20-29.

[6]-انظر في ذلك: معاني الحروف، للرماني، تحقيق: د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط3، (1407هـ-1986م).

النحويين، كما يراد بها كل أنواع الحروف في المباحث النحوية أو الصرفية أو الصوتية.

فهذا المسمى يحتمل السعة والشمول غير الدقيقين، على خلاف مسمى حروف المعاني[7]، الذي يدور مضمونه فيما يخص القسم الثالث من الكلم في العربية، وينحصر في دائرة المباحث النحوية واللغوية، وقد تكون نوعا من الأنواع في معاني الحروف، كما قد تكون الحروف الهجائية ببعض أوصافها وخصائصها نوعا كذلك من هذه الأنواع، مدرجة في هذا المسمى العام، يقول الدكتور هادي عطية مطر الهلالي في أثناء حديثه عن الخليل وترتيبه للحروف "...وقد لمع من تلاميذه غير سيبويه النضر بن شميل، الذي ألف رسالة كان مدارها على الحروف الهجائية ووجوه معانيها..."[8]. ثم في معرض حديثه عن معاني الحروف وأنواعها يقول: "...ونوع يسمى (حروف الإشباع) وهي الألف، والواو والياء، وتسمى مع الهاء حروف الوقف، وتسمى معها حروف الإطلاق في القوافي، وتسمى حروف التثنية، والجمع دون الهاء..."[9].

وهذه الحروف لا يمكن عدّها من حروف المعاني الداخلة على الجمل والتراكيب، والمحدثة فيه أثرا دلاليا أو إعرابيا، ولذلك تُعد تسمية معاني الحروف غير ضابطة لمضمونها، لأنها تفصل دلالات الحروف عن تراكيبها، فتمنحها معاني مستقلة كما أنها تحتمل كل أصناف الحروف، مما يحدث أثرا دلاليا في التركيب أو في الصيغ والبنى، وهذا يكلف العناء ولا يوجه المادة توجيها عمليا للإغراق في كثرة المسميات والمعاني.

---

(7)-انظر في ذلك: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، منشورات مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، (1395هـ-1975م). والجنى الداني في حروف المعاني.

(8)-نشأة دراسة حروف المعاني وتطورها، د/هادي عطية مطر الهلالي، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، (1985م)، ص44.

(9)-المرجع نفسه، ص25-26.

-حروف المعاني عند النحويين

استعمل النحويون الأوائل كلمة "حرف"[10] مقابل القسيمين الآخرين الاسم والفعل، ولذلك لم يفردوا له مباحث مستقلة، فتحدثوا عنه في ثنايا وأبواب الاسم والفعل، ولم يعنوا بحده، ووصفوه كعلة لإبانة معنى، أو أنه واسطة لإيصال الأفعال إلى الأسماء، أو لربط الجمل، قال سيبويه: "...الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[11]. وليس في قول سيبويه: (جاء لمعنى) إشارة إلى أن الحرف مستقل بمعنى في ذاته، وإنما هو واسطة أو سبب لتحقيق معنى من المعاني في الربط بين أجزاء الجمل؛ وهذا يفهم من اللام الواردة في قوله (لمعنى)، وهذه اللام أفادت التعليل، فكان مجيء الحرف علة لإفادة معنى لم يكن لدينا من قبل.

إن هذا التعليل المقصود من كلام سيبويه لا يتحقق إلا بغيره، ويكاد النحويون يجمعون على حرفية ما جاء في قول سيبويه، فهذا خلف الأحمر البصري يقول: "العربية على ثلاثة: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى"[12]؛ ويذهب المبرد المذهب نفسه فيقول: "فالكلام كله اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيا أو أعجميا من هذه الثلاثة"[13]. وما زاد المبرد إلا تفصيلا وشرحا شكليا لفحوى عبارة سيبويه، فعدّ الحرف واحدا من الأقسام الثلاثة التي ينبني عليها الكلام، ولا يمكن أن يقوم إلا بها في تحقيق كثير من الدلالات.

أما ابن السراج فيعرف الحرف، محاولا ضبط هذا التعريف بتقييده بأهم خاصية

---

(10)-انظر: التعريف اللغوي لكلمة "حرف" مفصلا في رسالة الماجستير "حروف المعاني عند ابن هشام -دراسة منهجية دلالية -"، ذهبية بورويس، إشراف: أ.د/عبد الله بوخلخال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، (1414هـ/1994م)، ص24-26.

(11)-الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408هـ-1988م)، 12/1.

(12)-مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، (1381هـ-1961م)، ص35.

(13)-المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 3/1.

تفرقه عن الاسم والفعل، أو ما يبدو شبيها منهما بالحرف، فيقول: "الحروف ما لا يجوز أن يُخبَر عنها، ولا يجوز أن تكون خبرا نحو من وإلى"[14].

وقد سعى الزجاجي إلى ضبط هذا المضمون بحكم تطور الدرس اللغوي والنحوي في عصره، أي في القرن الرابع الهجري، وكما يذهب الدكتور مازن المبارك، فقد حفل هذا القرن "بنتاج خصب للعقلية الإسلامية في أوج نضجها ورقيها"[15]. ويقدم الزجاجي حدًا للحرف في أثناء حديثه عن أقسام الكلمة، فيجعل الحرف واحدا من حروف المعاني الكثيرة التي عرض لها النحويون دون أن يفصل فيها، أو يضبطوا حدّها فيقول: "وأما حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون: فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو من، وإلى، وثم، وما أشبه ذلك"[16].

وقد مثل الزجاجي لحروف المعاني بمن، وإلى، وثم، وهذا متفق على حرفيته، كما مثل سيبويه من قبله بالحروف دون غيرها حينما قال: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم، ولا فعل، فنحو ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوهما"[17].

ومن هنا يتبين أن النحويين الأوائل كما ذهب الزجاجي قصدوا بالقسم الثالث من الكلم في العربية ما استعمل جمعا بعد ذلك وسمي بحروف المعاني، فهم في أثناء التمثيل ضمنوا هذا القسم الحروف فقط، فأبعدوا الكلمات التي أشبه في فعليتها أو اسميتها، والتي قد تلتبس بالحروف في افتقارها إلى غيرها، ولذلك تحرى المتأخرون الدقة في تعريفهم للحرف، فقال ابن مالك: "والحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيًا بنفسها ولا بنظير"[18].

---

(14)-الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1408-1988م)، 37/1.

(15)-الإيضاح في علل النحو: ص 1.

(16)-المصدر نفسه، ص54. وعبارة (ما أشبه ذلك) تشير إلى باقي الحروف وليس إلى ما اختلف فيه من أسماء وأفعال، وكان مشبها الحرف، وذلك بالنظر إلى الحد الموضوع له.

(17)-الكتاب، 12/1. وعبارة (نحوهما) في قول سيبويه تشير إلى باقي الحروف الخالصة في حرفيتها دون الأسماء والأفعال.

(18)-شرح التسهيل، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط1، (1410هـ-1990م)، 10/1.

ولعلّ المرادي في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني أول من حاول إخراج هـذا المصطلح من دائرة الوصف، إذ على خلاف السابقين له ممن وضع مصنفات في الحروف، قدم مضمونا لما وسم به مصنفه (حروف المعاني)، فقال في مقدمة كتابه "الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط، فقوله: كلمة جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعُلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني، فإنها ليست بكلمات، بل هي أبعاض كلمات..."[19].

أما ابن هشام، فيذهب إلى أن أقسام الكلمة محصورة في ثلاثة، "ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة، ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلت عل معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلت على معنى في نفسها، فإن دلت على زمان محصل فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم"[20].

ولعلّ إدراك ابن هشام لمضمون ما يراد بحروف المعاني هو الذي جعله يتحرى الدقة في كتابه المغني، عندما لم يطلق مسمى حروف المعاني على ما فسره وشرحه في الباب الأول من كتابه، وسماه تدقيقا بالمفردات، " وأعني بالمفردات الحروف، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك"[21]، على خلاف المالقي صاحب رصف المباني في شرح حروف المعاني، والمرادي صاحب الجنى الداني في حروف المعاني، فقد تسامحا في إيراد ما ليس حرفا كبعض الضمائر والأفعال في مصنفيهما[22].

---

(19)-الجنى الداني، ص20.

(20)-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ص13-14.

(21)-انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1407هـ-1987م)، 13/1.

(22)-انظر: بعض المفردات غير الحرفية في رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص40، 47، 49. الجنى الداني في حروف المعاني، ص350،238، 418.

فالنحويون من القدماء والمتأخرين تحروا الدقة في التعامل والنظر إلى أجزاء الكلم، ففرقوا بين الأسماء والأفعال والحروف، وكان سبيلهم فيما مثلوا به وما قدموه من أوصاف لكل قسم أن يجانبوا اللبس والاشتباه بين هذه الأقسام، ولننظر إلى مظاهر الدقة في قول المبرد حينما يعرض للكلمة التي تأتي على حرف واحد فيقول: "فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد...، فممّا جاء على حرف مما هو اسم (التاء) في (قمت)"[23]، فالاسم الذي هو الضمير في قمت، إذن جاء على حرف واحد وليس هو بحرف معنى "فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان، فهي منفصلة بأنفسها، مما بعدها وقبلها، إلا أن الكلام بها منفردة محال، كما وصف لك..."[24].

ويقترب ابن السراج من المصطلح جمعا واستقصاء فيقول: "باب الحروف التي جاءت للمعاني"[25]، فيذكر إن، أن، أنّ، ما، لو، قد..[26]، وكل ما أورده على سبيل التمثيل لا يخرج عن مفهوم الحرف، كما هو متفق ومجمع عليه، ولا سبيل إلى الخلط بين هذه الحروف وبين ما أشبهها من الأسماء والأفعال، ويتحدد الموضع الاستعمالي أكثر للكلمة التي قد تخرج عن طريق السياق من انتسابها الأصلي للحرف، لتؤدي وظيفة مغايرة له، فيقول في حديثه عن حروف المعاني: "ومنها عن*، وهي لما عدا الشيء، وقد استعملت اسما، وقد ذكرناها في الظروف، وذكرها سيبويه في الحروف، وفي الأسماء"[27].

وخلاصة القول، إنّ حروف المعاني عند النحويين غير الأسماء، والأفعال أو ما كان منهما واشتبه به. ولعلّ الزجاجي هو أول من وسع دائرة الحديث عن هذا المصطلح، إذ

---

(23)-المقتضب، 36/1.

(24)-المصدر نفسه، 39/1.

(25)-الأصول في النحو، 206/2.

(26)-المصدر نفسه، 206/2-211.

*-تستعمل (عن) حرف جر للمجاوزة، وتستعمل اسما للظرفية، بمعنى جانب. انظر: مغني اللبيب، 170/1.

(27)-الأصول في النحو، 211/2.

يمثل مرحلة تطورت فيها المسميات، واستقرت فيها المصطلحات وانتظمت فيها مضامين الدرس اللغوي، هذه المرحلة التي اتفق المؤرخون لتاريخ اللغة والنحو على تسميتها بمرحلة المذهب البغدادي[28].

فقد حدد الزجاجي المراد من حروف المعاني فقال: "فالحروف على ثلاثة أضرب: حروف المعجم[29]، التي هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها[30]، نحو العين من جعفر، والضاد من ضرب، وما أشبه ذلك، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعاني"[31].

فلا يمكن أن يكون هناك إذن خلاف في كون حروف المعاني عند النحويين يقصد بها الوحدة الثالثة في تقسيم الكلمة العربية، وإلى هذا ذهب أحد المحدثين عندما قال: "...ودراسة الحرف لا تنفصل عن الجملة العربية، باعتبار أن الحرف له من المعاني والدلالات ما له تأثيره في المعنى، ومن هنا كان ما يسمى عند النحاة بحروف الجر...، وأطلق عليها حروف المعاني للدلالة على المعاني المختلفة"[32].

ولم يختلف البصريون والكوفيون في الوحدات الثلاث للكلم في العربية، أي (اسم وفعل وحرف)، كما لم يكن هناك ثمة خلاف بينهم في العلاقة القائمة بين هذه الأجزاء، إذ من هذه العلاقة تنجر المعاني وتترتب، ولذلك ذهب السيوطي إلى أن البصريين والكوفيين قالوا

---

[28]-انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص146.

[29]-انظر: الكتاب، 265/3. ويسميها المبرد حروف التهجي، انظر: المقتضب، 236/1.

[30]-وهي الحروف التي تبنى منها الكلمات، سواء أكانت أسماء أم أفعالا، وهي ما اصطلح على تسميته بحروف المباني في مقابل حروف المعاني. انظر: معجم الكليات، للكفوي، إعداد وطبع: د/عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، (1413هـ-1993م)، فصل (الحاء). دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، د/ حازم علي كمال الدين، مراجعة وتقديم: ا.د/ رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الآداب، القاهرة،ص254.

[31]-الإيضاح في علل النحو، ص54. وانظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، مراجعة وتقديم: د/فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، 16/2-17.

[32]-النحو العربي، دراسة نصية، د/ صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص99.

بأنّ "...الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء...، وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها، وإعراب تؤثره..."[33].

وبالنظر إلى هذه المعطيات يمكننا القول إن حروف المعاني مسمى تصنيفي، فكما صنفت وبوّبت الأسماء والأفعال في طوائف مثل الأفعال الناقصة والأسماء المعربة، والأسماء المبنية، سميت وجمعت الحروف في باب حروف المعاني[34]، وقد وقع الخلاف في دلالتها، بما أثرى اللغة، لأن هذه الدلالات متأثرة بالسياق، والتحكم في معنى السياق بشكل دقيق لا يجزم به، وهو ليس بالأمر الهين، لارتكازه على ضمائمه، ففيه ما لا ينجلي إلا بالسماع، وفيه ما لا يستقيم إلا بالنظر والتأويل، فيما هو أصل من الكتاب والسنة، وفيما هو حجة من كلام العرب، لأن الغالب فيها "...تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها"[35].

-حروف المعاني عند اللغويين:

أما عند اللغويين، فقد تحدد هذا المصطلح من حيث وظيفته الدلالية اللغوية، ومثلوا لها في الغالب بالحروف دون غيرها من المفردات الاسمية أو العلية المشابهة لها، قال الأزهري في تهذيبه: "...كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل حتى، وهل، وبل، ولعلّ..."[36]. وهو في قوله أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني قد تندرج معها بعض الأسماء والمفردات من ذلك ما ذهب إليه في كون (متى) من حروف المعاني، ولها وجوه شتى[37].

---

[33]-الأشباه والنظائر، 80/1.

[34]-انظر: جامع الدروس العربية، 253/3.

[35]-شرح المفصل، 110/8.

[36]-تهذيب اللغة، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مادة (حرف). انظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، مادة (حرف).

[37]-تهذيب اللغة، مادة (متى).

ولا يفصل الأزهري تعريفه للحرف عن علّة إيراده في بيان الدلالات، أمّا ابن منظور، فيقترب مما عناه النحويون متوخيا الجمع بين وظيفة الحرف في الربط بين أجزاء الجملة، وحاجته الدائمة إلى فعل أو اسم يصحبهما أو يربط بينهما، فتتحقق دلالته فيهما[38]، فيقول: "والحرف الأداة[39] التي تسمى الرابطة[40]، لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل، كـ(عن)، و(على)، و(نحوهما)..."[41].

وهذه الوظيفة التي ألمح إليها ابن منظور، نجد معناها يتردد بصياغة أخرى عند ابن سيده، وقد قام بتصنيف الحروف وتحديدها، وزاد عليها ما لم يعدّه النحويون من الحروف، فقال: "ذِكرُ عدة ما تجيء عليه الحروف التي يسميها النحويون حروف المعاني، وهي الحروف التي تربط الأسماء بالأفعال، والأسماء بالأسماء"[42].

وبذكر ابن سيده لوظيفة الربط الدلالي التي يقوم بها الحرف، لم يخرج بعبارته عن مفهوم حرفية حروف المعاني، ولكن عند استقصائه لهذه الحروف ذكر كذلك من باب التجوز المفردات من الظروف وأسماء الأفعال في باب حروف المعاني للحاجة إلى تفسيرها وضبط أحكامها في الاستعمال، مثل: (قط، صه، مه، حسب)[43]، وبرّر إيراد هذه المفردات وغيرها معقبا على أن ذكر ما جرى مجراها من الظروف والأسماء التي ليست

---

[38]-وهذا ما عناه النحويون المتأخرون بقولهم: الحرف يدل على معنى في غيره، منتقدين بذلك عبارة سيبويه (جاء لمعنى)، وقد ذهب إلى ذلك ابن هشام فقال: "اشتهر بين النحويين أن الحرف يدل على معنى في غيره". انظر: الأشباه والنظائر في النحو، 71/3. وانظر: 9/2.

[39]-وذكر كلمة (أداة) في قول ابن منظور، هو من باب التجوز والتفسير اللغوي، وليس مصطلحا بديلا للحرف، وقد نبهت إلى ذلك، لكي لا نجاري الدعوات التي تبنت هذا المسمى. انظر: الحديث عن هذا الأمر مفصلا في رسالة الماجستير حروف المعاني عند ابن هشام -دراسة منهجية دلالية-، ص22-39.

[40]-تسمية الحرف بالرابطة، تردد في حديث ابن هشام عن أقسام الكلم، ونحن نعلم أن الرجلين عاشا في مرحلة واحدة، وهي مسمى من مسميات حرف المعنى شاع عند المتأخرين.

[41]-لسان العرب، مادة (حرف).

[42]-المخصص، دار الفكر، بيروت، (1398هـ-1978م)، السفر 14، 44/4.

[43]-المصدر نفسه، السفر 14، 46/4.

بحرف غرض تبيين "العلّة التي من أجلها فسرت معاني هذه الحروف، والأسماء المبهمة إبهام الحروف"[44].

وحروف المعاني عند اللغويين من أصحاب المعاجم، لم تخرج بوظيفتها عمّـا أراده النحويون بالقسم الثالث من الكلمة في العربية (الحرف)، ولأن هذه الوظيفة قد غلبـت عليها دلالة الربط بين أجزاء الجملة وتباين دلالاتها، فقد عنى اللغويون بتفسيرها مع مـا يلحق بها، أو ما يجري مجراها، دون التركيز على حدها، كقـول صـاحب الكليـات: "وحروف المعاني هي التي تفيد معنى/كسين الاستقبال وغيرها، سميت بها للمعنى المخـتص بها، أو لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، إذ لو لم يكن من، وإلى في قولك: خرجت من البصرة إلى الكوفة، لم يفهم ابتداء خروجك وانتهاؤه، أو لأن لها معاني كالباء في بزيد، بخلاف الباء في بكر"[45].

والأمر الآخر وليس الأخير، فإننا لا نجد تحديدا عند اللغويين يجعل دائرة حـروف المعاني منحصرة في القسم الثالث فقط من أقسام الكلم، وإن كان التمثيل ببعض الحروف ، فذلك ليس على سبيل الحصر، وهذا التوسع في استعمال حروف المعاني عند اللغويين قد يكون من الأسباب التي دعت بعضهم إلى إطلاق تسمية حروف المعـاني علـى أدوات ومفردات ليست من الحروف في شيء، مما أفسح المجال لكثيرين من جعل (القسم الثالث من أقسام الكلم أوسع من أن يقتصر على ما أطلق عليه النحاة من بعد (حروف المعاني)، فهو يتسع ليشمل كثيرا من الكلمات[46]، التي ليس لها معنى دلالي،بل لها في الكلام معـنى

44- المخصص نفسه، السفر 14، 57/4.

45- الكليات، فصل (الحاء).

46-ولعلّ هذا الأمر هو الذي ذهب ببعض المحدثين إلى البحث عن بديل لمصطلح حرف، فقال أحـدهم: "سـمى الكوفيون الحروف أدوات، وهذه التسمية أقرب إلى الدقة، نميل إلى الأخذ بها، لتشمل حـروف المعـاني، وبقيـة الأدوات، التي تؤدي وظيفة التعليق". أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. د/فاضل مصطفى الساقي، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، (1397هـ-1988م)، ص92. انظر: مدرسة الكوفة، ص310-311. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، لعوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائـر، 1983م/ص174.

وظيفي مثل: أين، ومتى، وكيف، وكم، وحيث، وأي، وإذ..."[47]. ولعلّ مذهب اللغويين هذا يفسره كون "البحث عن معاني الحروف والأدوات لا يدخل في صلب علم النحو، إذ لم يكن بحثا عن أحوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب، بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم، أعني الحروف، فهو إلى علم اللغة أقرب منه إلى علم النحو، ولكن النحويين لاحظوا أن هذه الحروف روابط للتركيب، فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال الذي يعرض لها عند التركيب، كالعمل أو الإعراب أو البناء أو الزيادة"[48].

-حروف المعاني عند الأصوليين[49]

عرض علماء الأصول لمادة حروف المعاني في أحاديث مبوبة، مع دعوتهم إلى ضرورة معرفتها والتفقه فيها[50]، وقد كانت عناية هؤلاء بها دفعا لأهل النحو واللغة من النظر في أحكامها وضوابطها، فهذا ابن فارس يقول: "رأيت أصحابنا من الفقهاء يضمنون كتبهم في أصول الفقه حروفا من حروف المعاني، وما أدري ما الوجه في اختصاصهم أياها دون غيرها، فذكرت عامة حروف المعاني رسما واختصارا"[51].

وفي ظني أنّ علماء الأصول والفقه لم يتفقوا على جملة حروف المعاني التي أوردوها في مصنفاتهم، فالقليل منهم اكتفى، بذكر الحروف المتفق على حرفيتها، دون إلحاق بعض الأسماء المبهمة والظروف أو مفردات أخرى بها، على نحو ما نجده عند الآمدي في الفصل الذي تحدث فيه عن الحرف وأصنافه، فلم يخرج عن المفهوم النحوي والاستقصائي

---

[47]-الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، د/محمود أحمد نحلة، ومعه ترجمة لبحث فارنر ديسم (الاسم والصفة عند النحاة العرب)، دار المعرفة الجامعية،(1994م) ص136-137.

[48]- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، نشر المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ط2، (1380هـ-1960م)، ص189.

[49]-وهم المشتغلون بأصول الفقه، والأصول جمع أصل وهو في اللغة ما ينبني عليه غيره، وعرف بأنّه "ما يثبت بنفسه، وينبني عليه غيره...". التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1983م)، ص28.

[50]-حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، د/ محمود سعد، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ص13.

[51]-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: د/ مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، (1382هـ-1963م)، ص125.

للحرف، فقال: "الحرف ما دل على معنى في غيره"[52]. ثم ذكر حروف الإضافة والحروف المشبهة بالفعل، وحروف النفي...

ويكاد يتفق غالب علماء الأصول على توسيع باب حروف المعاني ليشمل مفردات ليست من الحروف في الأصل، كبعض الظروف، والأسماء المبهمة، وأسماء الأفعال، والأفعال الناقصة...، ولعلّ هذا السبب هو الذي دفع ابن فارس إلى محاولة استقصائها، ذاكرا من الظروف، إذ، إذا، الآن...، ومن الأسماء المبهمة أي، كيف، كم، من... ومن الأفعال كاد، كان، ليس...، ومن أسماء الأفعال، بله، رويد، هات...[53].

وعناية هؤلاء كانت ترتكز أساسا على تتبع دلالاتها، دون التفريق بين الحروف وما شابهها من الأسماء والأفعال في إبهامها، وسموا كل ذلك حروف المعاني، واحترزوا بها من حروف المباني؛ أي حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب وصياغة الكلمة لا للمعنى. وكان تتبع المعنى قد أقحم كل أدوات الشرط، والظروف، وأسماء الاستفهام وغيرها، وتم إطلاق الحروف عليها من باب التغليب والتجوز؛ لأن الأصل في تحقق الدلالات الأولى لكل طائفة يكون بما فيها من حروف قبل الأسماء وغيرها[54].

وهذه الأسماء وما شاكلها له قيمة كبيرة ودقيقة في بناء الجملة، لأن معانيها تكوّن فائدة الجملة كلها، فتحيلها شرطا، أو استفهاما، ولذلك ذكرت مع الحروف التي جرتها معها، يقول الإمام الجويني في حديث عقده لتفسير جمل من الحروف "أعلم وفقك الله أن الحروف تنقسم إلى معاني... ويطلق والمراد به اللفظ المتصل بالأسماء والأفعال وجمل المقال، لتعتبر معانيها، وفوائدها، وهذا مقصود الباب، وهو نحو من، أي، وبعد، وحتى،

---

[52]-الإحكام في أصول الأحكام، كتب هوامشه: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ-1985م)، 54/1.

[53]-الصاحبي في فقه اللغة، ص125-178.

[54]-انظر: هامش كشف الأسرار بشرح المصنف على المنار، لحافظ الدين النسفي مع شرح نور الأنوار على المنار لحافظ شيخ أحمد المعروف بملاجيون الحنفي الصديقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م)، 279/1.

وما شاكلها"[55].

ويذهب الدكتور وهبة الزحيلي المذهب نفسه في أن حروف المعاني عند الأصوليين والفقهاء هي الحروف والظروف، وأسماء الشرط وما نُزل منزلتها في حاجتها إلى غيرهـــا، فيقول: "...وقد جمعت الظروف وكلمات الشرط، وهي أسماء مع الحروف من بـــاب التجوز والتغليب، أو تشبيها للظروف والشروط بالحروف في بناء المعاني عليهـــا وعـــدم الاستقلال في ذاتها"[56].

فالأصوليون إذن لم ينهجوا نهج أهل النحو في قصر الحروف على الحروف الـــتي اصطلح عليها، بل وجدناهم يوسعون دائرتها، لتشمل بعض الأسماء غـــير المتمكنـــة[57]، ولكنهم اقتربوا في حديثهم عن وظيفتها من المفهوم الاستعمالي لها عنـــد اللغـــويين، لأن اهتمامهم منصب على المدلول النحوي والصرفي للجملة ومكوناتها، فهم حين يبحثون في الجملة، فإنما يبحثون عن مدلولها في الموارد والأساليب المختلفة من خبر وإنشاء، ونفـــي وإثبات وعموم وخصوص، فعملهم ينصب إذن على البحث "عن وظائفها النحويـــة في ربط معاني المفردات وعن دلالتها على ما تضيفه إليها من معان نسبية تشارك في المـــدلول العام للجملة"[58].

فعناية علماء الأصول والفقه بحروف المعاني تختلف عن عناية النحويين، لأن هؤلاء تناولوا الحرف من منظور التمييز بينه وبين النوعين الآخرين (الاسم والفعـــل)، وأقســـام الكلم، كما عنوا بأثره الإعراب في غيره... أما الأصوليون فقد بحثوا في دلالات وفوارق استعمال الحروف وما جرى مجراها في حاجته إلى غيره لأجل إدراك المقاصد الأسلوبية في

55-التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: د/عبد الله جولم النيبالي شير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، (1417هـ-1996م)، 222/1.

56-أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، الجزائر، دمشق، سوريا، 375/1.

57-مجلة أضواء الشريعة، بحث في أثر معاني الحروف في اختلاف الفقهاء، د/الطيب خضري السيد سالم، ع13، ص157.

58-البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، قم، ص199.

النصوص[59].

فهم يتحرون الدلالات كالنفي والنهي والاستفهام والاستثناء، مما تقوم عليه أدلته، وغايتهم في ذلك الوصول إلى الفوارق الدقيقة في توجيه النصوص من خلال حرف أو مفردة واحدة؛ وهذا ما عناه عبد القاهر الجرجاني حينما قال: "...لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها، فلا نعقل نفيا، ولا نهيا، ولا استفهاما، ولا استثناء، كيف والمواضعة لا تكون، ولا تُتصور إلا على معلوم"[60].

فتحري الأصوليين لمباحث حروف المعاني يقوم على ما تحققه من أثر دلالي على مستوى الأسلوب ونظام الجملة، وهذا جعلهم يوسعون دائرة هذه الحروف لتشمل مفردات أخرى غير حرفية، تتحقق فيها الدلالات المطلوبة، ونظرتهم هذه لا تكاد تختلف عن نظرة بعض المحدثين اللغويين، فهذا تمام حسان يرى بأنها مجموعة في وحدة واحدة هي الأدوات، يقول: "وهناك أدوات الجمل التواسخ جميعا، وأدوات النفي والتأكيد والاستفهام، والنهي، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض والقسم، والشرط، والتعجب، والنداء؛ ومثال الأدوات الداخلة على المفردات، حروف الجر، والعطف، والاستثناء، والمعية والتنفيس، والتحقيق، والتعجب، والتقليل، والابتداء، والنواصب، والجوازم ...، ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئا بعينه، فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة، حيث تدل بمعناها الوظيفي، وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى، وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها"[61].

---

[59]-التوظيف السياقي لحروف الجر في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، لمجاهد منصور مصلح، إشراف: د/فهمي حجازي، د/عبد الحميد السيوري، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،(1999) ص7.

[60]-دلائل الإعجاز، تصحيح الشيخ: الإمام محمد عبده، والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، دار الكتب العلمية، ط1، (1409هـ-1988م)، ص341.

[61]-اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط3، (1418هـ-1998م)، ص224-225.

المبحث الثاني: مصادر حروف المعاني عند البصريين والكوفيين وتراثهم فيها

كان التركيز في التراث النحوي منصبا على ركني الكلام الأساسيين، الاسم والفعل، ولم يدرس الحرف منفردا إلاّ في أثناء تفصيل وشرح أحد الجزأين، أمّا الإشارة إلى دلالة الحرف، فكانت عرضا فيما يحدثه من أثر لفظي أو معنوي في الاسم والفعل، ولذلك لم يكن التأليف فيه يفي بالأغراض والمقاصد المترتبة عن النصوص، لبقاء كثير منها مقفلا أو مشكَلا ، فيُختلف فيه.

وعلى الرغم من وجود بعض المصنفات المستقلة في الحروف على ما وصل إلينا وما بثته كتب الطبقات والتراجم، فإننا لا نجزم في كثير منها بالاستقلال والعناية فقط بحروف المعاني دون غيرها، بل هناك كثير منها يدور في فلك الدلالة اللغوية للحرف، كالقراءات القرآنية أو الدلالة المتنوعة للحرف، كحروف المباني (الهجاء)، وحروف المعاني على اتساع مفهومها عند بعض العلماء، أي بما يؤدي معنى في غيره، سواء أكان اسما أم فعلا، ليشمل كل ما افتقر إلى إتمام من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو حروف الجر أو النصب...

ولأن مجال الحرف كان فسيحا لشمول واحتواء ما هو مغاير له في كثير من الخصائص، فقد دفع هذا بكثير من المحدثين إلى المحافظة على القسمين الأولين: الاسم والفعل، كما ارتضاهما القدماء، واستعاضوا عن مصطلح الحرف في كثير من الأحيان بمصطلح الأداة، وفي ظنّهم أن هذا أشمل وأوسع، فمعه تندرج الحروف والأسماء والأفعال المفتقرة إلى غيرها، وهذا المصطلح ليس من ابتداعهم، وعلى حدّ قول السيوطي: "وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف..."[62].

62- الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، (1973م)، 145/1. وانظر: للحديث عن مصطلح الأدوات مفصلا في حروف المعاني عند ابن هشام، دراسة منهجية دلالية، (مبحث الحرف والأداة)، ص23-39.

1-المصادر الرئيسة في حروف المعاني عند البصريين والكوفيين

إن تراث البصريين والكوفيين في حروف المعاني لا يمكن أن يرصد فقط من خلال مؤلفات مستقلة، وبخاصة عند الكوفيين الذين لم يصلنا تراثهم المكتوب بشكل وافر، يلخص منهجهم في ذلك، كما هو الحال عند البصريين[63]، ولكن آراء الكوفيين في الحروف ومذاهبهم في تتبع دلالاتها وأقسامها عرض لها اللغويون والنحاة وأصحاب المصنفات في حروف المعاني في مراحل متأخرة، خفت فيها حدة الخلاف، وعني فيها بالجمع والتفسير للقضايا والمسائل المنثورة في المصادر الأولى، ويبقى المصدران الرئيسان في استخلاص مسائل الحروف عند البصريين والكوفيين قائما أساسا على كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء. ففي هذين المصدرين تم رسم منهج كل فريق، بما يلخص آراء السابقين الذين أسسوا للمذهبين.

يقول محقق كتاب معاني الحروف للزجاجي نجد العناية بحروف المعاني عناية غير مستقلة "في كتاب إمام النحويين سيبويه، إذ أفرد لها بابا خاصا وهو باب عدة ما يكون عليه الكلم"[64]. كما نجد العناية نفسها بحروف المعاني عناية غير مستقلة في كتاب معاني القرآن للفراء[65].

فالكتاب ذكر فيه صاحبه "حروف المعاني، فبين ما يبنى منها على الفتح، كثم...، وما يبنى على الكسر ومنها لام الجر، وما يبنى على الضم منها كـ(منذ)، وما يبنى منها على السكون كمن، وعن، ولذا اتفق النحاة على أن الحروف كلها مبنية"[66]. وتتوزع القضايا الحرفية في كتاب سيبويه على أبواب كثيرة لو جمعت مستقلة لشكلت مادة غنية

---

[63]-مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،"نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين" مصطفى السقا، مطبعة التحرير، 99/10.

[64]-حروف المعاني للزجاجي، مقدمة المحقق، ص18. وانظر: الكتاب، 216/4-235.

[65]-المصدر نفسه، ص18.

[66]-موسوعة نشأة حروف المعاني، ص59.

تفسيرا وتمثيلا[67].

أما كتاب معاني القرآن للفراء، فيُعد المصدر الأول الرئيس الذي يُعتد به في كل قضايا النحو واللغة عند الكوفيين، "...فالفراء في الكوفة مثل سيبويه في البصرة، كلاهما... جعل لمدرسته طابعها المستمر، وكلاهما أخذ عن الإمام المؤسس الخليل"[68]. وقد ساهم هذا الكتاب في تشكيل وتطويع الدرس اللغوي بظواهر لغوية وقضايا دلالية أخرى، وكانت لهذه المساهمة خصائص ميزت آراء الكوفيين في النظر إلى الظواهر اللغوية –كاستعمالات حروف المعاني– نظرة مغايرة لنظرة البصريين في كتاب سيبويه، كما أثبتت ذلك كتب الطبقات على نحو أن الفراء كان مخالفا لسيبويه "يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف"[69].

وهذا التعمد لم يكن ارتجاليا غير مدروس، أو غير واع وإنما يعود إلى سبق معرفة الكوفيين بطبيعة الدرس اللغوي عند البصريين، ومنهجهم في النظر إلى المسائل والقضايا، وليس إلى رد الأصول ومخالفتها، ولذلك لا نعدم أن نجد تأثير الأوليين في الآخرين من حيث استكمال الحجج وتفسيرها، "فالمذهب الكوفي استمد من المذهب البصري كثيرا من أصوله، وفروعه، لأن الكسائي والفراء درسا كتاب سيبويه وتعلما منه النحو، وعلى منهج نحاة البصرة بنوا نحوهم، وبقياسهم قاسوا[70]؛ وإن لم يعتدوا كثيرا بالقياس والتعليل، فقد كانوا أميل إلى السماع والنقل[71].

وإذا كان كتاب معاني القرآن لم يكتسب طابعه النحوي الصرف ككتاب سيبويه،

---

[67]–انظر: باب الجر، 412/1. باب الحروف الخمسة، 131/2. الحروف التي ينبه بها المدعو، 229/2. باب الحروف التي تُنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي، 100/3. باب نفي الفعل، 117/3. باب أم و أو، 169/3.

[68]–دروس في المذاهب النحوية، ص 32 .

[69]–مراتب النحويين، 141. وانظر: الدرس النحوي في بغداد، ص38.

[70]–مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، 99/10.

[71]–الدرس النحوي ي بغداد، ص62.

فإن ما انتشر في هذا الكتاب من مسائل لغوية وإشارات نحوية كفيل بأن يحدد معالم المذهب الكوفي، وبخاصة فيما يخص الظواهر التي لها علاقة بحروف المعاني، وهي أدوات دعا علماء التفسير إلى حذقها ومعرفتها: "لأنه يترجح استعمالها في بعض المحال على بعض بحسب مقتضى الحال"[72]. فهذا الكتاب –على رأي أحدهم– لا يعد "كتاب نحو، يتناول بالمعنى المتعارف هذا العلم مبوبا محدد المسائل والمعالم، فما هو إلا دراسة لغوية للقرآن الكريم، يعنى بما يشكل منه لغة، وإعرابا، واحتجاجا لقراءته، وبالدراسة العامة لأسلوبه ومعانيه"[73].

ولقي هذا الكتاب عناية فائقة عند أهل اللغة والتفسير، ولعلّ هذا يعود إلى أن الفراء يُعد فيه أول من توسع في التفسير وقدم إلى جانب المعاني جوانب أخر، ولا سيما التعرض لأدب القرآن، وذكر خصائص اللغة"[74]. وليس معنى ذلك أن كتابه في التفسير فقط "...على النحو الذي نفهمه من كلمة التفسير؛ وإنما كان يهدف إلى أن يتخذ من النص القرآني نموذجا للعربية يقيم عليه تحليله اللغوي"[75].

لقد اتخذت آراء الفراء النحوية واللغوية التي انتشرت في كتابه منهجا متميزا في التراث الكوفي، الذي اعترفت بوجوده كتب الطبقات والتراجم، يقول أحد مادحي هذا الكتاب: "لم يعمل أحد مثله، ولا أحسب أن أحدا يزيد عليه"[76]. ولكن لم يصلنا من مؤلفات الكوفيين كدراسات ومباحث مستقلة ما يوضح أكثر هذا التراث، ويلخص منهجه إذ "لم نجد من مؤسسيه ولا من تلاميذه، من يضع فيه كتابا كبيرا جامعا مثل

72–انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 175/4.

73–النحو وكتب التفسير، د/إبراهيم عبد الله رفيدة، طبعة المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس،(1984م) 179/1.

74–التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، الشيخ محمد هادي معرفة، تنقيح: قاسم النوري، الناشر: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، ط1، (1419هـ)، 2/2.

75–دروس في المذاهب النحوية، ص92.

76–الفهرست، ص302.

كتاب سيبويه، الذي كانت مباحث البصريين، ودراستهم تدور حوله"[77].

ولو حاولنا تتبع تراث البصريين والكوفيين في الحروف، نجد المادة الكوفية كمصنفات أو مباحث مستقلة أقل من المادة البصرية، وبخاصة وأنّ التأليف في حروف المعاني، كان وافرا في مرحلة متأخرة على يد علماء في مراحل و من مذاهب شتى*، يقول محقق كتاب الحروف للفارابي: "...والحروف موضوعة لعلوم عدة تبحث في طبائعها وخواصها، انتشرت في القرنين الثالث والرابع...، فمنها علم الحروف، وهو فرع من علم الجفر ... والحروف قسمة كبرى من أقسام القول والألفاظ الدالة، وهي التي يسميها نحويو اليونان الأدوات، ونحويو العرب حروف المعاني، أو الحروف التي وضعت دالة على معاني"[78].

وهذه الفترة التي انتشر فيها التأليف في الحروف هي فترة المذهب البغدادي، التي شهدت تآلف المذهبين، مع انحياز العلماء فيها لأحد الفريقين، وبخاصة البصريين، يقول الدكتور عبده الراجحي "...وما كان القرن الرابع يبدأ حتى أخذت مدرسة بغداد تتميز بمنهجها الخاص، و لم يكن هذا المنهج جديدا من حيث الأسس، أو طرائق الاستنتاج، ولكنه منهج ينبني على الانتقاء من المدرستين البصرية أو الكوفية..."[79].

وقد نحح العلماء في هذه المرحلة إلى المذهب البصري، من خلال تآليفهم التي أشاروا فيها إلى كثير من آراء الكوفيين، أي أن الآراء الكوفية "وردت في كتب خصومهم مع شيء من التحوز للرد عليها"[80].

---

[77]-مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نشأة الخلاف بين البصريين والكوفيين، 99/10. وانظر: المدارس النحوية، أسطورة وواقع، ص143.

*-ومن ذلك الابتداء بأول كتاب مستقل في حروف المعاني للزجاجي إلى كتاب معاني الحروف للرماني، إلى المؤلف الذي أثبته القفطي للقزاز في حروف المعاني، ثم رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، يليه الجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام، وغيرها منثور في مؤلفات أخرى وستأتي القائمة لاحقا.

[78]-الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، المقدمة، ص28.

[79]-دروس في المذاهب النحوية، ص159.

[80]-في أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص195.

ولأن مادة حروف المعاني لم تكن مادة نحوية خالصة، لتوزعها على مباحث فقه اللغة والتفسير، فقد استغنى المختصون بتوثيق ما جاء في مصنفات أولئك المتأخرين بما ورد في كتاب معاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب، وغيرهم من الأعلام الكوفيين "ولو عرضنا لهؤلاء الأعلام في هذه المصادر التي اشتملت على تراجمهم لوجدتهم عامة لغويين، ليسوا نحويين، وذلك بدلالة ما عرف عنهم، وما صنفوه من كتب تنصرف جملتها إلى مواد لغوية"[81].

فالمصدران الكوفيان معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب "...وإن لم يخلصا للنحو، كان قد احتويا كثيرا من الآراء الناضجة الصائبة التي تحمل في ثناياها سمات المنهج الكوفي البغدادي، والخطوط الرئيسة التي قام عليها الدرس الكوفي في بغداد"[82].

ونجد المادة الحرفية موزعة في تآليف الكوفيين ومصادرهم اللغوية العامة، ولم يؤثر عنهم إلا عدد قليل من المصنفات في الحروف، إذا ما قورن بما أثر عن البصريين، وهذه المصنفات التي أشارت إليها كتب التراجم، كما يقول محمد الطنطاوي: "...قد أسدل التاريخ ستاره على كثير منها، حتى كأن لم تكن، لو لا تراجم أصحابها التي تطلعنا على مؤلفاتهم،ولولا ذكرها عرضا خلال الكتب في بعض الأحيان لمناسبة ذكر خلاف"[83].

وهذا الأمر يقرره الدكتور سعيد الأفغاني قائلا:"نحن اليوم نملك من كتب البصريين عددا صالحا يساعدنا في إرسال الأحكام بشيء من الاطمئنان، فقد راجت في الأقطار منذ تآليفها حتى اليوم، وشرح منها الكثير، أما الكوفيون... فآراءهم وردت في كتب خصومهم..."[84]، ولذلك لم نهتد إلى مصدر مستقل، في دراسة حروف المعاني عند الكوفيين، لأن التأليف في هذا الموضوع بصورة شاملة ووافية، ظهر في فترة خفت فيها

---

[81]-المدارس النحوية، لإبراهيم السامرائي، ص145.

[82]-الدرس النحوي في بغداد، ص107. وانظر: التعريف بالكوفيين وطبقاتهم في المدخل.

[83]-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص145.

[84]-في أصول النحو، ص196.

حدة التنافس، والتراع بين المذهبين، ولعلّ أول مصدر وصلنا مستقلا متخصصا هو حروف المعاني للزجاجي[85]، ثم بعده معاني الحروف للرماني[86]، وقد ظهر هذان المصدران في فترة "...انكسرت فيها حدة النعرة الحزبية، وعرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد..."[87].

تراث البصريين في الحروف ومن ذهب مذهبهم[88]

-رسالة في حروف العطف منسوبة إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)[89].

-رسالة في معاني الحروف أو العوامل للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170أو 175هـ)[90].

-اللامات: رسالة منسوبة للخليل[91].

---

[85]-انظر: الفهرست لابن النديم، ص361.

[86]-وقد عد ابن النديم الرماني بصريا. انظر: المصدر نفسه، ص286. كما حدا حدوه صاحب مفتاح السعادة، 163/1. أما محمد الطنطاوي فقد جعله من علماء الفترة البغدادية الأخيرة، أي عهد الدول الإسلامية المتعاصرة. انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص166.

[87]-المرجع نفسه، ص146. وانظر: التعريف بالبصريين وطبقاتهم في المدخل.

[88]-وقد اعتمدت في تقسيم هذه المصنفات ونسبتها إلى البصريين والكوفيين على ما أورده محققو ما طبع منها، أو ما أثبتته كتب الطبقات والتراجم. وأذكر على سبيل المثال ما أورده القفطي عن ابن فارس قائلا: "...وطريقته في النحو طريقة الكوفيين...". إنباه الرواة على أنباه النحاة، 129/1.

[89]-ويكون هذا التأليف مبادرة أولى في البحث في حروف المعاني، وممهدًا الطريق للذين اختصوا فيها من بعده. انظر: الموسوعة الصغيرة، نشأة دراسة حروف المعاني، ص69.

[90]-ذكرها القفطي في إنباه الرواة، 381/1. وابن خلكان في وفيات الأعيان، (17/2). وابن النديم في الفهرست، 199. ود/عدنان درويش في فهرس المخطوطات العربية، (19/2). ويذهب شوقي ضيف إلى أن له مؤلفين مستقلين في هذا المضمون، واحد في حروف المعاني وآخر في العوامل. المدارس النحوية، ص34.

[91]-ذكرت في موسوعة نشأة دراسة حروف المعاني، ص57. وذكرها مهدي المخزومي في مصنفه الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه.

-كتاب الجمل المنسوب للخليل وبآخره تفسير لجمل من الحروف[92].

-كتاب الهمز لقطرب (محمد بن المستنير) (ت206هـ)[93].

-اللامات للأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (ت210هـ)[94].

-كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)[95].

-اللامات لأبي زيد الأنصاري[96].

-الألف واللام لأبي عثمان المازني (ت249)[97].

-كتاب الحروف لأبي العباس المبرد (ت285هـ)[98].

-حروف المعاني لأبي القاسم للزجاجي (ت 339هـ)[99].

-اللامات للزجاجي[100].

-الحروف لأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ)[101].

[92]-قد حقق هذا الكتاب د/فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1405هـ-1985م)، وبآخره تفسير لجمل الأدوات وجمل اللامات، وجمل الهاءات وجمل التاءات، وجمل الواوات... ولا يجزم بالاطلاع على هذه الحروف أن ما فيها من مادة للخليل بن أحمد الفراهيدي.

[93]-ذكر في الفهرست، 238.

[94]-المصدر نفسه، 172.

[95]-المصدر نفسه، 248.

[96]-المصدر نفسه، 248. وذكره كذلك مازن المبارك في مقدمة تحقيق كتاب اللامات للزجاجي، دار الفكر، دمشق، ط2، (1405هـ-1985م)، ص18.

[97]-ذكر في الفهرست، ص258.

[98]-المصدر نفسه، ص268. وإنباه الرواة، 252/2.

[99]-نشر بتحقيق علي توفيق الحمد، بيروت(1984م).

[100]-نشر بتحقيق د/مازن المبارك، دمشق(1969م).

[101]-ذكر في الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، تصحيح وضبط: أحمد أمين، وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 114/1-117. والعنوان غير وارد تحديدا، ويُتوقع أن يكون السيرافي من خلال استقرائي ومتابعة مناظرته أنه وضع كتابا في الحروف.

-الحروف في اللغة (لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي) (ت370هـ)[102].

-كتاب الحروف لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)[103].

-معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني (ت384هـ)[104].

-معاني الحروف لأبي القاسم حسين بن العريف (ت390هـ)[105].

-الحروف في النحو لأبي جعفر القزاز (ت412هـ)[106].

-الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي (ت415هـ)[107].

-اللامات لعلي بن محمد الهروي[108].

-العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني، (ت471هـ أو 474هـ)[109].

---

[102]-ذكر في الفهرست، ص684. والبلغة للفيروز أبادي، ص55-56. وبغية الوعاة، 500/1.

[103]-ذكره المرادي في كتابه: الجنى الداني، ص440، في معرض حديثه عن الحرف "رُبّ".

[104]-نشر بتحقيق د/مصطفى جواد ويوسف يعقوب، ضمن مجموعة رسائل في النحو واللغة، بغداد،(1969م)ثم نشر بتحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، جدة،(1984م).

[105]- ذكرت في فهرس ما رواه عن شيوخه، لابن خير الإشبيلي. بيروت،(1963م)ص320.

[106]-ذكر في وفيات الأعيان، 19/4. وذهب القفطي إلى أن هذا المؤلف أول ما صنف في حروف المعاني فقال: "وفي سنة إحدى وستين وثلاثمائة أمر معدّ أبو تميم المدعو بالمعز المتولي على إفريقية عسلوج بن الحسن الدنهاجي العامل أن يأمر القزاز النحوي هذا بأن يؤلف كتابا يجمع فيه سائر الحروف التي ذكر النحويون أن الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى... فسارع لما أمر به... فبلغ الكتاب ألف ورقة...فقال محمد بن جعفر القزاز: ما علمت أن أحدا سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب؛ ولا اهتدى أحد من أهل هذه الصنعة إلى تقريب البعيد، وتسهيل المأخذ، وجمع المفرق على مثل هذا المنهاج. إنباه الرواة على أنباه النحاة، 86/3-87. ويبدو أن القزاز ذهب إلى هذا القول، لأنه لم يطلع على مؤلف الزجاجي، فقد كان الأسبق في هذا المضمار، بدليل وفاة الزجاجي سنة (339هـ). ووفاة القزاز (412هـ).

[107]-نشر بتحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، (1413هـ/1993م)، والطبعة الأولى لهذا الكتاب كانت في سنة 1971.

[108]-نشر بتحقيق يحيى علوان البلداوي، الكويت، (1980م).

[109]-ذكر في الإنباه، 188/2. وبغية الوعاة، 106/2. شرحه الشيخ خالد الأزهري، بتحقيق: د/البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، ط1،(1983م).

-رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)[110].

-الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)[111].

-معاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية (ت751هـ)[112].

-معاني الحروف لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي (ت ؟)[113].

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (761هـ)[114].

تراث الكوفيين في الحروف ومن ذهب مذهبهم

- كتاب الحروف لعلي بن حمزة الكسائي (ت183هـ)[115].
- اللامات لابن كيسان (ت299هـ)[116].
- الألفات لأبي بكر الأنباري (ت328هـ)[117].
- اللامات لأبي بكر الأنباري[118].

---

[110]-نشر بتحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، (1975م).

[111]-نشر لأول مرة بتحقيق فخر الدين قباوة، حلب،(1973)

[112]-ذكر في كشف الظنون، عن اسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة. تصحيح وطبع: محمد شرف الدين بلتقا ورفعت بيلكه الكليس، وكالة المعارف، إسطنبول، 1729/2.

[113]-لم اهتد إلى تاريخ وفاة المؤلف، ذكر في بغية الوعاة، 772/2. وكشف الظنون، 1725/1. وقد حققه: أحمد محمد الخراط، في رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة دمشق، (1973م).

[114]-وقد نشر لأول مرة بمراجعة وتعليق محيي الدين عبد الحميد، ثم نشر بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، (1964هـ).

[115]-ذكر في الفهرست، ص297. وبغية الوعاة، 163/2. ويذهب المختصون إلى أنه كتاب في أحرف القراءات. انظر: موسوعة نشأة حروف المعاني، ص75.

[116]-ذكر في الفهرست، ص370.

[117]-ذكر في الفهرست، ص339. وقد شرح ونشر الشرح بتحقيق الكريم معصومي في مجلة المجمع اللغوي بدمشق، 1959م، مج34،. وإنباه الرواة، 208/3.

[118]-ذكر في الفهرست، ص11.

- الهاءات في كتاب الله ﷻ لأبي بكر الأنباري[119].
- الألفات لابن خالويه (ت370هـ)[120].
- اللامات لأحمد بن فارس (ت395)[121].
- اللامات لمحمد بن سعيد (ت ؟)[122].
- الحروف لأبي الحسن المزني (ت ؟)[123].

وهذا الثبت لتراث البصريين والكوفيين في الحروف هو على سبيل المثال لا الحصر، ويتعين من خلالها وفرة التراث البصري، مقارنة بالتراث الكوفي، وقد تكون هناك مصنفات غير هذه قد غفلت عن ذكرها، ولعلّ مجال البحث المستمر سيحيلنا عليها مضمونا ونسبة، ولا نجزم بأن ما أوردناه يخص مادة حروف المعاني بدقة، ففي القائمة المثبتة من المصنفات ما قد يكون له علاقة بالحرف من جانبه الصوتي أو الهجائي أو اللغوي أو من جانب القراءات القرآنية، وما في هذه القائمة لم يصلنا كله، وقد يكون فيها ما يعتد به من مادة حروف المعاني.

وبالنظر إلى قلة التراث الكوفي في الحروف مقارنة بالتراث البصري، فإننا لا نعدم أن نجد فيما وصلنا من الكوفيين من المسائل والقضايا ما لم يُسطر في أصول ومصادر البصريين على نحو تعبير الزجاجي "وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من

119-ذكر في الفهرست، ص339.

120-ذكر في الفهرست، ص384. ونشر بتحقيق: د/علي حسن البواب، في مجلة المورد، مج11. ثم نشر بتحقيق: د/علي حسن البواب، كلية اللغة العربية، الرياض، (1982هـ).

121-نشرها لأول مرة المستشرق برجستراسر، في مجلة Islamica، ع1، ص77-99، وذكرت في تاريخ الأدب لبروكلمان، ليدن، (1937) 2/267. ونشرت بتحقيق: د/شاكر الفحام، مجمع اللغة العربية، دمشق، (1973) مج48.

122-قد يكون محمد بن سعيد الهروي الكوفي، ذكرت أيضا في الفهرست، ص172، من غير إثبات تاريخ وفاة صاحبها.

123-لم أهتد إلى ترجمة المؤلف. نشر الكتاب بتحقيق: د/محمود حسني محمود، ود/محمد حسن عواد، عمان، (1983) ويذهب المحققان إلى أن صاحب الكتاب كوفي النزعة، ص25.

كتبهم، وهي مسطرة في كتب الكوفيين"[124]. كما أن المادة الحرفية عند الكوفيين أشير إليها عرضا في تتبع وجوه التفسير للنصوص القرآنية، و لم تكن مادة مستقلة بذاتها، كما هو الحال عند البصريين.

لكن قد يكون لهؤلاء كتب لم ينظر إليها كما نظر إلى مصادر وكتب البصريين، يقول الزجاجي "بل لعلّ أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير منها قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين، مثل ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري، ونحن إنما نحكي علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراه، مع أنه لا زيادة في المعنى عليهم، ولا بخس حظ يجب له"[125].

وينبري الدكتور مهدي المخزومي للدفاع عن تراث الكوفيين مقدما تعليلا لرواج الآراء البصرية وتغليبها على الآراء الكوفية، فيقول: "ويبدو أن اشتداد المنافسة بين تلاميذ ثعلب وتلاميذ المبرد، وغلبة تلاميذ المبرد، وسيطرتهم على التعليم في مجالس الدرس... حملت الدارسين على أطراح كتب الكوفيين، فضاع منها ما ضاع؛ وبقي منها ما بقي؛ ولكن الباقي منها لم يتداول، و لم يُتدارس، ولم يعرفه الدارسون إلا منذ الثلاثينات من هذا القرن..."[126].

---

[124]-الأشباه والنظائر في النحو 3/121.

[125]-الإيضاح في علل النحو، ص131-132.

[126]-الدرس النحوي في بغداد. ص107.

الفصل الثاني:

دلالات حروف الجر بين البصريين والكوفيين

(الباء) و(من) نموذجا

المبحث الأول: حروف الجر وتسمياتها.

المبحث الثاني: دلالات حرف الباء.

المبحث الثالث: دلالات الحرف من.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حروف الجر طائفة من حروف المعاني، ولعلّ الابتداء بالحديث عنها يعود لكثرة دورانها في الكلام وإلى توسع اللغويين والنحويين في الحديث عنها؛ لأنها من أهم وسائل التعبير الدقيق في اللغة، إذ لها معان يتميز بعضها عن بعض زيادة على كثرة عددها[1]؛ ولكل حرف منها أكثر من معنى يحدده سياق الكلام. فهي تعتمد على مبدأ الإيجاز " لأن من شأن العرب الإيجاز، وتقليل الكلام الكثير، إذا عرف معناه "[2]؛ وبخاصة إذا علمنا بأن الحروف جميعها جيء بها نيابة عن الجمل فحروف العطف عوض " عن أعطف، وحروف الإستفهام جيء بها عوضا عن استفهم... وحروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها، فالباء نابت عن ألصق، والكاف نابت عن أشبه، وكذلك سائر الحروف"[3].

ويتعين من خلال ما نابت عنه حروف الجر أن معانيها متعددة، فكل حرف منها يحتمل النيابة عن أكثر من فعل ومعنى، فهي كلها نائبة عن مجموع أفعال يترتب عليها تباين في الاستعمالات وتوسعا في الدلالات، وهذه الحروف تعد مظهرا من مظاهر الإيجاز والاختصار في العربية[4].

فهي جزء لا ينفصل عن القسمين الآخرين من الكلمة العربية أي الاسم والفعل، ولذلك ذهب ابن يعيش إلى القول: " ... إن حرف الجر يُتنزل منزلة جزء من الاسم، من

---

[1]- وليس هناك اتفاق في حد عددها، لخصها ابن مالك في قوله:

هاك حروف الجر وهي من إلى * حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رُبَّ اللام كي واو وتا * والكاف والبا ولعل ومتى

متن الألفية لابن مالك مطبعة دار إحياء الكتب العربية مصر، ص25.

وقد زاد سيبويه لولا بشرط اختصاصها بالضمير، انظر الكتاب 388/1. والظاهر أن استعمال لعل توسع فيه الكوفيون من خلال ما رُوِي عن الفراء في إعمال الجر بها، شرح التسهيل لابن مالك 186/3.

[2]- معاني القرآن للفراء، تحقيق يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، منشورات ناصر خسرو طهران2/1. انظر: شرح المفصل لابن يعيش 7/8.

[3]- شرح المفصل 7/8.

[4]- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية 279/2. والتطور النحوي لبرجشتراسر، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، دار الرفاعي بالرياض، مكتبة الخانجي القاهرة ط(1402هـ- 1982م)، ص162.

حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدى به، فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيدا، وفرحته..."[5].

وهذه الحروف يكثر مجيؤها في الجمل والتراكيب لاختصاصها بالدخول على الأسماء، كما أنها وسائط لأفعال تعدت بها إلى تلك الأسماء فعملت فيها الجر يقول ابن جني:" ... اعلم أن هذه الحروف... إنما جرت الأسماء من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها..."[6].

إن عملية الوصول اقتضت أن تقع هذه الحروف" وسطا بين الاسم والفعل، والجر يقع وسطا بين الرفع والنصب، فأعطي الأوسطُ الأوسطَ"[7].

---

[5]- شرح المفصل 10/7.

[6]- سر صناعة الإعراب، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط2 (1413هـ - 1993م). 124/1. انظر شرح المفصل 10،9/8.

[7]- من أسرار اللغة للأنباري، تحقيق د/ فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت ط1 (1415هـ - 1995م). ص249.

المبحث الأول: حروف الجر وتسمياتها:

1- حروف الجر:

لقد اصطُلح على تسمية طائفة الحروف الجارة للأسماء بمسميات كثيرة، ولعل الشائع في استعمال النحويين هو مصطلح حروف الجر، ويتبين من خلال هذا المسمى العناية أكثر بعمل هذه الحروف، وتأثيرها إعرابا فيما بعدها من الأسماء فجاء عند سيبويه " هذا باب مالا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر"[8]، وفي موضع آخر يقول:" وللقسم، والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء..."[9]. ويفسر ابن السراج وظيفة هذا المسمى فيقول:" ... وحروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم، ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء"[10].

وينقل لنا الزجاجي علة إطلاق هذا الاسم عند البصريين عليها قائلا فالحروف:"... الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد... هذا مذهب البصريين وتفسيرهم"[11]. والمذهب نفسه يتبناه السيوطي من خلال ما نقله عن الرضي الاستراباذي فقال سميت بحروف الجر "... لأنها تعمل إعراب الجر، كما قيل حروف النصب وحروف الجزم"[12]. أما ابن الحاجب وخالد الأزهري فقد علّلا تسميتها كذلك بجرها معاني الأفعال إلى الأسماء[13]. والأظهر أن هذا المسمى شاع عند

---

[8]- الكتاب 383/2.

[9]- المصدر نفسه 496/3.

[10]- الأصول في النحو 408/1.

[11]- الإيضاح في علل النحو، ص93.

[12]- همع الهوامع، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط(1421هـ - 2000م) 4/ 153. انظر: الكافية في النحو لابن الحاجب بشرح الرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 319/2.

[13]- همع الهوامع 153/4. الكافية في النحو، 319/2. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني شرح خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق د/ البدراوي زهران، دار المعارف مصر، ط1(1963م). ص156.

البصريين فهو من اصطلاحاتهم التي خصوا بها هذه الطائفة من الحروف[14].

2- حروف الإضافة:

تردد هذا المسمى في مصادر النحويين واللغويين كثيرا واستعملوه مرادفا لحروف الجر، يقول الزجاجي:"... وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة"[15].

ويبدو هذا موافقا لما تردد في كتاب سيبويه، فقد أطلق على لام الجر اسم لام الإضافة فقال:"... وأما ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها"[16]. ولعل مسمى الإضافة الذي قصده سيبويه ماهو إلا تفسير لمعان من معاني حروف الجر[17]، بدليل أن واو القسم كذلك هي حرف من حروف الجر وتتعين تسمية حروف الإضافة بمفهومها الدلالي الجامع لحروف الجر كلها عند المبرد في قوله:"... وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها ف "من"، و"إلى"، و"رب"..."[18].

وعلى الرغم من ورود هذا المصطلح في مصادر البصريين إلا أن السيوطي عزاه إلى الكوفيين قال:"... وتسميها الكوفيون حروف الإضافة، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي توصله إليه، وتربطه به..."[19]؛ ولم يسند السيوطي رأيه إلى دليل يخلص هذا المسمى من بصريته، لأن ابن يعيش لم يذكره في اصطلاحات الكوفيين لحروف الجر، كما أن الفراء لم يتوسع في استعماله[20] بخلاف البصريين ولذلك خص ابن يعيش عزو هذا المصطلح إلى البصريين فقال:" اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال

---

[14]- الإيضاح في علل النحو، ص93.

[15]- المصدر نفسه، ص93.

[16]- الكتاب 12/1.

[17]- المصطلح النحوي نشأته وتطوره ص117.

[18] - المقتضب 136/4.

[19] - همع الهوامع 153/4.

[20] - انظر معاني القرآن 386/1.

قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر، لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات..."[21]. والظاهر من خلال قول ابن يعيش أن ابتداءه بمسمى حروف الإضافة ثم حروف الجر والوقوف عند تفسيرهما يجعل من المسميين اصطلاحين بصريين قبل كل شيء[22].

والحقيقة أن كثيرا من المحدثين اعتدوا بما ذهب إليه السيوطي وأسندوا مصطلح حروف الإضافة إلى الكوفيين[23]، قد يؤيده عندهم إطلاق الكنغراوي حروف الإضافة بدل حروف الجر في كتابه الذي خصه لنحو الكوفيين[24]، وهذا ليس دليلا كافيا على ما ذهبوا إليه، ولذلك يمكن القول إن هذا المسمى وُظف عند البصريين في أثناء حديثهم عن حروف الجر من زاوية ما تؤديه من وظائف دلالية رابطة لأجزاء السياق، كوسائط في إيصال الأفعال إلى الأسماء على نحو ما ذهب إليه ابن جني إذ قال:" وأما الإضافة فقولك (مررت بزيد) أضفت مرورك إلى زيد بالباء، وكذلك عجبت من بكر، أضفت عجبك من بكر إليه بـ (من)..."[25].

وكأنّا بابن جني يذهب مذهب سيبويه السابق في جعل الإضافة معنى من معاني حروف الجر بدليل قوله قبل هذا:" واعلم أنهم قد سموا هذه الباء في نحو قولهم: مررت بزيد، وظفرت ببكر، وغير ذلك مما تصل فيه الأسماء بالأفعال، مرة حرف إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة، وكل هذا صحيح من قولهم..."[26].

---

[21] – شرح المفصل8/7.

[22] – المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص118.

[23] – مدرسة الكوفة لمهدي المخزومي، ص314، واللغة العربية معناها ومبناها، ص201، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديرة، دار قتيبة بيروت، دمشق،ط1(1411هـ - 1991م). ومجلة الأحمدية"حروف الجر وتعلقها"د/ خليل إبراهيم السامرائي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، دبي، العدد7 (محرم 1488هـ – مارس آذار 2001م)، ص296.

[24] – الموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الكنغراوي، شرح وتعليق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص136.

[25] – سر صناعة الإعراب، 123/1.

[26] – المصدر نفسه،122/1.

3- حروف الصفـــات:

وهذا المصطلح من مسميات الكوفيين، وقد تردد في كتاب معاني القرآن للفراء أراد به حروف الجر فقال في معرض حديثه عن ألف اسم:" فلا تحذفنّ ألف اسم، إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفنها مع الباء من الصفات"[27]، وفي موضع حذف الصـــفة (حرف الجر) قال في تفسير قوله تعالى:﴿لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾[28]،" ... المعنى والله أعلم لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ على طريقهم أو في طريقهم، وإلقاء الصفة من هذا جائز..."[29]؛ ويتوســع الفراء في استعمال هذا المصطلح قاصدا به حروف الجر والظروف معا، بدليل قولـــه في: ﴿عَلَيكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[30]،"... والعرب تأمر من الصفات بعليـــك، وعنـــدك، ودونـــك، وإليك."[31].

وقد أسند المتأخرون من النحاة كل مسمى إلى أصحابه فذهب ابـــن يعـــيش إلى القول:"... ويسميها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صـــفات لمـــا قبلـــها مـــن النكرات..."[32]؛ أما السيوطي فيذهب إلى أن علة تسميتها بحروف الصفة عند الكوفيين" ...لأنها تحدث صفة في الاسم فتقولك: جلست في الدار: دلت (في) على أن الدار وعـــاء للجلوس، وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات..."[33].

فحروف الصفة إذن عبارة كوفية[34]، فهي عند الفراء ما يقابل حروف الجر عـــن البصريين[35]، وهذا المصطلح عند الكوفيين وجد رواجا عند كثير من علماء اللغة إذ جاء

---

[27]- معاني القرآن 2/1.

[28]- الأعراف 16.

[29]- معاني القرآن 375/1.

[30]- المائدة 105.

[31]- معاني القرآن 322/1.

[32]- شرح المفصل 7/8.

[33]- همع الهوامع 153/4.

[34]- مدرسة الكوفة، ص314.

[35]- المصطلح النحوي، ص177. وانظر دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص245،246.

عند ابن قتيبة:" باب دخول حروف الصفات مكان بعض"[36]، وعند الزجّاجي: " تمّ كتاب حروف المعاني والصفات بحمد الله وحسن عونه..."[37].

4- حروف الخفض (الخوافض):

وهذا المسمى من اصطلاحات الكوفيين. إذ جاء في قول الفرّاء:"... وقوله:﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[38] دخلت الباء في (إلحاد) لأن تأويله ومن يُرد بأن يلحد فيه بظلمٍ. ودخول الباء في (أن) أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه، لأن (أن) تضمر الخوافض معها كثيرا..."[39]، فالخفض يريد به الكوفيون مايريد به البصريون بالجر[40]. وقد أسند الزجاجي إلى الكوفيين ومن تبعهم من البصريين[41] مصطلح حروف الخفض ففسره بـ" انخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين."[42]

وذهب أبو الطيب اللغوي إلى أن هذا المصطلح هو من قبيل معارضة البصريين واستحداث مسميات بديلة لاصطلاحاتهم وألقابهم فقال:" وإنما هَمَّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يُسَيِّرَ اسما يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجرّ خفضا، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق"[43].

وعلى الرغم من شيوع مسمى حروف الجر، إلا أن العلماء من النحويين واللغويين تداولوا كذلك مسمى الخفض والخوافض وتوسعوا في استعمالهما فهذا ابن السراج يقول:"

---

[36]- تأويل مشكل القرآن، شرح ونشر السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة ط 2(1393هـ - 1971م)، ص565، وانظر أدب الكاتب تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل ط4(1382هـ - 1963م)، ص 391.

[37]- حروف المعاني ص87.

[38]- الحج 25.

[39]- معاني القرآن 222/2، وانظر 103/3 و 115/3.

[40]- مدرسة الكوفة، ص311.

[41]- انظر المقتضب للمبرد 426/4.

[42]- الإيضاح في علل النحو، ص93.

[43]- مراتب النحويين، ص161.

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف الجر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه وقولي: جر وخفض بمعنى واحد"[44]. أما ابن عصفور فيقول في باب حروف الخفض:"... الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر والإضافة والاتباع... فالخفض إذن في الأصل إنما هو بحرف الخفض..."[45]. ويذهب الهروي إلى تسمية تعاقب الحروف على بعضها البعض بـ:"باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض"[46].

ولعل ما نخلص إليه في الأخير هو المقاربة بين المصطلحين الجر والخفض كما توصل إليه د.مهدي المخزومي بقوله:"... والخفض ليس من وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته"[47].

5-المسميات الأخرى لحروف الجر:

لم يقف الأمر في مسميات هذه الحروف عند حروف الجر، والإضافة، والخفض والصفة؛ وإنما ذهب آخرون إلى ابتداع ألقاب أخرى لحروف الجر منها (الوصلات) وهي من اختيارات ابن قيم الجوزية أراد بها حروف الجر وما نُزّل منزلتها في الوصول إلى غيرها فقال:" الوصلات في كلامهم التي وضعوها ليتوصلوا بها إلى غيرها خمسة أقسام، وهي حروف الجر، وها التنبيه، وذو، والذي، والضمير..."[48].

وذهب الدكتور تمام حسان إلى صياغة اسم جديد لحروف الجر، فسماها حروف النسبة، وقد استخلص هذه التسمية من العلاقة القائمة وظيفيا بين المجرور وبين معنى

---

[44]- الأصول في النحو 1/408.

[45]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح 1/468، وانظر: المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، (1392هـ - 1972م)، 1/193.

[46]- الأزهية في علم الحروف ، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، (1413هـ- 1993م)، ص267.

[47]- مدرسة الكوفة، ص311.

[48]- بدائع الفوائد دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1/ 128.

الحدث الذي في علاقة الإسناد[49].

وهذا المسمى لا يفترق كثيرا عن معنى الإضافة التي عللها العلماء بإضافة أو نسبة الأفعال والأحداث إلى الأسماء، ويعد الأشموني سابقا لتمام حسان في توظيف هذا المسمى يتبين ذلك في معرض حديثه عن (إلاّ) "وإنما لم تعمل الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها، و(إلاّ)، ليست كذلك؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا، بل تخرجه من النسبة..."[50]. وقد استخلص الأشموني معنى هذا المسمى من عبارات القدماء والسابقين له في حديثهم عن وظائف حروف الجر.

كما لخصها السيوطي في قوله بـ:"... أنها تضيف الفعل إلى الاسم أي توصله إليه، وتربطه به"[51]. والواقع أن الإضافة هي: " نسبة وارتباط بين شيئين لا يدل ارتباطهما معه على فكرة تامة، ومثل هذا الارتباط واقع في هذا النوع من الإضافة، أعني الإضافة بالواسطة، فإذا قلت: ذهبت إلى السوق، كان ذهابك منسوبا إلى السوق ومرتبطا به"[52].

فمصطلح النسبة إذن هو مفهوم من مفاهيم حروف الجر والإضافة لأن سيبويه أدرك هذا المعنى حينما وسع دائرة حروف الإضافة، وأراد بها ياء المتكلم، وحروف القسم، وياء النسب، وحروف الجر[53].

---

[49]- اللغة العربية معناها ومبناها، ص201، "والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه معاني حروف الجر، ومعها معنى الإضافة".

[50]- منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم وتهميش وفهرسة حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ط1 (1419هـ - 1998م)1/503.

[51]- همع الهوامع 153/4.

[52]- النحو العربي قواعد وتطبيق د. مهدي المخزومي دار الرائد العربي بيروت لبنان،ط2 (1406هـ - 1986م)، ص183.

[53]- المصطلح النحوي، ص138.

المبحث الثاني: دلالات حرف الباء:

يُعدّ هذا الحرف، من الحروف التي كثرت، وتنوعت دلالات استعماله. كما تباينت الأراء في تفسير كثير من مسائله الدلالية عند البصريين والكوفيين، وهذه الدلالات وإن تناثرت في المصادر الأولى لدى الفريقين، فإنّ النحويين واللغويين المتأخرين قاموا برصد وجمع هذه الدلالات، وعرضوا كل القضايا والمسائل المتعلقة باستعمال الحرف، وهم في ذلك بين مؤيد أو معارض لأحد المذهبين في الدلالة الواحدة للحرف لا في كل الدلالات، ولهذا توسعوا في عرض معاني الحرف الواحد، بزيادة في بعض المعاني، أو في تفسير مضامينها، وذكر مسميات جديدة لها، منطلقين من تأثرهم بمنهج كل فريق دون قصد إثارة خلاف، أو رد رأي من غير شرح أو مناقشة، وقد جمع هؤلاء المتأخرون دلالات حرف الباء في مصنفات بعضها استقل بالحديث عن حروف المعاني، وبعضها اختص بالنحو عامة، ومصادر أخرى تناولته في مباحث من اللغة أو من التفسير أو من الدراسات القرآنية.

ما ذكر لحرف الباء من دلالات في كتب حروف المعاني:

ذكر الزجاجي لحرف الباء معنى الإلصاق، ومجيئها بمعنى من، وبمعنى من أجل، وبمعنى عند، وبمعنى في، وبمعنى إلى، وبمعنى اللام[54]، والباء الزائدة[55]؛ وذكر الرماني لهذا الحرف معنى الإضافة، والاستعانة، والظرفية، والقسم، والحال، والباء الزائدة[56]، وباء التعدية[57]، وذكر ابن فارس لهذا الحرف، الإلصاق، الاعتمال، مجيئها بمعنى عن، وبمعنى من، وبمعنى مع ، وبمعنى في، وبمعنى على، ومعنى التعدية، ومعنى السبب، والباء الدالة على نفس المخبر عنه، والظاهر أنها لغيره، والباء

---

[54]- حروف المعاني، ص47-87.

[55]- ذكرت هذه الباء ضمنا في تفسير الزجاجي لمجيء الباء بمعنى من، حروف المعاني، ص47.

[56]- معاني الحروف للرماني ص36،41.

[57]- وباء التعدية ذكرها ضمنا في أثناء حديثه عن الباء الزائدة، معاني الحروف، ص39.

الزائدة، وباء الابتداء، وباء القسم[58]. وأورد أبو حيان الأندلسي لحرف الباء المعاني الآتية قائلا:" باء الجر تأتي لمعان، للإلصاق، والاستعانة، والقسم، والسبب، والحال، والظرفية، والنقل"[59].

ويتوسع ابن مالك في تفصيل هذه الدلالات أكثر، فيذكر لحرف الباء مجيئها " للإلصاق، وللتعدية، وللسببية، وللتعليل، وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل، وللمقابلة، ولموافقة عن، ومن التبعيضية، وتزاد مع فاعل ومفعول وغيرها"[60].

أما المالقي، فذكر لهذا الحرف الدلالات الآتية: فبدأ بالتعدية ثم الاستعانة، والإلصاق، والمصاحبة، والسؤال، والسبب، ومعنى التعجب، والظرفية، والحال، والعوض، والقسم، والتشبيه، والباء الزائدة[61].

ويعيد المرادي جمع وترتيب ما ذكره السابقون لمعاني الباء على النحو الآتي: الإلصاق، التعدية، الاستعانة، التعليل، المصاحبة، الظرفية، البدل، المقابلة، المجاوزة، الاستعلاء، التبعيض، القسم، معنى إلى، الباء الزائدة[62].

ويكاد ابن هشام يعيد ما جمعه ورتبه المرادي لدلالات الباء فقال بالمعاني الآتية لهذا الحرف: الإلصاق، التعدية، الاستعانة، السببية، المصاحبة، الظرفية، البدل، المقابلة، المجاوزة، الاستعلاء، التبعيض، القسم، الغاية، التوكيد[63].

---

[58]- الصاحبي في فقه اللغة، ص104- 108.

[59]- البحر المحيط دار الفكر، ط2،(1403هـ- 1983م) 15/1. وانظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، ومراجعة: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، (1418هـ - 1998م)، 1696/4-1695.

[60]- شرح التسهيل، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، طبعة هجر، ط1، (1410هـ- 1990م)، 149/3.

[61]- رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص142-153.

[62]- الجنى الداني في حروف المعاني، ص36-48.

[63]- مغني اللبيب، 101/1-116.

ويتعين من خلال هذا العرض لدلالات حرف الباء عند هؤلاء عدم إنكارهم لمجيء الحرف مؤديا معاني متنوعة، كما أن التدرج في توسيع دائرة دلالات الحرف ومسمياتها، كان ظاهرا بشكل يجعلنا نلتفت فيما بعد إلى النصوص أو السياق الذي ورد فيه الحرف ليتحدد المعنى، وبطبيعة الحال لا بد أن يكون هناك ثمة خلاف على مستوى المضامين، أو المسميات لتأخذ فيما بعد شكلها الدقيق المتفق عليه، على رأي المذهب الواحد أو المذهبين.

فمجيء الباء بمعنى اللام عند الزجاجي، هو مجيؤها للتعليل عند المرادي، ومجيء الباء بمعنى إلى عند الزجاجي هو دلالتها على الغاية عند ابن هشام، وباء الإضافة عند الرماني هو معنى للإلصاق عند الآخرين[64]؛ وباء الاعتمال عند ابن فارس، هي باء الاستعانة عند كل من حقق هذا المعنى، وهو معنى متفق عليه، وباء الابتداء عند ابن فارس كذلك هي باء الاستعانة في عبارة البسملة عند ابن هشام، وباء السؤال عند المالقي هي باء المجاوزة عند غيره، وباء التعجب عنده كذلك هي نوع من أنواع الباء الزائدة عند آخرين في صيغة (أفعل به)، وباء النقل عند أبي حيان هي باء التعدية عند الجميع.

---

[64]- ويتعين من خلال هذا المعنى أن القصد منه هو الإلصاق المجازي،لأن مجيء الباء للإضافة ذكرها ابن جني مع ذكر دلالة الإلصاق أيضا، سر صناعة الإعراب،122/1، كما ذكر هذا المعنى ابن يعيش فقال:" ويسمونها مرة حرف إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة... فإذا قلت أمسكت بزيد فقد أعلمت أنك باشرته بنفسك، وأما الاستعانة فنحو قولك: ضربته بالسيف، وكتبت بالقلم... وأما الإضافة فنحو قولك: مررت بزيد أضفت مرورك إلى زيد بالباء، شرح المفصل 22/8.

1- دلالة الباء على الإلصاق:

وهذا المعنى كثر دورانه في استعمال حرف الباء على خلاف الدلالات الأخرى، وهو أول ما يُذكر لها ولذلك عُدّ أصلا فيها، قال ابن هشام:" ... هو معنى لا يفارقها ولذلك اقتصر عليه سيبويه."[65]، وسيبويه إذ اقتصر عليه فإنما يردّ جميع دلالات الباء الأخرى إلى هذا المعنى ليرسم بذلك مذهب البصريين في تخريج دلالات الحرف الواحد بالعودة إلى أصل معناه قال:" وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيد، ودخلتُ به، وضربته بالسوطِ، ألزقتَ ضربكَ إيّاهُ بالسوطِ، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله."[66].

ويبدو من خلال تمثيل سيبويه للمواضع الدلالية التي أتى فيها هذا الحرف،أنّ باء التعدية، في قوله: خرجتُ بزيد، ودخلتُ به، وباء الاستعانة في قوله: ضربتهُ بالسوطِ، جزء لا ينفصل عن المعنى الأول أي الإلصاق، وإن كانت ثمة استعمالات أخرى لهذا الحرف فمردّها دائما إلى هذا المعنى وإنما ساغها الاتساع في الكلام، كما أنّ في قول سيبويه دعوة غير صريحة إلى حمل النصوص على غير ظاهرها شرحا وتأويلا. وإلى هذا أشار أبو حيّان حينما قال بأنّ المعاني الأخرى في الباء مردودة إلى الإلصاق ومنجرّة معه، وهذا مذهب سيبويه وأصحابه من البصريين فهي:"لا تكون إلاّ بمعنى الإلزاق والاختلاط حقيقة أو مجازا إذا لم تكن زائدة"[67]

ويتبنى أتباع سيبويه مذهبه إذ نرى المبرّد يعيد ما ذكره أستاذه قائلا:" وأمّا الباء فمعناه الإلصاق بالشيء، وذلك قولك: مررتُ بزيد، فالباء ألصقت مرورك بزيد، وكذلك لصقتُ به، وأشْمَمْتُ الناسَ به."[68].

---

[65]- مغني اللبيب،101/1.

[66]- الكتاب، 217/4، انظر: المقتضب39/1.

[67]- ارتشاف الضرب، 1695/4.

[68]- المقتضب، 142/4.

والظاهر أنّ اعتداد البصريين بالدلالة الأصلية للحرف، قد جعلهم يتعدون عن التنويع في معانيه، فالحرف الواحد من حروف المعاني عندهم يبقى دائما ملتبسا بمعناه المتّفق عليه أصالةً، ليُفصل عن مجاله النصي الذي يحقق فيه دلالات أخرى؛ ولعل المالقي قد قصد شيئا من هذا حينما قال عن دلالة الإلصاق:"... وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها، حتى إنّ بعض النحويين، قد ردّوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بعد، والصحيح التنويع كما ذُكر، ويذكر."[69].

وقد ذهب المرادي إلى شرح ومناقشة ما صرّح به المالقي في عبارته السابقة فاستبدل بعض النحويين في عبارة المالقي بكثير من المحققين[70]، ليجعل من مذهب إبقاء الحرف على معناه الأصلي، أمرٍ قد تحقق منه جمهور من العلماء نظرا وتأويلا، وهم في أرجح الأقوال البصريون، كما أنّ ظاهرة التنويع في دلالات الحرف الواحد، والقول بنيابة الحرف عن غيره في المعنى هو مذهب الكوفيين عامة.[71]

وقد احتج المتأخرون لمعنى الإلصاق بما ورد في كلام العرب فقسّموا هذه الدلالة بالنظر إلى ما جاء به البصريون إلى إلصاق حقيقي، وإلصاق مجازي. وكان هذا التقسيم في مرحلة بدت فيها العناية بحروف المعاني ودلالاتها مطلبا مُلحًّا ودقيقاً في مصنفات مستفيضة وشاملة، كما هو الحال عند ابن هشام ومن قبله المالقي والمرادي.

فهذا الزجاجي وعلى الرغم من منهجه المستقل في جمع الحروف والوقوف عند معانيها إلاّ أن الاختصار والعموم[72] غلبا على مصنفه فمثّل لمجيء الباء للإلصاق. لجملة لم يفرّق فيها بين دلالة الباء على الإلصاق الحقيقي ودلالتها على الإلصاق المجازي. فقال:"

69- رصف المباني، ص144.

70- والتحقيق والمحققون من عبارات ابن يعيش والأرجح أنه قصد بالمحققين جمهور البصريين، شرح المفصل، 8/15، 21.

71- الجنى الداني، ص46.

72- انظر: حروف المعاني عند ابن هشام، دراسة منهجية دلالية، ص 68.

الباء تكون للإلصاق كقولك: مررتُ بزيدٍ."[73]، وهذه الجملة[74] هي التي استخلص منها غيره دلالة الباء على الإلصاق المجازي، يقول المرادي:"... والإلصاق ضربان، حقيقي نحو أمسكتُ الحبلَ بيدي... ومجازي نحو مررتُ بزيدٍ."[75]. وقد فسر الزمخشري وابن هشام الدلالة المجازية للإلصاق في حرف الباء بكون الحرف مفضيا إلى ما يقرب نفس المجرور[76]؛ أما الدلالة الحقيقية أو الأصلية ففي رأي ابن هشام هي التي يكون فيها حرف الجر مفضيا إلى نفس المجرور ذاته.[77]

والظاهر أنّ الكوفيين قد قالوا بدلالة الإلصاق لأنه معنى ظاهر فيها كبقية المعاني الأخرى[78].

---

[73]- حروف المعاني، ص47.

[74]- وهي جملة: مررت بزيد، وقد سميت بأوّلها عند الرماني، وعند ابن جني، وعند ابن يعيش، وابن منظور بناء الإضافة، لتسنق فيما بعد بدلالة الإلصاق المجازي. انظر: معاني الحروف ص36، وسر صناعة الإعراب1/122، وشرح المفصل8/22، ولسان العرب، حرف الباء.

[75]- ذهب ابن مالك إلى أن الباء في هذه الجملة جاءت بمعنى "على"، ولذلك لم يورد تقسيمه لدلالة الإلصاق إلى قسمين، فاكتفى بقوله:" باء الإلصاق هي الواقعة في نحو وصلت هذا بهذا"، والتحقيق أن الأخفش سبق ابن مالك إلى هذا، فما ذهب إليه البصريون غيره في القول: بأن الباء في مثل مررت به دالة على نوع من الإلصاق، فسره هو بمعنى الاستعلاء، فحمل النص المستدل به على ظاهر ويسر دلالته دون تأويل للوصول بالباء إلى إلصاق مجازي، شرح التسهيل،3/152، ومعاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق: د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1405هـ- 1985م)، 1/205.

[76]- الجنى الداني، ص36.

[77]- المفصل في علم العربية وبذيله، كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل لمحمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ص285، ومغني اللبيب، 1/101.

[78]- مغني اللبيب، 1/101.

[79]- الموفي في النحو الكوفي، ص138.

2- دلالة الباء على التعدية:

اتفق النحويون واللغويون على إيراد هذه الدلالة بعد الإلصاق،أو معه في حديثهم عن الباء؛ ولعل أحسن عبارات تفسير هذا المعنى قول ابن مالك:" وباء التعدية هي القائمة مقام همزة النقل في إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به، كالتي في:﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾[80]، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[81] ..."[82].

وهذا المعنى لم يختلف فيه البصريون والكوفيون فقد ذهب الفريقان إلى إثباته من خلال نصوص كثيرة، إلاّ أن سيبويه ردّ هذا الوجه من استعمالات الباء إلى معنى الإلصاق . فهو عنده ضرب من ضروب الاتساع في استعمال هذا الحرف، يتعين ذلك من الأمثلة التي استدلّ بها على معنى الإلصاق إذ قال: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ بهِ[83]. وهذا المعنى يتحقق كثيرا بحرف الباء على غرار دلالة الإلصاق الأصلية، والمالقي يجعل التعدية أول وجوه استعمال الباء[84]،وقد يكون هذا مردّه إلى كون هذا الحرف وسيلة من وسائل تحقق معنى الإضافة في حروف الجر كلها لأنّ "... حرف الجر يتنزّل منزلة جزء من الاسم، من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدى به فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة، والتضعيف، من نحو: أَذْهَبْتُ زَيْدًا، وَفَرَّحْتُهُ، فَاعْرِفْهُ"[85].

فالبصريون لم ينكروا هذا المعنى، وإنما أثبتوه بقوة، وهذا ما ذهب إليه المرادي حين قال: "ومذهب الجمهور أنّ باء التعدية لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول..."[86]. وإن كان هناك ثمة خلاف ففي تحديد الدلالات السياقية وعلاقة الحرف بأجزاء الجملة، إذ أنّ

---

[80]- البقرة،17.

[81]- البقرة،20.

[82]- شرح التسهيل، 149/3. وانظر : ارتشاف الضرب، 1695/4.

[83]- الكتاب، 217/4.

[84]- رصف المباني، ص143.

[85]- شرح المفصل، 10/8.

[86]- الجنى الداني، ص38.

المبرد لا ينفي مشاركة الفاعل للمفعول في استعمال باء التعدية[87].

فهذا المعنى من المعاني التي تمتزج فيها الوظائف النحوية الفرعية بالدلالات السياقية، ولذلك تعدّ مخالفة المبرد الجزئية جانبا من النظر في النصوص،نظرة بصرية تأويلية في قوله بالمصاحبة والتشريك الواقع بين الفاعل والمفعول به.

ولعل أحسن من لخّص هذا المعنى بطريقة البصريين ابن جني في حديثه عن باء التعدية وتعريفها فقد أثبت هذا المعنى بطريقة اصطلاحية رابطا فيها الجوانب الصرفية بالجوانب النحوية والدلالية، وهو في ما مثّل به لا يفترق عن سيبويه فقال: وباء التعدية بمعنى همزة النقل" كأنها جزء في الفعل من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصوغة فيه، وهي همزة (أَفْعَلَ) وذلك نحو أنزلته، ونزلت به، وأدخلته، ودخلت به، وأخرجته، وخرجت به"[88].

وابن جني يبدو مؤصّلا لهذا المعنى، شارحا له، على نحو ما جاء به سيبويه، وهو في ذلك يتبنى التوجه البصري في تفسيره لدلالة الحرف، إلاّ أنه يُكثر الشرح والتعليل لأنه على حدّ قول محقق الخصائص كان " كشيخه أبي علي بصريا،... يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب، وهو يُنافحُ عنه، ويذبُّ، ولا يألو في ذلك جهدا..."[89].

أما الكوفيون فقد أثبتوا هذا المعنى من خلال مذهب العرب في كلامها دون وضع مسمى لهذه الدلالة، أو إلحاقها وقياسها على غيرها لغة واصطلاحا؛ -كما تبين من تعريف

87- الجنى الداني، ص38. ويذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ الباء حينما تكون بمنزلة همزة التعدية قد يكون مقصودا معها المصاحبة وقد لا يكون، المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد للنشر، 1988م، 825/2.

88- الخصائص 102/1.

89- المصدر نفسه، مقدمة المحقق، ص44، وانظر: اللّمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2،(1405هـ- 1985م)، مقدمة المحقق، ص16، وانظر: الحديث عن بصرية ابن جنّي في الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، د/ حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية دار الرشيد للنشر، ص17. وانظر: مفتاح السعادة 130/1. وذهب ابن خلدون إلى تسمية طريقة ابن جني وأتباعه بطريقة أهل الموصل، المقدمة، دار الجيل بيروت ص605.

ابن جني السابق- فالفراء اكتفى بإثبات هذه الدلالة بمنطوق كلام العرب فقال في أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[90]، "... المعنى -والله أعلم- ولو شاء الله لأذهب سمعهم، ومن شأن العرب أن تقول: أذهبت بصره بالألف، إذا أسقطوا الباء. فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من أذهبت..."[91].

3- دلالة الباء على الاستعانة:

ويذهب أصحاب كتب حروف المعاني إلى إثبات هذا المعنى شرحا وتفسيرا، بالاتفاق على أنّ باء الاستعانة، هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم، ونجرت بالقادوم.[92]

والظاهر أنّ مسمى هذه الدلالة لم يشر إليه سيبويه وأثبته المبرد اصطلاحا فقال:" ومنها الباء التي تكون للإلصاق والاستعانة..."[93]، أما سيبويه فقد مثل لموضع الاستعانة في أثناء حديثه عن دلالة الإلصاق الشاملة لكل استعمالات الباء فقال:" وباء الجر إنما هي للإلزاق، والاختلاط، وذلك قولك:... ضربته بالسوط."[94]

ويأتي ابن السرّاج فيشرح كلام سيبويه ومذهبه منطلقا من القول بمعنى الاستعانة كدلالة فرعية لا تنفصل عن المعنى الأصلي للباء (الإلصاق)؛ فهذا المعنى عنده ليس مستقلا بذاته، لأن الدلالة الأصلية كائنة معه دائما، يقول:" الباء معناه الإلصاق، فجائز أن يكون معه استعانة، وجائز لا يكون، فأمّا الذي معه استعانة فقولك: كتبت بالقلم، وعمل الصانع بالقيدوم، والذي لا استعانة معه فقولك: مررت بزيد، ونزلت بعبد الله..."[95].

---

[90]- البقرة، 20.

[91]- معاني القرآن، 19/1. وانظر: الموفي في النحو الكوفي، ص138.

[92]- رصف المباني، ص143، الجنى الداني، ص38. ومغني اللبيب، 104/1.

[93]- المقتضب، 142/4.

[94]- الكتاب، 217/1.

[95]- الأصول في النحو، 412/1.

والبصريون عموما لا يكثرون من ذكر معاني الباء فعند سيبويه لا نجد سوى الإلصاق، بينما نجد عند أتباعه بعض المعاني الفرعية أخذت تستقل شيئا فشيئا بمسمياتها كما هو الحال في قول المبرد بمعنى الاستعانة مستغنيا في ذلك عن التمثيل[96]، والأمر نفسه يسلكه ابن السراج في قوله السابق مع شرح وتمثيل وافيين[97]. أمّا ابن جني فلا يرى في دلالات الباء وتنوعها إلاّ مسميات لشيء واحد؛ فهي كلها صحيحة بحكم غايتها في وصل الأسماء بالأفعال.

وهذه بداية واضحة في قبول دلالة الحرف من جانبه الوظيفي في النص، ممّا يترتب عليه تنوع ظاهر في المعاني والدلالات دون تصريح بذلك قال:"... واعلم أنهم قد سمّوا هذه الباء في نحو قولهم ممرت ببكر، وغير ذلك، ممّا تصل فيه الأسماء بالأفعال مرة حرف إلصاق، ومرة حرف استعانة، ومرة حرف إضافة؛ وكل هذا صحيح من قولهم."[98].

وإيراد ابن جني لمسميات المعاني هو إثبات لما تدل عليه، فمعنى الاستعانة ذكره البصريون وربما ردّه كثيرون إلى دلالة الإلصاق شرحا وتأويلا، لكن معنى الاستعانة يبقى متحققا فيه من خلال الأمثلة المستدل بها.

ويتبين فيما ذهب إليه أصحاب حروف المعاني أنّ هذا المعنى وارد في كلام العرب دون ذكر مناسبة أو موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، والظاهر أنّ معنى الاستعانة ممّا اختص بذكره وتعيينه البصريون لأنه منجر مع دلالة الإلصاق، فعبارة البسملة التي احتجّ بها بعضهم للاستدلال على مجيء الباء لهذا المعنى[99]؛ ردّها الأخفش وهو من البصريين إلى معنى الإلصاق فقال:" وحذفت الألف من بسم من الخطّ، تحقيقا لكثرة الاستعمال واستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخطّ."[100]

---

[96]- المقتضب، 39/1.

[97]- الأصول في النحو، 412/1.

[98]- سر صناعة الإعراب، 122/1.

[99]- انظر الجنى الداني، ص38، ومغني اللبيب، 103/1.

[100]- معاني القرآن،147/1.

واللافت للنظر عند الفراء أنّه في حديثه عن عبارة البسملة لم يذكر هذا المعنى، ولعل هذه الدلالة بمسمّاها بصرية دون خلاف في ذلك لأنّ الفراء خصّصها بمعنى الابتداء قائلا: "ألا ترى أنّك تقول بسم الله عند ابتداء كلّ فعل..."[101]، وكأنّ المتأمل لقوله يلمس معنى الاستعانة في إقرانه إيراد هذه الباء بابتداء كل فعل، ولذلك سمّاها الزجاج بلام الابتداء[102]، وإلى ذلك ذهب ابن فارس[103]. وليس عدم ذكر الفراء لمسمى الاستعانة إنكارا لهذا المعنى وإنما بعده عن التعليل جعله يثبته بطريقة بسيطة مخالفة لطريقة البصريين في إثباته.

4- دلالة الباء على التعليل(السببية)[104]:

ذكر ابن مالك معنى التعليل[105]، وأثبته المرادي[106]؛ أمّا ابن هشام فأطلق عليه لفظ السببية[107]. وقد عرّف ابن مالك دلالة الباء على التعليل بقوله:" هي التي تصلح غالبا في موضعها اللام."[108]واحتجّوا لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ العِجْلَ﴾[109]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾[110]. ولعلّ احتراز ابن مالك بقوله غالبا هو الذي دفع بابن هشام ليختار معنى السببية لدلالتها على السبب الشامل للتعليل بدليل

---

[101]- معاني القرآن،1/2. وانظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه، تحقيق: محمد إبراهيم سليم دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص25.

[102]- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق: د/عبد الجليل عبدة شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1/1- 3.

[103]- الصاحبي في فقه اللغة، ص107.

[104]- وهذا المعنى عند ابن مالك جاء مستقلا عن باء التعليل، لأنه أراد بالسببية ما عبّر عنه النحاة بباء الاستعانة، وقد آثر التعبير بالسببية بدل الاستعانة، من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله سبحانه وتعالى. شرح التسهيل، 150/3.

[105]- المصدر نفسه، 149/3.

[106]- الجنى الداني، ص39.

[107]- مغني اللبيب، 103/1.

[108]- شرح التسهيل، 150/3.

[109]- البقرة، 54.

[110]- العنكبوت، 40.

احتجاجه بقول الشاعر[111]:

" قد سُقيت آبالُهم بالنّارِ * والنّارُ قد تَشفي مِنَ الأُوَارِ

أي أنها بسبب ما وُسِمَت به من أسماء أصحابها، يُخلّى بينها، وبين الماء."[112]

ويذهب ابن قتيبة، -وهو من القائلين بتناوب حروف الجر في المعنى على مذهب الكوفيين- إلى إثبات دلالة الباء على التعليل ومجيئها بمعنى اللام[113]، محتجا بقوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلاَّ بِالحَقِّ﴾[114]، وينحو الزجاجي منحى ابن قتيبة فيشير إلى هذا المعنى ويثبته كما أثبته الكوفيون[115]، فهؤلاء هم القائلون بتناوب حروف الجر في المعنى، نستدل على ذلك بما أثبته الفراء في كتابه معاني القرآن وقد احتج في ذلك بنصوص كثيرة ممّا وسّع من دائرة التناوب في الحروف إلى حدّ شكّل عنده ظاهرة لافتة للنظر؛ ومن أمثلة ذلك إثباته لمجيء الباء بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلاَّ بِالحَقِّ﴾[116]، قال:" وقوله: ﴿إِلاَّ بِالحَقِّ﴾، يريد للحق"[117]. فالفراء فتح بذلك الباب للمتأخرين للاعتداد بظاهرة التناوب في تفسير النصوص والوقوف على معانيها ودلالاتها بشكل لا يستدعي الغوص كثيرا في الشرح والتأويل. وقد تعين من خلال متابعة هذا المعنى أنّ البصريين لم يلتفتوا إليه.

وقد يكون ما عناه أبو حيّان بأصحابنا فيما نقله عن هذا المعنى هم البصريون ومن

111- البيت من شواهد الكامل للمبرد، دار الفكر، 70/2 ولم ينسبه لأحد، وشرحه السيوطي ونسب إنشاده إلى العسكري في كتاب الأوائل، شرح شواهد المغني للسيوطي تصحيح محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة احياء التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 316/1. وانظر: شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق ط1973م، 300/2.

112- مغني اللبيب، 103/1.

113- تأويل مشكل القرآن، ص432.

114- الدخان، 39.

115- حروف المعاني، مقدمة المحقق، ص31.

116- الدخان، 39.

117- معاني القرآن، 42/3.

وافقهم، إذ قال:"وذكر ابن مالك: أنها تأتي للتعليل... و لم يذكر أصحابنا هذا"[118]

5- دلالة الباء على المصاحبة:

قيّد المرادي دلالة الباء على معنى المصاحبة بوجود علامتين "إحداهما أن يحسن في موضعه (مع)، والأخرى أن يغني عنها، وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالحَقِّ﴾[119]، أي مع الحق، أو محقّا."[120].

و لم اهتد في حديث النحويين، واللغويين المتأخرين، إلى رأي يرجع دلالة الباء على المصاحبة تصريحا إلى البصريين أو الكوفيين؛ اللهم إلاّ ما ذكره الكنغراوي في كونها من المعاني التي قال بها الكوفيون لما فيها من معاقبة حرف الباء للفظ (مع)[121].

وما وفّقت إلى استنتاجه هو عزو هذه الدلالة إلى البصريين[122] بدليل ما ذهب إليه ابن جني قائلا:" فأمّا قوله:﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[123]، فذهب كثير من الناس إلى أنّ الباء فيه زائدة... وهذا عند حذّاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله عندهم –والله أعلم– تنبت ما تنبته والدّهن فيها، كما تقول خرج زيد بثيابه، أي وثيابه عليه، وركب الأمير بسيفه، أي وسيفه معه"[124].

والأظهر أنّ هذه الدلالة على ما ذهب إليه السيوطي تجامع الإلصاق،ولذلك فهي خاصة بالبصريين[125]؛ وهي عند أبي حيّان من الدلالات الفرعية المنجرّة مع دلالة الإلصاق

---

[118]- ارتشاف الضرب، 1699/4.

[119]- النساء، 170.

[120]- الجنى الداني، ص40، وانظر: شرح التسهيل، 150/3.

[121]- الموفي في النحو الكوفي، ص138.

[122]- انظر: ما أسنده السيوطي إلى أبي حيان في ردّ هذا المعنى إلى المعاني الأولى التي عُدت وجها من وجوه الاتساع في استعمال الباء عند البصريين، همع الهوامع، 158/4.

[123]- المؤمنون، 20.

[124]- سر صناعة الإعراب، 133/1، وانظر معاني الحروف للرماني، ص39، والصاحبي في فقه اللغة، ص106،105، وقد جعل ابن فارس الباء في ذهبت به دالة على المصاحبة والتعدية معا.

[125]- همع الهوامع، 157/4، 158. وانظر: شرح المفصل، 23/7.

الأصلية. كما أثبت ذلك أصحابه وهم على الأرجح أتباع المذهب البصري[126]. ولا نعدم أن يكون المقصود عند ابن جني بـ" حذّاق أصحابنا"[127] هم البصريون لما احتمله النص من تأويل وتقدير في القراءة.

وقد ذهب ابن يعيش المذهب نفسه في قوله: أمّا كون الباء للمصاحبة "... خرج بعشيرته، ودخل عليه بثياب السفر، واشترى الفرس بسرجه ولجامه، والتقدير خرج وعشيرته معه، فهي جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، والمعنى مصاحبا عشيرته... ومن ذلك قوله تعالى:﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾[128]، في قول المحققين من أصحابنا، وتأويله تنبت ما تنبته والدهن فيه، كقولك: خرج بثابه، ونحو قول الشاعر[129]...

ومُستنّةٍ كاستنانِ الخرُو * فِ قدْ قطعَ الحبلَ بالمِرْوَدِ

أي ومروده فيه"[130].

وما عبارة "المحققين من أصحابنا" في قول ابن يعيش إلاّ ما عناه ابن جني بحذاق أصحابنا وهم البصريون على الأرجح؛ وهذه الآية من النصوص التي وقف عندها الفراء وأبو العباس ثعلب، قائلين فيها بمجيء الباء زائدة عند ضم التاء وكسر الباء وبمجيئها للتعدية عند فتح التاء وضم الباء دون احتمال دلالتها على المصاحبة[131] ولعل احتمال هذا المعنى (أي مصاحبة) للتأويل والنظر لا يتفق ومنهج الكوفيين في تفسير دلالات حروف المعاني.

126- ارتشاف الضرب، 1696/4.

127- سر صناعة الإعراب، 133/1.

128- المؤمنون، 20.

129- البيت من شواهد معاني الحروف للرماني، ص39، وقد نسب لرجل من بني الحرث. انظر: لسان العرب مادة (خرف).

130- شرح المفصل، 23،22/8.

131- معاني القرآن، 19/1، 232/2، ومجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط5، 164/3.

6- دلالة الباء على الظرفية (معنى في):

إنّ مجيء الباء دالة على الظرفية كما ذهب المرادي هو أن يحسن في موضعها (في) نحو قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾[132] وقوله أيضا: ﴿وَ إِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾[133] أي في بدر، وفي الليل[134].

واحتُجّ لمجيء الباء بمعنى (في) بكثير من الشواهد، تبين ذلك من خلال ما أوردته بعض المصادر فابن مالك مثّل لهذا المعنى كثيرا[135]. وهذا هو الذي دفع بالمرادي ليقول عن هذه الدلالة:" وهي كثيرة في الكلام"[136]، وهذه الكثرة دفعت بالبصريين إلى الاعتراف بهذا المعنى واعترافهم هذا يعدّ حجة ودليلا في تبنيهم لمواضع معينة يُقرون فيها بتناوب الحروف في المعنى فالمبرد يقول:"... تقول فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على في."[137]، أمّا الأخفش فيثبت هو أيضا هذه الدلالة من خلال قوله تعالى:﴿وَلاَ تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾[138]، أي في كل صراط، وفلان بالبصرة، وفي البصرة واحد."[139]

ولا يتوسع البصريون في إثبات هذه المواضع مكتفين بالإشارة إلى بعض النصوص، وقد يسمي المبرد هذه الإنابة مرة إبدالا[140]، ومرة أخرى بدخول الإضافة بعضها على بعض[141]؛ وهو على إقراره بهذا لم يلجأ إلى تأويل أو تضمين، وهي الطريقة نفسها التي اتبعها الأخفش ولذلك نجد هذا المعنى مترددا في كثير من المصادر دون جدل أو نقاش وقد

---

[132]- آل عمران، 123.

[133]- الصافات، 137،138.

[134]- الجنى الداني، ص40، وانظر مغني اللبيب، 101/1.

[135]- شرح التسهيل، 151/3.

[136]- الجنى الداني، ص40.

[137]- المقتضب، 331/2.

[138]- الأعراف، 86.

[139]- معاني القرآن، 529/1.

[140]- المقتضب، 320/2، 331.

[141]- المصدر نفسه، 319/2.

أثبته ابن قتيبة في باب دخول بعض الصفات مكان بعض فقال:" والباء بمعنى في، قال الأعشى:

ما بكاءُ الكبيرِ بالأطلالِ[142] * ... ...

أي في الأطلال."[143]، أمّا الزجاجي فاستدل لهذا المعنى بقوله تعالى:﴿بِيَدِكَ الخَيْرُ﴾[144]، أي في يدك[145].

فإذا كان ابن قتيبة والزجاجي قد ذهبا مذهب الكوفيين في القول بتناوب حروف الجر في المعنى، فإنّ هذا موضعٌ من مواضع إثبات هذه الظاهرة،التي بدت مقتضبة ويسيرة عند البصريين،كما لمحنا ذلك فيما استدل به المبرد؛ ولعلّ ذكر المبرد لهذا المعنى مردّه كثرة وروده في الكلام، مما قد يُحمل على مذهب الاتساع الذي قال به سيبويه في أثناء حديثه عن دلالة الباء على الإلصاق الذي تُردُّ إليه كل المعاني الأخرى[146].

ويُفهم بأنّ إرجاع بقية الدلالات إلى الإلصاق لا يكون إلاّ بعد شرح وتأويل؛ وقد تعين هذا عند ابن السراج حينما اشترط تقارب الحرفين في المعنى حتى يتعاقبا فقال:" واعلم أنّ العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض، إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، وإنما جاز معها، لأنك إذا قلت فلان في موضع كذا وكذا، فقد خبّرت عن اتصاله، والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت في موضع كذا، فقد خبّرت بفي عن احتوائه إيّاه، وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان، فإنّ هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما، لم

142- وتتمته: وسؤالي فهل ترُدُّ سؤالي، ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حنّا نصر الحي دار الكتاب العربي، بيروت، ط3(1999م)، ص295. وهو من شواهدالصاحبي في فقه اللغة، 105. وانظر: خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 511/9.

143- أدب الكاتب، ص408،409.

144- آل عمران، 26.

145- حروف المعاني، ص87.

146- الكتاب، 217/4.

يجز..."[147].

والمتتبع لما ذهب إليه ابن السراج يرى بأنّ الحرفين الباء،وفي،قد رُدّا من خلال تعليله إلى أصل معناهما، وما جواز مجيء الواحد منهما في موضع الآخر، إلاّ اتساع في الكلام مشروط بتقارب الحرفين في المعنى، فالمكان في قولك فلان بمكة يحتمل في جميع الأحوال دلالة الظرفية (الوعاء) كما يحتمل الإلصاق أي كون فلان في حدود مكة داخلا فيها وملتصقا بأحد أجزائها.

وإذا كان البصريون قد اعترفوا بهذا المعنى على ظاهره في الاستعمال فإنّ هذا لم يمنعهم -كما هو عند ابن السراج- من تعليل هذا الاستعمال ومحاولة ردّه إلى أصله، ممّا لا نجده عند الكوفيين لأنّ الفراء يرى رأيا آخر في استعمال أو نيابة الباء بمعنى (في) فيجعل الحرفين بمنزلة واحدة في أداء معنى مشترك،دون شرط أو تعليل لذلك، إذ قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[148]، "والباء ها هنا بمنزلة (في) كما تقول: ضاقت عليكم الأرض في رحبها، وبرحبها."[149].

وفي موضع آخر يقول:"... وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء، فيقول: أدخلك الله بالجنّة، يريد في الجنّة..."[150]. وقوله في الآية الآتية: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[151] "... إن شئت جعلته بأيكم: في أيكم أي: في أيّ الفريقين المجنون..."[152]، وذهب الأخفش إلى تأويل النص المحتج به هنا في دلالة الباء على الظرفية بانعدام هذا المعنى

147- الأصول في النحو، 414/1. وانظر ما أورده أبو حيّان من أنّ هذا المعنى منجر مع الإلصاق كالدلالات الخمسة الأخرى، وهي: النقل، الاستعانة، السببية، المصاحبة، الظرفية، القسم. وهي جميعها ممّا اعتدّ به البصريون، ارتشاف الضرب، 1695/4،1696

148- التوبة، 25.

149- معاني القرآن، 430/1.

150- المصدر نفسه، 70/2.

151- القلم، 6.

152- معاني القرآن، 173/3، وانظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ- 1987م)، 1234/2.

في الآية لأنه عدّ الباء زائدة فقال:" يريد أيُّكم المفتون"[153]، مع أنّه في موضع آخر أثبت تعاقب (في) و(الباء) في الدلالة[154]. وقد أسند ابن هشام في موضع من مواضع حديثه عن هذه الباء القول بزيادة هذه الباء في هذا الموضع لسيبويه كذلك[155].

ويتعين من هذا لجوء البصريين إلى تضييق مجال تناوب حروف المعاني في الوظيفة ولو أدّى بهم الأمر إلى الإقرار بزيادة الحرف في كثير من المواضع عن طريق الشرح والتأويل.

ومثل هذا الرأي يضيّق المجال الدلالي المتنوع للحرف ولكن يُبقي الاختلاف في مجيء الحرف بمعنى آخر، خاضعا للاستعمال في النص الواحد، وليس قياسا مطّردا، بدليل أنّ المعنى الأصلي للنص المستدل به باقية على حالها عند البصريين من خلال رأي الأخفش وما أسنده ابن هشام لسيبويه، لتصبح عند الفراء متعدية إلى معنى الظرفية كمعنى فرعي جديد.

فتضييقُ المجال الدلالي للحروف إذن عند البصريين قائم على مستوى قراءة النصوص وتفسيرها، وليس على رفض الدلالة مطلقا لأنّ البصريين أجازوا كثيرا من الاستعمالات التي أقرّها الكوفيون، لكنهم فسروها بتفسيرات تباينت باختلاف النصوص، فأبو الحسن الأخفش[156] على قوله بمجيء الحرف بمعنى حرف آخر كما ذهب الكوفيون إلاّ أنه فسر النص القرآني السابق بخلاف ذلك، على الرغم من إثباته مجيء الباء بمعنى (في) في موضع آخر.[157]

---

[153]- معاني القرآن، 712/2.

[154]- المصدر نفسه 529/2.

[155]- مغني اللبيب، 109/1.

[156]- وتذهب كثير من الآراء إلى أنّ الأخفش على بصريته كان يميل إلى الكوفيين في كثير من المسائل؛ انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص36، والمدارس النحوية ص96،97.

[157]- معاني القرآن، 529/2.

7- دلالة الباء على المقابلة:

وتسمى كذلك باء العوض[158]، وقد عرّفها ابن مالك وابن هشام بأنها الباء الداخلة على الأثمان والأعواض[159]. والأظهر أنّ هذا المعنى بمسماه المذكور في كتب حروف المعاني استمدّه المتأخرون من الكوفيين[160] بدليل حديث الفراء عنه واحتجاجه له، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً﴾[161]،"... وكل ما كان في القرآن من هذا، قد نصب فيه الثمن، وأدخلت الباء في المبيوع أو المشترى، فإن ذلك أكثر ما يأتي في الشيئين، لا يكونان ثمنا معلوما، مثل الدنانير والدراهم... فإن جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن، كما قال في سورة يوسف: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾[162]، لأن الدراهم ثمن أبدا، والباء إنما تدخل في الأثمان."[163].

لقد فصّل الفراء في هذا المعنى شارحا ومفسرا إلى حدّ التأويل، على خلاف كثير من الدلالات التي أثبتها لحرف الباء، كما رصد الشواهد من القرآن الكريم فتتبعها متخذا هذه الشواهد دليلا على ما ذهب إليه، فاستدل كذلك على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللهِ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾[164]، وقوله تعالى: ﴿اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ﴾[165]، وقوله تعالى: ﴿اشْتَرُوا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾[166].

والملاحظ من خلال هذه الشواهد استقراء الفراء لهذه الدلالة في القرآن الكريم ولذلك لم ينكر المتأخرون معنى المقابلة الذي يحققه حرف الباء بل حاولوا إعطاء مفهوم

158- انظر: رصف المباني، ص146، والجنى الداني، ص41.

159- شرح التسهيل، 151/3، مغني اللبيب، 104/1.

160- انظر الموفي في النحو الكوفي، ص138.

161- البقرة، 41.

162- يوسف، 20.

163- معاني القرآن، 30/1.

164- التوبة، 09.

165- البقرة، 86.

166- البقرة، 175.

لهذا المعنى من ذلك قولهم:" وتأتي الباء للمقابلة نحو اشتريت الدار بألف، أي اشتريتها مقابلة ألف. وبعتها بألفين أي مقابلة ألفين."[167]

فالمقابلة إذن معنى من معاني الباء التي استقل بها الكوفيون بشيء من التأويل، وأثبتها المتأخرون واستدلوا عليها، أما البصريون فلم يعتدّوا بهذه الدلالة و لم يذكروها ولعل ابن هشام قد قصدهم بكلمة (الجميع) التي أوردها في مقام شرحه لهذا المعنى قائلا:"... ومنه ﴿ادْخُلُوا الجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[168]، وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في:« لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمْ الجَنَّةَ بِعَمَلِه»[169]، لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي البائين جمعا بين الأدلة."[170]

أمّا أبو حيّان فقد عدّ المقابلة من المعاني التي ذكرها ابن مالك وهي ليست من الدلالات الستة التي اعتدّ بها البصريون[171].

8- دلالة الباء على البدل:

وهذا المعنى ممّا ذُكر في كتب حروف المعاني وفي كتب النحو المتأخرة[172]. وهناك من استغنى عن ذكر هذا المعنى كاستغنائه عن ذكر المعنى السابق كما هو الحال عند المالقي في اكتفائه بذكر دلالة العوض فقط[173].

---

[167]- العوامل المائة النحوية في أصول العربية، ص160.

[168]- النحل، 32.

[169]- صحيح البخاري كتاب الرقاق النسخة اليونينية للشيخ أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، مطبعة البابي الحلبي وأولاده القاهرة 1985م، 122/8 وقد روي الحديث فيه من دون الباء.

[170]- مغني اللبيب، 104/1. وانظر: [illegible] العوامل المائة، ص160.

[171]- ارتشاف الضرب، 1696/4.

[172]- انظر: العوامل المائة، ص164. وشرح التسهيل لابن مالك، 151/3. والجنى الداني، ص40. ومغني اللبيب، 104/1.

[173]- رصف المباني، ص146.

أما ابن مالك فقد ذكر هذا المعنى واحتج له بالحديث الشريف[174] وبالشعر دون القرآن الكريم، وكذلك فعل المرادي و لم يخالف ابن مالك سوى في الاستدلال بحديث آخر؛ والطريقة نفسها سلكها السيوطي[175]. أما ابن هشام فقد اكتفى في الاستدلال على هذا المعنى بالبيت الذي اتفقوا فيه على مجيء الباء للدلالة على البدل قال:" البدل كقول الحماسي[176]:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبُوا * شنُّوا الإغارةَ فرساناً ورُكباناَ

أي فليت لي بدلهم"[177].

قد لا يجانبنا الصواب إذا قلنا بأنّ هذا المعنى،على الرغم من أنه لم يذكر عند البصريين، فإنه لم ينسب مباشرة إلى الكوفيين؛ إلاّ أنّ رده إلى معنى المقابلة السابق يجعلنا نقول بأن البدل لا ينفصل عن دلالة المقابلة بدليل تداخل المعنيين عند بعضهم، فابن فارس يقول شارحا هذا المعنى جامعا بين المعنيين: "وباء البدل قولهم: هذا بذاك، أي عوض منه..."[178].

فمسميات المعاني الخاصة بالحرف الواحد، استقر عليها المتأخرون ولذلك قال المرادي:" زاد بعض المتأخرين في معاني الباء، أنها تجيء للبدل والعوض، نحو هذا بذاك، أي

---

[174]- والظاهر أنّ دلالات حروف المعاني قد استندت كثيرا إلى نصوص الحديث، فكان هذا المصدر مادة ثرية في توثيق كثير من هذه الدلالات التي عارضها البصريون على ما وقفت عليه في شرح التسهيل لابن مالك، وفي مغني اللبيب لابن هشام. وبذلك تكون نصوص الحديث مادة واسعة لتتبع دلالات حروف المعاني وتنوعها وفق ما هو وارد في كثير من آراء الكوفيين.

[175]- انظر شرح التسهيل، 151/3، والجنى الداني، ص40، وهمع الهوامع، 159/4.

[176]- البيت لرجل من بلعنبر اسمه قريط ابن أنيف. انظر: شرح شواهد المغني 69/1. وشرح أبيات المغني للبغدادي، 303/2. وانظر: شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن الحسين المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ-1984م)، 24/1. وهو من شواهد ارتشاف الضرب 1696/4.

[177]- مغني اللبيب، 104/1.

[178]- الصاحبي في فقه اللغة، ص106.

أما ابن مالك فقد ذكر هذا المعنى واحتج له بالحديث الشريف[174] وبالشعر دون القرآن الكريم، وكذلك فعل المرادي و لم يخالف ابن مالك سوى في الاستدلال بحديث آخر؛ والطريقة نفسها سلكها السيوطي[175]. أما ابن هشام فقد اكتفى في الاستدلال على هذا المعنى بالبيت الذي اتفقوا فيه على مجيء الباء للدلالة على البدل قال:" البدل كقول الحماسي[176]:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبُوا * شنُّوا الإغارةَ فرساناً ورُكباناَ

أي فليت لي بدلهم"[177].

قد لا يجانبنا الصواب إذا قلنا بأنّ هذا المعنى،على الرغم من أنه لم يذكر عند البصريين،فإنه لم ينسب مباشرة إلى الكوفيين؛ إلاّ أنّ رده إلى معنى المقابلة السابق يجعلنا نقول بأن البدل لا ينفصل عن دلالة المقابلة بدليل تداخل المعنيين عند بعضهم، فابن فارس يقول شارحا هذا المعنى جامعا بين المعنيين: "وباء البدل قولهم: هذا بذاك، أي عوض منه..."[178].

فمسميات المعاني الخاصة بالحرف الواحد استقر عليها المتأخرون ولذلك قال المرادي:" زاد بعض المتأخرين في معاني الباء، أنها تجيء للبدل والعوض، نحو هذا بذاك، أي

174- والظاهر أنّ دلالات حروف المعاني قد استندت كثيرا إلى نصوص الحديث، فكان هذا المصدر مادة ثرية في توثيق كثير من هذه الدلالات التي عارضها البصريون على ما وقفت عليه في شرح التسهيل لابن مالك، وفي مغني اللبيب لابن هشام. وبذلك تكون نصوص الحديث مادة واسعة لتتبع دلالات حروف المعاني وتنوعها وفق ما هو وارد في كثير من آراء الكوفيين.

175- انظر شرح التسهيل، 151/3، والجنى الداني، ص40، وهمع الهوامع، 159/4.

176- البيت لرجل من بلعنبر اسمه قريط ابن أنيف. انظر: شرح شواهد المغني 69/1. وشرح أبيات المغني للبغدادي، 303/2. وانظر: شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن الحسين المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ-1984م)، 24/1. وهو من شواهد ارتشاف الضرب 1696/4.

177- مغني اللبيب، 104/1.

178- الصاحبي في فقه اللغة، ص106.

رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس، يراد به معنى واحد."[186]

وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك، فأثبت معنى المجاوزة للباء دون اشتراط السؤال ونحا بذلك منحى الكوفيين وقد استُدِلّ على هذا المعنى بقول الشاعر[187]:

فإنْ تسألوني بالنّساءِ فإنّني * بصيرٌبأدواءِ النّساءِ طبيبُ

أمّا البصريون فقد أنكروا هذه الدلالة و لم يعتدّوا بها وأوّلوا الآية السابقة، والبيت على أنّ المعنى:"... اسأل بسببه خبيرا، وبسبب النساء لتعلموا حالهنّ، أو تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام، قالوا: ولو كانت الباء بمعنى (عن) لجاز أطعمته بجوع، وسقيته بعيمة، تريد: عن جوع، وعن عيمة."[188]. ولا يرتضي ابن هشام ماذهب إليه البصريون فيقول:" وتأوّل البصريون ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[189]، على أنّ الباء للسببية، وزعموا أنها لاتكون بمعنى عن أصلا، وفيه بعد، لأنه لا يقتضي قولك: سألت أنّ المجرور هو المسؤول عنه."[190] ونسب أبو حيان هذا التأويل إلى أبي علي الفارسي[191].

أما الأخفش الأوسط فخالف مذهب أصحابه في قوله بدلالة الباء على معنى المجاوزة في الآية السابقة دون تأويل أو تقدير[192].

---

[186]- معاني القرآن، 267/2.

[187]- البيت لعلقمة الفحل، وهو من شواهد أدب الكاتب ص397، والأزهية ص284. وارتشاف الضرب 1698/4. والرصف ص144.

[188]- همع الهوامع، 162/4.

[189]- الفرقان، 59.

[190]- مغني اللبيب، 104/1.

[191]- ارتشاف الضرب 1699/4.

[192]- معاني القرآن، 535/2. وانظر: ارتشاف الضرب، 1698/4. وشرح التسهيل، 153/3. والجنى، ص42.

10- دلالة الباء على الاستعلاء:

وهي المعاقبة للحرف (على) وقد ورد هذا المعنى في مصنفات حروف المعاني[193]، وفي كثير من كتب النحو الجامعة[194]. واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَن إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾[195]، أي على قنطار، بدليل قوله تعالى: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾[196]، ومن استدلالاتهم الشعرية قول الشاعر[197]:

أربٌّ يبول الثعلُبانُ برأسه * لقد هانَ مَنْ بالت عليه الثعالبُ

ودلالة الباء على هذا المعنى مسلك من مسالك الكوفيين،في القول بنيابة الحرف عن غيره في الوظيفة الدلالية، وهذا المسلك وجد قبولا ورواجا عند كثير من اللغويين والنحويين إلى حدّ الجزم به على رأي السيوطي في قوله:" قال الكوفية، وبمعنى (على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك"[198].

والدليل على رد هذا المعنى إلى الكوفيين ما أثبته الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ بِأَنْ لاَ أَقُول عَلَى اللهِ﴾[199]، إذ قال:" ويُقرأ: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لاَ أَقُولَ﴾[200]، وفي قراءة عبد الله: ﴿حَقِيقٌ بِأَنْ لاَ أَقُول عَلَى اللهِ﴾[201]، فهذه حجّة من قرأ و لم يُضف[202]،

193- حروف المعاني للزجاجي ص86. الأزهية، ص285. الجنى الداني، ص42. مغني اللبيب، 104/1.

194- من ذلك: شرح التسهيل لابن مالك، 152/3. وهمع الهوامع، 162/4.

195- آل عمران، 75.

196- يوسف، 64.

197-وهو من شواهد لسان العرب، (ثعل)، وقد اختلف في نسبته، فهو لراشد بن عبد ربّه السلمي، أو لغاوي بن ظالم السلمي، ويروى بـ... لقد دلّ، و... لقد هان، شرح شواهد المغني للسيوطي، 109/1. وانظر: شرح أبيات المغني 304/2،305.

198- همع الهوامع، 162/4.

199- الأعراف، 105.

200- الأعراف، 105، وهي قراءة نافع، انظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، مراجعة عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط1، (1411هـ-1991م)، 56/4،57.

201- الأعراف، 105.

202- والإضافة هنا يقصد بها الفراء حرف الجر.

والعرب تجعل الباء في موضع (على)، رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة."[203] وهذا المعنى لم يقل به أكثر البصريين اللهم إلاّ ما أشار إليه الأخفش في قوله تعالى: ﴿بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾[204]، أي على كل صراط[205].

ولعلّ استدلال الفراء بالقراءة ودعمه لها بكلام العرب دون موضع تأويل أو تعليل، قد جعل هذا المعنى واردا عند الكوفيين على خلاف ما هو عند البصريين، فهؤلاء لم يعتدّوا إلاّ بدلالة الباء على الإلصاق، وما تفرّع من ذلك كالدلالة على التعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، ولذلك قال السيوطي:" وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق، كما نقله أبو حيان عن الأصحاب[206]، وضم إليها باء القسم، ولذا ذكرتها متوالية خلاف صنيع التسهيل."[207]

11- دلالة الباء على التبعيض:

أي معاقبة الباء لمعنى (من) التبعيضية والظاهر أنّ هذا المعنى كان مبعثا لكثير من الآراء والتأويلات، الأمر الذي جعله واحدا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد استدُلّ على هذا المعنى في مصادر كثيرة[208] بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[209]، وذهب أبو حيان والمرادي وابن هشام إلى إسناد هذا المعنى إلى الكوفيين دون البصريين[210]، واستدلاّ عليه بقول الشاعر[211]:

---

[203]- معاني القرآن، 386/1، وانظر الاحتجاج بالقراءة نفسها في كتاب الحروف للمزني، ص58.

[204]- الأعراف، 86.

[205]- معاني القرآن، 529/1.

[206]- والأرجح أنّ المقصود بكلمة (الأصحاب) هما البصريون وأتباعهم.

[207]- همع الهوامع، 157/4،158. وانظر ارتشاف الضّرب 4/1615 -1616.

[208]- تأويل مشكل القرآن،ص430، حروف المعاني للزجاجي، ص46، الأزهية، ص284، شرح التسهيل، 153/3، والجنى الداني، ص43، ومغني اللبيب، 105/1.

[209]- الإنسان، 06.

[210]- انظر ارتشاف الضرب 1697/4، الجنى الداني، ص43، ومغني اللبيب، 105/1

[211]- البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو من شواهد أدب الكاتب ص408، والصاحبي ص175، والأزهية ص201،284، وارتشاف الضرب 1697/4، وشرح شواهد المغني312/1، وشرح أبيات المغني، 310/2.

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ * متى لُججٍ خُضرٍ لهنّ نئيجُ

أمّا صاحب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة فقد عدّ هذه الدلالة للباء من مسائل الخلاف بين المذهبين فقال: إنّ الباء لا ترِدُ للتبعيض عند البصريين "... وكل موضع قيل فيه إنه للتبعيض، فإنما فيه للإلصاق، تمسّكا بالأصل، وعند الكوفيين... وغيرهم: أنها قد ترد للتبعيض، استدلالا بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[212]، وقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾[213]، والأصح الأول، والذي استدلّ به الكوفيون الباء فيه للإلصاق، وقيل إنّ الباء في رؤوسكم للاستعانة..."[214]. وإذا تتبعنا مجيء الباء بمعنى التبعيض على ما استدلّ به سابقا فإننا نجد الفراء لا يقول بهذا المعنى في الآية والبيت السابقين فيرى بأنّ:"... ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾[215]، ويشربها سواء في المعنى، وكأنّ يشرب بها يُروى بها وينقع. وأمّا يشربونها فبيّن، وقد أنشدني بعضهم[216]

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ * متى لُججٍ خُضرٍ لهنّ نئيجُ

ومثله إنّه ليتكلم بكلام، ويتكلم كلاما حسنا."[217]

وإذا كان الفراء لم يفاضل في هذا الموضع بين الوجهين -وجه التضمين ووجه زيادة الباء في النصين- فإننا يمكن أن نستنتج قوله بدلالة التبعيض تلميحا في حمله "يشرب بها" و"يشربها" على السواء لأن العين لا تُشرب كلها وإنما يُشرب بعض منها. ويتعين من خلال ما جاء في قوله لجوء الكوفيين أحيانا إلى مذهب البصريين في حمل بعض دلالات الحروف على التضمين. ويذهب ابن جني إلى نفي دلالة الباء على التبعيض كما ذهب إلى

212- الإنسان، 06.

213- المائدة، 06.

214- ائتلاف النُصرة ص160،161، ويذهب المالقي إلى جعل الباء في الآية بمعنى الإلصاق مُنكرا في ذلك دلالة التبعيض، انظر رصف المباني،ص146،147.

215- الإنسان، 06.

216- تم تخريجه سابقا.

217- معاني القرآن، 215/3.

ذلك أكثر الكوفيين، بتأويل الشواهد وفق ما يردّ ذلك المعنى إلى أصله يقول:" فأمّا قول أبي ذؤيب[218].

شربنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ * متى لُججٍ خُضرٍ لهنَّ نئيجُ

يعني السحاب، فالباء فيه زائدة، إنّما معناه شربن ماء البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعُدول عنه تعسّف، وقال بعضهم معناه شربن من ماء البحر، فأوقع الباء موقع من."[219]، وقد أسند ابن الحاجب إلى ابن جني قوله بأنّ أهل اللغة لا يعرفون معنى التبعيض في الباء بل هو من استعمالات الفقهاء ولذلك أوّل النص بزيادة الباء مع الفعل، لأنّ هذا الفعل (شرب) يتعدّى إلى مجروره بنفسه[220].

وما يؤيّد ما ذهب إليه ابن الحاجب قول ابن جني:" فأمّا ما يحكيه أصحاب الشافعي –رحمه الله– عنه من أنّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت."[221] وقد استبعد كثيرون دلالة الباء على التبعيض في النصوص المستدل بها على ذلك كما هو الحال عند ابن مالك في تفضيله التضمين على دلالة التبعيض إذ يقول:" والأجود في هذا أن يُضمّن شربن معنى روين، ويعامل معاملته."[222]

ولعلّ السيوطي قد أحسن تلخيص مذهب المنكرين لهذا المعنى وتوجّههم إلى تأويل النصوص التي حُملت عليه قائلا:"... وأوّلوا... يشرب، وشربن... معنى يُروى وقيل المعنى يشرب به الخمر، كما تقول شربتُ الماء بالعسل."[223] ويتعين من خلال تتبع هذا المعنى عند البصريين والكوفيين أنّ البصريين أوّلوا نصوصه وحملوها على التضمين أمّا ما نسبه

---

[218]– تم تخريجه.

[219]– سر صناعة الإعراب، 135/1، وانظر الخصائص، 85/2.

[220]– الكافية، 328/2.

[221]– سر صناعة الإعراب، 123/1، وانظر شرح العوامل المائة، ص163.

[222]– شرح التسهيل، 153/3.

[223]– همع الهوامع، 160/4.

بعضهم[224] للكوفيين من قولهم بهذه الدلالة فإننا لم نجد ما يُثبت هذا لهم تصريحا، بل وقفنا على عدم ذكر الفراء لهذه الدلالة في الآية والبيت المستدل بهما عليها، وجنوحه إلى تفسير ذلك على سبيل التضمين أو الزيادة وإلى هذه الأخيرة ذهب ابن جني.

ويتبيّن من خلال هذه المتابعة أنّ مذهب كل فريق لم يكن مقصورا عليه وحده، وإنما قد يتبنى الفريقان تخريجا واحدا في تفسير النصوص والوقوف على دلالاتها، وهذا دليل قوي على التكامل بين منهجي الفريقين، ولذلك لا نجزم في الأخير بعزو دلالة الباء على التبعيض إلى الكوفيين مباشرة، يؤيّد هذا ما ذهب إليه ابن هشام في إسناده هذا المعنى إلى جماعة دون قصره على الكوفيين، فقال: أمّا عن دلالة الباء على التبعيض فقد" أثبت ذلك الأصمعيّ والفارسيّ والقتبيّ وابن مالك، قيل والكوفيون، وجعلوا منه ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[225] ..."[226].

وقد تبين من خلال ما أثبتناه لابن مالك بأنّه ساق تسمية هذه الدلالة وأثبتها ولكنه لم يستحسنها فقد رأى الأجود استبعادها بحمل النصوص على التضمين[227].

12- دلالة الباء على الغاية:

وهذا المعنى تفرّد المرادي بمجيء الباء بمعنى (إلى)[228]، وإلى هذا ذهب ابن هشام، فأثبت هذه الدلالة دون تفصيل أو معرض خلاف[229]، وكذلك فعل السيوطي[230]؛ وقد تجاوز كثيرون هذه الدلالة فلم يشيروا إليها،والذين أثبتوها استدلّوا عليها بقوله تعالى:

224- انظر ائتلاف النصرة، ص160،161، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، 21/2.

225- الإنسان، 06.

226- مغني اللبيب، 105/1، وانظر تأويل مشكل القرآن ص275.

227- شرح التسهيل، 153/3.

228- الجنى الداني، ص45.

229- مغني اللبيب، 106/1.

230- همع الهوامع، 158/4.

﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[231]، وإن كانت هذه الدلالة لم تُعزى لأحد الفريقين فإنّ الزجاجي أشار إليها مستدلاً بقوله تعالى: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ﴾[232]، فهي لا تخص المتأخرين بما أنّ الزجاجي تبنّى مذهب الكوفيين في تناوب الحروف في المعنى[233].

ويمكن رد هذا المعنى إليهم بدليل ما ذهب إليه المرادي وابن هشام في حديثهما عن المذهبين في تناول الحروف إذ قال المرادي في معنى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[234] أنّ معناها حمل"... على تضمين (أحسن) معنى لَطُفَ"[235]. ويدعّم قوله هذا بأنّ"... مذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف..."[236].

13- دلالة الباء على القسم:

تحدث البصريون عن مجيء الباء للقسم، وعدّوها أصلا في أداء هذا المعنى وإن قلّ ترددها في الكلام، على خلاف القسم بالواو، قال سيبويه:" وللقسم، والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلاّ في واحد، وذلك قولك والله لأفعلنَّ، وبالله لأفعلنَّ..."[237].

والظاهر أنّ البصريين قاسوا بقية أدوات القسم على حرف الباء في قول سيبويه:" والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك، واللهِ لا أفعلُ."[238] وبالنظر إلى ما جاء

231- يوسف، 100.

232- الأعراف، 80.

233- حروف المعاني، مقدمة المحقق ص27.

234- يوسف، 100.

235- الجنى الداني ص45.

236- المصدر نفسه ص46، وقد استدلّ ابن هشام بالآية نفسها حينما لخّص منهج المذهبين البصري والكوفي في تفسير دلالات حروف المعاني، انظر: مغني اللبيب، 111/1.

237- الكتاب، 496/3.

238- الكتاب 217/4.

به سيبويه نرى أنّ البصريين لا يخرجون عن الدلالة الأصلية للباء في أداء هذا المعنى، بإضافة الحلف إلى المحلوف، يقول سيبويه:" وإذا قلت بالله، ووالله، وتالله، فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه."[239]. فالباء دائما على أصلها، والواو مبدّلة منها، وتا مبدّلة من الواو، والإلصاق وارد في الثلاثة على اعتبار الأصل[240]. فالباء معناها الإلصاق حقيقة لأنها "تلصق فعل القسم بالمقسم به"[241].

ويتعين هذا المعنى في الباء ملخّصا مذهب البصريين في قول المبرّد:" أحلف بالله لأفعلنّ وإن شئتَ قلتَ: بالله لأفعلنّ، والباء موصّلة، كما كانت موصّلة في قولك: مررت بزيد. فهي والواو تدخلان على كل مقسم به، لأن الواو في معنى الباء، وإنما جُعلت مكان الباء، والباء هي الأصل كما كان في مررت بزيد، وضربت بالسيف يافتى، لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما جميعا من الشفة، فلذلك أُبدلت منها..."[242].

لقد ضبط المبرّد الإبدال بين حروف القسم الثلاثة بشرط تقارب المخارج، ولذلك نستخلص منهج البصريين في التأصيل لظاهرة الإبدال الواقع بين بعض حروف المعاني إما عن طريق تقارب المعاني[243]، أو عن طريق تقارب المخرجين[244]، وقد يتوفران معا لتتحقق إنابة الحرف عن غيره في أداء معنى القسم، وعمل الجر ضمن طائفة حروف الجر[245]، وفي ذلك يقول ابن يعيش بأنهم "... أبدلوا الواو من الباء توسعا في اللغة، ولأنها أخف، لأن الواو أخف من الباء، وحركتها أخف من حركة الباء، وإنما خصّوا الواو بذلك لأمرين أحدهما أنها من مخرجها من الشفتين، والآخر من جهة المعنى، وذلك أنّ الباء معناها

---

[239]- المصدر نفسه، 421/1.

[240]- انظر المقتضب، 318/2،319،320، وانظر همع الهوامع، 236/4.

[241]- همع الهوامع، 232/4، وانظر شرح الرضي على الكافية، 25/6.

[242]- المقتضب، 318/2،319، 40/1، وانظر الأصول في النحو، 423/1.

[243]- انظر: مجيء حرف الباء بمعنى في، وما قاله ابن السراج في اشتراط تقارب المعاني، الأصول في النحو، 414/1.

[244]- المقتضب، 319/2.

[245]- انظر: ما أسنده السيوطي لأبي حيان، همع الهوامع، 236/4،237.

الإلصاق، والواو معناها الاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه."[246]

ولم يختلف الكوفيون مع البصريين في القول بأداء الباء لمعنى القسم أصلا[247]. وإنما وقع الخلاف بين الفريقين في بعض أحكام الباء المقسم بها من خلال النصوص المستدل بها، فقد ثبت جوازا حذف باء القسم دون سائر أحرفه الأخرى، وقد عزا السيوطي إلى جمهور البصريين عمل النصب فيما يأتي بعدها بتقدير فعل قسم محذوف[248]، في حين أُسند للكوفيين ولمن ذهب مذهبهم من البصريين القول بعمل باء القسم للجر محذوفة. إذ لم يجوّزوا النصب بها إلاّ بإيرادها مع كلمتين هما: قضاء الله، وكعبة الله، في حين توسع البصريون في ذلك ولم يقيّدوا مواضع النصب بها، واستدلّ هؤلاء بقول الشاعر[249]:

فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدًا * ولو قطعُوا رأسِي لديكَ وأوصالِي

أما الكوفيون فقد جوّزوا الجر بحرف القسم محذوفا، ولم يجوّزوا النصب إلاّ في موضعين هما: كعبة الله وقضاء الله. قال أبو العباس ثعلب:" ولا يجوز النصب إلاّ في حرفين"[250] وقد عنى بالحرفين الموضعين السابقين واستدل على مذهبه بقول الشاعر[251]:

لاَ، كعبةَ اللهِ مَا هجرتُكم * إلاّ وفِي النّفسِ منكم أَرَبُ

246- شرح المفصل، 34/8.

247- معاني القرآن للفراء، 207/3.

248- همع الهوامع، 233/4، وفي ذلك يقول المبرد:" واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته، لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: الله لأفعلنّ، لأنك أردت أحلف الله لأفعلنّ..."، المقتضب، 321/2، وانظر: الكتاب، 497/3،498.

249- ديوان امرئ القيس، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1(1409هـ- 1989م)، 61، وهو من شواهد الكتاب، 504/3، ومن شواهد معاني القرآن للفراء، 54/2، وشرح التسهيل لابن مالك 200/3، وخزانة الأدب 43/10، ورواية البيت في كتاب سيبويه برفع يمين وفي الديوان بالنصب.

250- مجالس ثعلب، 323/7، وانظر شرح التسهيل 200/3، وارتشاف الضرب 1768/4.

251- قائله مجهول، وهو من شواهد شرح التسهيل 200/3، وارتشاف الضرب 1768/4، وهمع الهوامع 233/4. وانظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، شرح وتحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، علم الكتب، القاهرة، ط(1421هـ- 2001م)، 213/4.

وبقولهم[252]: قضاءَ اللهِ قد شفعَ القبورَا[253]

ويتعين في ذلك بأن الخلاف بين البصريين والكوفيين في كثير من أحكام حروف المعاني يقع على الجزئيات والفروع ولكن يبقى القسم بالباء أصلا قائما عند كليهما[254]؛ مع رد البصريين هذه الدلالة إلى دلالة الإلصاق الأولى.

14- دلالة الباء على التوكيد(الباء الزائدة)[255]:

من استعمالات الباء عند البصريين والكوفيين إيرادها زائدة[256]، وقد تحدثت كثير من المصادر المتأخرة[257] عن زيادة الباء وما يحتمل أن تحققه من دلالة في أثناء هذه الزيادة، وما ظهر لي أنّ زيادة الباء عدّت في كتب حروف المعاني استعمالا من الاستعمالات المستقلة لهذا الحرف في السياق، وإن كان الحديث عن زيادة الباء يلخص كثيرا من أحكام ظاهرة زيادة حرف المعنى عموما في الكلام بما يحتمله من تأويل في قراءة النصوص، فذلك لأن هذه الزيادة كما يرى السيوطي نوع من المجاز في اللغة[258].

ولعل من أحسن الأقوال الراصدة لزيادة الحرف وتعليل تلك الزيادة ما ذهب إليه المالقي، فقد اتخذ من الباء مدخلا لشرح هذا الاستعمال الواقع في بعض الحروف، فقال:"

252- انظر: هذه العبارة في المزهر، 102/2.

253- مجالس ثعلب، 323/7، وانظر: ارتشاف الضرب 1768/4.

254- همع الهوامع، 233/4

255- يقول ابن هشام:"وينبغي أن يجتنب المُعرب أن يقول في حرف من كتاب الله إنه زائد: لأنه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك... والزائد عند النحويين معناه: الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المُهمل."، الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، ضبط وتصحيح وتعليق: د/أحمد محمد عبد الراضي، نشر مكتبة الآداب، (1415هـ- 1995م)، ص51.

256- "والزائد في كلام العرب لابد أن يفيد فائدة معنوية، أو لفظية، وإلاّ كان لغوا وعبثا... وقد تجتمع فائدتان معا في المزيد..." الكليات فصل الزاي.

257- انظر: على سبيل المثال شرح المفصل، 23/8، شرح التسهيل، 153/3، الجنى الداني، 48، مغني اللبيب، 106/1.

258- المزهر في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط(1408هـ- 1987م)، 357/2.

ونعني بالزائد الذي دخوله كخروجه، لأن النحويين جرت عادتهم أن يُسمّوا الباء، والكاف، واللام زوائد، وإن كانت لا يجوز أن يستقل الكلام دونها، لئلاّ يُظن أنها من نفس الكلمة..."[259]. وهذه الحروف التي عيّنها المالقي قد سبقه المبرد في ذكرها، إذ أسند إليه الأزهري قوله بزيادة هذه الحروف دون غيرها من سائر حروف الجر[260].

ويتابع المالقي تعريفه لحرف المعنى الزائد بقوله هو:" ما يستقيم الكلام دونه، كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِّيثَاقَهُمْ﴾[261]..." ويطلقون الزائد على ما يصل العامل إلى ما بعده، ولا يمنعه من ذلك، وإن كان معنى لا يصح الكلام دونه، وذلك كـ (لا) في نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[262] بنصب تكون..."[263].

وقد حاول النحويون التأصيل لظاهرة زيادة الحرف، ومن ذلك ما جاء به ابن يعيش ملخصا حكم وعلة زيادة حروف المعاني، فعدّها ستة وهي: إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء، فقال: ونعني "...بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى... وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة... وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعبث، والتنزيل مُنزّه عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارهم لذلك، من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى، فإن كان الأول، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى... وإن كان الثاني فليس كما ظنّوا، لأن قولنا زائد ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح..."[264]. وعلى ما ذهب إليه ابن جنّي فزيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا[265].

259- رصف المباني ص142.

260- لسان العرب، مادة (عن).

261- النساء 155.

262- المائدة 71.

263- الرصف ص142.

264- شرح المفصل 8/128،129، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو، 1/253.

265- الخصائص 2/274.

وحرف الباء من حروف المعاني التي تزاد في الكلام محققة عند زيادتها دلالة توكيد المعنى القائم قبل دخولها في السياق، والظاهر أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن في القول بزيادة هذا الحرف أو عدمه، وإنما في تفسير هذه الزيادة بالنظر إلى النصوص المحتج بها، فقد انطلق كل فريق إلى إقرار زيادة الباء بخلاف في الغرض من هذه الزيادة؛ فعدّ البصريون الزائد[266] عندهم في مواضع أخرى لغوا[267]. وسمّاه الكوفيون صلة وحشوا[268]، أمّا إذا وردت الزيادة عندهم في كلام العرب فهي لغو[269].

وقد تعين أن البصريين انفردوا بمصطلح الزيادة واللغو في حين استعمل الكوفيون الصلة والحشو واللغو وهذه المسميات كما ذكرها الفراء اقتضتها مقامات الاستدلال وتوخي تفسيرها، فالصلة هي وسيلة إلى نيل غرض من الأغراض كتحسين الكلام وتزيينه وتحصيل ازدياد قوته.

يقول الزركشي مفضلا المصطلح الكوفي :"ويسميه بعضهم صلة، وبعضهم زائد والأول أولى، لأنه ليس في القرآن حرف إلاّ وله معنى"[270].

وقد لخص السيوطي مذهب البصريين والكوفيين في زيادة الحرف فيما نقله عن السيرافي في قوله:" بيّن سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمّونه لغوا، وبيّن أنه للتأكيد، لئلاّ يظن إنسان أنه دخل الحرف بغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح، ومذهب غيره[271] أنها زيدت ضبا للفصاحة، إذ ربما لم يستقم دون الزيادة للنظم والسجع

266- الكتاب 41/1.

267- ولعل سيبويه يقصد باللغو الحرف الزائد الذي لا عمل له. انظر: الكتاب 59/3. انظر: حديث ابن السراج عن الإلغاء، الأصول في النحو 257/2،260. وانظر: شرح المفصل 128/8، وقد سماه ابن يعيش على نحو ابن السراج بالإلغاء مما يتعين فكرة ارتباط الحرف في مثل هذا الموضع بكونه مهملا لا عاملا.

268- معاني القرآن 244/1، وانظر 57/1،58 وشرح المفصل 128/8، والأشباه والنظائر في النحو 253/1.

269- معاني القرآن 176/1، ولعل اللغو عند الفراء هو الحرف المكرر معنى لا لفظا أو ترادف الحرفين، انظر: مذهب الفراء في تخريج ما ولي متعاقبتين، معاني القرآن 176/1، وانظر شرح المفصل 128/8.

270- البرهان في علوم القرآن 409/4.

271- ويقصد بغيره الكوفيين.

وغيرهما من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من الزوائد تأتى له وصلح"[272].

ولذلك كانت الزيادة عند الكوفيين تطبيقا على ما جاء في معاني القرآن للفراء على غير منهج البصريين الذين اعتدّوا بزيادة الحرف لتوكيد المعنى، أما الكوفيون فقد عدّوه ضربا من تحسين اللفظ (التكرار) إذا توارد الحرفان مختلفين مترادفين في المعنى، ولذلك ارتبط مذهب الكوفيين بمذهب الفراء في أن هذه الحروف معتبرٌ فيها معانيها التي وضعت لها، وإنما كررت تأكيدا فهي عندهم من التأكيد اللفظي.

أما عند سيبويه فهي من تأكيد المعنى[273]، وهذا الفرق بين المذهبين تمثّل في اختلاف مسمى الحرف الزائد عند كليهما، فالزائد واللغو عند البصريين تعلقا بالتركيب معنى/أي إعرابا، وما ينجر عنهما من تأويل وتعليل ونظر في الأسلوب. والصلة والحشو عند الكوفيين كلمتان تنمّان عن المستوى المنطوق والمتلفظ به في النص[274].

ويتعين مذهب البصريين في قول سيبويه بزيادة الباء ومجيئها بمنزلة (من) الزائدة "وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: مازيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكدا، حيث نفى الانطلاق، والذهاب، وكذلك كفى الشيب... ولـ ألقى الباء استقام الكلام، وقال الشاعر عبد بني الحسحاس[275]

... كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا"[276]

وذهب المبرد وابن السراج إلى إثبات ما جاء به سيبويه من كون مجيء الباء زائدة

---

[272]- الأشباه والنظائر 254/1.

[273]- الأشباه والنظائر في النحو 254/1. وانظر: الكتاب 225/4. وانظر: معاني القرآن 176/1.

[274]- انظر: ما جاء من حديث عن الزيادة في الأشباه والنظائر في النحو 252/1--258. وانظر: مجلة الأحمدية مشكلة الزيادة لحروف المعاني، د/ فخر الدين قباوة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، العدد العاشر (محرم 1423هـ-مارس2002م)، ص158.

[275]- وصدره غميرة ودّع إن تجهزت غاديا، والبيت من شواهد معاني الحروف للرماني، ص37، وشرح المفصل، 84/7، 24/8، والمغني 106/1، وارتشاف الضرب 1700/4. وانظر: شرح شواهد المغني للسيوطي325/1.

[276]- الكتاب 225/4.

لتحقيق توكيد المعنى الواقع قبلا في التركيب؛ أي أنّ هذه الباء لا تتحقق معها المعاني الأصلية المتفرعة عن الإلصاق، ولذلك يعدّ الحرف الزائد عند البصريين ليس كما اتُفق على تعريفه:بأنه الداخل على الكلام دون إحداث معنى أو الذي دخوله كخروجه مجردا من معنى جديد،إنما يستقل حرف الباء الزائد عندهم بتحقيق معنى التوكيد[277].

أمّا الكوفيون، فلم يرد عندهم في أثناء تقريرهم زيادة الباء في الشواهد المستدل بها الإشارة إلى توكيد المعنى، إذ عدّوا زيادتها أسلوبا لفظيا منطوقا به، دون تأويل أو تعليل مع استحسان عدم الزيادة إذا اقتضى الاستدلال قلة وروده واستثقاله من ذلك قول الفراء في قوله تعالى:"...﴿وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِينَاء تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾[278]، فترى والله أعلم أنّ الذين ضمّوا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم: خذ بالخطام، وخذ الخطام... ولست أستحبّ ذلك لقلته."[279]

والظاهر أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن في القول بزيادة الباء وإنما ظهر في الغرض من هذه الزيادة ومواضعها، وقد أورد المرادي وابن هشام حديثا مفصلا عن مواضع زيادتها مشيرين إلى ما وقع من خلاف بين المذهبين، فقسّم زيادتها إلى لازمة، وجائزة، وواردة في الاضطرار[280]، أو إلى واجبة، غالبة، وضرورة[281].

فعن موضع زيادتها لزوما أو وجوبا نجد أن الأعلم يذهب المرادي إلى الاستدلال على ذلك بالباء الواردة في صيغة التعجب (أفعل به) نحو: أحسن بزيد، فرأى بأنّ هذه الباء زائدة بخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يقولون إنّ موضع زيادتها هنا مع الفاعل مثلها في ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[282]، والأحسن عند ابن هشام في

277- المقتضب، 421/4، الأصول في النحو، 259/2،260.

278- المؤمنون، 20.

279- معاني القرآن، 19/1. وانظر: مجالس ثعلب، 164/6.

280- الجنى الداني، 48.

281- مغني اللبيب، 106/1.

282- النساء، 166.

زيادتها في هذه الصيغة هو اتصالها بالفاعل بتقدير أحسنَ زيدٌ بمعنى ذا حُسْنٍ[283].

بينما يرى الكوفيون هذه الزيادة واقعة مع المفعول وجعلوا فاعل أحسنَ ضمير المخاطب، وقد نقل إلينا أبو العباس ثعلب مذهب الكوفيين في قوله:" تعجبت العرب من المفعول لأنه صار مدحا وذمًّا، وإنما يتعجب من الفاعل"[284]. وهو مراد الفراء في قوله تعالى:"﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾[285]، يريد الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أكرم بعبد الله، معناه: ما أكرم عبد الله، وكذلك قوله:﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[286]: ما أسمعهم، ما أبصرهم. وكل ما كان فيه معنى من المدح، والذّم، فإنك تقول فيه: أظرف به وأكرم به."[287]

وقد شرح عبد القاهر الجرجاني مذهب البصريين مُستبعدا ما ذهب إليه الكوفيون فقال:"والدليل أنّ أصل أكرمْ بزيدٍ: أكرمَ زيدٌ... ولا تقول: أكرماَ، وأكرمُوا، وأكرمْنَ، لأنه إخبار كقولك: يا رجال أكرمَا زيدٌ، وليس للمخاطبين حظ في الفعل فيُضمروا فيه."[288]

وقد عدّت الباء الزائدة لزوما مع صيغة التعجب (أحسن به) أصلية غير زائدة عند بعضهم لعدم استغناء السياق عنها، فخُرّجت الهمزة في أحسن للصيرورة والباء للتعدية[289]. ولعل هذا يقوي كذلك مذهب من جعل باء التعجب معنى مستقلا من معاني الباء يتداخل مع معنى التجريد أو التشبيه الخاضع للتأويل عند آخرين[290].

283- الجنى الداني، 47،48، ومغني اللّبيب، 106/1. وانظر: الكتاب، 92/1.

284- مجالس ثعلب، 272/4، وانظر 273.

285- الكهف، 26 .

286- مريم، 38.

287- معاني القرآن، 139/2.

288- المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ط(1982م) 377/1.

289- الجنى الداني، ص47، ومغني اللّبيب 106/1.

290- الرصف ص147، الجنى ص48، وانظر: خزانة الأدب 351/7؛ وهذا المعنى وقفت عليه في كتاب الجمل للنحو المنسوب للخليل، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة بيروت ط(1405هـ -1985م)، ص316.

-زيادة الباء مع الفاعل جوازا (أوغالبا):

وهي الباء الزائدة في فاعل كفى الذي يرد بمعنى حَسْبُ[291]، واستُدل عليها بقوله تعالى:﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾[292]، وهو الموضع نفسه الذي احتج به سيبويه[293]، أما المبرد فلم يعرض هذه الباء وقد تحفظ في مواضع زيادتها[294]، لكن ابن السراج أوّل موضع هذه الزيادة فقدّر الفاعل بضمير الاكتفاء، وصحة قوله موقوفة على تعلق الجار بضمير المصدر، وقد أثبت من خلال هذا إعمال المصدر مضمرا في حين يمتنع البصريون عن ذلك[295].

أمّا الكوفيون فقد توسعوا في إعماله في الظرف وغيره وهذا الإطلاق عندهم يجعل الاتساع في الدلالات أوسع في الجملة الواحدة مما هو وارد عند البصريين. وقد أسند ابن منظور للفراء قوله في الآية: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾[296] بأن الباء دخلت في " وكفى بالله للمبالغة في المدح، والدلالة علة قصد سبيله، كما قالوا أظرف بعبد الله، وأنبل بعبد الرحمن، فأدخلوا الباء على صاحب الظّرف والنبل، للمبالغة في المدح..."[297].

والظاهر أنّ الكوفيين لا يعتدّون بالزيادة لفظا وحكما بقدر اعتدادهم بما تؤديه من غرض دلالي في النص الواحد، ولذلك يمكن القول إنّ الباء الزائدة مع فاعل (كفى) عند الكوفيين من خلال ما أُسند إلى الفراء هي باء المبالغة وهذا لا يمنع قولهم بزيادتها مع الفاعل في هذا الموضع بدليل قول الفراء:" ولو أُسقطت الباء لقلت كفى الله شهيدا... وموضع الباء رفع في قوله كفى بالله..."[298].

---

[291]- انظر: لسان العرب حرف الباء.

[292]- النساء 166، العنكبوت 52.

[293]- الكتاب 225/4.

[294]- المقتضب 421/4

[295]- الأصول في النحو 260/2، وانظر: الكتاب 225/4، والجنى 49،50، والمغني 106/1.

[296]- النساء 166.

[297]- لسان العرب، حرف الباء.

[298]- المصدر نفسه، حرف الباء.

-الباء الزائدة في الفاعل اضطرارا (أو للضرورة):

لم تثبت المصادر معرض خلاف بين البصريين والكوفيين في إيراد هذه الباء إلاّ في النظر إلى عدّها ضرورة عند البصريين ومسوّغا كلاميا عند الكوفيين بدليل ذكر كثير من كتب حروف المعاني للشواهد نفسها في الاستدلال عليها عند الفريقين ومن هذه الشواهد قول الشاعر[299]:

ألَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمي * بِمَا لاقتْ لبونُ بني زيادِ

فالباء زائدة والمراد ما لاقت لبون بني زياد[300]

والظاهر أنّ الكوفيين اعتدّوا بهذه الباء الزائدة للضرورة لكثرة ورودها مع الحرفين المصدرين إنّ وأنْ وما نزّل منزلتهما كـ(ما) الواردة في البيت السابق، و لم يلتفتوا إلى موضع الزيادة من جانبها النحوي وإنما نظروا إلى هذه الزيادة من خلال قرائنها ومسوغاتها في الكلام لغويا بدليل ما قام به الفراء من رصد شواهد زيادة الباء مع الحروف المصدرية السابقة سواء أكان الموضع موضع نصب (مفعول به) أو موضع رفع (الفاعل) ومن شواهد زيادة الباء مع الفاعل عند الفراء اقتران هذه الزيادة بـ(أنّ) "وقال امرؤ القيس:

ألاَ هلْ أتاها والحوادثُ جمّةٌ * بأنّ امرأ القيسِ بنَ تملكَ بيقرا[301]

فأدخل الباء على (أنّ) وهي في موضع رفع..."[302]، ويتعين من خلال تتبع الفراء لزيادة الباء مع الفاعل أن الكوفيين خرجوا بزيادة الباء في هذه المواضع إلى مسوّغات هذا

---

[299]- البيت لقيس بن زهير العبسي وهو من شواهد الكتاب لسيبويه 316/3، ومن شواهد معاني القرآن للفراء223/2، واللسان مادة (أ ت ي)، ومعاني الحروف للرماني ص38، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي 30/1، وشرح المفصل24/8، والمغني 108/1. وانظر: شرح شواهد المغني 808/1.

[300]- شرح المفصل 24/8. وانظر: الرصف ص149، الجنى ص50، المغني 106/1، ارتشاف الضرب 1702/4.

[301]-وهو من شواهد الإنصاف 171/1، والمقتصد 826/2، وشرح المفصل 23/8، والخزانة 524/9، انظر: ديوان امرئ القيس ص335.و اللسان مادة (بقر).

[302]- معاني القرآن 223/2.

الاستعمال لتنتفي بذلك الضرورة التي يمكن ردها إلى البصريين، وهذه المسوّغات هي القرائن اللفظية التي تباينت مواقعها من غير أن تقيّد بموضع الزيادة مع الفاعل فقط.

-زيادة الباء مع المفعول:

وهذه الزيادة على كثرتها في النصوص فهي غير مقيسة[303]، ولذلك لا نعدم أن نجد اتفاقا بين النحويين واللغويين في القول بهذه الزيادة، وإنما عُدّت وجها واحدا من وجوه تفسير النصوص وتأويلها بدليل كثرة ذكرها في المصنفات[304]، بل هناك من استهلّ مواضع زيادة الباء بها، كما فعل الزمخشري[305].

وقد استُدل على زيادة هذه الباء بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[306]، وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[307]، وقوله تعالى ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾[308]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾[309]؛ ومما استدلوا به في الشعر قوله[310]:

نحنُ بنُو ضبّةَ أصحابُ الفلجِ * نضربُ بالسيفِ، ونرجُو بالفرجِ

---

[303] ويرى عبد القاهر الجرجاني أن القول في زيادة حرف الجر لا بدّ أن يكون في المنصوب "لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية، ألا ترى أنها توصل الأفعال إلى الأسماء وتوقعها عليها... وإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب أقيس." كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 824/2-827، وانظر 377/1؛ وقد وقفت في كتاب الجمل المنسوب للخليل على أنه لم يُعتد بزيادتها إلاّ في هذا الموضع وسمّاها باء الإقحام، الجمل ص316.

[304] انظر: شرح المفصل 138/8، [illegible] 153،154/3، والمغني 108/1-109.

[305]- المفصل في علم العربية ص285.

[306]- البقرة 195.

[307]- مريم 25.

[308]- الحج 15.

[309]- الحج 25.

[310]- وينسب للنابغة الجعدي وهو من شواهد معاني الحروف للرماني ص38،والرصف ص 143، والجنى ص52، والمغني 108/1، انظر خزانة الأدب 520/9، وشرح شواهد المغني 332/1.

وقول آخر[311]:

هنَّ الحرائرُ لاَ ربّاتُ أخمرةٍ * سودُ المحاجرِ لاَ يقرأنَ بالسُّوَرِ

ولم تتعين معالم المذهبين في القول بزيادة الباء مع المفعول به، فسيبويه لم يوردها كما أنّ المبرّد على ما نسبه العكبري إليه يذهب مذهبا آخر في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[312]، فعدّ الباء هنا غير زائدة، فهي"متعلقة بالفعل كـ: مررت بزيد"[313].

ولعل إمكان وصول الفعل في الشواهد السابقة إلى المفعول به مباشرة وجواز التضمين في الفعل وتأويل النصوص على غير ظاهرها،قد دفع بالبصريين إلى تجاوزهم لمواضع كثيرة من هذه الزيادة، بدليل تخريجهم لبعض النصوص وفق قراءات متباينة، إذ وقفنا على استدلال الزمخشري لزيادة الباء مع المفعول به بقوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[314] بمعنى زيادة الباء ومجيء أيّ مفعولا به[315]، في حين أسند ابن هشام إلى سيبويه والأخفش من البصريين زيادتها في هذا الشاهد مع المبتدأ[316].

ولم يصرّح البصريون بزيادة الباء مع المفعول قياسا على الرغم من كثرة ورودها زائدة في هذا الموضع، كما أنّ الكوفيين لم يقفوا على مواضع زيادتها هنا بل احتملوا هذه الزيادة أحيانا مع استبعادها إذا كانت قليلة في الكلام، ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء في شرح بيت أبي ذئيب الهذلي[317]:

311- البيت للراعي النميري أو لنفيل الكلابي، وهو من شواهد المقتصد في شرح الإيضاح 603/1، والمفصل في علم العربية ص285، والمغني 109/1، انظر: شرح شواهد المغني 236/1.

312- البقرة 195.

313- التبيان في إعراب القرآن159/1.

314- القلم 6.

315- المفصل في العربية ص285.

316- المغني 109/1، وانظر: معاني القرآن للأخفش 712/2.

317- سبق تخريجه، انظر: دلالة الباء على التبعيض.

شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفّعتْ * متى لججٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ

فقال باحتمال الزيادة ظاهرا، أما تأويلا فبتضمين الفعل شربن معنى روين ونقعن؛ والظاهر أنّ الكوفيين قد يلجأون أحيانا إلى التأويل إذا اقتضى الأمر ذلك[318]. والأمر نفسه ذهب إليه الفراء حينما قال باحتمال زيادة الباء دون ترجيح ذلك، كوجه من وجوه تفسير قوله تعالى:﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[319].وهذا الاستعمال ردّه الفراء بقوله:"ولست استحبّ ذلك لقلته"[320]. كما ردّه أبو العباس ثعلب بقوله:و"... هي قليلة في اللّغة"[321].

وهذه الآية في قراءة من قرأ بضم التاء من شواهد ابن مالك في زيادة الباء مع المفعول به[322]، كما ذهب الكوفيون إلى القول بزيادة الباء مع المفعول به في الفعل (كفى) المتعدي إلى واحد، وقد ورد ذلك في الشعر كقوله[323]:

فكفىَ بنَا فضلاً على منْ غيرُنَا * حبُّ النبيّ محمدٍ إيّانَا[324].

وعُدّ موضع زيادة الباء مع المفعول به،من أكثر ظواهر التأويل التي خضعت فيها النصوص،لأجل انسجامها مع السياق النحوي والدلالي. ولذلك نجد المذهبين يلتقيان كثيرا في اختيار عدم الزيادة إذا أمكن عن طريق تخريج النص الواحد عندهما وفق ما يقتضيه الاستعمال الواقعي للّغة، بحسب الكثرة والقلة في التردد واللزوم في الكلام عند الكوفيين. أو وفق ما يقتضيه منهج التضمين والتأويل الذي عُرف به البصريون مراعاة لأحكامهم وأصولهم النحوية المسبقة.

---

[318]- مدرسة الكوفة ص287.

[319]- المؤمنون 20.

[320]- معاني القرآن للفراء 19/1.

[321]- مجالس ثعلب 164/3.

[322]- شرح التسهيل 154/3.

[323]- اختُلف في نسبته وعزاه الفراء إلى حسّان بن ثابت، معاني القرآن 21/1، وهو من شواهد المقتصد 128/1، وارتشاف الضرب 1703/4، والمغني 109/1، وقد عزاه بعضهم إلى عبد الله بن رواحة،وإلى كعب بن مالك،وإلى بشر بن عبد الرحمن، انظرْ شرح شواهد المغني 116/1.

[324]- مجالس ثعلب 273/6.

ولذلك خرّجت الأمثلة السابقة بتضمين الفعل (تلقوا) معنى (تفضوا)، و(نرجو) معنى (نطمع)، وقد تكون الباء فيهما بمعنى من أجل[325]، وبتضمين الفعل (يقرأن) معنى (يرقين) و(يتبرّكن) ومنهم من خرّج الباء في الآية على اعتبار الاستعانة أو السببية بتقدير لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم أو بسبب أيديكم[326].

والملاحظ أن ظاهرتي التضمين والإنابة والتأويل هي من أساليب ومناهج البصريين والكوفيين، في ردّ الحرف الزائد إذا كان ممكنا في الاختيار وجعله أصليا، ولذلك قال المرادي:" والمختار أنّ ما أمكن تخريجه، على غير الزيادة لا يحكم عليه بالزيادة. وتخريج كثير من هذه الشواهد ممكن، على التضمين أو حذف المفعول"[327]. بخاصة وأنّ كثرة زيادة الباء في هذا الموضع غير مقيس، يفسره عندنا أنّ الزائد كثيرا لا يمكن أن يكون قياسيا مما يؤيد مذهب الذين لم يعتدّوا بالحرف الزائد انطلاقا من النصوص القرآنية[328].

-زيادة الباء مع المبتدأ:

لقد أثبت اللغويون والنحويون ورود الباء زائدة مع المبتدأ، إذ أشار إلى ذلك سيبويه مستدلا بقولهم (حسبك)[329]، فالبصريون إذن قالوا بزيادة الباء مع المبتدأ ويؤيد ذلك أكثر ما أسنده ابن هشام إلى سيبويه والأخفش في قوله تعالى:﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[330]، بأنّ الباء زائدة هنا مع المبتدأ[331].

325- لسان العرب حرف الباء.

326- مغني اللبيب 109/1، وانظر التبيان في إعراب القرآن 159/1، و877/2، 939.

327- الجنى الداني ص52.

328- ومن الذين ذهبوا هذا المذهب الطبري الذي تحفّظ كثيرا في إثبات مواضع لزيادة حروف المعاني، انظر تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر بيروت -لبنان- ط(1409هـ - 1984م)، 205/2. كما أعلن الزركشي في برهانه إنكار الحرف الزائد فقال:"ليس في ا لقرآن حرف إلاّ وله معنى" 409/4.

329- الكتاب 293/2.

330- القلم 6.

331- مغني اللبيب 110/1، وانظر: الكتاب 293/2، ومعاني القرآن 712/2، وارتشاف الضرب 1704/4.

أمّا الكوفيون فلم يثبت لهم القول بزيادة الباء في هذا الموضع المستدل به عند البصريين، فقد حمل الفراء معنى الباء في الآية على معنى (في)، وهذا مذهبهم في إنابة الحروف عن بعضها البعض مما يضيّق عندهم دائرة استعمال الحرف الزائد وفق ما يتّفق وكثرة الاستعمال.[332] ولعل الكوفيين في عدم قولهم بزيادة الباء مع المبتدأ هنا يعود لقلة ورود هذه الزيادة مقيّدة بهذا الموضع، ولذلك قال ابن يعيش:" ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب إلاّ هذا"[333]، وقد قصد بهذا عبارة (بحسبك) التي ذكرها سيبويه.

-زيادة الباء مع الخبر:

وثبتت زيادة الباء في هذا الموضع على وجهين، وجه مقيس ووجه غير مقيس[334]، وتعيّن من خلال ما تتبعته إثبات البصريين لهذا النوع من الزيادة، فاشترطوا مجيئها مقيسة في سياق النفي كما في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[335]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[336]، وقد قيّد سيبويه موضع الزيادة في هذا بالنفي المحقق بما وليس، فقال:" كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي ما أنت بفاعل، ولست بفاعل."[337]؛ ولخّص المبرد ما ذهب إليه سيبويه في قوله:"... الباء إنما تُزاد في غير الواجب توكيدا، تقول ما زيد بقائم، وليس زيد بمنطلق."[338]

أمّا الكوفيون فاشترطوا في هذا الموضع الجحود دون تقييد بأداة معينة، ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَلَمْ

معاني القرآن 2/473.

[333]- شرح المفصل 139/8. وانظر: الرصف ص147.

[334]- الجنى الداني، 55،54، ومغني اللبيب، 110/1.

[335]- الزمر 36.

[336]- فصلت 46.

[337]- الكتاب 316/2. وانظر: 225/4.

[338]- المقتضب 420/4.

يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[339] بأنّ العرب تدخل الباء زائدة هنا مع الجحود[340]، ويتوسع الكوفيون أكثر في مجيء هذه الباء زائدة مع ما أصله خبر،أو مع العامل الذي يطلب اسمين. إذ يقول الفراء ويدخلونها أي الباء " إذا وقع عليها فعل يحتاج إلى اسمين مثل قولك: ما أظنك بقائم، وما أظن أنك بقائم، وما كنت بقائم، فإذا خلّفت الباء نصبت الذي كانت فيه، بما يعمل فيه..."[341].

ويتعين من حديث الكوفيين أنهم لم يصرّحوا بمجيء هذه الباء زائدة في هذا الموضع، وإنما قالوا بمجيئها بعد النفي أو الجحود كثيرا، مما يوحي بِعدّها حرفا أصليا عندهم لكثرة ورودها في الكلام، لأن الاستغناء عنها يحدث تباينا في مواقع الكلم إعرابا؛ كما أنهم اشترطوا الجحود في مجيئها على هذا النحو دون حصر ذلك في أدوات معينة كما فعل البصريون، بل توسعوا في أسلوب النفي فاستدلوا بـ(لم) مع ما أصله جملة اسمية في جميع الأحوال.

وبدا الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا الموضع مقتصرا على دلالة النفي في حدّ ذاتها وورود هذه الدلالة في مواضع مع الباء. وقد لخّص الرماني مذهب الفريقين في قوله: هي عند البصريين "دخلت لتوكيد النفي، وذلك أنّ الكلام يطول، ويُنسى أوّله، فلا يعلم، أكان في أوّله نفي و لا. فجاءوا بالباء لتكون، إشعارا بأنّ أول الكلام نفي..."[342]. فالباء الزائدة الواردة في سياق النفي عند البصريين،يؤتى بها لتوكيد النفي. أمّا عند الكوفيين، فإنّ النفي "... إنما يقع عن إيجاب، فكان قولك: ما زيد قائما جواب من قال: إنّ زيدا قائم، فإن قال: إنّ زيداً القائم، قلت أنت: ما زيد بقائم، فالباء بإزاء اللام، وما بإزاء إنّ..."[343].

---

[339]- الأحقاف 33.

[340]- معاني القرآن 56/3. وانظر: الرصف ص150.

[341]- معاني القرآن 56/3.

[342]- معاني الحروف، ص40.

[343]- المصدر نفسه، ص40.

ويتفق جمهور البصريين والكوفيين في عدم مجيء الباء زائدة هنا مع الموجب أثبت ذلك البصريون بما قاسوا عليه تأصيلا لموضع زيادتها مع الخبر[344]. أمّا عند الكوفيين فيُفهم عدم ورودها عند العرب في الموجب من خلال قول الفراء:" دخلت الباء لِلَمْ والعرب تدخلها مع الجحود إذا كانت رافعة لما قبلها."[345]

وينفرد الأخفش من البصريين في القول بمجيء الباء زائدة في هذا الموضع مع الخبر الموجب، وبذلك يسلك هذا الأسلوب في توسيع دائرة استعمال الباء زائدة عند البصريين، وقد عُدّ ما ذهب إليه الأخفش عند المتأخرين[346] وجه من وجوه زيادة الباء غير المقيسة مع الخبر.

قال الأخفش:" إنّ الباء زائدة في قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[347،348].

ونخلص في الأخير إلى القول بأنّ الكوفيين لم يشترطوا في زيادة الباء مع الخبر أن يكون النفي بـ(ما) أو (ليس)، وإنما توسعوا في هذا النفي حينما قالوا بزيادتها مع الجحود إطلاقا واستدلوا في ذلك بـ(لم)، وجعلوا اطّراد هذه الزيادة في لغة الحجازيين أمرا لابد منه مع حرف النفي (ما)، فقال الفراء:"... وقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[349] نصبت (بشرا)، لأنّ الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء، فلمّا حذفوها، أحبّوا أن يكون ذا أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك[350]، ألا ترى أنّ كل ما في القرآن من

---

[344]- الكتاب 316/2، المقتضب 421/4.

[345]- معاني القرآن 56/2.

[346]- الجنى ص55، والمغني 110/1.

[347]- يونس 27.

[348]- معاني القرآن 567/2،568.

[349]- يوسف 31.

[350]- ويذهب الكوفيون إلى أنّ المنصوب بعد (ما) الحجازية، لا يعود لكونها أشبهت ليس، وهو مذهب البصريين، وإنما (ما) غير عاملة، فوجب أن يكون الذي بعد الباء " منصوبا بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون ما بعده منصوبا، لأن الصفات منتصبات الأنفس، فلما ذهبت أبقت خلفا منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قُدّم الخبر نحو (ما قائم زيد) " الإنصاف في مسائل الخلاف1/ 165،166.

بالباء، إلاّ هذا، وقوله: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[351]، وأمّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية..."[352].

والظاهر أنّ الفراء والكوفيين في اعتدادهم بلغة نجد قد فضلوا وجه عدم إيراد الباء زائدة في مثل هذا الموضع بما استدلوا عليه. أما البصريون فقد أصّلوا لظاهرة الباء الزائدة مع الخبر بتتبّعهم واشتراطهم تلك الزيادة مع النفي بـ(ما) و(ليس) تحصيلا لدلالة توكيد النفي التي أثبتوها من خلال هذه الزيادة، بينما لم يتحدد عند الكوفيين القول بأنّ هذه الزيادة لابد أن تكون في حالة النفي مع الخبر، وذلك لاتساعهم في تحقيق هذه الزيادة من خلال سياقات النفي المختلفة بالنظر إلى سياق الجملة كله حينما قالوا بدخول الباء على ما أصله جملة اسمية أو غير ذلك، ولذلك نراهم قد ذهبوا إلى إثباتهم كذلك زيادة الباء مع الحال المنفية، لكونها في حكم الخبر فاستدلّوا بقول الشاعر:[353]

فما رجعتْ بخائبةٍ رِكابٌ * حكيمُ بنُ المُسيَّبِ منتهاها

قال الفراء في هذا البيت:" فأدخل الباء في فعل لو أُلقيت منه نصب بالفعل لا بالباء يقاس على هذا وما أشبهه"[354]. ويتعين من قول الفراء لجوء الكوفيين إلى القياس أحيانا وفق ما يتّفق وتخريجهم للنصوص. ولعلنا قد نستنتج من ذلك مذهبهم في القول بزيادة الباء لغرض الفصاحة، ومذهب البصريين للتوسع في المعنى لأنّ التوكيد عند هؤلاء على ما ذهب إليه سيبويه ما هو إلاّ معنى من معاني الاتساع أو التوسعة[355] في استعمال هذا

---

[351]- المجادلة 2.

[352]- معاني القرآن 42/2.

[353]- البيت للقحيف العقيلي وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 57/3، والجنى 55، والمغني 110/1. انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي 339/1.

[354]- معاني القرآن 57/3.

[355]- فالباء الزائدة يتحقق من خلالها زيادة في المعنى أو ما يعبّر عنه بالاتساع، وهو ضرب من المجاز كما يذهب السيوطي، المزهر 356/2.

الحرف، وكل المعاني مردودة بهذا إلى الإلصاق[356].

ومن أحسن الآراء التي لخّصت الغرض من زيادة الحروف قياسا على زيادة الباء ما ذهب إليه ابن جنّي في قوله:"... وأمّا زيادته فلإرادة التوكيد، وذلك أنه قد سبق أنّ الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز، والاختصار، والاكتفاء من الأفعال، وفاعليها، فإذا زيدت ما هذه سبيله، فهو تناهٍ في التوكيد به."[357] ولعل ما ذهب إليه ابن جني في منافحته ودفاعه عمّا قال به البصريون في دلالة التوكيد التي يحققها الحرف الزائد،قد أعاد قوله أبو حيان في مرحلة متأخرة حينما ذكر أنّ الزيادة عند البصريين للتوكيد لا ينكرها من له أدنى تعلق بالعربية[358].

وفي الأخير يمكن القول إنّ تظافر الأغراض اللفظية عند الكوفيين بالفوائد المعنوية عند البصريين يُنزل حرف المعنى الزائد منزلة مستقلة في الاستعمال، وهذا ما نقله لنا السيوطي في رأي من ذهب إلى أنّ حروف الزوائد في كلام العرب لها وظيفتان: وظيفة معنوية يحققها تأكيد المعنى كما في (من) الاستغراقية، والباء في خبر ليس وما. ووظيفة لفظية أساسها تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، وكون الكلمة أو الكلام بسببها محققا استقامة وزن البيت أو حسن السجع أو غير ذلك من قرائن زينة اللفظ[359].

---

[356]- الكتاب 217/4.

[357]- الخصائص 279/2. وانظر: سر صناعة الإعراب ص270.

[358]- البحر المحيط 98/3.

[359]- الأشباه والنظائر في النحو 255/1.

المبحث الثالث: دلالات الحرف من :

ذكر أصحاب مصنفات حروف المعاني دلالات كثيرة لهذا الحرف استقصوها،ممّا أثبته لها البصريون والكوفيون بخلاف أو اتفاق بينهما[360]، وربما زاد المتأخرون مسميات لمعان استخلصوها من تتبعهم الدقيق لاستعمالات ودوران هذا الحرف في كلام العرب[361]، إلى حدّ جعل بعضهم يقدم هذا الحرف على سائر حروف الجر قائلا:"... هي حرية بالتقديم لكثرة دورها في الكلام وسعة تصرفها؛ ومعانيها وإن تعددت فمتلاحمة..."[362].

1-دلالة من على ابتداء الغاية:

جعل البصريون هذا المعنى أصلا فيها، مقيّدا بالمكان عند سيبويه في قوله:" وأمّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا، وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابا، من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها..."[363]. واحتُجّ لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[364].

أمّا المبرد فذهب إلى القول بابتداء الغاية مطلقا، مما يشتمل عليه (من) لكل غايات الابتداء بما في ذلك المكان والزمان عن طريق ردّ سائر المعاني في (من) إلى ابتداء الغاية دون

---

[360]- ذكر الزجاجي لهذا الحرف ستة أوجه، حروف المعاني ص50. وذكر الرماني لها سبعة أوجه، معاني الحروف ص97، كما عدّ لها الهروي أربعة مواضع، الأزهية ص224. أمّا المالقي فجاء بسبعة أوجه لهذا الحرف، الرصف ص322. وتلك هذه الأوجه فتصل إلى أربعة عشر وجها عند ابن مالك، شرح التسهيل 130/3. وهي الوجوه نفسها التي ذكرها المرادي ،الجنى ص308. أمّا ابن هشام فيزيد عليها وجها آخر لتصبح عنده خمسة عشر وجها، المغني 318/1.

[361]- انظر الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، هادي عطية مطر الهلالي عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1(1406هـ -1986م)، ص483.

[362]- شرح المفصل 10/8.

[363]- الكتاب 224/4.

[364]- الإسراء 1.

تحديد. يقول:"... وأصلها ابتداء الغاية، نحو سرت من مكة إلى المدينة... وكونها في التبعيض راجع إلى هذا، وذاك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت البعض قلت أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية..."[365].

وهي عند ابن السراج لابتداء الغاية كما عبّر عنها سيبويه، فلم يخالفه وإنما أخذ كذلك بما ذهب إليه المبرد في القول بالدلالات الأخرى لـ(من) توسعا في استعمال هذا الحرف[366]، لأنّ الغالب فيها هو ابتداء الغاية[367]، ولذلك عزا المرادي إلى المبرد والأخفش (الأوسط) وابن السراج القول بأن (من) لا تكون إلاّ لابتداء الغاية؛ وأن سائر المعاني التي تُذكر لها راجع إلى هذا المعنى، فقال:" ألا ترى أنّ التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية؛ فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه فانفصل..."[368].

وإلى هذا ذهب كذلك ابن حيان في أنّ القائلين بهذا المعنى هم: المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وطائفة من الحذّاق[369]، ولسنا متثبّتين من نسبة هذه الدلالة إلى واحد من الأخفشين الأوسط أوالصغير، وقد يكون الأمر متعلق بالقول بهذا المعنى عند الاثنين.

أمّا الكوفيون فقد قالوا بدلالة متباينة لـ(من) آخذين باستقلال كل دلالة عن أختها بمقتضى المواضع المستدل بها، دون تأويل في رد الدلالات الأخرى إلى ابتداء الغاية. كما ذهب جمهور البصريين. لقد قال الكوفيون بدلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان[370]، والمكان معا، أو بابتداء الغاية مطلقا، كما عبّر عن ذلك

365- المقتضب 1/11.

366- الأصول في النحو 1/409،410. ومذهب ابن السراج يكاد يكون المذهب نفسه الذي سلكه الرماني في حديثه عن هذا الحرف،وبذلك يتفق المنهجان في لغة تحليلهما لمعاني هذا الحرف، حروف المعاني ص97.

367- مغني اللبيب 1/318.

368- الجنى الداني ص315. وانظر المفصل في العربية ص131.

369- ارتشاف الضرب 4/1718.

370- شرح المفصل 8/10، شرح التسهيل 3/130، الجنى ص308، المغني 1/318، الهمع، 4/212، الموفي في النحو الكوفي ص136.

ابن مالك[371].

وقد أسند ابن منظور قولا إلى الفراء بمجيء (من) لابتداء الغاية المطلقة فقال:" تكون (من) ابتداء غاية، وتكون بعضا وتكون صلة..."[372]، كما أسند إليه قوله:"... والعرب تدخل (من) على جميع المحال..."[373]، أي ما يدل على الأزمنة والأمكنة. ويتعيّن من هذا أن الكوفيين ومن ذهب مذهبهم خالفوا سيبويه فيما ذهب إليه في جعله (من) مقتصرة على ابتداء الغاية في الأماكن لأنها نظيرة (مذ) في الزمان. يقول سيبويه:" وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت (من) فيما ذكرت لك"[374].

فالبصريون لم يوردوا دلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان، وإن كان المبرد والأخفش (الأوسط) وابن درستويه قد قالوا بهذا فيما أثبتته كثير من المصادر[375] ولعلّ مذهب هؤلاء مردّه الاتساع والرجوع بالدلالة إلى أصلها، وهذا ما عبّر عنه ابن القيّم بالتجوّز أو الاتساع فقال:" وهي حقيقة في ابتداء غاية الأمكنة، ويُتجوّز بها عن ابتداء الغاية في الأزمنة"[376]. واستُدل على هذه الدلالة عند الكوفيين بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[377].

وتأوّل البصريون من أول يوم على تقدير من تأسيس أول يوم، وهذا ما عانـاد

371- شرح التسهيل 130/3.

372- لسان العرب، الحرف (من).

373- المصدر نفسه، الحرف (من)، وانظر: ارتشاف الضرب 1721/4.

374- الكتاب 226/4.

375- الإنصاف 371/1، شرح المفصل 10/8، الرصف ص322، شرح التسهيل 131/3، المغني 420/1، الهمع 212/4، وانظر معاني القرآن 561/2.

376- الفوائد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، ص40. والتجوّز الذي ذكره ابن القيم هو ما عبّر عنه السيوطي في مبحث المجاز قائلا:"... وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عُدمت الثلاثة تعينت الحقيقة." المزهر في علوم اللغة 337/2.

377- التوبة 108.

المالقي حينما قال:" ولا تدخل على الزمان إلاّ على تقدير المصدر"[378]. " لأن (من) لا تدخل على الأزمنة، فإن دخلت فعلى تقدير مجرور غير زمان"[379]. كما استدلوا على هذه الدلالة كذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلْصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[380]، وبقول الشاعر[381]:

لمن الديّارُ بُقَنَّةِ الحِجْرِ؟ * أقوينَ من حِجَجٍ، ومِن دهرِ

وبقول الشاعر[382]:

تُورِّثنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ * إلى اليومِ قدْ جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ

وقد خرّج البصريون الآيتين والبيتين بإنكار دلالة (من) على الزمان، بتقدير محذوف أو بقول من ذهب مذهبهم إلى تأويل النص عن طريق الإنابة أحيانا أو الزيادة في الحرف. قال صاحب ائتلاف النصرة:" وأمّا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[383]، و: ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[384] فتقديره من تأسيس أول يوم،... وفي يوم الجمعة، لأن حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض...، والتقدير في بيت زهير من مرّ حجج، ومن مرّ دهر، أي: أقوت من أجل مرور السنين والدهور، وتعاقبهما عليها، فهي داخلة على المصدر المحذوف."[385]

---

[378]- الرصف ص322. وانظر: الجنى ص309، والمغني 319/1.

[379]- الرصف ص320.

[380]- الجمعة 9.

[381]- البيت لزهير بن أبي سلمى، الديوان، دار بيروت، للطباعة والنشر، ص27. وقد رُوي كذلك بـ: أقوين منذ حجج، ومذ دهر، وهو من شواهد الإنصاف 371/1، والأزهية ص292، وشرح المفصل 11/8، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص142، والرصف ص320، واللسان، الحرف (من)، انظر الخزانة 439/9.

[382]- والبيت للنابغة الذبياني، الديوان، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ص11. ورُوي البيت بـ(مذ) وليس بـ(من)، وكذلك تُخبرن بدل تورّثن وهو من شواهد ائتلاف النصرة ص142، والمغني 319/1. انظر: شرح شواهد المغني 731/2.

[383]- التوبة 108.

[384]- الجمعة 9.

[385]- ائتلاف النصرة ص143، والإنصاف 370/1-373.

ومما أضافه صاحب الإنصاف في إبطال دلالة الزمان لـ(من) قوله بحمل النص في بيت زهير على مجيء (من) زائدة وردّ ذلك إلى الأخفش، فهو الذي سوّغ مجيء هذا الحرف زائدا في الإيجاب والتقدير من حجج ومن دهر، أي أقوين حججا ودهرا[386].

والظاهر أنّ مذهب الكوفيين في دلالة (من) على الزمان قد أيّدته وقوّته النصوص المستدل بها على حقيقتها دون تقدير أو تأويل وهو الأمر الذي دفع بالمتأخرين إلى إثبات هذا المعنى لها، فردّوا بذلك تقديرات البصريين[387].

ولعل ما جاء به ابن مالك يلخص بشكل واف صحة ما ذهب إليه الكوفيون إذ قال موجها مذهب البصريين من خلال رأي سيبويه، القائل بمنع استعمال (من) في الزمان، ومنع استعمال (مذ) في المكان: "... فأمّا منع استعمال (مذ) في المكان في الكلام فمجمع عليه، وأمّا استعمال (من) في الزمان، فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن، والأحاديث الصحيحة، والأشعار الفصيحة..."[388] لأن تأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد[389].

وقد علّق إبراهيم السامرائي على الخلاف بين البصريين والكوفيين في دلالة (من) على الزمان مقوما مذهب الكوفيين، فقال: "... ويظهر أنّ الكوفيين أشدّ رأيا وأصوب منهجا، ذلك أنهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم، وهذا وجه علمي صائب، أمّا البصريون فإنهم تمسكوا بجدل وأسلوب منطقي، واعتمدوا على استعمالات اصطنعوها هم أنفسهم"[390].

وذهب أحدهم إلى الثناء على المذهب الكوفي بأنه مذهب ليس فيه لجوء إلى

386- الإنصاف 373/1. وانظر: معاني القرآن للأخفش 272/1، 429.

387- ومن ذلك قول المرادي " وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف"، الجنى ص309.

388- شرح التسهيل 131/3. وانظر: ما أثبته السيوطي للرضي، الهمع 213/4.

389- الهمع 212/4.

390- النحو العربي نقد وبناء، دار صادق، بيروت، ص166.

الافتراض أو التخيّل، فهو أقرب إلى المنهج الشكلي أو وصف النص حسب مقوماته الشكلية[391].

وإذا كنّا لا نجزم بما ذهب إليه إبراهيم السامرائي وغيره فهذا لا يمنع من الاتفاق معه في أنّ الكوفيين توسعوا في استعمال (من) لدلالة الزمان والمكان، وقد ظهر لهم ذلك مما أثبتوه للعرب في استعمالاتها الكلامية تؤيد ذلك النصوص الكثيرة المستدل بها، وقد أسند ابن منظور للفراء قوله:" والعرب تُدخل (من) على جميع المحالّ إلاّ على اللام والباء..."[392] ويتعين من ذلك كثرة إيراد (من) مع الظروف ما دلّ منها على الزمان أو المكان. ومن ذلك بعض حروف الجر التي ترد أحيانا ظروفا.

2- دلالة (من) على التبعيض:

ذُكر هذا المعنى لـ(من) بعد ابتداء الغاية، وهو لا يقل شأنا عنها لكثرة دورانه في النصوص[393]، وقد تحدثت مصنفات حروف المعاني الأولى عن هذا المعنى[394]، كما فصّل المتأخرون[395] في تفسيره والاستدلال عليه، وقد حدّده وعيّنه ابن مالك، وابن هشام، والسيوطي بإمكان سدّ (بعض) مسدّ (من)، كقراءة ابن مسعود ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾[396]، والقراءة عندهم دليل على مجيء (من) بمعنى (بعض)[397]. بخاصة وأنّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يُعدّ في طبقة القرّاء الكوفيين، وكان الكوفيون أدرى الناس بقراءته وبالسؤال عنها[398].

391- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ص41.

392- لسان العرب، الحرف (من). وانظر: الهمع 219/4، ويقصد بالمحالّ عند الكوفيين ظروف الأمكنة والأزمنة، انظر الموفي في النحو الكوفي ص106

393- ذهب ابن مالك والمرادي إلى القول بمجيء (من) لهذا المعنى كثيرا، شرح التسهيل 133/3، الجنى ص309.

394- انظر: ذلك في حروف المعاني للزجاجي ص50، ومعاني الحروف للرماني ص97، والأزهية ص224.

395- انظر: شرح المفصل 12/8، شرح التسهيل 133/3، الرصف ص323، الجنى ص309، المغني 319/1، الهمع 213/4.

396- آل عمران 92.

397- شرح التسهيل 133/3، المغني 319/1، والهمع 213/4.

398- انظر: نحو القراء الكوفيين ص30.

وهذا المعنى أثبته البصريون يظهر ذلك في قول سيبويه:"... وتكون أيضا للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت بعضه..."[399]، ويردّ المبرد على خلاف ما ذهب إليه سيبويه هذا المعنى إلى ابتداء الغاية، فيقول:"... وكونها في التبعيض راجع إلى هذا، وذاك، أنّك تقول: أخذت مال زيد، فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية."[400]، وقد أسند أبو حيان هذا المعنى إلى جمهور البصريين وأبي علي الفارسي[401].

وقد ذهب السيوطي إلى عدّ المبرد وابن السراج من البصريين المنكرين لمعنى التبعيض في (من)[402]، ذلك أنّ ابن السراج قد وافق المبرد فيما ذهب إليه دون تصريح بمخالفة رأي سيبويه[403]. ولكثرة ورود هذا المعنى في استعمال (من) فإنه لم يكن مهملا في مصادر البصريين، وإنما جعله سيبويه استعمالا مستقلا وردّه المبرد وابن السراج إلى المعنى الأصل وهو ابتداء الغاية.

أمّا الكوفيون فقد نظروا إلى دلالة التبعيض على أنه معنى يحققه الحرف (من) دون تأويل. فقال الفراء:" من قد تكون لجميع ما وقعت عليه، ولبعضه، فأما البعض فقولك: اشتريت من عبيدك"[404]. ومما أسنده ابن منظور كذلك للفراء قوله بإثبات هذا المعنى أصلا لـ(من)، ولذلك حُملت الباء عليه نيابة في بعض المواضع[405]. ويعدّ ما أثبته الكنغراوي خير دليل على قول الكوفيين بهذا المعنى في (من) كاستعمال من استعمالاتها المتباينة، إذ لخّص هذا في قوله الجامع لدلالتها على النحو الآتي:" من للابتداء في الزمان والمكان،...

---

[399]- الكتاب 224/4.

[400]- المقتضب 44/1، وانظر: شرح المفصل 12/8،13.

[401]- ارتشاف الضرب 1719/4.

[402]- الهمع، 213/4.

[403]- الأصول في النحو، 409/1،410.

[404]- معاني القرآن، 187/3.

[405]- لسان العرب، الحرف (من)، وانظر معاني القرآن 451/1.

والتبيين والتبعيض والتبديل..."[406].

ومما استدلت به المصادر على مجيء (من) للتبعيض قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾[407]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[408].

3- دلالة (من) على بيان الجنس:

وهذا المعنى يكاد يكون متداخلا مع معنى التبعيض[409]، وقد قيّده المتأخرون بوروده كثيرا بعد (ما) و(مهما) لما فيهما من إبهام[410]، أو بإمكان جعل (الذي) مكانها[411]، كما أثبتت المصادر هذه الدلالة بمسميات متباينة غير موحدة، فسماها الزجاجي (من) الدالة على ضرب من النعت[412]، والرماني (من) الكائنة للجنس[413]، ومنهم من أطلق عليها (من) التي تأتي لتبيين الجنس[414] لتستقر هذه الدلالة عند المتأخرين على (من) لبيان الجنس[415]، واستدلوا على هذا المعنى بقوله تعالى:﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ، فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا﴾[416]، وبقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾[417].

ويبدو أنّ هذه الدلالة لم تستقر تسمّاها ولم يفصل فيها عند البصريين والكوفيين،

---

[406]- الموفي في النحو الكوفي ص136، وانظر ما مرّ معنا سابقا في مجيء الباء لدلالة التبعيض.

[407]- البقرة 253.

[408]- النور 45.

[409]- انظر شرح المفصل 12/8 والأزهية ص226، والمغني 319/1.

[410]- المغني 319/1، والهمع 213/4.

[411]- الجنى ص310.

[412]- حروف المعاني ص50.

[413]- معاني الحروف ص97.

[414]- الأزهية ص225، شرح المفصل 12/8، الهمع 213/4.

[415]- شرح التسهيل 134/3، الرصف ص323، الجنى ص309، المغني 319/1.

[416]- فاطر 2.

[417]- الأعراف 132.

ولكن يمكن ردّها عند البصريين إلى التبعيض، يؤيّده عندنا ما ذهب إليه ابن يعيش قائلا:"... وربما أوهم هذا الضرب التبعيض، ولهذا قلنا إنّ مرجعها إلى شيء واحد ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[418] ..."[419]، فسيبويه لم يعرض لهذا المعنى، واكتفى بأن ذكر لـ(من) معنى ابتداء الغاية في الأماكن والتبعيض ومجيئها زائدة[420]، كما ذكر لها في موضع آخر دون إسهاب أو تفصيل معنى الغاية[421]، ومعنى المجاوزة[422].

وإذا كان المبرد لم يشر إلى هذه الدلالة، فإنّ ابن السراج قد ألمح إليها بردّها إلى ابتداء الغاية، وعدّها ضربا تأتي فيه (من) لإضافة الأنواع إلى الأسماء فقال في الآية السابقة:" الرجس جامع للأوثان وغيرها، فإذا قلت: من الأوثان، فإنما معناه الذي ابتداؤه من هذا الصنف، قال: وكذلك قول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية[423]، لأن الكلم يكون عربيا وعجميا، فأضاف النوع وهو الكلم إلى اسمه الذي يبين به ما هو، وهو العربية..."[424].

وبذلك يمكن أن نلخص مذهب البصريين في مجيء (من) في هذين النصين، أو في غيرهما، بردّ هذه النصوص تأويلا إمّا إلى دلالة التبعيض المعنى الذي لم يزد عليه سيبويه دلالة بيان الجنس، أو إلى الابتداء كما ذهب المبرد في جعله المعنى المطلق لـ(من)، وهو الذي خرّج به ابن السراج المثالين دون مخالفة لما جاء به سيبويه[425].

أمّا الكوفيون فقد أثبت لهم القول بهذه الدلالة الكنغراوي[426]، وهذا يتفق ومذهبهم

---

[418]- الحج 30.

[419]- شرح المفصل 12/8.

[420]- الكتاب 224/4.

[421]- المصدر نفسه 225/4.

[422]- المصدر نفسه 227/4.

[423]- الكتاب 12/1.

[424]- الأصول في النحو 410/1.

[425]- انظر الجنى ص310، والمغني 319/1، والهمع 213/4،214.

[426]- الموفي في النحو الكوفي ص136.

القائم على تنويع الدلالات والزيادة على ماكتفى البصريون بإثباته[427]، والظاهر أنّ الفراء قد أشار إلى هذا المعنى وإن لم يسمّه، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[428] "...فإذا قلت عندي أساور ذهبا فلم تبيّن عددها، كان بـ(من)، لأن المفسر ينبغي لما قبله أن يكون معروف المقدار، ومثله قوله تبارك وتعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾[429] ..."[430].

وما ذهب إليه الفراء قال به المالقي حينما قيّد (من) التي لبيان الجنس بـ(من) التي "تقدر بتخصيص الشيء دون غيره."[431] ولعل تداخل بعض الدلالات في قراءة وتفسير (من) التي لبيان الجنس جعل هذا المعنى معها غير مستقر عند القدماء من البصريين والكوفيين على مستوى قراءة النصوص الواحدة لنجد عند كثير من المتأخرين إثبات هذا المعنى مستقلا يقول المرادي ومجيء (من) "... لبيان الجنس منثور في كتب المعربين، وقال به قوم من المتقدمين والمتأخرين؛ وأنكره أكثر المغاربة"[432]، ولذلك رأينا دلالة التبيين مشارا إليها عند الفراء دون تصريح بها، وقد خصّ الهروي تباين تفسير هذه الدلالة وتداخل معنى التبعيض والتبيين في الآية السابقة بقوله:"... أمّا التبعيض فعلى معنى ينزل بعض البَرَد، وأمّا التبيين، فعلى معنى أنّ الجبال من برد، كما تقول الثياب من خزّ."[433]

427- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين ص483،484.

428- الكهف 31.

429- النور 43.

430- معاني القرآن 141/2، و(من) التبيينية عند الفراء يمكن إسقاطها دون أن يختل الكلام، وإنما المعنى قد يتأثر، انظر المصدر نفسه 256/2.

431- الرصف ص323.

432- الجنى ص310.

433- الأزهية ص228، وانظر: الرصف ص323.

4- دلالة (من) على البدل:

أثبت هذا المعنى المتأخرون بإجماع[434]، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ[435]﴾، وقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[436]، واستدلوا بقول الشاعر[437]:

أخذُوا المخاضَ من الفصيلِ غُلُبَّةً * ظلمًا، ويُكْتَبُ للأميرِ أفيلاَ

أي بدل الفصيل، ولذلك قالوا هي التي يصلح مكانها (بدل)[438]، والظاهر أنّ البصريين لم يتحدثوا عن هذه الدلالة و لم يقولوا بها، ولعلّ المتأخرين هم الذين توسعوا فيها وهناك من المصنفات التي اختصت بعرض دلالات حروف المعاني ما لم يشر إلى هذه الدلالة واكتفى بعرض المعاني السابقة مع تفصيل في مواضع زيادة هذا الحرف كما فعل البصريون[439].

والظاهر أنّ الكوفيين قد ذكروا هذه الدلالة على نحو ما أثبته لهم الكنغراوي[440] حينما عرض معاني هذا الحرف.

---

[434]- انظر: شرح التسهيل 134/3، الرصف ص322، الجنى ص313، والمغني 320/1، والهمع 214/4.

[435]- التوبة 38.

[436]- الزخرف 60.

[437]- للراعي النميري، والبيت من شواهد شرح المفصل 44/6، والمغني 320/1، انظر: شرح شواهد المغني 736/2، وشرح أبيات المغني 325/5.

[438]- شرح التسهيل 134/3، والمغني 320/1، والهمع 214/4.

[439]- شرح المفصل 10/8-12، وانظر الرصف ص322-326.

[440]- الموفي في النحو الكوفي ص136، ولم أهتد إلى هذا المعنى في المصادر الكوفية المعروفة. ولعلّ هناك من أشار إلى ذلك) لكن أصحاب مصنفات حروف المعاني لم يسندوا هذه الدلالة لواحد من الفريقين .

5- دلالة (من) على الفصل:

هذا المعنى لم يقل به القدماء من البصريين والكوفيين وذكره المتأخرون[441] فأسنده ابن هشام إلى ابن مالك[442] ووجهه قائلا:" وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو:﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾[443] ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[444] قاله ابن مالك وفيه نظر، لأن الفصل مستفاد من العامل، فإنّ ماز وميّز بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أنّ (من) في الآيتين للابتداء، أو بمعنى (عن)."[445]

6- دلالة (من) على التعليل:

أثبت هذا المعنى المتأخرون[446]، واستدلوا عليه بقوله تعالى:﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾[447]، وقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[448]، وأضاف ابن هشام استدلاله عليه ببيت الفرزدق[449]:

يُغضي حياءً ويُغضى من مهابته * فما يُكلَّمُ إلاّ حينَ يبتسمُ

كما استدل ابن مالك على هذه الدلالة بقول عائشة رضي الله عنها:"« فَمَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلاَّ فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[450]، أي

---

[441]- الجنى ص313،314، الهمع 214/4.

[442]- المغني 322/1، وانظر شرح التسهيل 137/3.

[443]- البقرة 220.

[444]- آل عمران 179.

[445]- المغني 322/1، وانظر: شرح التسهيل 137/3.

[446]- شرح التسهيل 134/3، الجنى ص310، المغني 320/1، الهمع 214/4.

[447]- البقرة 19.

[448]- نوح 25.

[449]- انظر: شرح شواهد المغني 732/2، والبيت في ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت (1386هـ - 1966م)، 179/2.

[450]- صحيح مسلم بشرح النووي حققه وفهرسه عصام الصبابطي وحازم محمد وعماد عامر، دار الحديث القاهرة، ط1(1415هـ - 1994م)، كتاب الصيام، باب قضاء رمضان في شعبان برقم 151، 277/4.

يمنعني الشغل من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلّم..."[451].

ومعنى التعليل لم يورده البصريون و لم يقولوا به، وهناك من تبنى مذهبهم في طرح كثير من دلالات حروف المعاني على نحوهم والاعتداد بالمعنى الأصلي للحرف، وبعض المعاني الفرعية على نحو ما ذهب ابن قيم الجوزية في ردّ معنى التعليل في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[452] إلى معنى ابتداء الغاية، في القول بأنّ غاية المعلول صادر عن علة، فشبّه بذلك ابتداء الغاية بالمكان[453].

والظاهر أنّ هذا المعنى مردود إلى الكوفيين، بدليل ما أسنده الهروي للفراء في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[454]، إذ قال:" وقال الفراء... أي يغفر لكم من أجل وقوع الذنب منكم، كما تقول: قد اشتكيت من دواء شربته أي من أجل الدّواء الذي شربته..."[455].

وبتتبع ما جاء في معاني القرآن للفراء فقد وقفت على أنّ معنى التعليل في الآية السابقة محتمل، وليس مصرحًا به لأنه قال بالتبعيض في الآية، وبمعنى المجاوزة، أمّا التعليل فاكتفى بالتلميح إليه يتبين هذا كله في قوله:" (من) قد تكون لجميع ما وقعت عليه، ولبعضه، فأمّا البعض: فقولك اشتريت من عبيدك، وأمّا الجميع[456] فقولك: رويت من مائك، فإذا كانت في موضع جمع فكأن من: عن كما تقول: اشتكيت من ماء شربته، وعن ماء شربته، كأنه في الكلام: يغفر لكم عن أذنابكم، وعن أذنابكم."[457]

---

[451]- شرح التسهيل 134/3.

[452]- نوح 25.

[453]- الفوائد ص40.

[454]- الأحقاف، 31.

[455]- الأزهية ص229.

[456]- لعلّ دلالة الجميع هنا يعني بها بقية المعاني الأخرى المحتملة، والمغايرة للتبعيض، كالتعليل، والمجاوزة، وابتداء الغاية، ومن الزائدة.

[457]- معاني القرآن 187/3.

7- دلالة (من) على المجاوزة:

وهي التي يصح في موضعها عن،وبعضهم يسمي هذه الدلالة (بالمزاولة)[458]، وقد استدلوا على هذا المعنى بقوله تعالى:﴿أَطْعَمَهُم مِّنْ جُوعٍ﴾[459]، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ﴾[460]، وقوله تعالى:﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾[461]. وحُمل معنى (من) في هذه الآيات على معنى (عن) أي المجاوزة، وهناك من ذهب إلى تأويل النصوص المستدل بها هنا بردّ (من) إلى معناها الأصلي وهو ابتداء الغاية[462].

أمّا ابن مالك فقد عيّن مجيء (من) بمعنى (عن) بمصاحبتها لصيغة أفعل التفضيل في قول القائل: زيدٌ أفضل من عمرو وهي بمعنى (عن)، وردّ ما ذهب إليه سيبويه في هذا الموضع بأنها لابتداء الغاية مع التبعيض[463]، ونفى المبرد معنى التبعيض فيها تماما وقصر ذلك على ابتداء الغاية[464].

ودلالة (من) على المجاوزة مما قال به البصريون،على خلاف ما ذهب إليه الرماني بجعل هذا المعنى فيها قاصرا على الكوفيين[465]. فسيبويه يقول في موضع مجيئها بمعنى (عن):" وقد تقع (من) موقعها أيضا، فتقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من الرية"[466].

وهذه الإنابة في مجيء (من) بمعنى (عن) هي الموضع الوحيد الذي استدل به ابن

---

[458]- الرصف ص323.

[459]- قريش 4.

[460]- الزمر 22.

[461]- الأنبياء 97.

[462]- المغني 321/1.

[463]- شرح التسهيل 135/3. وانظر: الجنى ص312، والمغني 321/1، والكتاب 225/4.

[464]- الجنى ص312، وانظر: المقتضب 44/1،45.

[465]- معاني الحروف ص98.

[466]- الكتاب 227/4.

قتيبة على مجيء (من) بمعنى حرف آخر[467]، ويبدو أنّ هذا الاستعمال أكثر ترددا من غيره في الكلام لقول البصريين بذلك، يؤيّد هذا إثبات الهروي له في قول القائل:"لهيتُ من فلان أي عنه."[468]

إنّ إثبات سيبويه لمجيء (من) بمعنى (عن)، دليل قوي على قول البصريين كذلك بنيابة الحروف وتعاقبها، ولعلّ الكوفيين ما زادوا على ذلك إلاّ توسعا وتنويعا في تجويز هذه الإنابة، حتى خُصّت بهم، لأنهم قبلوها دون تأويل بل على حقيقتها، ولذلك ذهب الرماني قائلا:" قال الكوفيون: وتأتي بمعنى (عن) ذلك نحو رميتُ من القوسِ، أي عن القوسِ."[469] والظاهر أنّ الكوفيين قالوا بهذا المعنى فيما أثبته الفراء في قول العرب:"... اشتكيتُ من ماءٍ شربته، وعن ماءٍ شربته."[470]

وفي موضع آخر يقول في تفسير قوله تعالى:﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾[471] "ويصلح في مثله من الكلام (عن) و(على) و(الباء)"[472] فـ(من) نابت في مثل هذا الموضع عن أخواتها من حروف الجر (عن، على، الباء) ليصبح النص محتملا للدلالات الثلاث، دون تأويل أو حصر للنص في دلالة واحدة.

8- دلالة (من) على معنى الباء:

استدلّ المتأخرون[473] على هذا المعنى بقوله تعالى:﴿يَنظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[474].

---

[467]- أدب الكاتب ص397.

[468]- الأزهية ص282.

[469]- معاني الحروف ص98.

[470]- معاني القرآن 187/3.

[471]- طه 71.

[472]- معاني القرآن 186/2.

[473]- شرح التسهيل 137/3، الجنى ص314، المغني 321/1.

[474]- الشورى 45.

واستدلّ على هذا المعنى الزجاجي، والرماني، والهروي[475] بقوله تعالى أيضا: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[476] أي بأمر الله، وقد أضاف الزجاجي والهروي استدلالهما[477] على هذا المعنى أيضا بقوله تعالى:﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ﴾[478] أي بأمره.

وقد عزا السيوطي هذا المعنى إلى الكوفيين دون البصريين مع العلم أنّ الأخفش الأوسط وهو من البصريين قد أثبته في تفسيره للآية الأولى[479]، كما ذهب المبرد المذهب نفسه واستدل على هذا المعنى بالآية الثانية[480] وهو في ذلك يجوّز دخول الإضافة بعضها على بعض[481]، وأسند أبو حيان هذا الاستعمال إلى يونس بن حبيب وقد نقله عنه الأخفش[482].

ويتعيّن من خلال عرض هذه الأقوال أنّ البصريين لم يتشبّثوا كلهم بالمعنى الواحد للحرف، فهم أحيانا يتبنون مذهب التنويع في دلالات واستعمالات الحرف الواحد، ولا نعدم أن نجد معظم الدلالات التي قال بها الكوفيون يُعتدّ بها عند فريق البصريين أو بعضهم.

ولعلّ مردّ الخلاف بين الفريقين يكمن في منهج عرض الدلالة وتفسيرها، ولذلك ذهب الرّماني قائلا بأنّ البصريين قد أوّلوا قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[483] بمعنى: "له معقّبات من أمر الله يحفظونه..."[484].

---

[475]- حروف المعاني ص 50، 76. معاني الحروف ص98، الأزهية ص282.

[476]- الرعد 11.

[477]- حروف المعاني ص50، 76. الأزهية ص282.

[478]- غافر 15.

[479]- معاني القرآن 687/2، والآية هي: ﴿يَنظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾.

[480]- والآية هي:﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾.

[481]- المقتضب 319/2.

[482]- ارتشاف الضرب 1721/4.

[483]- الرعد 11.

[484]- معاني الحروف ص98.

أمّا الكوفيون فقد أثبت لهم الرّماني تفسير هذا المعنى وأرجعه إليهم[485]، ولعلّ الدليل على ذلك، ما سبقت الإشارة إليه فيما ذهب إليه الفراء من استعمال (من) بمعنى (عن) و(على) و(الباء)[486]، وقوله في تفسير الآية السابقة:"... ويكون (ويحفظونه) ذلك الحفظ من أمر الله، وبأمره، وبإذنه عزّوجلّ؛ كما تقول للرجل: أجيئك من دعائك إيّاي، وبدعائك إيّاي..."[487].

9- دلالة (من) على الاستعلاء:

تأتي (من) دالة على الاستعلاء بمعنى (على) واستدلّوا[488] عليه بقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[489]، واستدلّ بالآية نفسها الزّجاجي وأثبت هذا المعنى[490]، ولعلّه بهذا كان يسلك مسلك الكوفيين في تعاقب حروف الجر في المعنى.

وذهب المرادي وابن هشام إلى حمل الآية على معنى تضمين الفعل (نصر) معنى (منع)، أي منعناه منهم بالنّصر[491]،ولعلّ هذا مذهب البصريين دون الأخفش[492] الذي كان يتزع في كثير من تفسيراته إلى مذهب الكوفيين، ويمكن القول بأنّ هذه الدلالة على خلاف سابقتها لم يُعتدُّ بها كثيرا عند البصريين بينما أثبتها الكوفيون من خلال قول الفرّاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾[493] فيما ذهب إليه من مجيء (من) بمعنى (على)[494].

---

[485]- المصدر نفسه ص98.

[486]- معاني القرآن 187/3.

[487]- المصدر نفسه 60/2.

[488]- الأزهية ص286، وشرح التسهيل 137/3، الجنى 3/3، المغني 322/1.

[489]- الأنبياء 77.

[490]- حروف المعاني ص50.

[491]- الجنى ص313، المغني 322/1.

[492]- معاني القرآن 205/1، وانظر ارتشاف الضرب 1721/4.

[493]- طه 71.

[494]- معاني القرآن 186/2.

10- دلالة (من) على الانتهاء: (انتهاء الغاية)

أي مرادفتها لمعنى (إلى)، والظاهر أنّ هذا المعنى اختصّ به البصريون دون غيرهم، فقد ذكره سيبويه في كتابه[495] وأثبته له المتأخرون[496]، فعزوا هذا المعنى إليه، وقد أقرّ ابن مالك مجيء (من) بمعنى الانتهاء فقال:"... كقولك قربتُ منه، فإنه مساوٍ لقولك قَرُبتُ إليه..."[497]. أمّا ما ذهب إليه سيبويه في قوله:" وتقول رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى."[498]

وقد حاول ابن السرّاج أن يؤوّل هذه الدلالة ويؤصّلها عند البصريين، كما جوّزها سيبويه فقال:"... وهذا كلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى)، فإنما (إلى) للغاية، و(من) لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة، أنّك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي فـ(من) لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السّحاب فـ(من) للهلال، والهلال غاية رؤيتك، فكذلك جعل سيبويه (من) غاية في قولك: رأيته من ذلك الموضع، وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) و لم يكن يقتضيها جعلها غاية..."[499].

أما أبو حيان فقد جعل دلالة (من) على الغاية من أقوال ابن مالك وليس غيره[500]. وهذا يقوّي ما ذهب إليه ابن السراج في توجيه هذه الدلالة توجيها يجعلها مردودة إلى أصلها.

---

[495]- الكتاب 225/4.

[496]- شرح المفصل 13/8، شرح التسهيل 136/3، الجنى ص312، المغني 322/1.

[497]- شرح التسهيل 136/3.

[498]- الكتاب 225/4.

[499]- الأصول 411/1، وانظر شرح المفصل 13/8، والجنى 312،313.

[500]- ارتشاف الضرب 1719/4.

11- دلالة (من) على الظرفية:

أي مجيؤها بمعنى (في)، وقد أثبت هذه الدلالة المتأخرون[501]، ومن شواهدهم في الاستدلال عليها قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[502] أي في يوم الجمعة وقوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[503]، أي في الأرض[504]. وهذه الآية ممّا استدلّ به الزّجّاجي والهروي على مجيء (من) بمعنى (في)[505] ولذلك يترجّح ورودها عند القدماء من الكوفيين على ما ذهب إليه المرادي والسيوطي[506].

وعقّب ابن هشام على مجيئها في الآية الثانية فقال:" والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[507] ..."[508] والدليل على قول الكوفيين بهذه الدلالة ما ذهب إليه الفرّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[509] أي إنّهم لم يخلقوا في الأرض شيئا."[510] ألا ترى أنه فسّر (من) بـ(في) كما هو ظاهر من كلامه. ولهذا ذهب أبو حيان إلى جعل هذا المعنى مقصورا على الكوفيين وابن مالك[511].

---

[501]- شرح التسهيل 137/3، الجنى ص314، المغني 321/3، الهمع 214/4.

[502]- الجمعة 1.

[503]- فاطر 40.

[504]- الجنى ص314، المغني 321/1.

[505]- حروف المعاني ص76، الأزهية ص282، وانظر: ائتلاف النصرة ص143.

[506]- الجنى ص314، الهمع ص214/4.

[507]- البقرة 106.

[508]- المغني 321/1.

[509]- فاطر 40.

[510]- معاني القرآن 370/2.

[511]- ارتشاف الضرب 1721/4.

12- دلالة (من) على ربّما:

جاء ذكر هذه الدلالة في كتب حروف المعاني عند المتأخرين[512]، وقد قُيّد هذا الاستعمال باتصال رُبَّ بـ(ما)[513] واستدلّوا عليه بقول الشاعر[514]:

وإنّا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً * على رأسهِ تُلقِي اللسانَ منَ الفمِ

وهذا المعنى عزاه المرادي[515] للسيرافي وأكّده السيوطي[516].

والظاهر أنّ دلالة (من) على مادلّت عليه (ربما) هو مذهب سيبويه، وقد استدلّ على هذه الدلالة بالبيت السابق فقال:" وإن شئت قلت: إني ممّا أفعل، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربما)..."[517]. والظاهر أن أبا حيان يذهب إلى إنكار نسبة هذا المعنى إلى البصريين وقد لا يكون سيبويه منهم فقال:"وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك، وردّوه، وتأوّلوا ما زعموا من ذلك"[518].

وهكذا يتعيّن من خلال ما أثبتناه لسيبويه في هذا الموضع أنّ الواحد من البصريين قد ينفرد برأي هو أحرى بالنظر والمتابعة، مما يجعل القول عنهم بأنهم قد يلجأون في مواضع كثيرة إلى الاعتداد بمعان جديدة لحرف المعنى مما لا نجده أحيانا عند الكوفيين. وكثيرا ما يتّفق الفريقان في الإجماع على دلالة حرف المعاني، فيحدث التكامل بين الفريقين في قراءة وتفسير النصوص.

---

[512]- الجنى ص315، المغني 322/1.

[513]- المغني 321/1.

[514]- هو أبو حيّة النميري، والبيت من شواهد الكتاب 156/3، الأزهية ص91، الجنى ص315، المغني 322/1، انظر شواهد المغني 738/2، والخزانة 215/10.

[515]- الجنى ص315.

[516]- الهمع 215/4.

[517]- الكتاب 156/3.

[518]- ارتشاف الضرب 1721/4.

13- دلالة (من) على معنى عند:

هذه الدلالة قال بها أبو عبيدة مستدلاّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِّنَ اللهِ شَيْئًا﴾[519]، أي عند الله[520].

وقد علّق ابن هشام على ما ذهب إليه أبوعبيدة بقوله:" وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل"[521]. ولعلّ عزو هذه الدلالة إلى البصريين من خلال قول أبي عبيدة يرجّحه ما ذهب إليه أصحاب الطبقات في جعله واحدا من اللغويين البصريين[522].

14- دلالة (من) على التشبيه:

وهذا المعنى قال به ابن جنّي في أثناء عرضه لباب التجريد ويبدو أنّ التعليل القائم في استخلاص هذه الدلالة نرجعها إلى ما ذهب إليه البصريون في تأويل كثير من دلالات حروف المعاني؛ يقول ابن جنّي:"... ومعناه أنّ العرب قد تعتقد أنّ في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته، ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك قولهم لئن لقيت زيدا لتلقينّ منه الأسد، ولئن سألته لتسألنّ منه البحر، فظاهر هذا أنّ فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أنّ هناك شيئا منفصلا عنه [illegible]

والظاهر أنّ لفظ التجريد عند ابن جنّي هو ما قُصد به في بعض كتب حروف

---

[519]- آل عمران 10.

[520]- مجاز القرآن لأبي عبيدة، عارضه بأصوله وعلّق عليه د/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة 87/1، وانظر: الهمع 215/4، والمغني 321/1.

[521]- المغني 321/1.

[522]- الفهرست ص239، طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص175. انظر: طبقات البصريين في المدخل ص7.

[523]- الخصائص، 474/2.

المعاني عند عرض معاني الباء بمعنى التشبيه فهذان المعنيان في (الباء)[524] و(من) يردّان إلى منهج البصريين وطريقتهم في تناول دلالات حروف المعاني واستعمالاتها[525]، وهما ممّا لم يقل به الكوفيون وكثير من مصنّفات حروف المعاني[526].

15- دلالة (من) على القسم:

ويعزى هذا الاستعمال إلى البصريين دون غيرهم، وقد خصّه الرماني بهم قائلا:" قال البصريون: وتكون قسما، ولا يدخل إلاّ على ربّ نحو قولك: من ربّي لأخرجنّ"[527]؛ وقد أثبت ابن مالك حرفيتها وجوّز القسم بها فقال:" وتختص أيضا (من) في القسم بالربّ نحو من ربّي إنّك لأشر، وقد يقال: مُنْ ربّي بضم الميم. ولا يجوز ذلك في غير قسم."[528]

ولعلّ الدليل في إثبات هذا الاستعمال للبصريين ما ذهب إليه سيبويه في قوله:"واعلم أنّ من العرب من يقول: من ربّي لأفعلنّ ذلك، ومُن ربّي إنّك لأشر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء... ولا يدخلونها في غير ربّي، كما لا يدخلون التاء في غير الله، ولكن الواو لازمة لكل اسم يقسم به والباء، وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلنّ، كما تقول: تالله لأفعلنّ. ولا تدخل الضمة في (من) إلاّ ههنا..."[529].

والظاهر أنّ البصريين قد توسعوا في حروف القسم أكثر من الكوفيين بدليل جعلهم (من) و(اللام) من الحروف التي يتحقق بها أسلوب القسم؛ وهم بذلك قد نوّعوا في بعض الحروف التي يتعيّن بها الأسلوب الواحد كقولهم بمجيء (من) للقسم، وقولهم

---

[524]- ومن القائلين بإفادة الباء للتشبيه المالقي، انظر الرصف، 147. وقد نفى هذا المعنى المرادي وردّه إلى المعاني الأكثر دورانا فيها وعدّ التجريد من دلالات السببية في الباء لأن التجريد عنده باب من أبواب علم البديع، انظر: الجنى ص48.

[525]- انظر: الجنى الداني ص48.

[526]- انظر: دلالات الباء في حروف المعاني للزجاجي، وفي الأزهية، وفي المغني.

[527]- معاني الحروف ص98.

[528]- شرح التسهيل، 140/3، وانظر: الرصف ص326.

[529]- الكتاب لسيبويه، 499/3.

بمجيء (من) بمعنى (ربما)، وقول من تبنّى مذهبهم في التأويل بإفادة (من) لمعنى التجريد أو التشبيه وفق ما حملت عليه النصوص تأويلا. وهذا لا يقوي مذهب من قصر التنويع في دلالات حروف الجر على الكوفيين، لأنه في حالات كثيرة وارد عند البصريين بردّه دائما إلى المعنى الأصل[530].

16- دلالة (من) على التوكيد (من الزائدة):

إنّ القول بزيادة (من) عند البصريين والكوفيين مع خلاف في غرض وشروط الزيادة بينهما تتبّعه المتأخرون، فاستخلصوا من زيادة (من) معنيين مستقلين حدّدهما ابن هشام بمعنى التنصيص على العموم، ومعنى التوكيد[531]. أمّا المرادي فقد سمّى هذين المعنيين بتوكيد الاستغراق، والتنصيص على العموم[532]. واكتفى بعضهم بالقول فيها (من) الزائدة[533] أو الزائدة لدلالة التوكيد.

ويتعيّن من خلال الأقوال السابقة أنّ زيادة (من) غرضها التوكيد، وهو مذهب البصريين كما عبّر عن ذلك سيبويه حينما قال:" لأنّ معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد واحد، ولكن (من) دخلت هنا توكيدا، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل."[534]

وفي موضع آخر يثبت سيبويه أنّ (من) التي تُزاد إنما تزاد لتوكيد دلالة التبعيض وهو ما عبّر عنه المتأخرون بتنصيص العموم، وقد استخلصوا هذا المعنى من تمثيله وقوله:" ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا، ولكنه أكّد بـ(من) لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس، وكذلك: ويحه

---

[530]- مدرسة الكوفة ص284.

[531]- فتوكيد العموم كقولك: ما جاءني من أحد، فإنّ أحدا صيغة عموم، وأمّا تنصيص العموم فقولك: ما جاءني من رجل، فإنّه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، المغني، 322/1.

[532]- الجنى، 316.

[533]- معاني الحروف للرّماني، 97، والأزهية، 226.

[534]- الكتاب، 316/2.

من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضّله على بعض، ولا يعمّ. وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه..."[535].

ولعلّ ما ذهب إليه سيبويه هو الذي جعل المبرد لا يصرّح مباشرة بزيادة هذا الحرف لدلالة التبعيض الكامنة فيه[536]، فيرى بأنّ قولهم "... إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كل كلمة إذا وقعت، وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة. فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل. فذكروا أنها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلا، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني من عبد الله لم يجز، لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد"[537].

ولجوء البصريين إلى تأويل موضع الزيادة أوقعهم كثيرا في اضطراب الحكم عليها من خلال النصوص المستدل بها ويظهر هذا في قول المبرد في موضع آخر لزيادة (من): "وأمّا الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلّمت من أحد، وكقول الله عزوجل: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[538]، إنما هو خير:

---

[535]- المصدر نفسه 225/4، وانظر: شرح التسهيل 135/3.

[536]- وكان عبد القاهر الجرجاني قد أحسن تصنيف (من) في هذا الموضع بجعلها "... بمنزلة العامل لفظا ومعنى على الإطلاق، ولا بمنزلة ما يعمل لفظا ولا يعمل معنى. ولكنها متوسطة بينهما، إذ لو كانت بمنزلة الأول من كل وجه، لكانت مثلها في قولك: أخذت المال من زيد ومن رجل في أنك لو أسقطتها لم تجد للكلام معنى، ولا مذهبا. والأمر بخلاف ذلك لأن قولك ما جاءني رجل، كلام صحيح. وكذلك لو كانت بمنزلة الثاني، أعني ما لا يعمل معنى لوجب أن لا يقدم عند حذفها معنى كما كانت الباء في قرأت بالسورة، وقرأت السورة. وقد فقدت بحذفها استغراق الجنس..." المقتصد في شرح الإيضاح 90،89/1.

[537]- المقتضب 45/1، وقد تعيّن قوله في حروف الإضافة بزيادة الباء والكاف واللام ولم يذكر (من) المقتضب 136/4، انظر ما أسنده الأزهري للمبرد في لسان العرب مادة (عن).

[538]- البقرة 105.

ولكنها توكيد..."[539]

ويذهب أبو الحسن الأخفش وابن السراج إلى إثبات مجيء (من) زائدة في الكلام إلاّ أنّ الأول لم يذكر الغرض من زيادتها مكتفيا بإثباتها، أمّا الثاني فقد حدّده بالتوكيد[540] كما ذهب سيبويه والمبرد.

ويكاد يتّفق البصريون جميعهم في اقتضاء زيادتها مع النفي واختصاص دخولها في ذلك على النكرات تعيّن ذلك عند سيبويه[541]، وقد علّل المبرد الشرط الأول بقوله:" وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة، لأن المنفي المذكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل (من) لإبانة هذا المعنى..."[542]. أمّا دخولها على النكرة دون المعرفة فمن أدلة إثبات زيادتها وفق هذا قول المبرد:"... فهذا موضع زيادتها إلاّ أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف."[543]

ويتوسع أبو الحسن الأخفش كثيرا في مواضع زيادتها، فينكر مجيئها دائما مع النفي والمعرفة؛ فمن إنكاره للنفي قوله:"... فإن قلت إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك قال: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[544]، فهذا ليس باستفهام... وتقول زيد من أفضلنا تريد أفضلها..."[545].

ولعلّ أحسن تلخيص لمذهب البصريين في زيادة (من) قول ابن مالك لا يكون المجرور بـ(من) "عند سيبويه إلاّ نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام نحو:﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ

[539]- المقتضب 137/4، وانظر: 52/4.

[540]- معاني القرآن 272/1، 429، والأصول في النحو 259/2.

[541]- انظر: شرح المفصل 12/8،13 والجنى 319.

[542]- المقتضب 420/4.

[543]- المصدر نفسه 137/4.

[544]- البقرة 271.

[545]- معاني القرآن 272/1، وانظر شرح المفصل 13/8.

غَيْرُ اللهِ﴾[546]... وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة. بقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا..."[547].

و لم يكتف ابن مالك بتلخيص مذهب البصريين في زيادة (من) وإنما تتبع آراء ومذاهب من لم يأخذ بمذهبهم فعرض لمخالفة الأخفش لهم كما أسند إلى ابن جني شيئا مما ذهب إليه الأخفش حينما قال بزيادة (من) في غير الإيجاب:" وممن رأى ذلك أبو الفتح بن جني، وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾[548]، أراد وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيناكم. فزاد (من) في الواجب، وأدغم نونها في ميم (ما)، فصار لمّا، بثلاث ميمات فحذفت الأولى، وبقيت لمّا بميمين، أولهما بدل من نون، والثانية، ميم (ما)."[549]

والظاهر أنّ الاستدلال بالقراءة قد جعل مجال استعمالات حروف المعاني متّسعة ومتنوعة غير خاضعة لأحكام الأصول التي أثبتها البصريون الأوائل كسيبويه والمبرد؛ كما أنّ ما ذهب إليه الأخفش يشكل منعطفا مرنا في استعمالات حروف المعاني مما يخلّص المذهب البصري من صرامته وكثرة أحكامه وشروطه.

أمّا الكوفيون فقد تعيّن عندهم بداية تعليل ما ينجرّ عن زيادتها دلاليا، وهذا ما وقفنا عليه في تحليل وتفريع دلالة هذه الزيادة عند المتأخرين[550] الذين استخلصوا أحكام

---

[546]- فاطر 3.

[547]- شرح التسهيل 138/3، وانظر: معاني القرآن للأخفش، 272/1، 273، 488/2، وشرح المفصل 12/8، 13، والمغني 324/1، 325.

[548]- آل عمران 81. انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1(1419هـ - 1998م)، 260/1، 261.

[549]- شرح التسهيل 139/3.

[550]- الجنى 316، والمغني 323/1.

هذه الزيادة من الفريقين، ومن ذلك ما ذهب إليه أبو العباس ثعلب في قول الشاعر:[551]

"... ومَا بالرّبعِ مِنْ أحدٍ... إدخال (من) وإخراجها واحد في هذا المعنى، فإذا دخلت فإنما أريد به التجزئة، أي تدخل (من) تجزئة على كل أحد، كأنه إذا قال: ما بالرّبع أحد، أمكن أن يريد اثنين أو ثلاثة..."[552].

لقد أثبت الكوفيون زيادة (من) وتوسعوا فيها على منهج الأخفش دون التقيّد بما اشترطه جمهورالبصريين لورود هذه الزيادة في النفي والإيجاب[553]، ومع المعرفة والنكرة، لكثرة هذا في كلام العرب، فمن ورود (من) زائدة مع النفي ما ذهب إليه الفراء في تفسير قوله تعالى:﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ﴾[554] "... لو كان المحدث نصبا ورفعا لكان صوابا. النصب على الفعل... لأنك لو ألقيت (من) لرفعت الذكر. وهو كقولك: ما من أحد قائم، وقائم، وقائما..."[555].

وذهب المرادي إلى تلخيص مذهب الكوفيين في زيادتها فقال بأنها تزاد عندهم بشرط واحد وهو تنكير مجرورها، ولكنه عزا هذا إلى بعض الكوفيين وليس إلى الكوفيين جميعهم، لأن الكسائي وهشام الضرير[556] يريان زيادتها بلا شرط، وهو ما ذهب إليه من قبل أبو الحسن الأخفش ووافقه في ذلك متأخرا ابن مالك والدليل على ذلك ثبوت السماع بكثرة ورودها من غير شرط في كلام العرب شعرا ونثرا.[557]

---

[551]- البيت قطعة من قول النابغة: وقفت فيها أصيلانا أسائلها • أعيت جوابا وما بالربع من أحد
ديوان النابغة، ص35، وهو من شواهد الأصول في النحو، 292/1. والمقتصد في شرح الإيضاح 827/2، والإنصاف 170/1. انظر: الخزانة 4/ 126.

[552]- مجالس ثعلب 436/9.

[553]- الموفي في النحو الكوفي 137.

[554]- الأنبياء 2.

[555]- معاني القرآن 197/2،198.

[556]- هو هشام بن معاوية الضرير، من أصحاب الكسائي، وهو من النحويين الكوفيين توفي سنة 209هـ. انظر: ترجمته في الفهرست 317، وبغية الوعاة 328/2.

[557]- الجنى 318.

ويتعين مما ذكر سابقا ومما أثبت لسيبويه والمبرد أنّ البصريين تشددوا في اشتراط النفي والتنكير لمجرور (من) الزائدة، بينما لم يعتد الكوفيون بذلك إلاّ بشرط تنكير مجرورها عند بعضهم ونلمس لدى كل فريق ميلا وتوجها لصرامة أو مرونة الفريق الآخر من بعضهم كمذهب الكوفيين في موافقة ما ذهب إليه الأخفش واشتراط بعض الكوفيين تنكير مجرورها أحيانا وفي جميع الأحوال تتكامل هذه الآراء في قراءة النصوص وتأويلها ولعلّ خير دليل على هذا، ما زاده أبو علي الفارسي من إيراد (من) زائدة مع الشرط كقول الشاعر[558]:

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ * وإنْ خالهَا تُخفىَ على النّاسِ تُعلمِ

وهذه الإضافة التي قال بها أبو علي الفارسي[559] تُعد منفذا للبصريين في طلب الاتساع في زيادة (من) باعتماد الدليل، كما أنّ اضطراب المبرد في زيادتها وتوسع أبو الحسن الأخفش في ذلك، وانفلات ابن جني من واحد من شروطها في القراءة القرآنية واقتضاء التوسع في أساليب زيادتها عند الفارسي يجعلنا نقول إنّ تقارب الفريقان في زيادة حرف المعنى لا يشكل خلافا جوهريا بينهما كما رسم ذلك صاحب الإنصاف[560].

ولعلّ ما قيّده الكوفيون في زيادة الحرف (من) أنهم اشترطوا أن تكون (من) التي تزاد هي التي تدخل على ما أصله مبتدأ نكرة من ذلك ما ذهب إليه الفراء في قوله:" لأن العرب إنما تدخل (من) من الأسماء لا في الأخبار..."[561]، وهذه (من) تدخل على النكرات سواء أكانت الجملة منفية أم موجبة واقتضاء النفي فيها يخص كون ما بعدها في الأصل مبتدأ، من ذلك ما ذهب إليه أبو العباس ثعلب قائلا:" وقوله عزوجل:﴿مَا كَانَ

558- البيت لزهير بن أبي سلمى، الديوان، ص88، وهو من شواهد المغني 323/1، انظر: شرح شواهد المغني 738/2، وشرح أبيات المغني 338/5.

559- الجنى 317، والمغني 323/1، والهمع 216/4.

560- الإنصاف 376/1.

561- معاني القرآن 264/2.

يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾[562] ... (من) تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف، وكأنه قال: أن نتخذ من دونك أولياء. دخولها وخروجها واحد"[563].

وقد أورد الفراء قوله بزيادة (من) كذلك في سياق النفي، وذلك في أثناء تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾[564]، "...وهو كقولك: ما أتاني من أحد عاقلٍ وعاقلٌ، وكذلك قوله:﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[565] ..."[566].

وكما توسع الأخفش من البصريين في عدم اشتراط النفي والتنكير في زيادة (من)[567]، فإن الكسائي وهشاما[568] من الكوفيين قد ذهبا مذهبه في ذلك، وهذا أدى بالكسائي إلى تقوية ما ذهب إليه بالاحتجاج في هذا الموضع بالحديث النبوي الشريف، في قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصورون»[569] وقد أراد إنَّ أشدَّ الناسِ...[570]، كما استدلوا بقول العرب(قد كان من مطر)[571].

وذهب البصريون إلى تأويل الشواهد التي استدل بها أبو الحسن الأخفش والكوفيون على مجيء (من) زائدة في الإيجاب بقولهم: "وقد كان هو: أي كائن من جنس المطر، أو

[562]- الفرقان 18.

[563]- مجالس ثعلب 101/3.

[564]- يونس 61.

[565]- الأعراف 65.

[566]- معاني القرآن 470/1، وانظر: لسان العرب الحرف (من).

[567]- معاني القرآن 272/1، 429.

[568]- سبقت ترجمته.

[569]- صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان برقم 98، 339/7 ، وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر مكتبة دار العروبة القاهرة ص148.

[570]- شرح التسهيل ص139، وانظر: المغني 326/1.

[571]- الهمع 216/4، وانظر: الإنصاف 376/1.

قصد به الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر؟، فأجيب على نمطه".[572]

ويتبين من خلال زيادة (من) عند البصريين والكوفيين بأنّ المذهبين لم يتنافرا، وإنما القراءة النصية للشواهد المستدل بها قد جمعت بين الفريقين في كثير من تفاصيل هذه الزيادة. ولعل الاتساع في استعمال هذا الحرف زائدا ظاهر أكثر عند الكوفيين لعدم اشتراطهم النفي والتنكير فيه، وقد يكون عدم اشتراط هذا عندهم مُنزلا هذا الحرف منزلة حروف الجر غير الزائدة الأخرى.

ونخلص إلى أنّ حرف الجر الزائد بهذا في المذهبين ليس الذي دخوله كخروجه، كما عرّفه آخرون[573]، لأن تعريفهم قائم على أساس إعرابي وليس على أساس دلالي، كما تبيّن من خلال مواضع الزيادة التي سُقناها.

---

[572]- الهمع 217/4، وانظر: الإنصاف 376/1، وانظر: المقتصد في شرح الإيضاح 824/2.

[573]- انظر: تعريف ابن يعيش، وابن هشام الأنصاري والسيوطي سابقا في تعريف حرف المعنى الزائد (موضع زيادة الباء)ص 69.

الفصل الثالث

دلالات حروف العطف بين البصريين والكوفيين

(الواو) و(أو) نموذجا

تمهيـــد: حروف العطف تعريفها وعددها.

المبحث الأول: دلالات حرف الواو.

المبحث الثاني: دلالات الحرف أو.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيـــــد: حروف العطف* تعريفها وعددها:

كثر دوران حروف العطف في الكلام، لربطها بين أجزائه، إلى حدّ تحكّمهـــا في وجهته الدلالية. ولذلك سمي نمط التعبير بها بأسلوب العطف، واقترنت تسمية الحـــروف المستعملة في هذا الأسلوب بمسمّاه، أي حروف العطف[1]. وقد عنى النحويون واللغويون هذه الحروف بحكم متابعتهم لدراسة الجملة وما يكون فيها من قرائن وروابط هي مـــن حروف العطف، ولذلك عُدّ العطف بالحرف " جانبا مهمّا من جوانب دراسة التركيـــب العربي، لأنّ حسن الربط بين المعاني بالأدوات أساس مهمّ من أسس إحكـــام الـــنظم[2]، وإيرادها في إنشاء الكلام ضرب من الإيجاز والاختصار[3].

ولذلك حاول النحويون حصرها فعدّها أكثرهم عشرة، وهي: الواو والفاء وثمّ، وحتى وأو وأم وإمّا وبل، ولكن ولا، وهذه الحروف على عددها هذا هي من استقصـــاء البصريين[4] بدليل قول ابن يعيش:"... فأمّا حصرها عشرة فعليه أكثر الجماعة، وقد ذهب

---

* العطف لغة كما عرّفه الرضي الاستراباذي: هو الإمالة والثني، وإنما سميت حروف العطف لإمالتها ما بعدها إلى ماقبلها، وتشريكها إيّاه معه، وعرّفه ابن [illegible] ربط لفظا بلفظ بأحد الحروف العشرة" الثانية في النحو لشرح الرضي 363/2، وانظر: شرح المفصل 88/8. وتسمى كذلك حروف النسق "والنسق بمعنى المنسوق المنظـــود، وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه منتظمة حسنة، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، فلمّا شارك الأول والثواني في إعرابه سمي نسقا. شرح المفصل 88/8.

[1] انظر: بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، د. عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية بيروت لبنان، ط(1981م)، ص52.

[2] أساليب العطف في القرآن الكريم د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمـــان، (1999م)، ص3.

[3]- الخصائص 273/2،274، وانظر: شرح المفصل 7/8، وفي هذا يقول ابن الخبّاز:" حروف العطف اختصـــار بديع، وهو أنها تكفي مؤونة تكرير العامل، والعطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين." توجيه اللمـــع لابـــن الخباز على شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق أ.د/ فايز زكي ومحمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ط1(1423هـــ- 2002م) ص283.

[4]- انظر: المقتضب 10/1- 12، والأصول في النحو 55/2.

قوم إلى أنها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا) وهو رأي أبي علي[5]... وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير، الواو، والفاء، وثمّ..."[6].

والظاهر أنّ البصريين لم يجمعوا كلهم على هذا العدد، فسيبويه أضاف إلى هذه المجموعة أداة عاطفة أخرى وهي: (لابل) لتصبح أحد عشرة حرفا[7]. ويتعيّن بذلك عدم اتفاق بعض البصريين على عدد واحد لحروف العطف، ولعل ما أضافه سيبويه على العدد قد توسع فيه الكوفيون أكثر فذكروا في أداء معنى النسق (إلاّ)[8]، و(ليس)[9] ولكنهم مقابل هذا لم يعتدّوا بالحرف حتى[10] في أداء العطف.

ويتبيّن من ذلك أنّ الكوفيين قاسوا دلالات الحروف على بعضها البعض فتوسعوا في تعاقبها ليس على مستوى الطائفة الواحدة من الحروف وإنما على مستوى كل الطوائف، ولذلك يصعب حد هذه الحروف وضبطها بصورة دقيقة عند الكوفيين إذ أُثبت لهم كذلك العطف بكيف، ومتى، وأين، ولولا، وهلا، وأي[11]، ولعلّ إسناد هذا لهم يعود إلى ما ذهب إليهم السيرافي في أنّ الكوفيين قد أجازوا العطف بأدوات الاستفهام فقال:" ... مذهب البصريين أنّ العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام، وأجاز الكوفيون

وينسب ذلك أبا علي الفارسي، انظر: الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ أحمد حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف مصر ط1(1389هـ 1969م) ص285.

[5] شرح المفصل 89/8.

[6] الكتاب 435/1.

[8] – انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص135، والأزهية ص187، والجنى ص510، والمغني 73/1، والموفي في النحو الكوفي ص155. وقد ردّ ابن مالك هذا الحرف تحديدا في أداء العطف إلى الأخفش والفراء، شرح التسهيل 345/3. وانظر: معاني القرآن للأخفش 343/1، ومعاني القرآن للفراء 387/2.

[9] – الصاحبي ص170، الأزهية ص196، شرح التسهيل 345/3، والمغني 296/1.

[10] –المصدر نفسه ص151، 169، ارتشاف الضرب 1987/4، والجنى ص546، والمغني 128/1، والظر: معاني القرآن للفراء 134/1– 138.

[11] – أساليب العطف في القرآن الكريم ص49. وقد أسند المرادي العطف بالحرف (أي) إلى الكوفيين، الجنى ص234، والمغني 76/1، كما عزا إليهم الكنغراوي ذلك، الموفي في النحو الكوفي ص155، وانظر: ارتشاف الضرب 1980/4،1976.

النسق بأين، وكيف، وألاّ، وهلاّ، وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف بلم وبكم وهم لا يلتزمون".[12]

وبداية الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه الحروف كانت من مسمّاها،إذ أطلق عليها البصريون مصطلح حروف العطف.[13] تردد ذلك في مواضع كثيرة من كتاب سيبويه، ولكن هذا المسمى لم يأخذ استقراره وشيوعه إلاّ بعده.لأنه أورد كذلك مسمّيات أخرى مرادفة له كمفهوم الشركة والتشريك[14].

أمّا المبرد فقد استقرّ عنده أكثر مصطلح العطف فالتزم به[15] على خلاف ابن السرّاج الذي أفسح لمفهوم النسق مكانا في كتابه إلى جانب مفهوم العطف[16]، فالبصريون وإن شاع في استعمالهم مفهوم حروف العطف فإنّ هذا لم يمنع من تسمية هذه الحروف أحيانا وفق سياقها اللفظي والإعرابي كالتشريك والشركة والإشراك وأحيانا وفق سياقها الأسلوبي كالعطف أو حروف العطف؛ أمّا الكوفيون فقد تداولوا مفهوم النسق[17] وقد ظهر ذلك عند الفراء، وأطلق عليه في مواضع أخرى اسم الردّ[18] وأحيانا العطف[19].

وكما توسع سيبويه في إطلاق مفاهيم كثيرة على حروف العطف كذلك فعل الفراء، وهذا لحكم الغاية التي كانت تقودهم في دراسة الجملة، سواء من الناحية الإعرابية واللفظية أحيانا، أو من الناحية الدلالية والمعنوية في تعلق أجزاء الكلام بعضه ببعض. بالنظر

---

[12] كتاب سيبويه بشرح السيرافي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ط1(1316هـ) 219/1. وانظر: الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون 441/1.

[13] انظر: الكتاب 501/3.

[14] الكتاب 441/1، وانظر: ص435 ، 439 ، 440.

[15] – المقتضب 10/1 – 12.

[16] – انظر: الأصول في النحو 55/2.

[17] – انظر: معاني القرآن للفراء 44/1، 59، 72. وانظر: هذا المصطلح فيما أسنده ابن منظور للكسائي، لسان العرب مادة (لكن).

[18] – انظر: المصدر نفسه 87/1، 124. والموفي في النحو الكوفي ص62.

[19] – انظر: المصدر نفسه 26/1، 27، 58/2. والموفي في النحو الكوفي ص63.

أنّ سيبويه استعمل اسم الردّ[20]، واستعمل الفراء مفهوم العطف[21] في مواضع معيّنة.

فإذا كان العطف هو الغالب عند البصريين، والنسق هو الغالب عند الكوفيين فلا نعدم أن نجد واحدا من المصطلحين متداولا عند كليهما[22]، والظاهر أنّ المتأخرين قد توسعوا في استعمال المصطلح الكوفي النسق إلى حدّ جعل واحدا كالسيوطي يقرّ بتداول المصطلح الكوفي قائلا عن حروف العطف:"... تسمى عند البصريين شركة، وعند الكوفيين، وهو المتداول نسقا."[23]

ولعلّ أحسن تلخيص للمصطلحين وإسنادهما للقائلين بهما ما جاء به ابن يعيش في تأصيل مصطلح كل فريق قائلا:" وسُمي هذا القبيل عطفا لأنّ الثاني مثنى إلى الأول، ومحمول عليه في إعرابه، والنسق من عبارات الكوفيين... فلمّا شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سُمي نسقا."[24]

---

[20]- انظر: أساليب العطف في القرآن الكريم ص32.

[21]- معاني القرآن للفراء 26/1، 58/2.

[22]- كما هو واضح في ما وظّفه ابن السراج، انظر: الأصول في النحو 59/2.

[23]- الهمع 223/5.

[24]- شرح المفصل 88/8.

المبحث الأول: دلالات حرف الواو:

1- دلالة الواو على الجمع المطلق:

ذهب البصريون إلى القول بدلالة الواو على الجمع المطلق وقصدوا بالجمع اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم دون قيد الزمان أو المكان، وهذا المعنى (أي الجمع) لا تتعرّى منه الواو ويمكن أن تُعرّى من معنى العطف، فواو المعيّة، وواو القسم، وواو الحال ليست فاقدة لدلالتها على الجمع وإنما لا تؤدي وظيفة العطف[25].

وما ذهب إليه سيبويه قد لخص مذهب جمهور البصريين في أنها لا تفيد مع دلالة الجمع ترتيبا مقصودا فقال: إذ ليس في قولك: ما مررت برجل وحمار، أي ما مررت بهما "وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيّها شئت؛ لأنها قد جمعت الأشياء."[26].

وهذا ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش إذ لم يدلّ كلامه على ترتيب وقد ذهب إليه سيبويه[27]، وتسمية المبرد للباب الذي أورد فيه الواو العاطفة بباب حروف العطف إشارة إلى تخطّي متابعة المفردة في ذاتها والنظر إلى ما تحقّقه من وظيفة دلالية في الكلام فقال:" هذا باب حروف العطف بمعانيها فمنها الواو، ومعناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول؛ وليس فيها دليل على أيهما كان أولا، نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ومررت بالكوفة والبصرة. فجائز أن تكون البصرة أولا كما قال عزّوجل: ﴿وَاسْجُدِي

25- ويذهب المرادي إلى عدّ الواو العاطفة أصلا في أقسامها الأخرى، وهي أمّ باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، الجنى ص158، وانظر: الكتاب 547/1، والمقتضب 46/2 والرصف ص410.

26- الكتاب 438/1.

27- معاني القرآن 252/1.

وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[28،29].

لقد أثبت البصريون دلالة الواو على مطلق الجمع دون ترتيب كما ظهر ذلك من كلام سيبويه وما ذهب إليه بعده أبو الحسن الأخفش، والمبرد، وابن السراج[30]، ولذلك لجأ كثير من المتأخرين إلى تقوية مذهب هؤلاء والإشادة به كما يتجلّى ذلك في قول ابن يعيش:" ولا نعلم أحدا يوثق بعربيّته يذهب إلى أنّ الواو تفيد الترتيب، والذي يؤيّد ما قلنا: أنّ الواو في العطف نظير التثنية والجمع، إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع"[31]. وقد استعان المتأخرون في قولهم بالإجماع على دلالة الواو على مطلق الجمع بما ذهب إليه السيرافي، في أنّ النحويين واللغويين البصريين والكوفيين قالوا بعدم إفادة الواو للترتيب[32].

أمّا الكوفيون فذهبوا كذلك إلى القول بدلالة الواو على الجمع إلاّ أنّ طائفة[33] منهم ربطت الجمع بالترتيب على خلاف البصريين، وقد حدّد ابن هشام هذه الطائفة[34] فعزا القول بالترتيب إلى قطرب[35]، والربعي[36]، والفراء، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد[37]،

---

[28]- آل عمران 43.

[29]- المقتضب 10/1.

[30]- الأصول في النحو 55/2.

[31]- شرح المفصل 91/8.

[32]- الكتاب بشرح السيرافي 547/1.

[33]- انظر: الجنى ص158، 159، والمغني 354/2.

[34]- المغني 354/2، وانظر: ارتشاف الضرب 1982/4.

[35]- هو اللغوي محمد بن المستنير أبو علي، توفي سنة(206هـ) انظر: ترجمته مفصلة في الفهرست ص237، وطبقات الزبيدي ص99، وفي وفيات الأعيان 312/4.

[36]- هو أبو الحسن علي بن عيسى، توفي سنة (420هـ) انظر: ترجمته في إنباه الرواة 297/2.

[37]- هو محمد بن عبد الواحد النحوي الكوفي غلام ثعلب، توفي سنة (345هـ) انظر: ترجمته في وفيات الأعيان 329/4.

وهشام[38]، ومعهم الإمام الشافعي[39]. ويتعين من خلال هذه الطائفة أنها ليست محصورة في الكوفيين فقط، وإنما عُدّ معهم قطرب وهو لغوي بصري، كما صنّفته كتب الطبقات والتراجم[40].

ويذهب الكنغراوي إلى إسناد إفادة الواو على الجمع المقرون بالترتيب إلى جماعة من الكوفيين نقلا عن ثعلب والفراء والكسائي.[41] وذهب ابن مالك إلى غير ذلك فأنكر زعم من ذهب إلى أنّ الفراء قال بدلالة الواو على الترتيب[42] واستدل ابن مالك بقوله في العطف بالواو "... فأمّا الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدا، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة..."[43]. وإلى هذا ذهب ثعلب فقال:" إذا قلت قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معا. فإذا قلت قاما معا كانا فيه سواء لا غير."[44].

إنّ ما ذهب إليه الفراء وثعلب يرجّح كثيرا مذهب السيرافي في قوله بإجماع النحويين واللغويين من البصريين والكوفيين على إفادة الواو لمطلق الجمع[45]، أمّا الذين خالفوا هذا الرأي فقد استثناهم المرادي وابن هشام بتعيينهم واحدا واحدا مع جعل الفراء

---

[38] هو هشام بن معاوية المعروف بالضرير صاحب الكسائي، توفي سنة (209هـ) انظر: ترجمته في إنباه الرواة 364/3.

[39] ولعل ذكر الشافعي هنا يؤكد مدى إسهام علماء الشريعة في تثبيت دلالات حروف المعاني، فهذا المرادي ينقل لنا رأي الإمام الشافعي على النحو الآتي:" وذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها (أي الواو) للترتيب؛ ويقال: نقله عن الفراء. قال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي، أنها للترتيب وعند بعض الحنفية للمعية. وقد زلّ الفريقان." الجنى ص159،160.

[40] انظر: طبقات الزبيدي ص99. ومراتب النحويين ص109.

[41]- الموفي في النحو الكوفي ص152.

[42]- شرح التسهيل 349/3.

[43]- معاني القرآن 396/1، وانظر: الكافية بشرح الرضي 364/2.

[44]- مجالس ثعلب 386/8.

[45]- الكتاب بشرح السيرافي 547/1.

وثعلب بينهم بينما نزع السيوطي إلى ما ذهب إليه ابن مالك، فلم يعد الفراء بين الجماعة المذكورة وأثبت نقل هذا المعنى عنه لابن هشام، كما جاء في شرح الكافية من إسناد ذلك إلى الكسائي[46]. ويذهب الرماني إلى ردّ القول بدلالة الترتيب في الواو إلى قطرب وعلي بن عيسى الربعي، وقد أيد مذهبهما في رأيه الشافعي[47].

والظاهر أنّ دلالة الواو على الجمع مع الترتيب هو مذهب بعض الكوفيين، وبذلك لا نجزم قطعا بإجماع كل من الفريقين على ذلك كما ذهب السيرافي، ولعلّ قصده هو تغليب أئمة الفريقين على غيرهم ممن كان له رأيا استثنائيا في ذلك، فالكوفيون يحتكمون إلى النصوص ومتابعتها،ممّا قد يجعلهم يقولون في مواضع معيّنة بدلالة الواو على الترتيب، واستدل القائلون بذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[48]، وبقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا، وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾[49]؛ أمّا الذين قالوا بعدم إفادتها للترتيب فقد استدلوا ببيت الشاعر[50]:

أُغلي السِّباءَ بكلّ أدكنَ عاتقٍ * أَوْ جَوْنةٍ قُدِحَتْ و فُضَّ خِتامُهَا

وما بعد الواو في البيت يحصل قبل المذكور قبلها وهو موضع الشاهد[51]، وإذ يذهب الكوفيون إلى القول بدلالة الواو على الترتيب فليس معنى هذا أنهم التزموا بذلك، لأنهم كانوا يولون النظر إلى النصوص، بتقديم ما حقّه التقديم، وتأخير ما حقّه التأخير كل ذلك يحدّده السياق دون ضابط صارم يلزمهم بما قال به البصريون[52]. فدلالة الترتيب عندهم ليست مطلقة.

---

[46] انظر: الجنى ص158،159، والمغني 354/2، والهمع 223/5،224، والكافية بشرح الرضي 364/2.

[47] معاني الحروف ص59،60.

[48] – الزلزلة 1،2.

[49] – الحج 77.

[50] – البيت للبيد بن ربيعة العامري وهو من شواهد شرح المفصل 92/8. والوصف ص411، واللسان مادة (عتق)، والكافية بشرح الرضي 364/2. انظر: الخزانة 3/11.

[51] – شرح المفصل هامش 92/8،93.

[52] – انظر: رأي سيبويه في التقديم والتأخير في الكتاب بشرح السيرافي 15/1، والوصف ص412.

2-دلالة الواو على معنى الإباحة والتخيير:

وهذان المعنيان ذكرهما جماعة من النحويين واللغويين على نحو ما ذهب إليه الزمخشري في قوله:" الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعا أو واحدا كان ممتثلا."[53] وقد استدل على ذلك الزمخشري بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[54]، فإذا كان ابن مالك[55] قد وافق الزمخشري في هذا المعنى فإنهما لم يُسنداه لأحد الفريقين[56]، وهناك من جعل هذه الدلالة خاصة بالسيرافي قبل الزمخشري وابن مالك[57]، كما ذكر الهروي دلالة الواو على التخيير مستدلا على ذلك بقوله تعالى:﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾[58]، ويكون المعنى أو ثلاث أو رباع[59]، وإلى هذا التفسير ذهب العكبري في إعرابه للآية فقال:" وهذا المعنى يدل على أنّ المراد التخيير لا الجمع."[60] والظاهر أنّ معنى الإباحة والتخيير قد ترتب عليهما خلاف بين العلماء مما جرّهم إلى النظر كثيرا في قرائن السياق للوقوف على الدلالة الدقيقة مستخلصة من حرف الواو في النصوص.

وقد التفت ابن هشام إلى دقة استعمال دلالة الواو في هذه الآية، فيذكر ذلك في باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين قولهم:"... إنّ الواو نائبة عن (أو) ولا يُعرف

53- الكشاف: مصطفى الحلبي، القاهرة، (1972م)، 345/1.

54- البقرة 196.

55- شرح التسهيل 364/3، وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تصحيح ومراجعة رضوان محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى مصر المطبعة المصرية بالأزهر (1349هـ- 1931م) 83/3.

56- والظاهر أنّ البصريين والكوفيين لم يقولوا بهذه الدلالة، انظر: ما أسنده القرطبي للمبرد في الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت 402/2، وانظر: معاني القرآن للفراء 118/1، 228/2.

57- ذكر ذلك في حاشية الصبّان 83/3.

58- النساء 3.

59- الأزهية ص233.

60- التبيان في إعراب القرآن 329/1.

ذلك في اللغة، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين..."[61]، ويدعّم ابن هشام قوله هذا بأن الأعداد التي تُجمع قسمان: قسم يُؤتى به ليُضم بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول نحو قوله تعالى:﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[62]، وقسم لا يُضم بعضه إلى بعض ويُراد به الانفراد لا الجمع، وهو الأعداد المعدولة نحو أحاد، ومثنى، وثلاث[63].

فهذا القرطبي يقول عن الواو في الآية الأولى التي أثبت الزمخشري دلالة الإباحة من خلالها فقال عارضا رأي الزجاج:"واختلفوا في معنى قوله (تلك عشرة)، وقد عُلم أنها عشرة، فقال الزجاج: لما جاز أن يتوهم متوهم التخيير بين ثلاثة أيام في الحج أو سبعة إذا رجع بدلا منها؛ لأنه لم يقل وسبعة أخرى أُزيل ذلك بالجملة من قولك تلك عشرة، ثم قال كاملة..."[64]. كما علّق على تفسير معنى الواو في الآية الثانية بقوله:"... وإنما الواو في هذا الموضع بدل، أي أنكحوا ثلاث بدلا من مثنى، ورباع بدلا من ثلاث، ولذلك عُطف بالواو و لم يُعطف بأو، ولو جاء بأو لجاز ألاّ يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رباع..."[65]

ويتعين من خلال متابعة هذه الدلالة في مصنفات حروف المعاني أنّ المذهبين (البصري والكوفي) لم يعتدا بمجيء الواو بمعنى أو، وإن كان قد تمّ إسناد هذا المعنى إلى السيرافي وهو من البصريين كما ذكر ذلك صاحب حاشية الصبّان ، في حين اختلف المتأخرون في قبول وردّ هذه الدلالة، فإذا كان الزمخشري وابن مالك كما ذكرنا من قبل قد قالا بها فإنّ المالقي وابن هشام أنكراها عن طريق النظر والتأويل فخرّجاها وفق معناها

---

[61]- المغني 653/2.

[62]- البقرة 196.

[63]- المغني 654/2.

[64]- الجامع لأحكام القرآن 402/2.

[65]- المصدر نفسه 18،17/5.

الأصلي (الجمع)[66].

وقد أحسن الدكتور مصطفى حميدة حينما وفّق في ردّ المعنيين إلى ما قال به أوائل البصريين والكوفيين عن الواو بأنها تدل على الجمع وهذا "... لا يعني بالضرورة اجتماع المتعاطفين في زمان أو في مكان أو في حالة واحدة. بل يعني اجتماعهما في الحكم، أو في حصول مضمونيهما."[67]

3- دلالة الواو على معنى الباء:

أسند ابن هشام هذه الدلالة إلى جماعة دون تعيين، وقد سبقه إلى هذا الهروي، واستدلاّ عليه بقولهم: بعت الشاء شاة ودرهما[68]. والظاهر أنّ هذا المعنى مع المثال قال به البصريون دون غيرهم، بدليل ما أثبته سيبويه للخليل قائلا: "وزعم الخليل أنه يجوز: بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ، إنما يريد شاةً بدرهمٍ، ويجعل بدرهمٍ خبرا للشاة وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته، في معنى (مع)."[69].

ويتعيّن من هذا أنّ تناوب الحروف في الوظيفة ليس مقصورا على الكوفيين ففي مواضع ليست بالقليلة اعتدّ البصريون بالتناوب[70]، فالقول بهذه الدلالة إذن قول بصري يقرّ به هذا الرأي ما أسنده القرطبي إلى الكوفيين من إنكار هذا المعنى في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾[71] والواو في قوله:﴿وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ قيل هي: بمعنى (الباء)، وقيل بمعنى (مع) كقولك: استوى الماء

---

[66]- انظر: الرصف ص426، والمغني 358/2.

[67]- أساليب العطف في القرآن الكريم ص70.

[68]- الأزهية ص232، والمغني 358/2. والمثال المستدل به في المتن يُعزى لابن هشام أمّا الهروي فاستدل به على النحو الآتي: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهمٌ والمعنى شاةً بدرهمٍ.

[69]- الكتاب 393/1، ولنظر: المقتضب 256/3.

[70]- بدليل إيراد سيبويه مجيء الباء في هذا الموضع بمعنى إلى في قوله:" وإذا قال شاةً بدرهمٍ فإنّ (بدرهمٍ) ليس مبنيا على اسم قبله ولكنه وإنما جاء ليبيّن به السعر... فالباء هنا بمنزلة (إلى)." الكتاب 394/1.

[71]- التوبة 102.

والخشبة، وأنكر ذلك الكوفيون، وقالوا: لأن الخشبة لا يجوز تقديمها على الماء (وآخر) في الآية يجوز تقديمه على الأول، فهو بمنزلة خلطت الماء باللبن[72].

ومجيء الواو بمعنى الباء يتّفق ومذهب البصريين في ردّ دلالات حروف المعاني إلى أصولها باشتراط التقارب بين هذه الدلالات،وهذا ظاهر في التقارب بين معنى الجمع في الواو ومعنى الإلصاق في الباء[73]. ومثل هذا لم يشر إليه الكوفيون لأنهم ابتعدوا في استعمالات هذه الحروف عن أساليب التعليل. وقد عبّر ابن جنّي عن حقيقة هذه الدلالة (أي مجيء الواو بمعنى الباء) بقوله:" إنّ الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء اجتمع معه."[74]

4- دلالة الواو على معنى مع :

أثبت البصريون هذه الدلالة وسُميت بالواو الدالة على المصاحبة، أي أنها تؤدي معنى (مع).لأنهم لاحظوا هذا المعنى قريب من معنى الإلصاق، وقد استدلّ سيبويه على ذلك بقوله:"وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته بمعنى (مع)"[75].

وذهب ابن السراج إلى أنّ مجيء الواو بمعنى (مع) اقتضاه كون معنى المصاحبة قريب من معنى الإلصاق فقال:" الباء يقرب معناها من معنى (مع)؛ إذ كانت الباء معناه الملاصقة للشيء، ومعنى (مع) المصاحبة، ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل، واستوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة، وبالخشبة، وجاء البرد والطيالسة، أي مع الطيالسة."[76].

---

[72]- الجامع لأحكام القرآن 244/8.

[73]- انظر: ما قالة ابن السراج عن مجيء حرف المعنى بمعنى حرف آخر/ إذا تقاربت المعاني، الأصول في النحو 414/1.

[74]- سر صناعة الإعراب 160/1، وانظر: شرح المفصل 43/8، وما مرّ معنا في دلالة الباء على الإلصاق والمصاحبة.

[75]- الكتاب 392/1، وفي القول عند سيبويه (كل رجل وضيعتُه) بالرفع على معنى العطف الكتاب 305/1.

[76]- الأصول في النحو 210/1، وانظر: الكتاب 298/1، 300/1.

واستدلّ البصريون على مجيء الواو بمعنى (مع) بقول الشاعر:[77]

وكونُوا أنتم وبني أبيكُم * مكانَ الكُليتين من الطّحالِ

والظاهر أنّ الكوفيين قد أخذوا بهذه الدلالة، وعدّوها مستقلّة. فقال أبو العباس ثعلب في شرحه للبيت:"أي تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه. فقوله: (وبني أبيكم) أي مع بني أبيكم. تقول: استوى الماء والخشبة أي يجعلون الواو بمعنى (مع)"[78].

لعلّ ما نسبه القرطبي إلى الكوفيين بإنكارهم لهذا المعنى فيه نظر، وربّما تعلّق الأمر فقط بتفسير الآية السابقة؛ وقد يكون احتمال دلالة الواو لمعنى الباء، الذي ذهب إليه القرطبي في هذا الموضع هو الذي أنكره الكوفيون، وليس دلالة الواو على معنى (مع)، لأن هذه الدلالة كما وقفنا عليها عند أبي العباس ثعلب أثبتها بذلك الكوفيون. وكأنّنا بالكوفيين يقولون بدلالة الحرف في سياقه النصي، أما البصريون فيقيسون دلالة الحرف في النص على ما استخلصوه من أحكام وأصول.[79]

5-دلالة الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع[80]:

ذهب البصريون إلى أنّ الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع واو عاطفة في الأصل. على غير ما يرى سيبويه موافقا في ذلك مذهب الخليل قائلا:" اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك ما بين الأول والآخر، كما تشرك الفاء..."[81]، ويلتفت سيبويه إلى الفرق بين معنى الحرفين (الواو والفاء) في الدلالة فيقول: لكن "... معناها، ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأحطل

---

[77]- البيت لم ينسب لقائل معيّن،وهو من شواهد سيبويه 298/1، ومجالس ثعلب 103/3، والمفصل 56، وشرح المفصل 48/2.

[78]- مجالس ثعلب 103/3.

[79]- انظر: مدرسة الكوفة ص352.

[80]- وقد سمى بعضهم هذه الواو واو التعليل، انظر: المغني 359/2.

[81]- الكتاب 41/3.

قال[82]:

لا تنهَ عنْ خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ * عارٌ عليكَ إذَا فعلتَ عظيمُ

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، إنما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان، فصار تأتي على إضمار أنْ"[83]. ويلاحظ بأنّ سيبويه كان مدركا لدقائق الفروق القائمة بين استعمالات حروف المعاني في الطائفة الواحدة.

ويذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه في أنّ "... معنى الواو، الجمع بين الشيئين، ونصبها على إضمار أنْ كما كان في الفاء."[84] ولا يخالفهما أبو الحسن الأخفش في شيء من هذا[85]. والاجتماع والجمع المقصود عند البصريين الأوائل هو ما يُفهم بالمعيّة عند بعض المتأخرين[86].

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ هذه الواو مستقلة بذاتها، وليست الواو العاطفة، والفعل بعدها ليس منصوبا بـ(أنْ) مضمرة، وإنما هو منصوب على الصرف بها[87]. وهذا المصطلح خاص بالكوفيين. يتبيّن ذلك في حديث الفراء عن هذه الواو حينما فسّر قوله تعالى: "﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[88]، خفض الحسن[89] ويعلمَ

---

[82]- الرواية عند الكوفيين لا يُعزى للأخفش كما ذهب سيبويه في الكتاب 41/3. وإلى ذلك ذهب ابن يعيش، شرح المفصل 24/7. وهو من شواهد المقتضب 26/2، والمشهور نسبته لأبي الأسود الدؤلي. انظر: الخزانة 564/8، والأزهية ص234، والجنى ص157، والمغني 361/2، وشرح شواهد المغني 782/2.

[83]- الكتاب، 41/3.

[84]- المقتضب 26/2.

[85]- معاني القرآن 222/1، 229، و487/2.

[86]- وقد شرح ابن يعيش هذا المعنى بقوله:" وأمّا الواو، فتنصب الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى الجمع، نحو قولهم، لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، أي لا تجمع بينهما". شرح المفصل 23/7. وابن مالك يسميها كذلك واو المعية انظر: شرح التسهيل 348/3، 351 ، كما يسميها في مواضع أخرى واو الجمع، انظر: المصدر نفسه 38/4، 44، أما ابن هشام فيسميها واو المعية، انظر: المغني 359/2، والرضي يطلق عليها أحيانا واو الصرف، انظر: شرح الكافية 264/2.

[87]- المغني 361/2. وانظر: الأزهية ص233، وائتلاف النصرة ص127.

[88]- آل عمران 142.

[89]- انظر: معجم القراءات د/عبد اللطيف الخطيب دار سعد الدين، دمشق سوريا، ط1(2002م)، 580/1.

الصابرينَ، يريد الجزم. والقُرّاء بعدُ تنصبه. وهو الذي يسمّيه النحويون الصرف، كقولك: لم آته وأُكرمهُ، إلاّ استخفَّ بِي. والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يُكرَّ في العطف فذلك الصرف..."[90].

وقد تعيّن على ما نسبه الرضي للفراء أنّ النصب الواقع في الفعل بعد هذه الواو، ليس بأنْ مضمرة كما ذهب إليه البصريون، وإنما يُردُّ النصب في الفعل إلى عامل معنوي يحدده السياق بجميع قرائنه ويسمى الخلاف، ويراه وجها آخر لمعنى واو الصرف فيقول:" وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف[91] منتصبة على الخلاف، أي أنّ المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم، الذي بعد الواو في المفعول معه لمّا خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية[92]، وعلى أو معنى النهاية أو الاستثناء، وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن إنه نصب على الصرف، بمعنى قولهم نصب على الخلاف..."[93].

فالكوفيون ذهبوا إلى أنّ الصرف لا يتحقق فقط مع الواو وحدها،وإنما مع مجموع حروف أخرى هي: (ثم والفاء وأو) وهذا بالنظر إلى سياق النص كما ألمح إلى ذلك الفراء[94]، لأن الصرف عند الكوفيين يعدّ استعمالا مستقلا بذاته، أما البصريون فانطلقوا من وجهة إعرابية إذ انتقلوا من الحديث عن الواو إلى الحديث عن حرف آخر غير ظاهر وهو (أنْ) المضمرة،أو من قياس ما هو أصل في طائفة الحروف الواحدة/على ما هو ليس

---

[90]- معاني القرآن 236/1، وانظر: 34/1.

[91]- أي الفاء والواو وأو.

[92]- أي المصاحبة.

[93]- شرح الكافية 241/2، وانظر: هذا الأمر مفصلا في الإنصاف في مسائل الخلاف 557/2 وائتلاف النُصرة ص128-127. لعل مفهوم (الصرف) يقتصر على حرف الواو بينما (الخلاف) خصّ بقية الحروف.

[94]- انظر: معاني القرآن 236/1.

بأصل في هذه الطائفة كقياس الواو على الفاء[95]، تحكمهم في ذلك فكرة تحرّي العامل فيما نُصب الفعل به بعد الواو أو غيرها.

ونستنتج من ذلك أن الكوفيين تعاملوا مع حرف الواو بما هو ظاهر في لفظ الكلام، وبالقرائن اللفظية والمعنوية الواردة في النص على خلاف البصريين الذين سيطرت عليهم الأصول الإعرابية المتحكمة في الجملة، فلم يلتفتوا كثيرا إلى الفروق الدلالية الدقيقة في الأسلوب بردّهم كثيرا من الفروع إلى الأصول.

وقد لخّص أبو البركات الأنباري وجهة نظر كل فريق في قوله:" ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع في نحو قولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أنْ)، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف.

أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأنْ قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصرف، لأن الثاني مخالف للأول... وأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير (أنْ)، وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل، لأنها لا تختص... وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول، وحوّل المعنى حوّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ)، لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل"[96].

ألا ترى أنّ أدلة البصريين وحججهم في النظر إلى استعمالات الحرف يغلب عليها الجانب الإعرابي إلى حد إهمال القرائن السياقية الأخرى كانتقالهم من الحديث عن الواو إلى الحديث عن عمل (أنْ) مضمرة وارتباطها بأجزاء الكلم الأخرى من حيث الموقع لا المعنى. ولعل من الأدلة التي نسوقها في تحرّي الكوفيين لدلالة السياق والأسلوب واستخلاص معنى

---

[95]- انظر: الكتاب 41/3، والمقتضب 26/2.

[96]- الإنصاف 555/2،556.

الحرف ما ذهب إليه أبو العباس ثعلب في أنّ "الفاء والواو إنما نصبا لأنهما دلاّ على شرط، لأن معنى هلاّ تزورني فأحدّثك، إنْ تزرني أحدّثك فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي)، فلزمت المستقبل، وعملت عمله."[97]

والظاهر من خلال الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين في هذه الواو أنّ قرائن السياق هي التي تحكّمت في تفسير معنى ووظيفة هذه الواو، فإذا كان البصريون قد رجعوا بها إلى أصلها أي العطف فإنّ الكوفيين جعلوها حرفا مستقلا عاملا، وقد قالوا بذلك من خلال تفسيرهم للنصوص وأجزاء السياق دون النظر إلى القضايا الكلية التي تستحكم في استعمال حروف المعاني كقضية عمل الحرف في حالة الاختصاص وعدم العمل حين فقدانه ذلك الاختصاص[98].

6- واو رُبَّ:

ذهب البصريون ما عدا المبرد[99] إلى أنّ واو رُبَّ هي واو عاطفة في جميع الأحوال، وأنّ الجر بعدها برُبَّ محذوفة ذهب إلى ذلك سيبويه[100]، ووافقه ابن السراج قائلا:"... وهي عندي واو عطف وهذا أيضا مما يدل على أنّ رُبَّ جواب، وعطف على كلام."[101] وقد لخّص أبو البركات الأنباري مذهب كل فريق في هذه الواو فقال: عمّا ذهب إليه البصريون: بأنّ الواو عندهم"ليست عاملة، وأنّ العمل لرُبَّ مقدرة، وذلك لأنّ الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا، لأنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا."[102]

أمّا الكوفيون ومعهم المبرد فخالفوهم بقولهم: إنّ الواو هي العاملة للجر ودليلهم في

---

[97]- هذا القول أسنده السيوطي لأبي العباس ثعلب انظر: الهمع 130/4.

[98]- انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 377/1.

[99]- الجنى ص154، والمغني 361/2، وانظر: ائتلاف النصرة ص145.

[100]- الكتاب 106/1، 163/2، 9/3، 104، 128، 498.

[101]- الأصول في النحو 421/1.

[102]- الإنصاف 377/1، وانظر: ائتلاف النصرة ص145.

ذلك أنّ نيابة حرف غير عامل عن حرف عامل يُكسبه وظيفته في العمل، لأنّ الواو هنا "صارت كواو القسم؛ فإنّها لمّا نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو ههنا لمّا نابت عن رُبَّ عملت الخفض كما تعمل رُبَّ، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به..."[103]. وقد استدل الكوفيون هنا بقول الشاعر[104]:

وبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ * ... ...

والبصريون يأوّلون ما ذهب إليه هؤلاء في دليل الابتداء بهذه الواو بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم[105]

والظاهر من خلال ما ذهب إليه الكوفيون أنهم توسّعوا في طوائف الحروف بإدراج حروف من طائفة دلالية مستقلة في طائفة دلالية أخرى كإدراج الواو في طائفة حروف الجر نائبة عن واو القسم في العمل، وهي في مذهب البصريين لا يمكن أن تكون كذلك. فالنيابة إذن عند الكوفيين في حروف المعاني لا تكون فقط على مستوى الدلالات وإنما قد يتعدى الأمر إلى نيابة حرف غير عامل عن حرف عامل، وكأنهم بذلك يتملصون من القوانين والأحكام التي قيّد بها البصريون الحرف العامل، يظهر ذلك في تفسيرهم لواو القسم على أنها عاملة للجر لأنها مبدّلة صوتا من الباء فهي في الأصل عندهم باء جارّة.

أمّا الكوفيون فيبتعدون عن مثل هذه التفسيرات والتقديرات ما دام ظاهر الكلام قد عيّن وظيفة الحرف، فهم يتعاملون مع النص بما هو واقع فيه، وليس بما يفترض أن يقع فيه ،وما عدّه البصريون حرفا في هذا المقام وهو رُبَّ المقدرة،فسّره الكوفيون ومن وافقهم كأبي الحسن الأخفش بالاسمية حملا على (كم)[106].

---

[103]- الإنصاف، 377/1.

[104]- البيت من رجز لرؤبة بن العجاج وتتمته: كأنّ لونَ أرضِهِ سَمَاؤُه. وهو من شواهد الإنصاف 377/1، واللسان مادة (عمي).

[105]- الجنى ص154،155، والمغني 361/2.

[106]- شرح الكافية 331/2، وانظر: الأصول في النحو 418/1.

7- الواو الزائدة:

هذه الواو انفرد بتجويزها الكوفيون ومعهم أبو الحسن الأخفش[107] وابن برهان[108] من البصريين، في حين أنكرها البقيّة[109]. وهذه الواو عرّفها ابن هشام الأنصاري بقوله: هي التي "دخولها كخروجها، وهي الزائدة"[110]، وقد استدل الكوفيون على مجيء الواو زائدة بقوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا، وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[111].

والفراء في الحقيقة لم يصرّح بمصطلح زيادة الواو أو الصلة أو ما كان في معناه في مثل هذا الموضع، وإنما يشير إلى أنّ ذلك وجه من وجوه القراءة فيقول مفسرا قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ﴾[112] "...معناه والله أعلم حتى إذا فتحت اقترب. ودخول الواو في الجواب في: (حتى إذا) بمنزلة قوله:﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا، وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[113].

وفي قراءة عبد الله[114] :﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ﴾[115]، وفي قراءتنا بغير الواو. ومثله في الصّافّات:﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾[116]، معناه

107- انظر: معاني القرآن 306/1، 320.

108- نحوي بصري توفي سنة 456هـ. انظر: ترجمته في بغية الوعاة 120/2. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي دار الآفاق الجديدة بيروت 297/3.

109- الجنى ص164،165، والمغني 362/2. وانظر: الإنصاف 456/2، وائتلاف النصرة ص148. وذهب صاحب الإنصاف إلى عزو مجيء الواو زائدة كذلك إلى المبرد في حين لم أقف على ما يثبت له ذلك تصريحا في المقتضب.

110- المغني 362/2.

111- الزمر 73.

112- الأنبياء 97-96.

113- الزمر 73.

114- انظر: معجم القراءات، 304/4.

115- يوسف 70.

116- الصافات 103،104.

ناديناه..."[117]، واستدل الفراء في الشعر بقول امرئ القيس:

فلمّا أجزنَا ساحةَ الحيِّ وانتحىَ * بنا بطنُ خبْتٍ ذي قِفافٍ عَقَنْقَلِ[118]

أي انتحى.

واستدلوا كذلك بقول آخر:[119]

حتّـى إذاَ قَملَتْ بُطونُكم * ورأيتُم أبناءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلَبْتُمْ ظَهْـرَ المِجَنِّ لَنَـا * إنّ اللّئيمَ العَاجِزَ الخَبُّ

أي قلبتم.

وقد قيّد الفراء مجيء الواو على النحو الذي ذكره في أثناء تفسيره لقوله تعالى:﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[120] بجواب (حتى إذا كان) و(فلما أنْ كان)، و لم يجاوز ذلك "لأنّا لم نسمع جوابا بالواو في (إذْ) مبتدأة، ولا قبلها كـلام، ولا في (إذا) إذا ابتدئت..."[121]. وإذا كان الكوفيون قد قالوا بإمكان الاستغناء عن الواو في النصـوص المستدل بها وهي أكثر من أن تحصى[122]، فلأن النظر إلى معنى السياق يوحي بذلك.

ولكننا لم نقف على اعتراف الفراء بزيادة هذا الحرف تصريحا كما فعل في أثنـاء

---

[117]- معاني القرآن 212،211/2، وانظر: 390/2. ومعاني القرآن للأخفش 306/1، 326.

[118]-البيت لامرئ القيس، الديوان، ص36، وهو من شواهد كتاب الجمل في النحو المنسـوب للخليـل ص288، ومعاني الحروف للرماني ص63، والإنصاف 457/2، وائتلاف النصرة ص148 بخلاف في الرواية اللفظية، انظر: الخزانة 43/11.

[119]- البيتان لم ينسبا لأحد، وهما من شواهد الإنصاف 458/2، وشرح المفصل 94/8، وشرح التسهيل لابن مالك 355/3، وقد عزاهما محقق أمالي ابن الشجري إلى الأسود بن يعفر. انظر: هامش أمالي ابن الشـجري، تحقيـق ودراسة: محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي القاهرة ط1(1413هـ - 1992م)121/1، واللسان مادة (قمل)، واستشهد به الفراء وثعلب على زيادة الواو، انظر: معاني القرآن 51/2 ومجالس ثعلب 59/2والجنى165 .

[120]- الانشقاق 1،2.

[121]- معاني القرآن 249/3.

[122]- انظر: الإنصاف 459/2.

حديثه عن (زيادة الباء) و(من)، وإنما اقتضى توخيه وتتبعه لقرائن السياق القول باحتمال الاستغناء عن هذه الواو مقيّدة بجواب (حتى إذا، ولمّا)، لأن كثرة النصوص تؤيّد ذلك.[123]

وقد أشار أبو العباس ثعلب إلى هذه الواو وعدّها مقحمة في البيتين السابقين فقال: والواو "مقحمة[124]، يريد قلبتم".[125]

أمّا البصريون[126] فقد عدّوا هذه الواو عاطفة، وردّوها إلى أصلها بتقدير حذف جواب (إذا) كما في الآية الأولى حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا، والتقدير في الآية الأخرى حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا ياويلنا، فحذف القول[127].

فالبصريون بتقديراتهم، ردّوا كثيرا من دلالات الواو إلى أصلها، عن طريق التأويل؛ على خلاف الكوفيين الذين عدّوا كل استعمال مستقلا بذاته، مما فرضته النصوص المستدل بها على ظاهرها دون تقدير أو تأويل. والأرجح أنّ هذا هو ما عناه ابن يعيش بقوله: "واعلم أنّ البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتجّوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك... وأمّا أصحابنا[128] فلا يرون زيادة هذه الواو ويتأوّلون جميع ما ذُكر، وما كان مثله، بأنّ أجوبتها محذوفة لمكان العلم بها..."[129].

وإذا كان الأخفش وهو من البصريين قد ذهب مذهب الكوفيين في القول بزيادة

123- معاني القرآن 50/2، انظر: الإنصاف 456/2.

124- والواو الزائدة سميت عند كثيرين بالواو المقحمة، وكأن ورودها في النصوص يعدّ زيادة في اللفظ وليس في المعنى، انظر: كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل ص288، وانظر: أمالي ابن الشجري 421/1.

125- مجالس ثعلب 59/2.

126- ولعل ما ذكر في كتاب الجمل المنسوب للخليل من إثبات هذه الواو التي سمّاها بواو الإقحام قد يعدّ دليلا على إنكار نسبة هذا الكتاب إليه، انظر: كتاب الجمل في النحو ص288.

127- الإنصاف 459/2.

128- ويقصد بأصحابنا جمهور البصريين، أما البغداديون فلعله عنى بهم الكوفيين.

129- شرح المفصل 94/8.

الواو كما أشرنا سابقا، فإنّ الرماني يسند إلى المبرد هذا الأمر كذلك[130]، ليتعيّن بذلك مسلك النحويين واللغويين من البصريين والكوفيين في النظر وتخريج الدلالات وفق ما تقتضيه النصوص، ومتابعة القرائن اللفظية متابعة دقيقة، وليس بالنظر إلى ما احتكم إليه الفريقان. كما وجدنا إثباتا لزيادة الواو فيما نُسب للخليل بالمنهج والطريقة نفسها التي اتبعها الكوفيون[131].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[130]– معاني الحروف ص63. ويذهب عبد الخالق عضيمة إلى عدم الجزم بهذا الرأي، إذ نظر إليه من زاوية ما نسب إلى المبرد أو من جملة ما تعارض في كتابه، انظر: المقتضب 80/2.

[131]– وأطلق عليها واو الإقحام، انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل ص288.

المبحث الثاني: دلالات الحرف أو:

1- دلالة (أو) على أحد الشيئين أو الأشياء:

يكاد يتّفق النحويون واللغويون على أنّ حرف العطف (أو) موضوع لأحد الشيئين أو الأشياء[132]، ويذهب السيوطي إلى أنّ البصريين والكوفيين أجمعوا على ذلك[133]. ولعل هذا ما قصده ابن هشام بقوله :"التحقيق أنّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون... وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها..."[134]. أما عند أبي حيّان فدلالتها على هذا المعنى هو قول الجمهور:"... وأكثر النحاة يجعل (أو) مشركة في اللفظ لا في المعنى ..."[135].

ذكر أصحاب مصنّفات حروف المعاني وبخاصة المتأخرون معاني كثيرة لهذا الحرف هي مردودة في جميع أحوالها إلى المعنى الأول المتّفق عليه، إذ ذكر لها الزجاجي المعاني الآتية: الشك، التخيير، الإباحة، الصرف، الغاية، الإضراب، الجمع.[136]

وذكر لها الرماني وجهين هما: التخيير والإباحة وأشار في ثنايا تفسيراته إلى الإبهام، والشك، ومعنى الواو، ومعنى بل عرضا دون تأييد منه لهذه الدلالات[137].

أما الهروي فذكر لها ثلاثة عشر موضعا.ويُعد بذلك من المكثرين لـدلالات هـذا الحرف؛ فقال بالمعاني الآتية: الشك، التخيير، الإباحة، تبيين النوع، معنى واو النسق، معنى واو النسق الداخلة عليها ألف الاستفهام، وللعطف بعد الاستفهام بالألف وهـل، معـنى

---

[132]- انظر: الكتاب 169/3،والمقتضب 10/1، والأصول في النحو 213/2، ومعاني القرآن للفراء 362/2. اكتفى الفراء بالإشارة إلى هذا المعنى عن طريق عقد مقارنة بين هذا الحرف وبين حرف الواو.

[133]- الهمع 247/5.

[134]- المغني 67/1.

[135]- ارتشاف الضرب 1989/4.

[136]- حروف المعاني ص50-53.

[137]- معاني الحروف ص77-80.

(ولا)، معنى إنْ للجزاء، معنى بل، معنى (إلاّ أنْ)، معنى حتى، معنى التبعيض[138].

وذكر لها ابن يعيش الشك والتخيير والإباحة[139]. والمعاني التي قال بها ابن يعيش لا تفترق كثيرا عن الدلالات التي ذكرها الرماني، وهي ما اعتدّ به البصريون، كما ظهر ذلك في مصادرهم. وهي المعاني نفسها التي ذكرها كذلك ابن منظور[140].

أمّا أبو حيّان فقال بمجيئها لمعان هي: الشك، الإبهام، التخيير، الإباحة، والإضراب بمعنى (بل) ومعاقبة الواو، وهذين المعنيين الأخيرين من أقوال الكوفيين وبعض البصريين، وهو لا يفترق كثيرا عن مؤيّدي الاستعمالات البصرية[141].

أمّا المالقي فذكر لـ(أو) المعاني الآتية: التخيير، الإباحة ، الشك، الإبهام، التفصيل، وذكر لها عرضا معنى (كي)، و(إلاّ أنْ) دون الأخذ بذلك[142]. أمّا المرادي فعدّ لهذا الحرف ثمانية معان هي: الشك، الإبهام، التخيير، الإباحة، التقسيم، الإضراب، معنى الواو، معنى (ولا)[143].

وذكر ابن هشام لهذا الحرف اثني عشر وجها: الشك، الإبهام، التخيير، الإباحة، الجمع المطلق (معنى الواو)، الإضراب، التقسيم، معنى (إلاّ)، معنى (إلى)، التقريب، الشرطية، التبعيض[144]. وهذه المعاني مفهومة كلها من القرائن اللفظية الواردة في النصوص[145].

138- الأزهية ص 111- 123.

139- شرح المفصل 8/99،100.

140- لسان العرب مادة (أوا).

141- ارتشاف الضرب 4/1989-1991.

142- الرصف ص131، 134.

143- الجنى ص128-231.

144- انظر: المغني 1/61-67.

145- الجنى ص231.

2- دلالة (أو) على التخيير:

استدلّ المتأخرون على هذه الدلالة بقولهم:(تزوّج هندا أو أختها)، وهذه الجملة يمتنع فيها الجمع بين المتعاطفين[146]. وممّا استدلّوا به من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[147]، وقد عقّب ابن هشام على معنى (أو) في الآية فقال باستحالة الجمع بين المتعاطفين فيها[148].

ودلالة (أو) على التخيير قال بها البصريون فأشار إليها سيبويه في قوله:"وأمّا (أو)، فإنما يثبت بها بعض الأشياء..."[149]، وقال في موضع آخر:"تقول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا، وأعندك زيد أو خالد أو عمرو، كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء"[150]. ويتّضح من هذا،أنّ سيبويه قال بدلالة أو على أحد الشيئين،أو الأشياء.

ولعلّ أحسن قول له يتعيّن فيه معنى هذه الدلالة (التخيير) قوله في باب (ما أُشرك بين الاسمين في الحرف الجار) "قولك: مررت برجل أو امرأة فـ(أو) أشركت بينهما في الجر، وأثبتّ المرور لأحدهما دون الآخر وسوّيت بينهما في الدعوى."[151] والتسوية هنا قائمة في حكم المرور، وهذا المعنى الدقيق وقف عليه المتأخرون فشرحوه وأدركوا لطف أسلوبه[152].

ويتعيّن ممّا ذهب إليه سيبويه أنّ البصريين بعده قد قالوا بدلالة (أو) على التخيير

---

[146]- انظر: حروف المعاني للزجاجي ص50، ومعاني الحروف للرماني ص77، والأزهية ص111، والمغني 62/1.

[147]- المائدة 89.

[148]- المغني 61/1، وانظر: الصاحبي في فقه اللغة ص127.

[149]- الكتاب 169/3، وانظر: شرح السيرافي للكتاب 487/1 في قوله:"واعلم أنّ (أو) حقيقتها أن تفرد شيئا من شيء...".

[150]- المصدر نفسه 179/3.

[151]- المصدر نفسه 184/3.

[152]- انظر: بلاغة العطف في القرآن الكريم ص58.

ومنهم أبو الحسن الأخفش في قوله:"وأنت في (أو) بالخيار، إن شئت جعلت الكلام على الأول، وإن شئت على الآخر."[153] كما ذهب المبرد إلى إثبات هذه الدلالة أيضا فقال عن (أو) الدالة على التخيير:"... وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم، أو قصده أحدهما. وذلك قولك: أتيتُ زيدا أو عمرا، وجاءني رجل أو امرأة"[154].

والظاهر أنّ ما جاء في قول المبرد يتعدّى المعنى الأصلي للبحث في المعاني الدقيقة الفرعية التي تحققها المقامات والقرائن بقوله:"عند شك المتكلم أو قصده أحدهما." بدليل ما أطلقه على هذا المعنى إذْ سمّاه في دلالات (أو) باليقين، أي طلب اختيار واحد من الأشياء فقال:"فأمّا اليقين فقولك: إيت زيدا أو عمرا أي جعلتك في ذلك مخيّرا، وكذلك لأعطينّ زيدا أو عمرا درهما. لم تنس شيئا. ولكنك جعلت نفسك فيه مخيّرة."[155].

إنّ ما ذهب إليه المبرد وافقه فيه بصريون آخرون كما هو الحال فيما أورده ابن السراج قائلا عن (أو) بأنها لأحد الشيئين شكّا أو تخييرا أو إباحة[156]. وهذه الدلالات كلها "إنما تثبت أحد الشيئين أو الأشياء."[157] وهي الدلالات الأثبت في هذا الحرف عند البصريين بدليل ما ذهب إليه ابن جني قائلا:"... وأين وقعت (أو) فهي لأحد الشيئين شكّا أو تخييرا أو إباحة"[158]. وقد علّق ابن الخباز على أنّ قول ابن جني ردّ على من ذهب إلى القول بمجيء (أو) لدلالات أخرى غير هذه الدلالات ولعله بذلك قد قصد الكوفيين[159]. يتعيّن ذلك فيما قاله في الخصائص عن هذه الدلالة:"إنما أصل وضع (أو) أن تكون لأحد الشيئين أين كانت، وكيف تصرفت، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم

153- معاني القرآن 252/1.

154- المقتضب 10/1.

155- المصدر نفسه 3/ 301.

156- الأصول في النحو 55/2،56.

157- المصدر نفسه 213/2.

158- توجيه اللمع ص285.

159- المصدر نفسه ص286.

قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى نقلها عن أصل بابها."[160]

إنّ البصريين اعتدوا كثيرا بالمعنى الأصلي للحرف،إلى درجة إنكارهم للمعاني الفرعية الأخرى،ممّا ينجرّ عن سياقات الكلام وقرائنه،كما هو واضح في إنكار ابن جني للدلالات الأخرى حينما يتوارى المعنى الأصلي للحرف.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى القول بدلالة (أو) على التخيير دون تصريح بمسمى هذه الدلالة. ولعلها الدلالة الوحيدة التي يتفقون فيها مع البصريين وإلى هذا ذهب الكنغراوي حينما قال:"وأو وأم عند -الكوفيين- لواحد منهم"[161]، فتعبير واحد منهم يدل على التخيير وهذا ما عبّر عنه الفراء بقوله:"لا تكون (أو) بمنزلة الواو. ولكنها تكون في الأمر المفوض. كما تقول: إن شئت فخذ درهما أو اثنين، فله أن يأخذ واحدا أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة..."[162]، فمعنى التخيير واضح في قول الفراء وقد استخلصه من المقارنة التي عقدها بين حرف الواو و(أو).

إنّ دلالة (أو) على التخيير مما لم يختلف فيه الفريقان، والظاهر أنّ البصريين قد تحدّثوا عن هذه الدلالة وأولوا لها العناية أكثر من حديث الكوفيين عنها. ولعل نظرة البصريين إلى المعنى الأصلي للحرف يجعلهم يردونه تفصيلا في كل مرة، أما الكوفيون فإن الدلالة الفرعية للحرف عندهم لا تختلف في قيمتها الكلامية عن الدلالة الأصلية له، فكل دلالة تعدّ مستقلة لا تقلّ قيمة عن غيرها يسندها في ذلك النصوص المستدل بها.

3- دلالة (أو) على الإباحة:

وهذه الدلالة تختلف عن سابقتها في جواز الجمع فيها بين المتعاطفين، وقد استُدل

---

[160]- الخصائص 457/2.

[161]- الموفي في النحو الكوفي ص153، وانظر: هامش الصفحة نفسها.

[162]- معاني القرآن 362/2.

على هذه الدلالة بقولهم: (جالس الحسن أو ابن سيرين)[163]، وقد عيّن ابن هشام دلالة (أو) على الإباحة بمجيئها بعد الطلب، في حين أسند إلى ابن مالك تقييد هذه الدلالة بورودها كثيرا بعد التشبيه كما في قوله تعالى:﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[164]، أو التقدير كما في قوله تعالى:﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[165]. وهذه الدلالة عند ابن مالك غير مشروطة بسبقها بالطلب[166]. ويذهب إلى أنّ الإباحة أصل في الواو وليس في (أو)، وإنما تتحقق هذه الدلالة في (أو) لمعاقبتها الواو، ولذلك قال:"ومن علامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها."[167]

ومعنى الإباحة في (أو) قال به البصريون، وأجمعوا عليه، ولعلّ توخي الفروق الدقيقة بين دلالات حرف المعنى الواحد، وإمعان النظر في استعماله استعمالا يردّه إلى أصله أو يفرقه عنه ممّا يخص البصريين. فهذه الدلالة يجوز فيها الجمع[168] على خلاف سابقتها، وقد ألمح سيبويه إلى هذا المعنى دون إيراد تسمية له فقال:"تقول: جالس عمرا أو خالدا أو بشرا، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانا بعينه، ففي هذا دليل أنّ كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت: جالس هذا الضرب."[169]

أمّا المبرد وابن السراج فقد أطلقا على هذا المعنى اسم الإباحة وعُدّ عندهما موضعا من مواضع استعمال (أو)، ومثّلا له بقول القائل: جالس الحسن أو ابن سيرين، وائت المسجد أو السوق[170]. والظاهر أنّ هذه الدلالة لم يشر إليها الكوفيون بالمسمّى الذي

163- انظر: حروف المعاني للزجاجي 51، ومعاني الحروف للرماني ص77، والأزهية ص112، وشرح المفصل 100/8، والجنى ص228، والمغني 62/1.

164- البقرة 74.

165- النجم 9.

166- المغني 62/1، وانظر: الرصف 130/1.

167- شرح التسهيل 364/3.

168- انظر: المغني 62/1.

169- الكتاب 184/1.

170- المقتضب 11/1، والأصول في النحو 56/2.

قيّدها به البصريون واكتفى الكوفيون بالمعنى العام الجامع بين دلالات (أو) وهو معنى إرادة واحد من الشيئين أو الأشياء[171].

ولعلّ من بين الأدلة التي تؤيّد عزو دلالة (أو) على الإباحة للبصريين دون غيرهم ما ذهب إليه ابن يعيش في وقوفه على الفرق بين دلالتي التخيير والإباحة عند البصريين متوخّيا في الغالب الدلالات البصرية في حروف المعاني كقوله عن (أو):"...وإنما أنّ الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر..."[172] وإلى إثبات هذا المعنى للبصريين ذهب ابن جني إذ حمل دلالات (أو) على الشك أو التخيير أو الإباحة، وكل الدلالات الأخرى تردّ إلى هذا[173]. وقد سبقه إلى هذا أبو علي الفارسي في كون الإباحة راجعة لمعنى إرادة أحد الشيئين أو الأشياء فقال:"فأمّا (أو) التي تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، فمثاله في الخبر زيد أو عمرو جاء، وزيد أو عمرو ضربته، كما تقول: أحدهما جاء وأحدهما ضربته، وهي إذا كانت للإباحة، كذلك أيضا،وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين..."[174].

فدلالة (أو) على الإباحة قال به البصريون دون غيرهم تسمية وفرقا. وقد أثبت المتأخرون هذا المعنى[175] واستدلوا عليه بقوله تعالى:﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[176]، وهذه الآية ممّا استدل به المبرد وابن السراج في مجيء (أو) للإباحة ويؤيّد

171- انظر: ما مرّ معنا عن دلالة (أو) على التخيير عند الكوفيين.

172- شرح المفصل 100/8.

173- انظر: توجيه اللمع ص285، وقد مثّل هنا بقول القائل: جالس الحسن أوابن سيرين، أي قد أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس.

174- الحجة للقراء السبعة 53/4.

175- انظر: حروف المعاني للزجاجي ص51، ومعاني الحروف للرماني ص77، والمغني 62/1، واللسان مادة (أو).

176- الإنسان 24. وهذه الآية استدل بها القرطبي على مجيء (أو) للإباحة مسندا ذلك إلى الزجاج، كما أسند إلى الفراء دلالتها هنا على معنى (لا). انظر: الجامع لأحكام القرآن 147/19، أمّا الهروي فجعل (أو) هنا في الآية قسما مستقلا بذاته يدل على تبيين النوع، الأزهية ص112.

ذلك أيضا ما ذهب إليه ابن يعيش في استدلاله بالآية نفسها على هذا المعنى[177].

أمّا ابن مالك فقد ردّ معنى (أو) في الآية المستدل بها إلى ما ذهب إليه الكوفيون في معاقبة (أو) هنا للواو[178]، واستدل على دلالة الإباحة بقوله تعالى:﴿وَلاَ يُبْدِيْنَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾[179].

4- دلالة (أو) على الشك:

هذا المعنى قال به البصريون دون غيرهم، وتسميته فيها إيحاء بالتأويل فقدّموه على سائر الدلالات الأخرى، وقد عبّر عنه المبرد بقوله:"أتيت زيدا أو عمرا وجاءني رجل أو امرأة، هذا إذا شكّ..."[180]، وذهب ابن السراج المذهب نفسه في إثباته مجيء (أو) لدلالة الشك[181]، وكذلك السيرافي في قوله:"... فالظاهر من الكلام أن يحمله السامع على شك المتكلم"[182].

وعزا السيوطي هذه الدلالة للمتأخرين ولعله قصد بذلك المتأخرين من البصريين ومن ذهب مذهبهم في ذلك، وربما عنى المتأخرين من أصحاب مصنفات حروف المعاني في جعل هذه الدلالة مستقلة بذاتها فقال:"وقال المتأخرون، هي مع ذلك للشك من المتكلم"[183].

وإذا كان أبو الحسن الأخفش وهو من البصريين الذين تملّصوا كثيرا من الدلالات المؤولة، متفقا في ذلك مع الكوفيين، فهو يخرج عن هذا المنهج فيشير إلى دلالة الشك في

177- انظر: المقتضب 11/1، والأصول في النحو 56/2، والصاحبي في فقه اللغة ص127، وشرح المفصل 100/8.

178- سيأتي تخريج (أو) في هذه الآية عند الكوفيين لاحقا. وانظر: شرح التسهيل 364/3.

179- النور 31.

180- المقتضب 10/1.

181- الأصول في النحو 56/2.

182- الكتاب بشرح السيرافي 487/1.

183- الهمع 247/5.

(أو) ضمنا في قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[184]. كما أورد الدلالات الأخرى المحتملة لـ(أو) فقال بمعنى الإباحة هنا، كما قال هي عند بعض الفقهاء في الآية معاقبة للواو[185]، وأسند الرماني القول بدلالة (أو) على الشك في هذه الآية لابن جني ومعنى ذلك "... أنّ الرائي إذا رآهم شكّ في عدّهم لكثرتهم"[186].

وهذا المعنى لكثرة ما تردّد عند البصريين قدّمته كثير من المصادر المتأخرة على سائر الدلالات الأخرى[187]. وقد استدل عليه ابن هشام والسيوطي[188] بقوله تعالى:﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[189]. أمّا ابن مالك[190] فقد استدل عليه بقوله تعالى:﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[191].

والظاهر أن هذا المعنى لم تثبته مصادر الكوفيين ولعلّه عندهم لا يخرج عن المعنى الأول أي (إرادة أحد الشيئين أو الأشياء) والذي تردّ إليه جميع الدلالات الأخرى. ويتبين من ذلك أنّ الكوفيين لجأوا كذلك في بعض المقامات إلى تضييق دلالات حرف المعنى إذا كانت هذه الدلالات خاضعة لمنهج التأويل والنظر والتأمّل كما هو الحال بالنسبة لهذه الدلالة، وإذ قال البصريون بدلالة التخيير والإباحة والشك فإنّ ذلك عندهم يتّفق ومبدأ الاتساع في الدلالات وفق ما تقتضيه قراءة النص وتتبّع الفروق الدقيقة الكامنة في استعمال حرف المعنى بحسب تباين أجزاء وقرائن الجملة دون إهمال في جميع الأحوال المعنى الأصلي

184- الصافات 147.

185- معاني القرآن 1/185-187.

186- معاني الحروف ص79، وقد جعل ابن جني دلالة الشك في (أو) أولى دلالاتها على النحو الذي ذهب إليه البصريون كالمبرد وابن السراج، انظر: توجيه اللمع ص285،286.

187- انظر: حروف المعاني للزجاجي ص50، والأزهية ص111، وشرح التسهيل 362/3، والجنى ص338، والمغني 61/1، والهمع 247/5، حاشية الصبان 81/3.

188- انظر: المغني 61/1، والهمع 247/5.

189- الكهف 19.

190- شرح التسهيل 362/3.

191- البقرة 259.

الذي يجمعها.

5- دلالة (أو) على الإبهام:

اختص بذكر هذه الدلالة المتأخرون[192] الذين تتبّعوا دلالات حروف المعاني، وقد استخلصوا هذا المعنى من دلالة الشك[193] السابقة، بدليل وقوفهم على الفرق الدقيق بين المعنيين. كقول المرادي:"الشك من جهة المتكلم، والإبهام على السامع."[194]؛ أمّا ابن الخباز فعدّ الإبهام وجها من وجهي الشك قائلا:"أمّا الشك فعلى وجهين: أحدهما أن تقول: قام زيد أو عمرو، وأنت جاهل بالقائل، فيصير السامع مثلك. والثاني أن تقول: قام زيد أو عمرو، وأنت عالم بالقائل لكنك تقصد الإبهام."[195]

ولعلّ دلالة (أو) على الإبهام التي ذكرها المتأخرون واستدلوا عليها بقوله تعالى:﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى﴾[196]، قد أشار إليها البصريون بعدّها عند بعض المتأخرين وجها من وجهي الشك[197]. يؤيّد ذلك ما ذهب إليه السيرافي في قوله عن معنى (أو):"... فالظاهر من الكلام أن يحمله السامع على شك المتكلم، وقد يجوز أن يكون المتكلم غير شاك، إلاّ أنه أبهمه لحال قصدها."[198]

ويتعيّن ممّا ذهب إليه السيرافي أنّ هذا المعنى يوقف عليه من خلال قرائن السياق، فإذا كان البصريون الأوائل لم يشيروا إليه واكتفوا بالدلالة الأوسع وهي الشك فإنّ دلالة الإبهام يمكن عدّها معنى فرعيا من الشك، ويتحدّد ذلك من القرائن اللفظية والسياقات

192- انظر: شرح التسهيل 357/3، والرصف ص132، والجنى ص228، والمغني 61/1، والهمع 247/5.

193- أطلق ابن هشام على دلالة الإبهام اسم التشكيك فقال:"وهو الذي يعبّر عنه بالإبهام... وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر." شرح شذور الذهب ص 447. وانظر: الرصف ص131،132، وشرح المفصل 99/8.

194- الجنى ص228.

195- توجيه اللمع ص286.

196- سبأ 24.

197- انظر: القول السابق لابن الخباز.

198- الكتاب بشرح السيرافي 487/1.

الكلامية، ولعل هذا ما عبّر عنه أبو حيان بطريقة التعريض والتورية أي (الإبهام) الذي يتطلبه المقام[199]. وقد يكون هذا ما قصده أبو الحسن الأخفش في أثناء تفسيره للآية السابقة قائلا:"فليس هذا لأنه شك، ولكن هذا في كلام العرب على أنه هو المهتدي، وقد يقول الرجل لعبده أحدنا ضارب صاحبه، فلا يكون فيه إشكال على السامع أنّ المولى هو الضارب."[200]

وقد استدلّ القائلون بهذه الدلالة بقول لبيد[201]:

تمنّى ابنتايَ أنْ يَعِيشَ أبُوهُمَا * وَهَلْ أنا إلاّ مِن رَبِيعةَ أو مُضَرّ؟

و(أو) في البيت للإبهام على السامع، لأن الشاعر لا تردد عنده في أنه من إحدى القبيلتين، والظاهر أن الاستدلال بهذا البيت على مجيء (أو) للإبهام واقع في عرف البصريين[202]، بدليل أن هذا الشاهد وغيره خرّجه الكوفيون على مجيء (أو) فيه بمعنى الواو[203].

ويمكن القول إنّ البصريين توسعوا في هذه الدلالة وأوّلوا النصوص التي ارتبطت بها، ولا ننكر الإشارة إلى هذه الدلالة عند الكوفيين إذ نجد لها صدى في تفسير الفراء للآية[204].

---

[199]- البحر المحيط 279/7.

[200]- معاني القرآن 663/2.

[201]- البيت للبيد بن ربيعة العامري الشاعر المخضرم، وقد شرح معناه الهروي قائلا:"إنه لم يشك في نسبه، حتى لا يدري: أمن ربيعة هو أم من مُضر، ولكنه أراد بـ(ربيعة) أباه الذي ولده، لأنه لبيد بن ربيعة. ثم قال: أو (مُضر) يريد ومضر يعني أباه الأكبر، يريد إنّي أموت كما ماتوا". الأزهية ص 117، وهو من شواهد شرح المفصل 99/8، والمغني 569/2، وأمالي ابن الشجري 75/3، 195، والكافية بشرح الرضي 370/2، وانظر: الخزانة 68/11.

[202]- انظر: شرح المفصل 99/8.

[203]- سيأتي ذكر ذلك لاحقا.

[204]- معاني القرآن 362/2.

6- دلالة (أو) على الجمع المطلق[205] (معنى الواو):

وأسند المتأخرون هذا المعنى إلى الكوفيين[206]، ومن قال برأيهم من البصريين كأبي الحسن الأخفش والجرمي[207] واكتفى آخرون بنسبة هذا المعنى إلى بعض الكوفيين فقط وليس إليهم جميعا[208]. بينما ردّ ابن جني هذه الدلالة إلى قطرب[209] دون تأييد منه لهذا الاستعمال[210]، ونجد هذه الدلالة مثبتة في كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل، وما أشار إلى ذلك أحد من المتأخرين في قول الخليل بهذه الدلالة[211]

ومجيء (أو) بمعنى الواو عُدّ شاذا عند الزجاجي ولم يرد ذلك في نظره إلاّ في الشعر[212]، وكأنّا بالزجاجي يجعل من رأي الكوفيين رأيا شاذا، أما المالقي فرأى هذا الاستعمال غير خاضع للقياس لقلته، وإنما كثرة الاستعمال كان في الدلالات السابقة[213] وعلى الرغم من إنكار كثيرين لهذه الدلالة فإنّ الذين أثبتوها استدلّوا عليها بقول الشاعر[214]:

---

[205]- وقد علّلوا ذلك بأنه "... لمّا كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو." الكافية بشرح الرضي 370/2، وانظر: ما ذهب إليه ابن مالك بردّ معنى الإباحة إلى أن (أو) فيها معاقبة للواو. شرح التسهيل 364/3.

[206]- المغني 62/1، والهمع 248/5، وانظر: شرح التسهيل 364/3، 365، والموفي في النحو الكوفي ص155، وانظر: معاني القرآن للفراء 120/3، ومجالس ثعلب 112/3.

[207]- هو أبو عمر الجرمي صالح بن عمر توفي سنة 225هـ، وعدّه الزبيدي في الطبقة السادسة من النحويين البصريين. انظر: ترجمته في طبقات الزبيدي 74 وبغية الوعاة 8/2.

[208]- معاني الحروف للرماني 79، والجنى ص228.

[209]- وهو محمد بن المستنير عُدّ في الطبقة السابعة من النحويين البصريين، انظر: ترجمته في طبقات الزبيدي ص99.

[210]- الخصائص 460/2.

[211]- الجمل في النحو 290-289.

[212]- حروف المعاني للزجاجي ص52.

[213]- الرصف ص132، 133.

[214]- البيت لتوبة بن الحميّر، صاحب ليلى الأخيلية، وهو من شواهد حروف المعاني للزجاجي ص53، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن، 94/12، والجامع لأحكام القرآن، 215/1، والأزهية ص114، والرصف ص132، وأمالي ابن الشجري 75/3، والمغني 62/1. انظر: شرح شواهد المغني 194/1، والخزانة 68/11.

وقد زعمت ليلى بأنّي فاجرٌ * لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها

والمعنى وعليها فجورها.

وبقول آخر:[215]

وكان سِيّانِ أن لا يسرحُوا نَعمًا * أو يسرحُوه بها، واغبرّتِ السُّوحُ

وقول جرير:[216]

نال الخلافةَ أو كانت له قدرًا * كما أتى ربَّه موسى على قدرِ

والظاهر أنّ من ذهب إلى عدّ دلالة (أو) على معنى الواو أمرا شاذا، فنّده المتأخرون لكثرة استدلالهم على هذا المعنى بالشعر وتخريج بعض الآيات وفقه[217]، كما في تفسير بعضهم لقوله تعالى:﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[218]، وقوله تعالى:﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[219] أي لعلّه يتذكّر ويخشى وعذرا ونذرا[220].

ويذهب ابن الشجري إلى أنّ البصريين لم يوافقوا هذا الاستعمال وهو ليس بشيء عندهم.[221] ولكن أبا عبيدة ذهب مذهب الكوفيين في القول بمجيء (أو) بمعنى الواو فقال

---

[215]- البيت لأبي ذئيب الهذلي وهو من شواهد الحجة للقراء السبعة 53/4، 266/1، ومعاني الحروف للرماني ص77، وشرح المفصل 98/8، والرصف ص132، والكافية بشرح الرضي 370/2، واللسان مادة (سوا)، والمغني 63/1، وذهب البغدادي إلى أنه ملفق من بيتين. انظر: الخزانة 134/5، وشرح شواهد المغني 198/1.

[216]- البيت لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز، الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر ط(1406هـ- 1986م) ص211، وهو من شواهد الجمل المنسوب للخليل ص290، وحروف المعاني للزجاجي ص53، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 215/1، والأزهية ص114، وأمالي ابن الشجري 74/3، والجنى ص230، والمغني 62/1، انظر: شرح شواهد المغني 196/1.

[217]- انظر: المصادر السابقة بصفحاتها.

[218]- طه 44.

[219]- المرسلات 6.

[220]- معاني الحروف للرماني ص79.

[221]- الأمالي 77/3.

في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[222] "مجازه: إنّا لعلى هدى وإيّاكم، إنكم في ضلال مبين، لأن العرب تضع (أو) في موضع واو الموالاة[223]."[224]

والظاهر أنّ مجيء (أو) بمعنى الواو في هذه الآية لم يقل به الفراء؛ إذ ردّه إلى المفسرين[225]، وكذلك ذهب الطبري إلى إسناد هذه الدلالة إلى واحد من البصريين وبعض الكوفيين لأن بقية البصريين أنكروها ولعله قصد بذلك البصري الواحد أبا عبيدة لموافقة النص المنقول لنص أبي عبيدة[226]، كما ذهب أبوحيان إلى ذلك[227]. أما القرطبي فقد عزا القول بدلالة (أو) على معنى الواو إلى أبي عبيدة والفراء[228] والأظهر أنّ الفراء والطبري عمدا إلى توجيه هذا الاستعمال وليس إلى تقويته والاعتداد به.

وقد استدل أبو عبيدة على هذا المعنى بما استدل به الكوفيون من الشعر. أمّا أبو الحسن الأخفش فقد أثبت في معانيه الآية بحرف الواو وليس بـ(أو) ولعله يقصد بذلك قراءة الآية بمعاقبة (أو) للواو. أمّا معنى الإبهام أو غيره فمفهوم من نص الآية وليس من الحرف ذاته.[229]

ويذهب الطبري إلى أنّ بعض نحوي الكوفة يرى بأنّ (أو) في الآية السابقة بمعنى الواو مستبعدا ما ذهبوا إليه[230]. ولعلّ اقتصاره على كلمة (بعض) يؤيّد عدم ذهاب الفراء إلى حمل (أو) في الآية على معنى الواو. إذ نجده يشير إلى معنى الإبهام دون التصريح بذلك

---

[222]- سبأ 24.

[223]- ويقصد بها واو العطف أو النسق. وهي من المصطلحات التي انفرد بها أبو عبيدة للتعبير عن أدوات العطف.

[224]- مجاز القرآن 148/2ن وانظر: رأي أبي عبيدة كذلك في جامع البيان 94/12. والبحر المحيط 280/7.

[225]- معاني القرآن 362/2.

[226]- جامع البيان 94/12.

[227]- البحر المحيط 279/7.

[228]- الجامع لأحكام القرآن 215/1.

[229]- معاني القرآن 663/2.

[230]- جامع البيان 94/12.

فقال:"والمعنى في قوله (وإنّا أوإيّاكم): إنّا لضالون أو مهتدون، وإنكم أيضا لضالون أو مهتدون، وهو يعلم أن رسوله المهتدي وأنّ غيره الضال: الضالون. فأنت تقول في الكلام للرجل: إن أحدنا لكاذب، فكذّبته تكذيبا غير مكشوف. وهو في القرآن وفي كلام العرب كثير..."[231].

ويتعيّن بذلك أنّ الدلالة الواحدة من دلالات حرف المعنى، ليست مسلّمة من مسلّمات كل فريق؛ بحيث لا يمكن أن يجتمع فيها الطرفان برأي نحوي أو لغوي يتجاوز حدود مذهبه ليوافق المذهب الآخر، والنص القرآني والشعري هو الحكم في جميع الأحوال، والقرائن الموجودة في السياق هي الموجهة للمعنى الدقيق على نحو قول الطبري: وتأتي (أو) "دالة على مثل ما تدل عليه الواو، وإمّا بسابق من الكلام قبلها، وإمّا بما يأتي بعدها..."[232].

ولذلك خُرّجت النصوص القرآنية والشعرية التي استدل بها الكوفيون على مجيء (أو) بمعنى الواو وفق دلالة من الدلالات الأولى السابقة كتخريج (أو) في بيت توبة ابن الحميّر على معنى الإبهام[233]. وتخريج بيت أبي ذؤيب الهذلي: (وكان سيّان أن لا يسرحوا...) على معنى الإباحة، كما ذهب أبو علي الفارسي معلّقا:"ولا تكونو (أو) بمنزلة الواو... وإنما استجاز هذا الكلام، لأنه يراه يقول: جالس الحسن وابن سيرين، فيجوز له أن يجالسهما ويسمع: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[234] فلا يطيعهما كما أنه إذا قيل له ذلك بالواو كان كذلك"[235]. كما حمل الكوفيون بعض مواضع استدلال البصريين على تلك الدلالات وفق قراءاتهم ومذهبهم في تخريج دلالة الحرف كحملهم (أو) في بيت

231- معاني القرآن 362/2.

232- جامع البيان 149/1.

233- انظر: المغني 62/1.

234- الإنسان 24.

235- الحجة للقراء السبعة 266/1.

لبيد بن ربيعة[236] على معنى الواو وليس الإبهام.[237]

ويكاد يتفق المتتبعون لدلالات حرف (أو) في النصوص القرآنية وفي كلام العرب على إنكار البصريين لهذا الاستعمال على الرغم من كثرة الاستدلال عليه يقول الهروي عن هذا الاستعمال:"وهو كثير في القرآن"[238]. ولسنا ندري لماذا ردّ البصريون هذا الاستعمال و لم يلتفتوا إلى شواهده؟. ولماذا خالفهم أبو الحسن الأخفش وقطرب والجرمي وأبو عبيدة ووافق هؤلاء بعض الكوفيين في قولهم بدلالة (أو) على معنى الواو؟.

فإذا كان مذهب هؤلاء قد أيّدته الشواهد الكثيرة المستدل بها من القرآن والشعر فبماذا نفسّر إنكار البصريين لهذه الدلالة وغيرها[239] مخالفين في ذلك منهجهم المعتد بأكثر من شاهد؟.

ليس الغاية من هذه الأسئلة هو تحرّي الجواب بقدر ما هو لفت النظر إلى التكامل بين الآراء في استقصاء دلالات حروف المعاني وجعل النص الواحد يُقرأ بوجوه مختلفة لا يناقض الوجه الثاني أو الثالث منه ما دلّ عليه الحرف في الوجه الأول، وإنما قد يكون الخلاف في الدلالة الجزئية وليست الدلالة المقصدية الموجهة لغاية النص، يؤيّد ذلك العرف الاستعمالي في العربية كقول أبي الحسن الأخفش في تفسير قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[240] ومعناه:" ويزيدون. ومخرجها في العربية أنك تقول: لا تجالس زيدا، أو عمرا، أو خالدا، فإذا أتى واحدا منهم أو كلهم، كان عاصيا..."[241].

فالبصريون حاولوا حصر دلالات حرف المعنى (أو) في دائرة دلالة الشك والإبهام

---

[236]- سبق ذكره وهو: تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما * وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مضر؟

[237]- انظر: أمالي ابن الشجري 75/3.

[238]- الأزهية ص113.

[239]- كإنكارهم دلالة (من) على ابتداء الغاية الزمانية على الرغم من كثرة الشواهد التي تؤيّد ذلك.

[240]- الصافات 147.

[241]- معاني القرآن 185/1-187.

والتخيير والإباحة[242] عن طريق تأويل الشواهد التي استدل بها الكوفيون في مخالفة معنى هذا الحرف لهذه الدلالات، وقولهم بتأدية الحرف (أو) لمعان أخرى متنوعة كدلالته على معنى الواو. والظاهر أنّ كل الدلالات مرهونة بالسياق، وليس بالحرف ذاته ولا بأصل معناه، إذ ليس هناك معنى أو دلالة مسيطرة على نظيرتها ويبقى هذا التفاوت بين المذهبين هو قراءة متجددة دائمة للنص.

7- دلالة (أو) على الإضراب (معنى بل):

يكاد يُجمع المتتبعون لهذه الدلالة على أنّها خاصة بالكوفيين[243]، وقد استدلوا عليها بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[244] معناه بل يزيدون وإلى ذلك ذهب الفراء قائلا:"... وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقا ، مفرّقة لمعنى ما صلحت فيه أحد وإحدى لقولك: اضربْ أحدهما زيدا أو عمرا، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحد، وإن صلحت جعلوها على جهة بل، كقولك في الكلام: اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم. فقد دلّك هذا على أنّ الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل (أو) في معنى بل ومنه قول الله:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[245]، وأنشدني بعض العرب[246]:

بدتْ مثلَ قرنِ الشّمسِ في رونقِ الضّحى * وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملحُ

---

[242]- انظر : شرح كتاب سيبويه لابن خروف، دراسة وتحقيق محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس ليبيا ط1(1425هـ- 1995م)، ص275.

[243]- انظر: في ذلك معاني الحروف للرماني ص79، والصاحبي ص128، والإنصاف 198/1، وأمالي ابن الشجري 77/3، والجنى ص229، والمغني 64/1، والموفي في النحو الكوفي ص153.

[244]- الصافات 147.

[245]- الصافات147.

[246]- البيت نسبه ابن جني لذي الرمة، الخصائص 458/2، والمحتسب 184/1. وهو من شواهد حروف المعاني للزجاجي ص52، والأزهية ص121، والإنصاف 478/2، انظر: الخزانة 65/11. .

يريد: بل أنت"[247].

ألا ترى أنّ الفراء لا يتّبع الوجوه الإعرابية في تخريج دلالات حرف المعنى، فيبدو اليسر في شرحه للمعنى دون تأويل متّخذا الواقع الاستعمالي للحرف دليلا قويا على تخريج دلالته. والذين قالوا بدلالة (أو) على معنى بل استدلوا كذلك بقوله تعالى:﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[248]، وقوله تعالى:﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[249]، وقوله تعالى:﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[250].

إنّ (أو) في هذه الآيات محتملة لمعنى بل كما هي محتملة لمعنى الواو ولمعنى الإبهام[251]، والظاهر أنّ الكوفيين ليسوا وحدهم فقط الذين أثبتوا هذه الدلالة. إذ نجد من عزاها أيضا إلى أبي علي الفارسي وابن جني وابن برهان مطلقا[252] دون شرط،وهم من الموافقين للمذهب البصري. ولعل ما ذهب إليه هؤلاء يقوّيه ما جاء به سيبويه في إثبات هذه الدلالة باشتراط تقدم نفي أو نهي أو إعادة العامل قبل الحرف كقولك:"ما أنت ببشرٍ، أو ما أنت بعمرٍ، لم يجيء إلاّ على معنى لا بل ما أنت بعمر، ولابل لست بشرا. وإذا أرادوا معنى أنك لست واحدا منهما قالوا: لست عمرا ولا بشرا، أو قالوا: أو بشرا، كما قال عزّوجل:﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[253]. ولو قلت: أو لا تُطع كفورا انقلب المعنى."[254] وفي قول سيبويه:(انقلب المعنى) إشارة إلى أنّ معنى (أو) في الآية هو الإباحة كما خصّه فيما بعد أتباعه من البصريين.

247- معاني القرآن 72/1، 393/2، وانظر: مجالس ثعلب 112/3.

248- البقرة 74.

249- النحل 77.

250- النجم 9.

251- انظر: هذه الدلالات المحتملة في الجمل في النحو المنسوب للخليل ص293، والصاحبي ص128، والأزهية ص121، وأمالي ابن الشجري 77/3،78، والرصف ص132، والمغني 64/1، وحاشية الصبان 81/3.

252- المغني 64/1، وحاشية الصبان 81/3.

253- الإنسان 24.

254- الكتاب 188/3، وانظر: الحجة 54/4، 266/1.

فالإضراب عند سيبويه لا يكون في هذه الآية إلاّ بإعادة العامل، والظاهر أنّ توجيه الدلالة فيما قدّمه سيبويه خضع للجانب الإعرابي الذي تتبّع فيه الأوضاع الإعرابية بما يتحقق فيها من وجوه دلالية أخرى واللافت للنظر أنّ حديث سيبويه عن (أو) في الآية الكريمة السابقة فيه إشارة إلى معنى الإباحة على النحو الذي فسّره ابن مالك في شرح التسهيل أي (أو) التي من علاماتها استحسان وقوع الواو موقعها[255].

ولعل الذين قالوا بهذه الدلالة من البصريين المذكورين سابقا (أبو علي الفارسي، ابن جني، ابن برهان) لم يقولوا بها على نحو ما ذهب إليه سيبويه والفراء، فما وقفت عليه في الخصائص لابن جني أنه ينسب هذه الدلالة إلى الفراء دون أن يؤيّد مذهبه في ذلك مستحسنا دلالتها على الشك وهو من معانيها الأصلية. فيقول مؤوّلا البيت[256] الذي استدل به الفراء "... إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى، وأعلى مذهبا فقد وفّينا ما علينا. وذلك أنها على بابها من الشك، ألا ترى أنه لو أراد بها معنى بل، فقال بل أنت في العين أملح، لم يف بمعنى (أو) في الشك، لأنه إذا قطع بيقين أنها في العين أملح، كان في ذلك سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف فكان أعذب للفظه..."[257].

أمّا الآية التي استدل بها الكوفيون على مجيء (أو) بمعنى بل للإضراب؛ خرّجها البصريون وفق ثلاثة أقوال أحدها يُنسب لسيبويه، وهو أنّ (أو) فيها للتخيير. أي إذا رآهم الرائي يقول مخيّرا هم مائة ألف أو يزيدون، وهذا القول لسيبويه لم يؤيّده ابن هشام قائلا:"وفي ثبوته عنه نظر"[258].

255- شرح التسهيل 364/3.

256- بدت مثل قرن الشمس... ... .

257- الخصائص 457/2،458.

258- مغني اللبيب 64/1.

وقد أسند ابن هشام نقل هذا عن سيبويه لابن الشجري[259] وسبقه إلى ذلك الرماني[260]، وتبيّن لنا بأنّ هذا التفسير لمعنى (أو) هو للمبرد في قوله منكرا دلالة (أو) على معنى (بل):"فإنّ قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة بل. وهذا فاسد عندنا من وجهين أحدهما: أنّ (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع... والوجه الآخر: أنّ (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلاّ للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عزّوجل... ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبلُ في قولك: ائت زيدا أو عمرا أو خالدا، تريد: ائت هذا الضرب من الناس فكأنه قال –والله أعلم–: إلى مائة ألف أو زيادة. وهذا قول كل من نثق بعلمه"[261].

أمّا القول الثاني في تخريج (أو) في الآية هو كذلك للبصريين في حملهم (أو) على معنى الإبهام[262]. والقول الثالث لابن جني في حمله (أو) في الآية على معنى الشك مصروفا إلى الرائي[263]. وعلى الرغم من تأويلات البصريين لمعنى (أو) في الآية إلاّ أنّ الذين وافقوا الكوفيين في تفسيرهم لمعنى الحرف ردّوا على هذه التأويلات بقولهم في إنكار معنى التخيير. "ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقع أحدهما."[264]

كما يردّ ابن فارس على ذلك أيضا بقوله:"والذي قاله الفراء فقول قد تقدّمه فيه ناس..."[265]، ومن اللافت للنظر أنّ هذه الدلالة أُثبتت في كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل مستدلا على ذلك بالآية نفسها[266]. أمّا الأخفش فقد أشار إلى هذا الاستعمال في

259– أمالي ابن الشجري 78/3.

260– معاني الحروف ص78.

261– المقتضب 304/3، 305. وانظر: الصاحبي ص128، والجامع لأحكام القرآن 132/15.

262– معاني الحروف للرماني 78، أمالي ابن الشجري 77/3–78، والمغني 64/1.

263– المصادر نفسها بصفحاتها. وانظر: الخصائص 457/2–458.

264– المغني 64/1.

265– الصاحبي 128.

266– الجمل في النحو ص293.

الموضع نفسه دون ردّه، ولكنّه رجّح تفسيرها بمعنى الواو في الآية[267].

ويلخّص ابن جني مذهب البصريين في ردّ هذه الدلالة كما جاء به الفراء قائلا بأنّ (أو) في الآية ليست "على مذهب الفراء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكّا. وذلك أنّ هذا كلام خرج حكاية من الله عزّوجل لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع ولو رأيتموهم لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون."[268]

و(أو) التي بمعنى (بل) عند ابن جني ليست مقبولة فيما استدل به الكوفيون من شواهد قرآنية أو شعرية، ولكنه يثبتها كوجه من وجوه التطور الدلالي في باب سمّاه:"باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول"[269]. ولا يرجّحها على مستوى القراءة القرآنية كقراءة أبي السمّال:﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[270]، (أو) هنا ساكنة الواو بمعنى:"... بل للترك والتحول، وأو هذه التي بمعنى (أم) المنقطعة –وكلتاهما بمعنى (بل)– موجودة في الكلام كثيرا... وإن كان مذهبنا نحن في هذا غير هذا، فإنّ هذا طريق مذهوب فيه على هذا الوجه."[271]

وهذه الدلالة في (أو) انشغل اللغويون والنحويون بالحديث عنها بين مؤيّد لمذهب ورافض لآخر، فتتبّعوها بأدلة كل فريق فيها على نحو ما نقل إلينا صاحب الإنصاف جامعا بين دلالة (أو) على معنى الواو ومعنى (بل) عند الكوفيين فقال: ودليل هؤلاء على هذا أنه "قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى

---

[267]– معاني القرآن 186/1.

[268]– الخصائص 461/2.

[269]– الخصائص 458/2.

[270]– البقرة 100.

[271]– المحتسب 184/1، وانظر: شرح التسهيل 364/3، والجنى ص229.

وكلام العرب..."[272].

أمّا البصريون فقد احتجّوا على إنكارهم لما ذهب إليه الكوفيون بقولهم: إنّ "... الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل، لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلاّ على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسّكنا بالأصل. ومن تمسّك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه."[273]

وهذا الأصل الذي استمسك به أكثر البصريين انفلت منه بعضهم، فاحتكموا في ذلك إلى نصّية الشاهد لا إلى موافقة الحرف للأقيسة والتقديرات السابقة لواقع النص. وإذا كان صاحب الإنصاف قد أيّد البصريين فيما ذهبوا إليه فإنّ صاحب ائتلاف النصرة قال:"وينبغي أن يكون الأصح ما قاله الكوفيون..."[274]. وبالنظر إلى هذين الرأيين يبقى النص مفتوحا دائما على القراءة وعلى تنوع الدلالات والمعاني فيما يتحقق من تكامل بين المذهبين في تفسير دلالات حروف المعاني.

---

[272]- الإنصاف 480/2.

[273]- الإنصاف ص481.

[274]- ائتلاف النصرة ص149.

8- دلالة (أو) على معنى (إلاّ أن)[275]:

(أو) هذه هي الناصبة للفعل المستقبل بعدها بإضمار (أن)، وقد استدلوا على ذلك بقولهم: لألزمنّك أو تُقضّيني حقّي أو لأقتلنّك أو تطيعني. ومعناه: إلاّ أن تقضّيني أو إلاّ أن تطيعني، كما استدلّوا بقول الشاعر[276]:

وكُنتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ * كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيمَا

أي إلاّ أن تستقيم.[277]

والظاهر أنّ البصريين قد اتفقوا على القول بهذه الدلالة لـ(أو)؛ فسيبويه يقول: "... واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلاّ أن)، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل: تقول لألزمنّك أو تقضّيني، ولأضربنّك أو تسبقَني، فالمعنى لألزمنّك إلاّ أن تقتضيَني، ولأضربنّك إلاّ أن تسبقَني هذا معنى النصب"[278].

وقد استدل سيبويه على هذه الدلالة بقول امرئ القيس[279]:

فَقُلتُ لَهُ لاَ تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّمَا * نُحَاوِلُ مُلكاً أو نَمُوتَ فنُعذَرَا

275- ذهب الزجاجي إلى أنها في هذا الموضع تكون صرفا، ولعله في ذلك موافق لمذهب الكوفيين في النصب بها على الخلاف. حروف المعاني، وهذه الدلالة أهملها صاحبا الرصف والجنى فلم يعتدّا بها. فإذا كان المالقي قد وجّهها فإن المرادي اكتفى برأي الكوفيين في تخريج وتوجيه موضع الاستدلال عليها في بيت امرئ القيس؛ وسمى هذا المعنى ابن هشام بـ(أو) الدالة على معنى إلاّ في الاستثناء. انظر: الرصف ص133 والجنى ص231 والمغني 66/1.

276- ينسب البيت إلى زياد الأعجم الأموي، وهو من شواهد الكتاب 48/3، والمقتضب 29/2، والإيضاح العضدي 315/1، الأصول في النحو 156/2، والأزهية ص121، وأمالي ابن الشجري 78/3، والمغني 66/1. وانظر: شرح أبيات المغني 205/1.

277- الصاحبي ص127، الأزهية ص121، أمالي ابن الشجري 78/3، المغني 66/1.

278- الكتاب 47/3.

279- البيت بالإجماع لامرئ القيس الديوان ص339، وهو من شواهد سيبويه 47/3، والمقتضب 28/2، ومعاني القرآن للفراء 71،70/2، وحروف المعاني للزجاجي 51، ومعاني الحروف للرماني 79، وشرح المفصل 22/7، وأمالي ابن الشجري 78/3، والرصف ص133، والجنى ص231. انظر: الخزانة 544/8.

وذهب المبرد كذلك إلى ما ذهب إليه سيبويه في القول بمجيء (أو) بمعنى (إلاّ أن) مضيفا على ذلك إفادتها في هذا الاستعمال لمعنى (حتى) فيقول:"فأمّا الموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أنْ) فقولك لألزمنّك أو تقضّيني أي: إلاّ أنْ تقضّيني، وحتى تقضّيني، وفي مصحف أُبَيّ:﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾[280]، على معنى إلاّ أن يسلموا، وحتى يسلموا..."[281].

ويذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه سيبويه والمبرد معيدا قولهما وشواهد استدلالهما على ذلك[282]. وقد لاحظت من خلال متابعتي أنّ الآية السابقة بوجه قرائتها تردّدت في مصادر أكثر البصريين للاستدلال على استعمال (أو) بمعنى (إلاّ أنْ).

ويجعل الزجاجي على خلاف المبرد وابن السراج دلالة (أو) على معنى (إلاّ أنْ) منفصلة عن دلالتها على معنى (حتى)، فيقول بدلالتها في هذا الموضع على معنى الغاية نحو قول القائل: لا تبرحْ أو أخرجَ إليك. وكأن هذه الجملة يختلف استعمال (أو) فيها عن معنى (إلاّ أنْ) الذي عدّه صرفا في بيت امرئ القيس السابق[283].

أمّا الرماني فيرى بأنّ إضمار (أن) مع (أو) يجعلها مؤدّية معنى (حتى)[284]، وبالنظر إلى القول بمجيء (أو) بمعنى (حتى) عند البصريين فإننا قد لا نوافق ابن الشجري فيما ذهب إليه من جعله دلالة (أو) على هذا المعنى مسندة إلى الكوفيين بقوله: وتكون (أو) بمعنى:"... إلاّ أنْ كقولهم: لألزمنّه أو يتّقيَني بحقّي، معناه إلاّ أنْ يتّقيني، وقال الكوفيون: حتى يتّقيَني"[285].

ولعلّه بوقوفنا على خلاف ما ذهب إليه ابن الشجري نستخلص من ذلك توافق

---

[280]- الفتح 16.

[281]- المقتضب 28/2، وانظر: 306/3.

[282]- الأصول في النحو 155/2،156.

[283]- حروف المعاني ص51،52.

[284]- معاني الحروف ص79.

[285]- الأمالي لابن الشجري 78/3.

المذهبين في كثير من دلالات حروف المعاني؛ وما الفصل بين بعض الاستعمالات الجزئية في هذه الحروف إلاّ منهج اتّبعه بعض المتأخرين في تحرّي الفروق القائمة بين البصريين والكوفيين، في عرض هذه الدلالات، كما لوحظ عند الزجاجي، وكذلك عند الهروي[286] في جعل معنى (إلاّ أن) ومعنى (حتى) معنيين منفصلين عن بعضهما البعض، وربما هذا الذي أدّى بابن الشجري إلى نسبة المعنى الثاني (معنى حتى) إلى الكوفيين وبتقدير (أنْ) مضمرة في المعنى الأول (إلاّ أن)، لأنّ هذا هو مذهبهم في القول بنصب الفعل بما أُدّي بـ (حتّى).

فالكوفيون يذهبون إلى أن الفعل ينصب مباشرة بـ(حتى) لا بـ(أن) مضمرة، فإن كان ثمة خلاف فليس في المعنى، وإنما في الناصب للفعل المضارع بعد (أو)، لأنها عُدّت عند الكوفيين قسما ناصبا بنفسه للفعل. وفي ذلك يقول المرادي في بيت امرئ القيس:"مذهب الكسائي أنّ (أو) هذه ناصبة للفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنه انتصب بالخلاف، ومذهب البصريين أن (أو) هذه هي العاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة..."[287].

فمذهب الكوفيين إذن في حمل (أو) في بعض مواضعها على معنى (حتى) يكمن فيما ترتّب عندهم من القول بأنها الناصبة للفعل بعدها مباشرة[288]؛ وبهذا قال الفراء في وجه من وجوه تفسيره لقوله تعالى:﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾[289]،"...إن شئت جعلت نصبه على مذهب حتى؛ كما تقول: لا أزال ملازمك أو تعطيني، أو إلاّ أن تعطيني حقي."[290]

وفي موضع آخر يقول مفسرًا قوله تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ

286- الأزهية ص122.

287- الجنى ص232، وانظر: قول الكنغراوي في الموفي في النحو الكوفي ص117: "قال الفراء: إن الفعل بعد الفاء والواو وأو منصوب على الخلاف".

288- المغني 125/1.

289- آل عمران 128.

290- معاني القرآن 234/1.

مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[291]،"... مثله من الكلام أن تقول: والله لأضربنّك أو تُقِرَّ لِي: فيكون معناه معنى حتى أو إلاّ. إلا أنها جاءت بحرف نسق... ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالانقطاع عمّا قبله."[292]

9- دلالة (أو) على معنى (إلى أنْ):

هذه الدلالة وجه من وجوه الدلالة السابقة؛ وقد ذكرها ابن هشام معنى مستقلا في استعمال هذا الحرف. ولكنه يصرّح بأنها لا تختلف مع سابقتها فقال:"وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بأنْ مضمرةً"[293]. وإلى هذا ذهب السيوطي حينما جمع بين الدلالتين[294] واستُدل على هذه الدلالة بقول الشاعر[295]:

لأستسهلنَّ الصعبَ أوْ أُدركَ المنى * فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابرِ

وهذا الاستعمال هو واحد من تقديرات معنى (أو) الناصبة للفعل بعدها، فهذا ابن يعيش يقول:"ومن النحويين من يقدّر هذه بـ(إلى)، ويجعل ما بعد (أو) غاية لما قبلها."[296]

ودلالة (أو) على معنى (إلى أن) ذكره ابن السراج في الحروف التي تضمر معها (أن) فقال:"وأو إذا كانت بمعنى (إلى أن)"[297]، والظاهر أنه لا يفرّق بين المعنيين (إلاّ أن وإلى أن) لتقاربهما، كما لاحظنا أنّ معنى (إلى أن) كان مقصودا في دلالة مجيء (أو) بمعنى (حتى) الذي خصّ به ابن الشجري الكوفيين، وقد سبقت الإشارة إليه عند المبرد وابن

291- ابراهيم 13.

292- معاني القرآن 70/2،71.

293- المغني 67/1.

294- الهمع 117/4.

295- البيت لمجهول وهو من شواهد المغني 67/1، والهمع 117/4. انظر: شرح شواهد المغني 206/1، وشرح أبيات المغني 74/2.

296- شرح المفصل 21/7، لعل ابن يعيش قصد بالنحويين الزمخشري. انظر: المفصل ص246.

297- الأصول في النحو 151/2.

السراج والزجاجي والرماني فيما ذهبوا إليه لما يتحقق من معنى الغايـــة في الحـــرفين (إلى وحتى).

وبهذا يمكن القول إنّ الفرق بين الدلالتين يكمن في التقدير. ففي قولك: لألزمنّك أو تعطيني حقي أي: لألزمنّك إلى أن تعطيني حقي، أو لألزمنّك كل وقـــت أن تعطـــيني حقي[298]. والأمر نفسه أشار إليه ابن يعيش في تفسير وتفضيل اختيار سيبويه لتقدير واحد من المعنيين (إلاّ أن)، وهو على الأرجح تقدير البصريين فقال:"... لألزمنّك يقتضي التأبيد في جميع الأوقات، فوجب أن يستثني الوقت الذي فيه انتهاؤه، فلذلك قدّروه بـــــ(إلاّ) فيكون المعنى: أنّ الفعل الأول يقع ثم يرتفع بوجود الفعل الواقع بعد (أو) فيكون سببا[299] لارتفاعه..."[300].

ودلالة (أو) على معنى (إلى) ليست خاصة بأحد الفريقين بدليل إشارة ابن السراج إليها وقول الكوفيين بها فيما نقله عنهم الكنغراوي قائلا:"وينصـــب الفعـــل المضـــارع بـــ(حتى، ولام كي، ولام الجحود، وفاء السببية، وواو الجمع، وثمّ، إذا كنّ بعد أمر، أو نهي أو تمنّ أو ترجّ، أو استفهام، أو عرض، أو دعاء بلفظ الخبرية، وبأو بمعنى إلى...)[301].

ويذهب المالقي إلى أنّ دلالة (أو) على معنى (إلاّ أن) كما تبيّن في مذهب سيبويه والبصريين والكوفيين هي الأقرب والأقوى، لأن هناك من ذهب إلى تقدير هذه الدلالـــة بمعنى (إلى أن)، (وكي)، وإذا كانت دلالة (إلى أن) جائزة على ظاهرها لإفادتها الغايـــة المتحققة كذلك في (حتى) عند آخرين، فإنّ دلالة (أو) التي يليها المضـــارع المنصـــوب "...لازمة لمعنى (إلاّ أن) في كل موضع، فعليه المعول دون (إلى أن)، (وكي) لأن ذلك لا يطّرد فيها في كل موضع"[302].

---

[298]- العوامل المائة بشرح الأزهري ص250، وانظر: الهمع 117/4.

[299]- لعل هذا ما ذهب إليه المالقي في إسناد دلالة (أو) على معنى (كي) إلى بعضهم مما سيتّرمعنا لاحقا.

[300]- شرح المفصل 22/7.

[301]- الموفي في النحو الكوفي ص116،117.

[302]- الرصف ص134.

والظاهر أن مجيء (أو) بمعنى (كي) فيما ذهب إليه المالقي هو وجه لم تشر إليه المصادر الأخرى، ليبقى وجها دلاليا محتملا السبب لأن التعليل بمعنى (كي) من المعاني التي أُحصيت لـ(حتى) في كتب حروف المعاني[303]، ولعل هذا المعنى موجود ضمنا في قول ابن يعيش السابق.

ويتبيّن بعد هذا أنّ دلالة (أو) على معنى (إلاّ أن) قال بها البصريون بالإجماع وكذلك الكوفيون، لتبقى دلالة (أو) على معنى (حتى)، (وإلى أن)، (وكي) التي أشار إليها المالقي خاصة ببعض البصريين وهي أقرب إلى مذهب الكوفيين دون الجزم بذلك.

10- دلالة (أو) على معنى (ولا):

ذكر هذا المعنى الهروي وعزاه إلى بعض النحويين دون تعيين[304]، كما ذهب إلى ذلك صاحب الجنى الداني ثم أسند إلى ابن مالك هذه الدلالة بعد النهي والنفي في قوله تعالى:﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[305] بمعنى: ولا تطع منهم آثما ولا كفورا[306]. والحقيقة أنّ الفراء قد سبق ابن مالك إلى هذا. إذ قال في تفسيره للآية السابقة:"... (أو) ها هنا بمنزلة (لا)، و(أو) في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى (لا) فهذا من ذلك. قال الشاعر[307]:

ما وَحْدُ تَكْلَى كما وجدتُ، ولا * وجدُ عَجولٍ أضلّها رُبَعُ

أو وجدُ شيخٍ أضلّ ناقتَهُ * يومَ توافى الحجيجُ فاندفعُوا

303- انظر: وجوه واستعمالات (حتى) على سبيل المثال في الجنى والمغني.

304- الأزهية ص119،120.

305- الإنسان 24.

306- الجنى ص230، وقال ابن مالك:"وإذا وقع نهي أو نفي قبل (أو) كانت بمعنى (الواو) مردفة بـ(لا)". شرح التسهيل 365/3.

307- البيتان في الكامل 73/2، منسوبان لرجل من قضاعة يقال له مالك بن عمرو، وهما من شواهد الأزهية ص119،120، وقد عزاهما الهروي لابن الرعلاء الغساني، كما استدل بهما على هذا المعنى صاحب الجنى ص230.

أراد: ولا وجد شيخ، وقد يكون في العربية: لا تطيعنّ منهم مـــن أثم أو كفـــر. فيكون المعنى في (أو) قريبا من معنى الواو. كقولك للرجل: لأعطينك سألت، أو سكتّ. معناه: لأعطينك على كل حال."[308]

11- دلالة (أو) على التبعيض:

عزا ابن الشجري هذه الدلالة إلى بعض الكوفيين[309] مستدلا على ذلـــك بقولـــه تعالى:﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾[310]؛ وقد شرح هذا المعنى الهـــروي دون ردّه إلى القائلين به على النحو الآتي:"... أي قال بعضهم وهم اليهود: كونوا هودا. وقال بعضهم وهم النصارى: كونوا نصارى. وليست (أو) للتخيير لأن جملَتَهم لا يخيّرون بين اليهودية والنصرانية."[311]

أمّا ابن هشام فقد عقّب على ما ذهب إليه ابن الشجري منكرا هذه الدلالـــة في إسنادها إلى الكوفيين فقال:"والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق[312]، فـــإنّ كلّ واحد مما قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدّم عليها من المجمل، و لم يرد أنّها ذُكرت لتفيد معنى التبعيض"[313].

وذُكرت لـــ(أو) دلالات أخرى،في مصنفات حروف المعاني لم تعز بالتحديد لأحد الفريقين، كدلالة الشرط التي ردّها ابن هشام إلى ابن الشجري[314]، وقد وجدت إشـــارة

---

[308]- معاني القرآن 219/3،220.

[309]- الأمالي لابن الشجري 79/3.

[310]- البقرة 135.

[311]- الأزهية ص123.

[312]- وهو معنى التقسيم في (أو) الذي عزاه ابن هشام إلى ابن مالك والذي سمّاه أيضا بالتفريق المجرد، كما عدل بعضهم عن التقسيم والتفريق المجرد وسمّاه بالتفصيل واستدل عليه بالآية السابقة في المتن. والظاهر أنّ ابن هشام موافق لتفسيره المعنى على النحو الآتي:"وقالت اليهود كونوا هودا، وقالت النصارى كونوا نصارى". المغني 65/1. وانظر: شرح معنى(تفصيل المجمل) في هذا الموضع في التبيان 111/1.

[313]- المغني 67/1.

[314]- المصدر نفسه 67/1.

إليها عند ابن خروف[315]، كما ذكرها الهروي وحمل (أو) فيها محمل (إنْ) للجزاء[316]، والظاهر أنها مستخلصة من نظام الجملة بكامله فيما جاء به المتقدمون، وليست معنى مستقلا بذاته.

ويمكن أن نخلص بعد هذا العرض إلى ما خلص إليه ابن هشام في أحد تنبيهاته بقوله: إنّ (أو) تدل في أصل وضعها على أحد الشيئين أو الأشياء دون ان يشير إلى الدلالات الفرعية التي اعتدّ بها البصريون وهي: الإبهام والشك والإباحة والتخيير، ولعله يقصد من ذلك ردّها جميعا إلى المعنى الأصل الأول، لأنها مفهومة من السياق وليست مستخلصة من استعمال الحرف ذاته، ويضيف بأنّ هذا الحرف قد يخرج من معناه الأول إلى معنى حرفين آخرين وهما: بل للإضراب، والواو للجمع.

وهاتان الدلالتان كما وقفنا عليهما سابقا اعتدّ بهما الكوفيون على الأكثر وفريق من البصريين، وهو بإثباته لهذين الاستعمالين فقد جعل القول بهما مذهبا واستعمالا دلاليا مستقلا في كل حالة، لما في بل/والواو من دلالتين مغايرتين لأصل استعمال (أو)؛ أي: الإضراب والجمع. ولذلك قال ما نصّه الآتي: "وأمّا بقية المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أنّ من معاني صيغة أفعَلْ التخيير والإباحة، ومثّلوه بنحو (خذْ من مالي درهما أو دينارا) أو (جالس الحسن أو ابن سيرين) ثم ذكروا أن أو تفيدهما، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر[317] و(أو) فيه إنما هي للشك على زعمهم... وأنّ (أو) على بابها[318]".

ويخلص في الأخير إلى أنّ (أو) على بابها وليست للشك[319].

---

[315]- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف، دراسة وتحقيق محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس ليبيا (1425هـ - 1995م) ص277-278.

[316]- الأزهية ص120.

[317]- وهو معنى التقريب "نحو (ما أدري أسلّم أو ودّع)، قاله الحريري وغيره". المغني 67/1.

[318]- المغني 67/1.

[319]- المصدر نفسه 67/1.

الفصل الرابع:

ظاهرتا التضمين والتناوب في حروف المعاني بين البصريين والكوفيين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: التعريف بظاهرتي التضمين والتناوب ومجال القول بهما عند البصريين والكوفيين

المبحث الثاني: التناوب والتضمين في بعض حروف الجر

المبحث الثالث: ظاهرة التناوب في حروف معان أخرى

المبحث الأول: التعريف بظاهرتي التضمين والتناوب ومجال القول بهما عند البصريين والكوفيين

من الظواهر الدلالية التي شكلت تباينا ظاهرا بين البصريين والكوفيين في تتبع دلالات حروف المعاني ظاهرتا التضمين والتناوب، وقد انطلقت الظاهرتان من كون كثير من هذه الحروف، وبخاصة حروف الجر يمكن أن تتبادل الموقع.

وإذا كان الكوفيون يثبتون هذا التبادل ويتوسعون فيه، فإن البصريين ينكرونه في مواضع كثيرة، لأن الأصل عندهم أن يكون الحرف في موقعه الأول على معناه الأصلي، إما بتضمين الفعل معنى فعل آخر، أو بتأويل يقبله النص أو على شذوذ في الاستعمال لا تسوغه الكثرة.

وقد استمد كل فريق ما يؤيد ويقوي وجهة نظره من الخلفية الفكرية التي طبعت منهجه العام. فماذا نعني بالتضمين لغة واصطلاحا؟

جاء في لسان العرب: "...ضمّن الشيء الشيء: أودعه إيّاه، كما تودع الوعاء المتاع وأشبه الخبر..."[1].

أما اصطلاحا فقد عرّفه ابن هشام بقوله: "...قد يشربون لفظا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويُسمى ذلك تضمينا..."[2].

وعرفه صاحب الكليات بأنه هو: "...إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته...، وبعبارة أخرى هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة"[3].

فائدة التضمين

الواضح من التعريف الاصطلاحي للتضمين، أنه يدور في فلك الاستعمال اللّغوي

---

(1)-لسان العرب، مادة (ضمن).

(2)-المغني، 685/2. وانظر: الخصائص، 308/2.

(3)-معجم الكليات، فصل (التاء)، وانظر: النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ط9، 169/2-170.

للفعل، وما ينجر عنه في علاقته بالطرف الآخر وهو الحرف. ولذلك فالغرض من التضمين هو إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى[4]، وكأنّه جمع بين الحقيقة والمجاز، أو على حد قول ابن هشام: "...وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"[5]. كأن يكون "في ذلك دليل على الفعلين أحدهما بالتصريح والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار"[6].

التناوب لغة:

جاء في لسان العرب: "ناب عني فلانٌ ينوب نوبا ومنابا؛ أي قام مقامي، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك... ناب الشيء عن الشيء ينوب، قام مقامه؛ وأنبتُه أنا عنه. وناوبه وعاقبه"[7].

أمّا اصطلاحا، فقد عرّفه الفراء قائلا: "... تضع العرب الحرف في غير موضعه، إذا كان المعنى معروفا"[8]. ويقصد بذلك إيقاع أحد الحرفين موقع صاحبه[9]، ويسمي كذلك بتعاقب الحروف وتقارضها، أي إعطاء الحرف حكم غيره في الدلالة وفي العمل والإهمال[10].

ولعلّ لفظي التناوب والتعاقب أدق تعبيرا عن الظاهرة من لفظ التقارض، الذي يقوم على التبادل بين لفظين، واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخص به، كتقارض إلا وغير، فأصل غير أن يكون وصفا، وقد يخرج من الوصف إلى معنى الاستثناء

---

(4)-الأشباه والنظائر في النحو، 133/1.

(5)-المغني، 685/2. وانظر: الأشباه والنظائر في النحو، 135/1.

(6) بدائع الفوائد، 21/2.

(7)-لسان العرب، مادة (نوب).

(8)-معاني القرآن، 273/3.

(9)-شرح المفصل، 18/5.

(10)-الأشباه والنظائر في النحو، 173/1. وانظر: المغني، 697/2.

فيحمل دلالة إلا، وهي دلالة غير أصلية عارضة فيها[11].

والظاهر أن كثيرا من المحدثين فهم بأن البصريين لم يعتدوا بظاهرة التنـــاوب، وأن الكوفيين لم يلتفتوا إلى التضمين، وكأنه مقصور فقط على البصريين دون غيرهم، ومـــن ذلك ما ذهب إليه مهدي المخزومي حينما عدّ التناوب مذهبا كوفيا صرفا، فاستحســـنه منتقدا ما ذهب إليه البصريون، بأنّ الحرف عندهم ليس له "إلاّ معنى واحد، ومـــا أوهـــم فمحمول عندهم على تضمين الفعل معنى يتعدى بتلك الأداة..."[12].

أمّا عباس حسن، فقد استحسن ظاهرة التناوب دون قصرها على الكوفيين، فقـــال إن التناوب:"...مذهب الكوفيين، كما يصرح كثير من النحاة، والحق أنّه ليس مقصـــورا عليهم، بل يشاركهم فيه بعض أئمة النحاة من غيرهم كالمبرد، وهو بصري"[13].

ويذهب الدكتور محمد حسن عوّاد إلى الاعتداد بالتضمين على طريقة البصريين، لما يحققه من التوسع في استعمال لفظ توسعا يجعله مؤديا معنى لفظ آخـــر مناســـب[14]؛ لأنّ ظاهرة التناوب كما هي عند الكوفيين وأنصاره من المحدثين كعباس حسن يفضي في نظره إلى مشكلات لغوية لا حصر لها[15].

وهناك من وقف من الظاهرتين موقفا جامعا على مستوى المصطلح، فذهب إلى أن المحدثين وجدوا أنفسهم بين مذهبين، يصعب التوفيق بينهما، لذلك "حاولوا الجمع بينهما بمصطلح موحد يحكم كل مذهب، وهي فكرة العدول..."[16]، أي العدول من فعـــل إلى فعل، أو من حرف إلى حرف.

---

(11)-الأشباه والنظائر في النحو، 176/1.

(12)-الدرس النحوي في بغداد، ص171. وانظر: مدرسة الكوفة، ص284.

(13)-النحو الوافي، هامش 540/2.

(14)-تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، عمان، الأردن، ط1، (1402هـ-1982م)، ص

(15)-المرجع نفسه، ص13.

(16)-البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص212. وانظر: مفهوم العدل في المقتصد في شرح الإيضاح، 1041/2.

لقد بنى هؤلاء وغيرهم آراءهم في نسبة ظاهرة التضمين إلى البصريين، وظاهرة التناوب إلى الكوفيين، على ما ذكره كثير من النحويين المتأخرين في إثبات نسبة كلّ ظاهرة إلى مذهب معيّن. فابن هشام يرى أنّ النيابة خاصة بالكوفيين دون غيرهم: "...على أنّ البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعيت فيها النيابة، أنّ الحرف باق على معناه، وأنّ العامل ضُمِّنَ معنى عامل يتعدى بذلك الحرف، لأنّ التجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف..."[17].

وهذا القول لابن هشام، يكاد يكون بحرفيته واردا عند من جاء بعده دون إنكار لشيء أو أمر فيه[18].

وهناك من عبر عن البصريين بمسمى آخر هو (المحققون)، أو مذهب سيبويه، فجعلوا التناوب أمرا مخالفا لما ذهب إليه سيبويه والمحققون، على نحو ما نجد عند المرادي إذ قال: "ردّ كثير من المحققين، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه وجعلوه معنى لا يفارقها..."[19]. ثم يعيد حصر هذا في ظاهرتين مذهبيتين قائلا: "وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم... ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إما بتأويل يقبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف..."[20].

وفي جميع الأقوال ثبت أن هناك أتباعا وموافقين للمذهب الكوفي، وفي الأرجح هم ممن عرفوا ببصريتهم من المتقدمين والمتأخرين، كما ثبت أن هناك موافقين للمذهب

---

(17)-المغني، 656/2.وانظر: الرأي نفسه في شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر، 4/2. وحاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاه، 210/2.

(18)-انظر: القول نفسه بمغايرة في بعض اللفظ وليس في المضمون، في همع الهوامع، 215/2. وفي شرح التصريح على التوضيح، 4/2. وفي حاشية الصبّان، 210/2.

(19)-الجنى، ص46. وانظر: الرصف، ص67.

(20)-الجنى، ص67. وانظر: الرصف، ص67. انظر: المعني، 111/1. ويذهب ابن هشام إلى أن الأمر يخص بعض المتأخرين، والصحيح أن هناك بصريين قالوا بذلك، ممّا سنبينه لاحقا.

البصري وهم في أرجح الظن من المتأخرين المؤيدين للدرس البصري[21].

ونجد عند ابن القيم تفسيرا للظاهرتين من حيث خطى منهجهما إذ وسم التناوب بالتفسير الظاهري للنص، والتضمين بالتفسير القائم على الفقاهة في اللغة وحذقها. فقال: "...وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأمّا فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيشربون الفعل المتعدى به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه -رحمه الله تعالى-، وطريقة حذاق أصحابه، يضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن..."[22].

فالاقتصار على معنى واحد للحرف هو مذهب حكي ونقل عن البصريين، والتناوب في حروف المعاني مذهب حكي ونقل عن الكوفيين، والظاهر أن كثيرا من المتأخرين والمحدثين قد استحسنوا المذهب الثاني دون تعسف، محتكمين إلى كثرة دوران ذلك في النصوص من القرآن الكريم ومن كلام العرب[23]، فالدلالات المنجرة عن حروف الإضافة لها علاقة بالفعل الذي: "...قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأنّ هذه المعاني كائنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر... فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كلّ فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أنّ مررت المشهور فيه أن يتعدى بالباء نحو مررت به، وقد يتعدى بـ(إلى) و(على)، فتقول: مررت إليه، ومررت عليه"[24].

لعلّ الخلاف الذي ذكرته وانشغلت به كثير من المصادر يُعدّ مظهرا من مظاهر التباين بين الفريقين وفيه كثير من التعميم المفتعل. فمنشأه ليس المذهبية، وإنما يعود إلى

---

(21)-المغني، 656/2.

(22)-بدائع الفوائد، 21/2.

(23)-المغني، 111/1. والهمع، 215/4.

(24)-الأشباه والنظائر في النحو، 263/3.

انغلاق النص على القراءة والتفسير الواحد وفق قاعدة مسبقة، مما يجرده من وجوه التفسير المتعددة في سياق وأسلوب متآلف الأجزاء، دون أن تفقد هذه الأجزاء ضوابطها وأحكامها الخاصة[25].

فالقول بالتضمين يبقي الحرف على معناه الأصلي محتفظا بمعناه دائما، فيلزم هذا المعنى في كل الأحوال، فالفعل سأل ألزموا تعديه بـ(عن) دون سائر الحروف الأخرى، والاستعمال أثبت تعديه كذلك بحرف الباء، كقوله تعالى: ﴿سأَلَ سَائِلُ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[26]، والفعل شرب ألزموا تعديه بنفسه، أو بحرف الجر من، والاستعمال أثبت تعديه بحرف الجر الباء، كقوله تعالى: ﴿عينًا يَشربُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾[27]، والفعل رفث، ألزموا تعديه بحرف الباء، في حين أثبت الاستعمال تعديه ب(إلى)، كقوله تعالى: ﴿أحلَّ لكمْ ليلةَ الصيامِ الرفثُ إلى نسائكمْ﴾[28]، ولذلك "فالكلمة قد تكتسب بالتركيب أحكاما تختلف مع الحالة التي جعلوها قاعدة أو أصلا لها في الاستعمال"[29].

والظاهر أن الأفعال اللازمة لحروف معينة في أثناء تعديتها قليلة، نحو رغب في، ورغب عن. أمّا المتعدية بحروف متنوعة متناوبة في دلالاتها فهي كثيرة، والقول بهذا لم يكن محصورا في فئة الكوفيين، وإنما هو مذهب لبصريين تجاوزهم مصادر المتأخرين.

وممّا لا يمكن إنكاره أن سيبويه على الرغم من اعتداده بالمعنى الأصلي لحرف المعنى، وذهابه إلى أن المعاني الأخرى ما هي إلا معاني فرعية منه اقتضاها الاتساع[30]، إلاّ أنه أثبت التناوب في حروف المعاني حينما قال بوقوع (عن) موقع (على)، و(من) موقع (عن)[31]،

---

(25)-يستدل على هذا لاحقا من خلال النماذج والأدلة التطبيقية.

(26)-المعارج، 1.

(27)-الإنسان، 6.

(28)-البقرة، 187.

(29)-دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص209.

(30)-الكتاب، 217/4.

(31)-المصدر نفسه، 226/4-227.

واستعمال (من) بمعنى (إلى)[32]، ومجيء (أو) بمعنى (لا بل) للإضراب[33]، والقول بمجيء (أن) بمعنى (أي) التفسيرية[34]، ومجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ)[35].

ويتوسع أبو عبيدة أكثر في إثبات هذه الظاهرة قائلا: "ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن معان في مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواقع، لبعض المعاني..."[36]. فذكر من ذلك مجيء (في) بمعنى (على)، و(على) بمعنى (من)[37]، و(أو) بمعنى (الواو)[38]، و(إلا) بمعنى (الواو)[39]، و(هل) بمعنى (قد)[40]، و(لولا) بمعنى (هلاّ)[41]، و(لمّا) بمعنى (إذا)[42].

وسار الأخفش على خطى أبي عبيدة في إثبات تناوب الحروف في المعاني، وقد أثبت ذلك في مواضع كثيرة من كتابه (معاني القرآن)، كقوله بمجيء (إلى) بمعنى (الباء)، و(إلى) بمعنى (مع)، و(من) بمعنى (على)، و(في) بمعنى (على)، و(على) بمعنى (عن)[43].

ويسمي المبرد التناوب في حروف الجر بدخول الإضافة بعضها على بعض، من ذلك مجيء (من) بمعنى (الباء)، و(في) بمعنى (على)، و(على) بمعنى (عن)[44]، وفي كتابه

(32)- المصدر نفسه، 225/4.

(33)- المصدر نفسه، 188/3.

(34)- ومجيء أن بمعنى أي التفسيرية هو مذهب البصريين، وأنكر الكوفيون ذلك. الكتاب، 162/3. وانظر: معاني القرآن للأخفش، 293/1. انظر: رأي البصريين ورأي الكوفيين في ارتشاف الضرب، 1692/4. والمغني، 31/1.

(35)- وقد استند سيبويه هذه الدلالة إلى الخليل. الكتاب، 123/3.

(36)- مجاز القرآن، 11/1.

(37)- المصدر نفسه، 14/1.

(38)- المصدر نفسه، 148/2.

(39)- المصدر نفسه، 60/1. وانظر: 282/1.

(40)- المصدر نفسه، 278/2.

(41)- المصدر نفسه، 64/2.

(42)- المصدر نفسه، 304/1.

(43)- معاني القرآن، 316/1، 205-206.

(44)- المقتضب، 319/2-320.

الكامل قال: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع..."[45].

أمّا ابن السراج، فيشترط في التناوب تقارب المعاني بين الحرفين المتبادلين في الموقع[46]، وهو إن لم يتوسع في عرض هذه الظاهرة فإنه أشار إليها من خلال قوله بمجيء الباء بمعنى (في)[47]، ومجيء (لعلّ) بمعنى (كي)[48]، وقد قيد هذا بغرض الاتساع كما سبقه إلى ذلك سيبويه.

واللافت للنظر من خلال متابعتي لتعاقب حروف المعاني في دلالاتها قول بصريين آخرين أسبق من سيبويه بهذا التعاقب، من ذلك ما أثبته سيبويه للخليل في القول بمجيء (أنّ) بمعنى (لعلّ)[49]، وما أثبته كذلك لأبي زيد الأنصاري في قوله بمجيء (عن) بمعنى (على)[50].

ويعدّ ما ذكره الأخفش الأوسط ليونس بن حبيب دليلا قويا على التأصيل لظاهرة التناوب عند البصريين، إذ توسع في ذلك من خلال ما أسنده الأخفش له، قائلا: "وقال يونس إن من ظرف مثل بطرف، كما تقول العرب ضربته في السيف، وبالسيف"[51]. وفي موضع آخر يقول: "وزعم يونس أن العرب تقول نزلت في أبيك، تريد عليه..."[52]. كما أسند إليه القول بمجيء (اللام) بمعنى (على)[53].

---

(45) الكامل، 45/3.

(46) الأصول في النحو، 414/1.

(47) المصدر نفسه، 414/1.

(48) المصدر نفسه، 259/1.

(49) الكتاب، 123/3.

(50) المصدر نفسه، 226/4.

(51) معاني القرآن، 687/2. وانظر: ارتشاف الضرب، 1720/4.

(52) المصدر نفسه، 206/1.

(53) البرهان في علوم القرآن، 420/4. والجنى، ص314.

وبهذا يكون يونس بن حبيب من أوائل البصريين الذين أفسحوا للتناوب في حروف المعاني مجالاً أوسع، هيأ لأبي عبيدة وللأخفش الأوسط وللفراء تتبع هذه الظاهرة تتبعا وظيفيا من خلال النصوص المستدل بها.

والظاهر أن ظاهرة التضمين، خصت حروف الجر أكثر من غيرها، وهذا لعلاقة هذه الحروف بأفعال تطلبها وما ثبت عند البصريين في مواضع كثيرة أن الفعل من هذه الأفعال لا يتعدى إلا بحرف يليق به، وما خالف ذلك فهو محمول عندهم في الغالب على تضمين الفعل معنى فعل يناسبه، لا على حمل الحرف الوارد في النص على معنى حرف آخر، وقد شرح ابن جني هذا في باب سماه (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)[54]، وهو لم يقيد بابه بحروف الجر، لكن أمثلته واستدلالاته تقوم في معظمها على هذه الطائفة من الحروف، لما يتحقق فيها من تضمين وتأويل، وحتى يدفع المتخصصين إلى تخليص هذا الباب من التفسير الظاهر الساذج، الخالي من الفقاهة قال: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه..."[55]، وهذا في نظره يعد فنا: "لا يكاد يحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتابا ضخما، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وأنس به، فإنّه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة بها"[56].

فالتناوب عند ابن جني يقوم على تبادل الحروف في الموقع، وهو أمر مترتب على اتفاق الأفعال في معانيها، وهذا الاتفاق يثبت بقوة ظاهرة الترادف والاتساع فيها، فيتعدى الفعل بحرف الفعل المرادف له في المعنى، وينتقل بذلك السياق من دلالة الحرف المديرة

---

(54)-الخصائص، 308/2.

(55)-المصدر نفسه، 308/2.

(56)-المصدر نفسه، 310/2.

والموجهة للمعنى إلى الدلالة المعجمية للفعل، ويستدل على ذلك بقوله عز وجل: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[57]، "...وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى)، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث، إيذانا وإشعارا أنه تعناه..."[58].

لقد فتح ابن جني باب التضمين على مصراعيه، فظن الذين جاءوا بعده أن هذا هو مذهب البصريين جميعا، فنقلوه عنه دون الوقوف عند آراء من أصلّ وبدأ القول بالتناوب ولم يعتد بالتضمين. فالتضمين انبنى على تضييق دلالات الحرف الواحد وإنكار التنويع، ورد كل معنى فرعي إلى المعنى الأصل الأول للحرف، فظهرت التأويلات التي تعتد بالتضمين، وما لا ينضوي تحت هذا التأويل والتضمين يُعد شاذا.

إن هذه التأويلات لا تخلو من أصول قواعد الإعراب التي وضعها البصريون، وجعلوا هذه القواعد تتحكم في دلالة النص، مما يلغي في كثير من المواضع التنوع الدلالي في توظيف حروف المعاني، يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم: "...إنّ سبب الخلاف بين البصريين والكوفيين قائم على أساس أن البصريين لهم منهج صارم في قضايا النحو...ومع صرامة منهج البصريين نجد أنهم ليحافظوا على أصولهم، ويصونوا منهج مذهبهم يلجئون إلى التأويل والتقدير"[59].

والظاهر أن معنى الحرف ودلالته تتعين بالسياق الذي يرد فيه، إلا أن التحكم في هذا السياق ليس بالأمر الهين واليسير، وهذا ما أدى إلى تباين الآراء في دلالات هذه

---

(57)-البقرة، 187.

(58)-الخصائص، 308/2. وانظر: معاني القرآن للأخفش، 315/1-316.

(59)-أسلوب "إذ" في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1408هـ-1988م)، ص78.

الحروف، ليس بين البصريين والكوفيين فقط، وإنما قد يتعدى الخلاف حدود المذهب الواحد، ليكون واقعا بين بصري وبصري، ولعل المنهج البصري الذي أصلّ وتشدّد قد وجد واجهته المرنة وفسحته اللغوية في تفسيرات بصريين آخرين كيونس بن حبيب وأبي عبيدة والأخفش والمبرد، هؤلاء الذين غلبت عليهم النزعة اللغوية الوظيفية بتحريهم النقل والسماع[60].

أما الكوفيون فقد تحرروا من ربقة الدلالة الواحدة للحرف، فوّحدهم المنهج ليجوزوا التنوع في الدلالات محتكمين في ذلك إلى النصوص الكثيرة المحتج بها من القرآن الكريم وكلام العرب. إنهم لم يلووا عنق النصوص لترد إلى الأصل، وإنما تعاملوا معها كواقع لفظي يوحي بالدلالة عن طريق ضمائم وقرائن السياق.

فإذا كان البصريون اعتمدوا الدقة في استعمال حروف المعاني، بتتبع النسق الإعرابي للكلام، وبالنظر إلى منهج التلازم بين أجزاء الكلم، فإن الكوفيين أعطوا للحرف حرية أكثر في تطويع الأسلوب، عن طريق تتبع الشواهد المتنوعة، وقراءتها وفق ظاهر يوحي بإماءات معنوية مرنة، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه محمد الطنطاوي قائلا: "إن البصري رغب رغبة صادقة في وضع قواعد عامة لأنواع الإعراب في جزئيات الكلام عند الاستعمال، يجب أن تطبق ويسار على منهاجها بدقة وحزم، ويتحامى بها عن الأساليب المبهرجة، فلم يجد بدّا أن يقف عند الشاهد المذعن بصحته المتكاثرة نظائره، ضاربا صفحا عما عداه من المرويات..."[61].

لم يزد الكوفيون إلا إضافة الدلالات الفرعية المتنوعة على المعنى الأصل، الذي ضبط عند البصريين، فهم لم يبتدعوا جديدا غير مؤسس، وإنما توسعوا فيما ورد عند بصريين سبقوهم كيونس، وأبي عبيدة وغيرهم.

---

(60)-هذا ما وقفت عليه في دلالات الحروف في الفصل الثاني والثالث، والذي يؤكد هذا ما سيأتي ذكره لاحقا في هذا الفصل.

(61)-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص128.

ولا يمكن بحال من الأحال الاستغناء عن منهج البصريين في عرض دلالات الحروف، فهم إذ يعتمدون التأويل فليس "التأويل في النحو العربي ذلك المرض الذي يجب التخلص منه في مفهوم المحدثين، بل هو في الحقيقة أداة هامة وأساسية من أدوات بناء العلم ذاته، وهو من زاوية يعكس الرؤية العلمية للظاهرة في فترة تاريخية، محددة التأويل إلى جانب ذلك، بل وقبل ذلك ظاهرة هامة وأداة أصيلة في الثقافة العربية التي انطلقت من مركز أساسي هو النص القرآني"[62].

وإذا كنا قد وسمنا طريقة البصريين بالتأويل بخاصة في دلالات حروف المعاني، فإنّه يمكن القول إنّ الكوفيين كانوا أميل إلى التفسير وأبعد عن التأويل[63]، وكما يقول ابن فارس فالمقاصد بهما متقاربة[64].

---

[62]-إشكاليات القراءة وآليات التأويل، د/نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2001، ص192.

[63]-انظر: الفرق بين التأويل والتفسير في الصاحبي في فقه اللغة، ص192-193. وكتاب إشكاليات القراءة وآليات التأويل، 192-193.

[64]-الصاحبي، ص192.

المبحث الثاني: التناوب والتضمين في بعض حروف الجر

الظاهر أن أهمية اتساع ظاهرة التناوب قد دفعت بلغويين إلى إفراد مباحث وأبواب مستقلة لهذه الظاهرة، من ذلك ما ذكره ابن قتيبة في باب "دخول بعض الصفات مكان بعض"[65]، والزجاجي في آخر كتابه حروف المعاني[66]، والهروي فيما سماه بـ"دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض"[67]، وابن الشجري في أماليه وسماه "دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض"[68].

1-حرف الجر (إلى)

ومعناه الأصلي انتهاء الغاية، يقول سيبويه: "وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا..."[69]، ولم يزد سيبويه على هذا المعنى دلالة أخرى. ولعلّ أشهر مواضع النيابة المذكورة لهذا الحرف نيابته عن معنى (مع)، إذ يأتي في كثير من النصوص ليدل على معنى المصاحبة[70] أو المعية[71].

والظاهر أنّ اللغويين المتأخرين[72]، أسندوا القول بهذا إلى الكوفيين دون نفي ذلك عن كثير من البصريين، إلا أنّ الناكرين من البصريين لهذا المعنى ذهبوا إلى أن "كونها بمعنى

---

(65)-تأويل مشكل القرآن، ص565. وانظر: أدب الكاتب، ص394.

(66)-حروف المعاني، ص74-87.

(67)-الأزهية، ص267.

(68)-الأمالي، 608/2.

(69)-الكتاب، 231/4.

(70)-انظر: شرح المفصل، 14/8. وشرح التسهيل لابن مالك، 141/3.

(71)-انظر: المغني، 75/1.

(72)-يرى المرادي بأن موضع النيابة هذا حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عن الكوفيين وكثير من البصريين. انظر: الجنى، ص386. والمغني، 75/1. أما أبو حيان فقد أثبت القول بهذه الدلالة لكثير من البصريين إلى جانب الكوفيين. انظر: ارتشاف الضرب، 1730/4-1731. وينفرد الهروي بإثبات هذه الدلالة دون عزوها لأحد. انظر: الأزهية، ص272. أما المالقي، فلم يذكر في رصفه إلا معنى الغاية والنيابة عن معنى (في) لهذا الحرف. ولعل عنده كل ما عدا ذلك فمردود إلى المعنى الأول (الغاية). انظر: الرصف، ص80-83.

المصاحبة راجع إلى معنى الانتهاء..."[73].

والحقيقة أن هذه الدلالة ترددت في معظم مصادر حروف مصادر المعاني[74]. فإذا كان الزجاجي قد أثبتها على كونها واقعا لغويا مستعملا دون ربطه بمذهب معين، فإن الرماني ذكر هذه الدلالة بعد دلالة انتهاء الغاية الأصلية، وأسند القول بها تضييقا إلى بعض النحويين، وربما قصد بذلك الفئة القليلة من البصريين والكوفيين، وقد يكون قصده من جهة أخرى الكوفيين دون غيرهم.

وقد استدل هؤلاء جميعا بقوله تعالى: ﴿ولاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلى أَمْوَالِكُمْ﴾[75]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيَ إِلى اللهِ﴾[76].

إن اعتماد الكوفيين للتفسير الواضح والظاهر هو الذي سيدفعهم إلى القول بمجيء إلى في الآيتين بمعنى "مع"، فهم استحسنوا هذا الوجه الدلالي كما قال الفراء: "المفسرون يقولون من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل إلى موضع مع، إذا ضممت الشيء إلى الشيء، مما لم يكن معهم، كقول العرب «إن الذود إلى الذود إبل»[77]، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبل، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع قدم فلان وإليه مال كثير...ومنه قوله: ﴿ولاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلى أَمْوَالِكُمْ﴾[78]، معناه، ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم"[79].

---

(73)-شرح المفصل، 14/8.

(74)-حروف المعاني، للزجاجي، ص65. معاني الحروف للرماني، ص115.

75- النساء: 2.

76- آل عمران: 52.

(77)-وهو مثل يضرب للدلالة على أن القليل مع القليل كثير، والذود من ثلاثة أبعرة إلى عشرة. انظر: مجمع الامثال للميداني، مصر، (1352هـ)، 288/1.

78- النساء: 2.

(79)-معاني القرآن، 218/1.

وفي قول الفراء ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم جنوح بالنص من التفسير الظاهر إلى التأويل، لأن هذا مما ذكره البصريون المنكرون لهذه الدلالة؛ يقول الرماني وجوزوا، -ولعله يقصد جماعة البصريين- "...ان تكون إلى ها هنا على بابها، والتقدير الذود مضاف إلى الذود، وكذلك الآية، كأنها في التقدير: ولا تأكلوا أموالهم مضافة إلى أموالكم"[80].

والظاهر أنّ البصريين يلجأون إلى التأويل إذا خالفهم التضمين للإبقاء على دلالة الحرف الأصلية، فإذا استعصى عليهم التأويل حملوا المعنى الظاهر على الشذوذ[81].

وانفرد الطبري بإيراد رأي للكوفيين ينحو بهم منحى تأويليا في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذَا خَلَوا إلى شَيَاطِينِهِمْ﴾[82]، فيقول: "أمّا بعض نحوي أهل الكوفة، فإنّه كان يتأول أن ذلك بمعنى...وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم، فيزعموا أنّ الجالب لـ(إلى) المعنى الذي دل عليه الكلام، من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم...وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع إلى غيرها، لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها"[83].

ثم يعقب مؤيدا هذا الوجه التضميني التأويلي فيقول متحفظا في موضع النيابة قائلا بالتأويل الذي نسبه إلى الكوفيين "...وهذا القول عندي أولى بالصواب، لأن لكل حرف من حروف المعاني وجها هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره، إلا بحجة يجب التسليم لها. ولإلى في كل موضع دخلت من الكلام حكم وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها"*[84].

---

(80)-معاني الحروف، ص115.

(81)-انظر: المغني، ص111. والهمع، 215/4.

82- البقرة: 14.

(83)-جامع البيان، 131/1.

*-الظاهر أنه يقصد بذلك معناها الأصلي.

(84)-جامع البيان، 131/1. ويذهب القرطبي إلى ما ذهب إليه الطبري من أن التأويل يكون بحمل الفعل خلوا على-

فالتأويل ليس طريقة مستنكرة عند الكوفيين، ولا هو بالمنهج المقتصر على البصريين، إذ تبيّن من خلال توخي بعض النصوص وأدلتها في مصادرها أن الكوفيين قد يلجؤون إلى التأويل إذا اقتضت النصوص ذلك، وهذا ما كنا قد وقفنا عليه في عرض بعض دلالات الحروف في الفصول السابقة حينما أورد الفراء في بيت الهذلي[85] إمكان تضمين الفعل شربنا معنى الفعل روينا، كوجه من وجوه تفسير النص، وليس هو بالوجه الواحد الذي لا يُنحرف عنه، وإذا كانت بعض النصوص قد استوقفت أحيانا الكوفيين لانتهاج التأويل أو التضمين، فحتى لا يجحف في دلالة النص، فإن البصريين كذلك كانوا يلجؤون إلى القول بالتناوب في حروف الجر، دون تأويل أو لجوء أحيانا إلى التضمين، كما وجدنا هذا كثيرا في دلالة (إلى) على معنى (في) عند أبي عبيدة[86]، بتقدير في ذات الله. و(إلى) بمعنى (مع) عند الأخفش الأوسط[87] وذلك في تفسيرهما لقوله تعالى : ﴿مَنْ أَنصَارِيَ إِلَى اللهِ﴾[88].

ويظهر من هذا أن هذه الدلالات والتفسيرات لاستعمالات حروف المعاني ليست مجرّدة من خلفياتها الفكرية والثقافية للعلماء القائلين بها. وهي في جميع الاحوال احتمالات دلالية لا تخرج بالنص عن جادة الصواب، وإنما تنفث فيه حيوية ومرونة، فتجعله دائما مفتوحا على القراءة، متجددا على الدلالات الواسعة، وهذا التجدد كثيرا ما كان ينضبط بأصول البصريين.

=معنى الفعل انصرفوا أو ذهبوا، ويرى بأن القائلين بإفادة إلى لمعنى مع فيه ضعف، والقول بإفادتها لمعنى البساء بأباه الخليل وسيبويه. الجامع لأحكام القرآن: 206/1. كما ذهب المناصرون لهذا المعنى إلى تقدير إلى بمعنى مع في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: 6]. انظر : الإنصاف، 266/1. والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تحقيق ودراسة: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص404.

(85)-وهو أبو ذؤيب الهذلي، تم تخريجه. انظر : دلالة الباء على التبعيض في الفصل الثاني.

(86)-مجاز القرآن، 94/1.

(87)-معاني القرآن، 205/1، 316-317.

88- آل عمران: 52.

لقد ذهب المعارضون من المفسرين واللغويين لمجيء إلى بمعنى مع في النصوص المستدل بها إلى محاولة الكشف عن سر المخالفة بين استعمال الحرف الموظف في السنص المستدل به والحرف النائب عنه، وسلكوا في ذلك مسلكا تأويليا اتسم بالعمق والتحليل، وهم في ذلك ينافحون عن خطى المذهب البصري، كما ذهب إلى ذلك المرادي في قوله: "و(إلى) في هذا أبلغ من (مع)، لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك، ولا بد بخلاف إلى فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها..."[89].

فالحرف إلى إذن باق على أصله، وروده موحيا بدلالة مخالفة للأصل، فهو مؤول عند السيوطي على تضمين عامل، فيقول: "(إلى) أبلغ من (مع)، لأنك لو قلت من ينصرني مع فلان لن يدل على أنّ فلانا وحده ينصرك، وقيل التقدير من ينصرني حال كوني ذاهبا إلى الله"[90].

2-حرف الجر (على)

ومعناه الأصلي الاستعلاء حقيقة أو مجازا، وهو ما عبر عنه سيبويه دون تصريح بالمصطلحين (الحقيقة والمجاز)، فقال: "أمّا (على) فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجمل وهي على رأسه... وأمّا مررت على فلان فجرى كالمثل، وعلينا أمير كذلك. وعليه مال. وهذا لأنه شيء اعتلاه، ويكون مررت عليهم أن يريد مروره على مكانه، ولكنه اتسع..."[91].

ومن أشهر مواضع النيابة في هذا الحرف وروده بمعنى (في) للدلالة على الظرفية، وقد استدل المتأخرون على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿واتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ

---

(89)-الجنى، ص386.

(90)-الهمع، 155/4.

(91)-الكتاب، 230/4-231.

سُلَيْمَانَ﴾[92]، وبقوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها﴾[93]، أي في ملك سليمان وفي حين غفلة.

والظاهر أن سيبويه لم يثبت في قوله السابق لهذا الحرف سوى معنى الاستعلاء، أما ما عناه بالاتساع في المعنى[94] فيوحي بدلالة هذا الحرف على الاستعلاء المجازي عند المتأخرين[95]. وقد أرجع آخرون كل ما اتسع وكان من دلالات أخرى لهذا الحرف إلى أصل الاستعلاء، يقول ابن فارس عن (على): "وهي وإن اتسعت راجعة إلى أصل واحد"[96]. فابن فارس كان يرى أن ما ورد من قضاياه للنحويين الكوفيين[97] يمكن أن أرجع دلالات حرف الجر (على) إلى ما هو عليه عند البصريين[98] لأن الكوفيين أثبتوا لهذا الحرف دلالته على معنى في سياق ذكر الفراء في تفسير الآية الآتية السابقة: "... العرب تقول في معنى سليمان تصلح (لي) و(لي) في مثل هذا لموضعها، فيقول: أنتم في عهد سليمان، وعلى عهده سواء"[99].

كنا استدل على هذا المعنى بقوله تعالى أيضا: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[100]، فقدر عليهم بـ(فيهم)، وكذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ

---

[92]- البقرة: 102.

[93]- القصص: 15.

[94]- الكتاب، 231/4. وانظر: شرح المفصل، 87/8-88.

[95]- انظر: الجنى، ص466. وسمى المرادي الاستعلاء المجازي بالاستعلاء المعنوي، والاستعلاء الحقيقي بالاستعلاء الحسي. وكذلك عند ابن هشام. المغني، 143/1. وانظر: البرهان: 284/4.

[96]- الصاحبي: ص156.

[97]- انظر: إنباه الرواة وما أثبته القفطي عن كوفية ابن فارس، 129/1.

[98]- يقول المرادي عن دلالة الاستعلاء في (على): "ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى"، وتأولوا ما أوهم خلافه". الجنى، ص476.

[99]- معاني القرآن، 61/1. وانظر: ارتشاف الضرب، 1734/4. المغني، 144/1، الهمع، 187/4.

[100]- المائدة: 107.

...[102]، وفسر على بمعنى في.

وذهب الطبري إلى أنها على معنى الظرفية[103]، مستدلا في موضع آخر بقوله تعالى: ﴿إذ وقفوا عَلَى النَّارِ﴾[104].

وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي استدل بها الفراء على مجيء على بمعنى في، إلا أن البصريين على حد قول المرادي لم يثبتوا لهذا الحرف غير معنى الاستعلاء "...وتأولوا ما ورد بخلافه"[105].

أما المعارضون لهذا المعنى فلم يجدوا إلا وجها واحدا لتأويل معنى على في قوله تعالى: ﴿واتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[106]، فقالوا: إن تتلوا بمعنى تتقول، ...يمكن أن تكون على بمعناها الأصلي الاستعلاء، ويذهب ابن هشام[107] إلى أن هذا التقدير ...يكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿ولَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ﴾[108].

ومجيء على بمعنى في كما ورد كثيرا في القرآن الكريم، ورد كذلك في الشعر[109]، واستدل عليه بقول الأعشى[110]:

فصلِّ على خيرِ العشيّاتِ والضُّحى ... ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا

---

(101)-النور: 61.

(102)- معاني القرآن، 324/1، 261/2، 303/2.

(103)-جامع البيان، 299/1.

(104)- الأنعام: 27.

(105)-الجنى، ص477.

(106)- البقرة: 102.

(107)-المغني، 144/1.

(108)- الحاقة، ص44.

(109)-انظر: ارتشاف الضرب، 1734/4. الجنى، ص477. أمالي ابن الشجري، 609/2. الهمع، 187/4. البرهان في علوم القرآن، 254/4.

(110)-ميمون بن قيس: وهو من شواهد الكتاب، 510/3. الأزهية، ص275. لسان العرب، مادة (سبح)، برواية فسبح على حين العشيات...، وأمالي ابن الشجري، 609/2.

ومن مواضع النيابة في هذا الحرف، تردده عند بصريين وكوفيين بمعنى على، وذهب أبو حيان إلى إسناد هذه الدلالة إلى الكوفيين وابن قتيبة وابن مالك[111].

والحقيقة أن هناك من البصريين من كانوا أسبق إلى إثبات هذا المعنى، لأن الأخفش ذكره وعزاه إلى يونس بن حبيب، فمما سمع عن العرب قوله: رضيت عليه أي عنه[112]. واستدل على هذا المعنى بقول الشاعر[113]:

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشيرٍ * لعمرُ اللهِ أعْجبني رضاها

أي، إذا رضيت عني.

كما أن سيبويه قال بمجيء هذا الحرف بمعنى عن في قوله: "قال أبو عمرو، سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون رميت بها"[114]. وذهب كذلك المبرد إلى إثبات هذا المعنى، ونقل مذهبه قال ابن جني[115].

وإذا كان سيبويه والمبرد لم يتوسعا كثيرا في تعدد وتناوب حروف الجر، فإنهما لم ينكرا أن يكون للحرف أكثر من معنى واحد، أو نيابة هذا الحرف عن غيره في المعنى أحيانا[116]. وحاول ابن جني تخريج وإيجاد تفسير لمجيء على بمعنى عن بتضمين الفعل معنى نقيضه في البيت السابق وليس معنى مرادفه، على خلاف الشائع في هذه الظاهرة، فقال: "ووجهه أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)،

---

(111)-ارتشاف الضرب، 1734/4. وانظر: أدب الكاتب، ص395. وشرح التسهيل 160/3.

(112)-معاني القرآن، 205/2.

(113)-البيت للقحيف العقيلي، وقد ذكر في مصادر كثيرة، منها: معاني القرآن للأخفش، 205/1. 316/1. المقتضب، 320/2. الخصائص، 311/2. جامع البيان، 131/1. أدب الكاتب، ص395. ارتشاف الضرب، 1734/4. شرح التسهيل، 163/3. الهمع، 187/4. الجنى، ص277. المغني، 143/1. انظر: شرح شواهد المغني، 417/1، وشرح أبيات المغني، 233/3. والخزانة، 136/10.

(114)-الكتاب، 226/4.

(115)-انظر: المقتضب، 320/2. والخصائص، 311/2.

(116)-الحروف العاملة في القرآن الكريم، ص382.

وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنّه قال: لمّا كان (رضيت) ضد (سخطت) عدّي رضيّت (بعلى) حملا للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره..."[117].

فالتضمين عند البصريين قد يتعدى ظاهرة الترادف إلى استيعاب ظاهرة التضاد، وهذا يشير إلى أن راقع هذه الظاهرة (التضمين) عند أصحابها يستند إلى أسس كثيرة، كما أنها تجعل من دلالات حروف المعاني دلالات تقوم على فقه اللغة، ومعرفتها، وسعة الاطلاع فيها. أما فيما ذهب إليه الكسائي بحمل الفعل رضي على نقيضه الفعل سخط[118]، فهذا لا يجرد الكوفيين من تعسفهم واقتدارهم على التأويل.

ويؤول ابن مالك هذه الدلالة في البيت برد أصل الفعل إلى ما يخالفه معنى، فقال: بأنهم "قصدوا مخالفة غضب وسخط لمعنى (رضي) بـ(عن) لصلاحيتها للاستعلاء كما تقرر"[119].

فالشاعر في البيت نبّه إلى الأصل المتروك،فقال: إذا رضيت عليّ بدل إذا سخطت أو غضبت عليّ[120].

3-حرف الجر (في)

ومعناه الأصلي: الظرفية حقيقة أو مجازا[121]، قال سيبويه: "وأما في فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل، لأنه إذا أدخله فيه كالوعاء له... وإذا اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله"[122].

---

(117)-الخصائص، 311/2. انظر: المغني، 143/1.

(118)-المغني، 143/1.

(119)-شرح التسهيل، 160/3. انظر: ارتشاف الضرب، 1734/4.

(120)-المصدر نفسه، 160/3.

(121)-انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 157/3. وارتشاف الضرب، 1725/4. المغني، 111/1. والهمع، 194/4. وذهب ابن فارس إلى تسمية معنى الظرفية بـ"التضمن" الصاحبي، ص157.

(122)-الكتاب، 226/4.

فسيبويه حينما قال بالاتساع في استعمال هذا الحرف، فإن هذا دليل على تنوع دلالات الحرف واحتمال وقوعه موقع غيره، ومن أشهر مواضع النيابة في هذا الحرف، وقوعه بمعنى (على) بالاستعلاء، وقد أثبتت له هذه الدلالة في كثير من مصادر البصريين والكوفيين والمتأخرين، واستدلوا عليها بقوله تعالى: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[123]، فعزا الأخفش الأوسط هذا المعنى إلى يونس بن حبيب، قائلا: "وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك، تريد عليه"[124].

كما ذكر أبو عبيدة هذه الدلالة[125]، واستدل بقول الشاعر[126]:

هم صلبُوا العبديَ في جذعِ نخلةٍ ... فلا عطستْ شيبانُ إلا بأجدعا

أما المبرد، فاستدل بالآية والبيت السابقين ليثبت وقوع (في) موقع (على)، ويرد عليهم استدلالا قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[127] أي عليه[128]، وجعل الذي هذا الموقع لـ(في)، فذهب إلى القول: "فعلت كذا في عهد كذا، بمعنى واحد... وذلك أن العرب تضع في موضع (على)، و(على) في موضع (في)..."[129].

ومن خلال هذه الأقوال، والمذاهب، تبين لنا تفنيد ما ذهب إليه الرماني سابقا من زعمه بأن هذا المعنى يخص الكوفيين[130]، كما يُبطل قصر هذا المعنى كذلك عند أبي حيان

---

[123]- طه: 71.

[124]-معاني القرآن، 205/1.

[125]-مجاز القرآن، 14/1. وانظر: 23/2-24.

[126]-البيت لسويد بن أبي كاهل، وفي الخصائص313/2، نُسب إلى امرأة من العرب، وأثبته المتأخرون لسويد بن كاهل، وهو من شواهد جامع البيان، 188/9. أدب الكاتب، ص94/3. معاني الحروف للرماني، ص96. الأزهية، ص268. شرح المفصل، 21/8. والمخصص، 64/14. ولسان العرب، مادة (عبد). وأمالي ابن الشجري، 608/2. والرصف، ص389. والمغني، 168/1.

[127]- الطور: 38.

[128]-المقتضب، 319/2.

[129]-جامع البيان، 448/1.

[130]-معاني الحروف، ص96.

على الكوفيين وابن قتيبة وابن مالك دون غيرهم[131].

وذكر الزجاجي هذه الدلالة لـ(في)، واستدل عليهابالآية وبالبيت السابقين[132]، أما ابن جني، فقد ذكر هذا المعنى وأحال على إمكان تأويله[133]، وإلى نحو هذا ذهب الرماني حينما ردّ القول بدلالة في على معنى (على) إلى مزاعم الكوفيين، وفي رأيه أن البصريين "...يقولون "في" على باها، والمعنى أنّ النخلة مشتملة على المصلوب، لأنه إنما يصلب في عراضها، لا عليها، فكأنها صارت لها وعاء أو اشتملت عليه"[134].

وعند مؤيدي هذا المذهب ففي تبقى معناها الأصلي أي الظرفية، "لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف..."[135].

ويذهب المالقي إلى أن (في) عند القائلين بدلالتها الدائمة على الظرفية هي مؤولة في المواضع التي تظهر فيها على غير معناها، "لأن الجذع وعاء للمصلوب، لأنه لا بد له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون حاويا من كل جهة..."[136].

أما الفراء فقال: "وقوله ﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[137]، يصلح (على) في موضع (في)، وإنّما صلحت في لأنه يرفع في الخشبة في طولها، فصلحت (في) وصلحت (على)، لأنه يُرفعُ فيها فيصير عليها"[138].

فالفراء لم يلجأ إلى التأويل، كما لم يلجأ البصريون من أمثال يونس بن حبيب وأبي عبيدة والأخفش الأوسط إلى تأويل هذه الدلالة لـ(في)، واكتفوا بإثباتها مجاراة للاستعمال

131- ارتشاف الضرب، 1726/4.

132- حروف المعاني، للزجاجي، ص12.

133- الخصائص، 313/2.

134- معاني الحروف للرماني، ص96.

135- شرح الكافية، 324/2. انظر: شرح المفصل، 21/8. الرصف، ص389. المغني، 111/1.

136- الرصف، ص389.

137- طه: 71.

138- معاني القرآن، 186/2. وانظر: جامع البيان، 188/9. البرهان في علوم القرآن، 303/4.

المتعارف عليه، إلا أن الذين ذهبوا مذهب الرماني في أن البصريين قد أولوا هذه الدلالة راحوا يعللون استعمال (في) في الآية بدل (على) بالكشف عن سر المخالفة بينهما، ومن ذلك ما ذهب إليه الزركشي قائلا: "...إنما آثر لفظة (في) للإشعار بسهولة صلبهم، لأن (على) تدل على نبوّ يحتاج فيه إلى تحرّ إلى فوق"[139].

ولذلك فـ(في) على معناها الأصلي الظرفية، وإنما شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء"[140].

4-حرف الجر (الكاف)

والكاف معناه الأصلي التشبيه، قال سيبويه: "وكاف الجر التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيد"[141]. ولم يقف سيبويه على دلالة التشبيه التي أثبتها لهذا الحرف دلالة أخرى.

ودلالة الكاف على التشبيه، أثبتها كذلك الفراء، مستدلا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[142]، في أنّ الكاف أجرت من مثل[143].

أسند أبو حيان الأندلسي إلى الكوفيين ومعهم الأخفش الأوسط القول بمجيء الكاف بمعنى (على)[144]، وروى ابن جني هذا المعنى عن الأخفش فقال: "واعلم أن من كلام العرب، إذا قيل لأحدهم كيف أصبحت؟ أن يقول: كخير، والمعنى على خير قال أبو الحسن، فالكاف في معنى على، وقد يجوز عندي أن تكون في معنى الباء، أي بخير. قال أبو الحسن: ونحو منه قولهم: كن كما أنت، أي على الفعل الذي هو أنت"[145].

---

[139]- البرهان في علوم القرآن، 303/4.

[140]-المغني، 111/1.

[141]-الكتاب، 217/4. وانظر شرح المفصل، 42/8.

[142]- الشورى: 11.

[143]-معاني القرآن، 85/3.

[144]-ارتشاف الضرب، 1712/4. وانظر: الرصف، ص200.

[145]-سر صناعة الإعراب، 320/1.

فابن جني أثبت مجيء الكاف بمعنى (على) استنادا إلى قول الأخفش، ولم يلجأ إلى إنكاره، بل أثبت كذلك لهذا الحرف معنى الباء.

والظاهر أن هذا الاستعمال لم يخضع لتأويل، وإنما قبلت الإنابة فيه على وضعها واستعمالها، وقد ردّه ابن مالك إلى الفراء، فقال: بأن هذا المعنى حُكيَ عنه[146].

والصحيح أن الفراء جوّز هذا الاستعمال، كما أقرّه الاستعمال فقال: "...وإنهم ليقولون: كيف أصبحت، فيقول: كالخير... "[147].

وقد استدل الزجاج على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ونُقَلِّبُ أفئدتَهُمْ وأبْصارَهُمْ كما لمْ يُؤْمِنُوا به أوّل مرّة﴾[148]، فقال بأن هناك من ذهب إلى أن (الكاف) في قوله (كما) بمعنى (على)[149].

5-حرف الجر (اللام)

هذا الحرف خصت له مصنفات كثيرة، لتنوع دلالاته ووظائفه يقول المرادي هو: "حرف كثير المعاني، والأقسام، وذُكر لها نحو من أربعين معنى..."[150].

واللام الجارة معناها الأصلي الاستحقاق والملك[151]، يقول سيبويه: "ولام الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلامُ لك، والعبدُ لك، فيكون في معنى هو عبدك..."[152].

146-شرح التسهيل، 170/3. وانظر: الرصف، ص200. والجنى، ص84. المغني، 177/1.

147-معاني القرآن، 466/1.

148- الأنعام: 110.

149-إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة للشؤون المطابع المصرية، 1963م، 712/2-713.

150-الجنى، ص95. انظر: شرح المفصل، 17/8. وتراث البصريين والكوفيين في الحروف، الفصل الأول (كتب اللامات).

151- واكتفى المبرد بتسميتها بلام الملك وهي عنده جاعلة، الأول لاصق بالثاني. المقتضب، 39/1، 143/4. يقول: "فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان... اللام التي تسمى لام الملك، نحو هذا لعبد الله ولك...".

152- الكتاب، 217/4. وانظر: الأصول في النحو، 413/1.

وقد أضاف المتأخرون عن سيبويه معنى لها متفرعا عن معنى الملك، وهو الاختصاص، فذهب الرماني إلى أن اللام في قولك: المال لزيد، والحبل للدابة، الأولى للملك والثانية للاختصاص[153].

ومعنى الاختصاص أكد عليه المتأخرون، وجعله الزمخشري أصل معانيها، فقال: و"اللام للاختصاص كقولك: المال لزيد والسرج للدابة[154].

ومن مواضع النيابة في هذا الحرف مجيؤه بمعنى إلى، والظاهر أنه مسند إلى الكوفيين، كما ذهب إلى ذلك ابن قتيبة والزجاجي. فقال الفراء: "وقوله ﴿يُنَادِي لِلإِيمَانِ﴾[155]، كما قال: ﴿الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾[156]، و﴿أَوْحَى لَهَا﴾[157]، يريد إليها، وهدانا إلى هذا"[158].

وإذا كان المتأخرون كالمرادي - الذي جعل هذا المعنى أول مواضع النيابة في هذا الحرف -، والمرادي وابن هشام قد نبهوا هذا المعنى بقوة حرف اللام، وأكثروا من الاستدلال عليه دون إسناده للفراء[159]. فإن الزجاجي لم ينكر هذا المعنى لكثرة شواهده، وعزاه إلى بعضهم، ولعله يقصد بذلك الفراء أو الكوفيين في قوله: "قال بعضهم: معناه ينادي إلى الإيمان.."[160]. كما ذهب إلى أن بعضهم قدّره "...إننا سمعنا مناديا للإيمان ينادي"[161]. فتحتمل اللام هنا على غير موضع النيابة، وقد يكون هذا مذهب

153- معاني الحروف، ص55.

154-لام الاختصاص، ولم يذكر ابن مالك لها هذا المعنى، وذكر غيره هذا. انظر: شرح التسهيل، 144/3. وانظر: هذا المعنى في الجنى، ص96. المغني، 208/1. وقد ميزوا لام الاختصاص بكونها الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات، والداخلة عليه لا يملك الآخر، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا مثل: الجنة للمؤمنين. انظر: المغني، 208/1. والبرهان، 339/4. المفصل في علم العربية، ص286. وانظر: الجنى، ص96.

155- آل عمران: 193.

156- الأعراف: 43.

157- الزلزلة: 5.

158- معاني القرآن، 250/1. وانظر: تأويل مشكل القرآن، ص1419.

159-انظر: الأزهية، ص287. الجنى، ص99. المغني، 212/1.

160-اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، (1405هـ-1985م)، ص143.

161-المصدر نفسه، ص143. وانظر: حروف المعاني للزجاجي، ص76.

البصريين أو من جرى مجراهم في ... والتأويل.

والظاهر أن هذا المعنى كان له نصيب كبير في الاستدلال عليه من القرآن الكريم[162]، واتساع دائرة الاستدلال على هذا المعنى هو الذي وسم هذا الاستعمال الدلالي لهذا الحرف بالكثرة، كما قال المرادي: "وهو كثير"[163].

وعلى الرغم من الاستدلال على هذه الدلالة بالقرآن الكريم، إلا أن المرادي نفسه ينبه إلى كون التحقيق في معناها أصلا يردها إلى الاختصاص، "وهو معنى لا يفارقها وقد يصحبه معنى آخر. وإذا تؤملت مسائل معاني المذكورة وجدت راجعة إلى الاختصاص"[164].

ومن استدلالاتهم على هذا المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[165]. ذهب الزجاجي وغيره إلى أن اللام في هذه الآية ... من أجل. ويكون المعنى: سقناه ... ميت، وهي في ... تخرج فيها ... إلى[166].

ويذهب الزركشي إلى القول بمجيء اللام بمعنى لأجل في الآية السابقة، وبأنه قول للزمخشري، ويرى ذلك "...أولى من قول غيره إنها بمعنى إلى"[167].

أما أبو حيان فيخلص إلى أن القول بدلالة اللام على معنى إلى، وعلى، ومع، وبعد، وفي، وإلى، والتعليل هو مذهب الكوفيين وابن قتيبة، وما استدل به هؤلاء في نظره تأوله أصحابه، ويقصد بذلك البصريين وأتباعهم[168].

---

[162]-البرهان، 4/340-341. وانظر: الآيات المستدل بها عند الهروي في كتابه اللامات، تحقيق: يحيى عثمان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، (1400هـ-1980م)، ص39-40.

[163]-الجنى، ص99.

[164]-المصدر نفسه، ص109.

[165]- الأعراف 57.

[166]-اللامات، للزجاجي، ص144. اللامات للهروي، ص41. وانظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل، ص259. البرهان، 4/340.

[167]-البرهان، 4/340.

[168]-ارتشاف الضرب، 4/1709. وانظر: أدب الكاتب، ص413.

المبحث الثالث: ظاهرة التناوب في حروف المعاني أخرى

1-حرف الاستفهام (هل)

هذا الحرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور[169]، ودون التصديق السلبي، يقول ابن يعيش: "ولما كان الاستفهام معنى من المعاني، لم يكن بد من أدوات تدل عليه، إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني"[170].

وشرح سيبويه معنى هذا الحرف دون [illegible] شرح لمعنى [illegible] ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع، وقد تقول: أتضرب زيداً وأنت تدعي أن الضرب واقع..."[171].

واكتفى المبرد بقوله: (هل) "...للاستفهام، [illegible] هل جاء زيد..."[172]. وقد أثبت لهذا الحرف نيابته عن الحرف قد[173]، بشرط تحيتها مع الفعل[174]. ونسب هذه الدلالة ابن هشام تحديدا إلى ابن عباس رضي الله عنه، الكسائي والفراء والمبرد[175]، أما المرادي فخص بها الكسائي والفراء وبعض المفسرين[176]، وهذا واقع في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[177].

---

*-والحروف التي سنذكر ليست من باب الحصر، وإنما هي على سبيل التمثيل، والتقاؤها قائم على أساس وظائفها المتنوعة، وعلى إظهار مجال تبني الظاهرتين فيها عند البصريين والكوفيين.

[169]-معنى التصور تختص به الهمزة. انظر: الجنى، ص341. المغني، 349/2.

[170]-شرح المفصل، 150/8.

[171]-الكتاب، 175/3- 176.

[172]-المقتضب، 43/1.

[173]-حروف المعاني للزجاجي، ص2. معاني الحروف للرماني، ص108. الأزهية، ص208.

[174]-المغني، 351/2.

[175]-المصدر نفسه، 351/2.

[176]-الجنى، ص344.

[177]- الإنسان: 1.

أمّا ابن يعيش فعزا القول بهذا المعنى في الظاهر إلى سيبويه، وهي عنده على أصالتها في الحقيقة[178]، لأن سيبويه ذهب إلى القول بأنها: "...إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف، إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام"[179].

وقول سيبويه إنها بمنزلة (قد) لا ينفي مجيئها بهذا المعنى ويظهر هذا في قوله: "...قلت فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنّ أم تجيء ههنا بمنزلة (لا بل)، للتحوّل من الشيء إلى الشيء، والألف لا تجيء أبدا إلاّ مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى (أم) إذ كانت لترك شيء إلى شيء، لأنه لو تركوها فلم يذكروها لم يتبيّن المعنى"[180].

فسيبويه لم يخرج في شرحه لاستعمال (هل) من دلالتها على الاستفهام، بينما خرجها المبرّد فقال: "هل تخرج من حدّ المسألة* إلى بمنزلة قد..."[181] إلى أن قال في موضع آخر يقول: "وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[182]، لأنها تخرج عن حدّ الاستفهام، تدخل عليها حروف الاستفهام نحو قولك أم هل فعلت؟..."[183].

والظاهر أنّ البصريين لم ينكروا مطلقا مجيء هل بمعنى قد، ومثله ما ذهب إليه المبرّد من قوله بأن هذه الدلالة واردة بكثرة في القرآن الكريم[184]، واستُدل على ذلك بقوله

---

[178]-شرح المفصل، 152/8. وقد ذهب الزمخشري إلى أن قد هو المعنى الأصل في (هل)، والاستفهام معنى مقدر فيها، وأنكر عليه الشارح ذلك، كما أنكر ابن هشام كذلك هذا المعنى عليه. المغني، 352/2. وانظر: الفصل في علم العربية، ص319.

[179]-الكتاب، 189/3.

[180]-الكتاب، 190/3.

*-المسألة أي السوال أو الاستفهام.

[181]-المقتضب، 289/3.

[182]- الإنسان: 1.

[183]-المقتضب، 44/1.

[184]-المصدر نفسه، 44/1.

تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ نبأُ الخَصْمِ﴾[185]، فقال: "...أي قد أتاك وهو كثير في القرآن..."[186].

كما استدل بالشعر بقوله القائل[187]:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَربُوعٍ بِشَدَّتِنَا * أَهَلْ رأُونَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ

والظاهر أن هناك من أنكر هذه الدلالة وحاول تأسيس إنكاره على قراءة أخرى لما جاء في قول سيبويه، كما فعل المرادي وابن هشام[188]. وهناك من نفاها مطلقا ومنهم السيرافي استنادا على ما أسنده ابن يعيش إليه[189]. أما أبو حيان فقد أنكر على الكسائي والفراء وابن مالك وبعض المفسرين قولهم بمجيء هل بمعنى قد[190].

وهذه الدلالة قال بها الفراء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[191]. فهل عنده في هذا الموضع "...قد تكون جحدًا[192]، وتكون خبرا. فهذا من الخبر، لأنك قد تقول: فهل وعظتك؟ فهل نبيتك؟ تقرره بأنك قد أعطيته ووعظته..."[193].

وخلاصة القول إن سيبويه والمبرد وغيرهما من البصريين المتقدمين قال بهذا المعنى، وأكد عليه أكثر المبرّد، كما أثبته الكوفيون كذلك ومن تبعهم كابن مالك[194].

---

[185]- ص: 21.

[186]- معاني الحروف، ص102. وانظر: الشواهد الأخرى من القرآن الكريم على هذه الدلالة في البرهان، 434/4.

[187]- البيت للشاعر زيد الخيل، من شواهد المقتضب، 44/1. الخصائص، 463/2. شرح المفصل، 153/8. شرح التسهيل، 112/4. وارتشاف الضرب، 2365/5. المغني. 352/2. انظر: شرح شواهد المغني، 772/2.

[188]- الجنى، ص345. المغني، 352/2.

[189]- شرح المفصل، 153/8.

[190]- ارتشاف الضرب، 2365/5.

[191]- الإنسان: 1.

[192]- قصد بذلك مجيئها بمعنى حرف النفي، وقد استدل عليه بقول القائل: "وهل يقدر واحد على مثل هذا"، معاني القرآن، 213/3، أو هي التي بمعنى (ما) عند الهروي، الأزهية، ص209. وعند المرادي، الجنى، ص342.

[193]- معاني القرآن، 212/3.

[194]- شرح التسهيل، 112/4.

ولعلّ ما يؤيد القول بهذا المعنى عند البصريين ما ذهب إليه ابن جني في قوله أن هل قد "...أخرجت عن بابها إلى معنى قد نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[195]، قالوا: معناه قد أتى عليه ذلك..."[196]. وهو في قوله هذا لم يستنكر هذه الدلالة، وإنما حاول أن يردها تأويلا إلى بابها، فهي عنده تحتمل "هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جوابه من (نعم) ملفوظا بها، ومقدرة، أي فكما أن ذلك كذلك، فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يتأى بما فتح له، وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه، بالله هل سقتني فأعطيتك!، أم هل أرجي ء ذمتك! أي فكما [illegible] تعرف حقّي عليك، وإحساني إليك..."[197].

2-من الحروف المشبهة بالفعل:

أ- (لعلّ)

هي حرف مشبه بالفعل[198] من أخوات إنّ يؤتى بها لإفادة معنى الترجي و الإشفاق، وإلى هذا ذهب سيبويه فقال: "وإذا قلت لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه..."[199]، وفي موضع آخر قال: "ولعلّ وعسى طمع وإشفاق"[200]، والإشفاق هو ما عبر عنه المبرد بالتوقع[201]، أي توقع محبوب أو مكروه[202]، أو تقوع لمرجو أو مخوف[203].

ولخص المتأخرون هذه المعاني على نحو ما ذكر ابن هشام فقال من معانيها "ترجي

---

[195]- الإنسان: 1.

[196]-الخصائص، 462/4.

[197]-المصدر نفسه، 462/4.

[198]-وقد حكي الجر بهذا الحرف عن العرب، وخصوا به قبيلة عقيل، قال بهذا أبو زيد الأنصاري والفراء والأخفش وغيرهم من الأئمة. انظر: الجنى، ص583.

[199]-الكتاب، 142/2.

[200]-المصدر نفسه، 233/4.

[201]-ارتشاف الضرب، 1240/3.

[202]- المقتضب، 93/3.

[203]- المصدر نفسه، 108/4.

المحبوب والإشفاق من المكروه"[204].

وقد زادوا على المعاني الأولى التعليل والاستفهام[205]، فأسند ابن مالك معنى التعليل إلى الأخفش الأوسط[206]، أما المرادي وابن هشام فخصا به جماعة ومنهم: الكسائي من الكوفيين، والأخفش من البصريين، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[207]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[208]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[209]، أي ليتذكر ولتشكروا ولتهتدوا.

وإلى هذا ذهب الأخفش في تفسيره للآية الأولى، فقال: "تجيئ لعلّ بمعنى لام التعليل: نحو قول الرجل لصاحبه: أفرغ لعلنا نتغدى، والمعنى لنتغدّى، وحتى نتغدى ونقول للرجل اعمل عملك، لعلك تأخذ أجرك، أي لتأخذه..."[210].

ويبدو أن الأخفش وحده من البصريين الذي قال بهذا المعنى، فقد أشار إليه ابن هشام في قوله بمجيء لعلّ بمعنى كي[211]، أي حاملة معنى التعليل الذي يؤدى كذلك باللام.

وذهب البصريون إلى إنكار هذا المعنى بإبقاء (لعلّ) على معناها في الرجاء، وأوّلوا قوله تعالى: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[212]، بأنّ الرجاء مصروف للمخاطبين، أي إذهبا على رجائكما، وقد أشار إلى ذلك سيبويه[213].

---

[204]- المغني، 287/1. انظر: ارتشاف الضرب 1240/3. الجنى، ص580.

[205]- شرح التسهيل، 5/2. الجنى، ص580. المغني. 288/1.

[206]- الجنى، ص580. المغني، 288/1. معاني القرآن، 631/2.

[207]- طه: 44.

[208]- آل عمران: 123..

[209]- البقرة: 53.

[210]- معاني القرآن، 631/2.

[211]- الأصول في النحو، 259/1. والظاهر أن ابن فارس قد قال بمعنى كي في لعل، وهو من النـاهجين لمنهج الكوفيين في تناوب حروف المعاني. الصاحبي، ص170.

[212]- طه: 44.

[213]- الكتاب، 331/1. وانظر: الجنى، ص580. والمغني، 288/1.

أما نصّه عند المبرد في تفسير الآية السابقة فهو: "...إنّما هي للترجي، ولا يقال ذلك لله. ولكن المعنى –والله أعلم– اذهبا أنتما على رجائكما، وقولا القول الذي ترجوان به، ويرجو به المخلوقون تذكر من طالبوه"[214].

وقد أثبت المتأخرون لهذا الحرف وروده بمعنى الاستفهام، أي نيابته عن حرف الاستفهام، ونسبوا ذلك إلى الكوفيين[215]، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾[216]، وقوله تعالى: ﴿لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾[217].

أما البصريون فلم يثبت لهم هذا المعنى، وذكره الزجاجي دون عزوه لأحد[218]. وذهب ابن فارس إلى إثبات هذه الدلالة كأولى دلالات الحرف لعلّ قائلا: "لعلّ تكون استفهاما، وشكا وتكون بمعنى خليق"[219]. وليس عند ابن فارس للبصريين فيها سوى الترجي أو التوقع[220].

أما المنكرون لهذا المعنى فهم على مذهب البصريين، بأن لعلّ "لا تكون للاستفهام أصلا لأن حملها على أصلها ممكن، ولا يحمل شيء على غير أصله إلا ضرورة"[221].

ويذهب أبو حيّان إلى ترجيح مذهب الكوفيين في القول بدلالة هذا الحرف على الاستفهام لوجوده كثيرا في النظم والنثر. يؤيد هذا مذهبهم في نصب الفعل المضارع المقرون بالفاء بعدها، على أن هذا الفعل ينصب بعد هذه الفاء إذا جاء في أساليب معينة من بينها أسلوب الاستفهام[222].

---

[214]–المقتضب، 183/4.

[215]–الأزهية، ص218. ارتشاف الضرب، 1673/4. الجنى، ص580. المغني، 288/1.

[216]–عبس: 3–4.

[217]– الطلاق: 1.

[218]–حروف المعاني، ص30.

[219]–الصاحبي، ص170.

[220]–المصدر نفسه، ص170.

[221]–ائتلاف النصرة، ص158. وانظر: الجنى، ص580. المغني، 288/1.

[222]–ارتشاف الضرب، 1673/4.

والظاهر أن الفراء قد ألمح إلى هذا حينما قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وما يُدريكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[223]، "...اجتمع القراء على فتنفعُه الذكرى بالرفع، ولو كان نصبا على جواب الفاء لـــ(لعلّ) كان صوابا"[224].

وعلى هذا بنى أبو حيان قوله: "وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء، وزعموا أن (لعلّ) تكون استفهاما، وذهب البصريون إلى منع ذلك.." [225].

ب–انّ

وهي حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد، كـــ(إنّ) المكسورة الهمزة[226]. وهي فرع عنها[227].

وقد ذُكر هذا الحرف مجيؤه بمعنى (لعلّ)، وأسند سيبويه هذه الدلالة إلى الخليل بن أحمد[228]. وحُكي عنه «ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا»، واستدلوا على هذا بقوله تعالى: ﴿وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[229]، وهذا في مذهب من فتح أنّ[230].

ويستقل البصريون بهذه الدلالة ويرى المتأخرون بأنها لغة في (لعلّ) يُتلفظ بها (أنّ) بدل (لعلّ) [231].

---

[223]–عبس: 3–4.

[224]–معاني القرآن، 235/3.

[225]–ارتشاف الضرب، 1673/4.

[226]–انظر: المصدر نفسه، 1237/3. الرصف، ص127. الجنى، ص418،402. المغني، 38/1.

[227]–المغني، 38/1.

[228]–الكتاب، 123/3. وانظر: معاني الحروف للرماني، ص112. الجنى، ص418.

[229]–الأنعام: 109.

[230]–وقراءة فتح الهمزة في (أنّ): هي قراءة نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر: الحجة للقراء السبعة، 375/3.

[231]–الجنى،ص 418. المغني ، 38/1

وهذه الدلالة أثبتها إلى جانب سيبويه الأخفش[232]، كما ذكرها الرماني[233] والزجاجي[234] كذلك. واستدلوا بما حكاه سيبويه عن الخليل[235].

3-من حروف العطف (الفاء)

وهي حرف عطف يفيد الترتيب بلا مهلة، ولذلك قالوا معناها التعقيب[236]، وإفادتها لهذا المعنى يدل عليه "وقوعها في الجواب وامتناع الواو، وثُمّ عنه"[237]، وهذا مذهب البصريين، إذ يقولون "مررت بزيد فعمرو، الفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءا به..."[238].

وهذا واضح في قول سيبويه عن هذا الحرف بأنه: "...يضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقا بعضه في إثر بعض، وذلك قولك: مررت بعمرو فزيد فخالد..."[239].

ودلالة الفاء على الترتيب هو مذهب الجمهور من البصريين إلا الجرمي[240]. الذي قال بعدم إفادتها للترتيب المطلق في الأماكن والمطر "...تقول عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد. ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد..."[241].

---

[232]-معاني القرآن، 132/1.

[233]-حروف المعاني، ص57.

[234]-معاني الحروف، ص112.

[235]-الكتاب، 123/3.

[236]-الجنى، ص61.

[237]-شرح المفصل، 8/94-95. وانظر: ارتشاف الضرب، 1985/4.

[238]-الصاحبي، ص110.

[239]-الكتاب، 217/4.

[240]- ارتشاف الضرب ، 1985/4

[241]- المصدر نفسه ، 1985/1

وذهب الفراء وهو من الكوفيين إلى مخالفة جمهور البصريين في القول بإمكان مجيء الفاء لعدم الترتيب، مُفسرًا قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا. فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[242]. فيقول: "إنما أتاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدم الهلاك؟ قلت: لأنّ الهلاك والبأس يقعان معا، كما تقول: أعطيتني فأحسنت فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء، ولا قبله، إنّما وقعا معا، فاستجيز ذلك"[243].

والظاهر أنّ مذهب من قال بعدم إفادة الفاء للترتيب قد أفسح المجال لتنوع دلالة هذا الحرف، وقد يكون هذا التنوع مندوب، من ذلك القول بمجيئه في موضع الواو لإفادة مطلق الجمع، ذهب إلى ذلك قطرب البصري[244] والأخفش الأوسط[245]، وقال به الجرمي مقيّدا هذه الدلالة بورود الفاء مع الأماكن والمطر[246].

واستدلوا بقول امرئ القيس[247]

قفَا نبكِ من ذِكرَى حَبيبٍ ومَنزِلِ * بسقطِ اللّوَى بين الدَّخُولِ فَحوْملِ

أي بسقط اللّوى بين الدخول وحومل.

وهذا الرأي المنسوب لقطرب والأخفش الأوسط ذكره الهروي وابن فارس، ونصه عند ابن فراس: "وكان قطرب يقول بقول الأخفش، يقول إنّ الفاء مثل الواو في بين الدخول فحومل، قال: ولولا أنّ الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى، لأنّه لا يريد أن يصيّره بين الدخول أولا، ثم بين حومل، وهذا كثير في الشعر..."[248].

---

[242]–الأعراف: 4.

[243]–معاني القرآن، 371/1.

[244]–ارتشاف الضرب، 1985/4. الجنى، ص63.

[245]–الصاحبي، ص110.

[246]–المصدر نفسه، ص110.

[247]–البيت في الديوان، ص25. هو من شواهد الكتاب، 205/4. الصاحبي، ص110. الأزهية، ص244. الجنى، ص63. المغني، 161/1.

[248]–الصاحبي، ص110. انظر: الأزهية، ص245.

والظاهر أن القول بمجيء الفاء بموضع الواو جوزه الفراء في الآية السابقة حينما قال: "...وقوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا﴾[249]، قد يكونان خبرًا بالواو: أهلكناها وجاءها البأس بياتا"[250].

وهذا ما أشار إليه الهروي حينما استدل بهذه الآية، فقال: ومذهب قوم على أنّ "الفاء هاهنا بمعنى الواو، لأن البأس لم يأتها بعد الهلاك"[251].

وذهب البصريون وأتباعهم إلى إبقاء الفاء على حالها في دلالتها على الترتيب، وذلك بتأويل معناها في الآية على النحو الآتي: "وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا فهلكت..."[252].

ومثل هذا الأمر يبدو وجها واحدا في قراءة الآية وتفسيرها، وتبقى الوجوه الأخرى محتملة، لأن الفراء إضافة إلى تفسيره السابق لمعنى الفاء، فقد جوز أيضا تفسير معناها بما يشبه تأويل البصريين، فقال: "وإن شئت كان المعنى، وكم من قرية أهلكناها، فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت كان..."[253].

ويتعين من خلال ما ذكر عدم القطع بدلالة الفاء على الترتيب، مما يقتضي القول بدلالتها على معنى حرف آخر دون تمحل في التأويل، وهذا لم يُخص به الكوفيون، بل أُسند إلى جماعة من البصريين نهجوا في تتبع اللغة منهجا وظيفيا دقيقا، وذلك بالنظر الثاقب وبحجية النّص وبالرواية الدقيقة، وليس بالقواعد المسبقة[254].

---

[249]–الأعراف: 4.

[250]–معاني القرآن، 372/1.

[251]–الأزهية، ص245.

[252]–الرصف، ص377. انظر: الوجوه التأويلية المختلفة لإبقاء الفاء على معناها (دلالة الترتيب مع التعقيب في البرهان)، 294/4. والجنى، ص63-64.

[253]–معاني القرآن، 371/1.

[254]–وقد روى الأصمعي بيت امرئ القيس السابق بالواو وليس بالفاء، وكان يقول: "هذا كما يقال: أنت بين زيد وعمرو، ولا يقال: بين زيد فعمرو". الأزهية، ص245. وانظر: ذكر هذه الرواية في السفتي، 162/1.

ولذلك ذهبت فئة إلى القول في مواضع أخرى بعدم إفادة (ثم) كذلك للترتيب المطلق، وحكوا ذلك عن قطرب والأخفش والفراء. وهذا المذهب جعل إمكان دلالة ثم كذلك على معنى الواو واردا في سياقات معينة، وقد أسند ابن فارس هذا الرأي إلى قطرب، واستدل عليه بقول الشاعر[255]:

سألتُ ربيعةَ من خيْرُهَا * أبًا ثمَّ أمًّا؟ فقالتِ لِمَهْ؟

ومنه ما ذهب إليه الفراء: "زرت عبد الله وزيدًا، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد الله ثم زيدا، أو زرت عبد الله فزيدا، كان الأول قبل الآخر، إلاّ أن تريد بالآخر أن يكون مردودا على خبر المخبر فتجعله أولا..."[256].

وفي نص الفراء يتبين لنا نفي ما نُسب إليه من القول بدلالة الواو على الترتيب[257].

أما ما استدل به ابن فارس[258] على مجيء ثم بمعنى الواو في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿فإلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾[259].

4-من حروف الاستثناء (إلا)

هي حرف استثناء أصالة، وضعت لفظا لهذا الغرض[260]، عرّفها سيبويه قائلا: "فحرف الاستثناء إلا...ويكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه قبله..."[261].

وقد أسندوا إلى الكوفيين وجماعة من البصريين القول بنيابة هذا الحرف عن الواو العاطفة لفظا ومعنى، وإلى هذا ذهب ابن مالك وأبو حيان والمرادي وابن هشام، واستدلوا

255- لم اهتد إلى تخريجه.

256- معاني القرآن للفراء، 396/1.

257- انظر: الفصل الثالث ودلالة الواو على الجمع المطلق، وشرح التسهيل، 349/3.

258- الصاحبي، ص148.

259- يونس: 46.

260- الرصف، ص 85

261- الكتاب، 309/2-310

على ذلك بقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[262]، أي والذين ظلموا، وبقوله تعالى: ﴿لاَ يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ﴾[263]، أي ومن ظلم[264].

والظاهر أن الجماعة من البصريين القائلة بهذا المعنى هما أبو عبيدة والأخفش الأوسط، لأن أبا عبيدة قال في تفسير الآية الأولى: "...موضع إلاّ هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، وتجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، وللذين ظلموا"[265].

وهي عند الأخفش في هذا الموضع كائنة بمعنى الواو، والعطف بها جائز، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر[266]:

وأرَى لها دارًا بأغدِرَةِ الـ ... سيدانِ لم يُدرسْ لها رسمْ

إلاّ رمادًا هامدًا دفعتْ ... عنه الرّياحَ حوائلٌ سحمْ

أي وأرى لها دارا ورمادا[267].

الذي تبين لي، أن الفراء لم يستحسن دلالة إلاّ على معنى الواو في الآيتين السابقتين، على أنّه جوّز هذا في موضع آخر، وهذا لا يؤيد حتما رأي من ذهب إلى إسناد هذا المعنى إليه[268]، مستدلا بهما، إذ اكتفى الفراء بذكر هذا الموضع الدلالي لـ(إلا)، ونسبه إلى

---

[262]-البقرة: 150.

[263]- النمل: 10-11.

[264]-شرح التسهيل، 268/2، 345/3. ارتشاف الضرب، 1977/4. وقد خصّ بها الأخفش والفراء. انظر: الجنى، ص512. وفي المغني، 73/1. خصّ بها أبو عبيدة والأخفش والفراء.

[265]-مجاز القرآن، 60/1.

[266]-البيتان للمخبّل السعدي، وهما من شواهد الصاحبي، ص135. اللسان، مادة (خلد) واكتفى ابن منظور بذكر البيت الثاني فقط، انظر: شرح التسهيل، 345/3.

[267]-معاني القرآن، 343/1.

[268]-وهو رأي أبي جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط3، (1409هـ-1988م)، 200/3. انظر: شرح التسهيل، 268/2. ارتشاف الضرب، 1977/4. المغني، 73/1.

ولست أدري كيف لجأت كثير من المصادر[276]، إلى إثبات هذه الدلالة للكوفيين دون البصريين، مع العلم أن البصريّيْن أبا عبيدة والأخفش الأوسط هما القائلان بها دون شرط أو قيد، بينما تحفظ الفراء في ذلك.

وحجّة من ردّ هذه الدلالة من البصريين أن إلاّ لا تكون بمعنى الواو، لأنّها موضوعة أصلا للاستثناء، وهذا يقتضي إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، بينما الواو حرف عطف يفيد الجمع، أي إدخال الثاني في حكم الأول، ولذلك تمتنع هذه الدلالة، وإلا عند البصريين بمعنى لكن، والاستثناء منقطع[277].

ويذهب العكبري إلى أن وجه القول في مجيء إلا بمعنى الواو هو قول للكوفيين[278]، وهذا عندهم من قبيل الأضداد، لأنّ موضوع إلاّ مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشرك ما بعدها بما قبلها. أما البصريون فالأصل أن يراد بكل حرف بمعناه الأصلي حتى لا تلتبس المعاني، وإن صح من العرب هذا فيحفظ ولا يقاس عليه[279]. لأن إلاّ عند البصريين "في كل موضع على معناها في الاستثناء"[280]. ويظهر لنا أن دلالات حروف المعاني عند الفريقين قد انبنت على ظواهر من فقه اللغة، كالترادف الذي انبنت عليه ظاهرة التضمين، والاشتراك وأحيانا التضاد الذي انبنت عليهما ظاهرة التناوب، فإذا كان الترادف قد أوقعه البصريون في الفعل المتعدي، فإن الكوفيين قد جعلوا الحرف الواحد مؤديا معاني متنوعة ومتغايرة، وأحيانا متضادة، ليدخل ذلك في باب الأضداد، وكل هذا يؤكد علاقة هذه الحروف واستعمالاتها بفقه اللغة[281].

---

[276]–الإنصاف، 266/1. انظر: إعراب القرآن للنحاس، 200/3.

[277]–إئتلاف النصرة، ص174–175. انظر: إعراب القرآن للنحاس، 200/3.

[278]–ذكر هذا المعنى ابن فارس وأضاف كذلك مجيء إلا بمعنى بل. الصاحبي، 135. وانظر: البرهان، 238/4.

[279]–انظر: كتاب سيبويه، 325/2. الأصول في النحو، 291/1. والقول بمجيء إلا بمعنى لكن عند البصريين حكاه الأخفش عن يونس بن حبيب. معاني القرآن، 343/1.

[280]–التبيين عن مذاهب النحويين، ص403–404.

[281]–الخصائص، 306/2.

ولست أدري كيف لجأت كثير من المصادر[276]، إلى إثبات هذه الدلالة للكوفيين دون البصريين، مع العلم أن البصريّيْن أبا عبيدة والأخفش الأوسط هما القائلان بها دون شرط أو قيد، بينما تحفظ الفراء في ذلك.

وحجّة من ردّ هذه الدلالة من البصريين أن إلاّ لا تكون بمعنى الواو، لأنّها موضوعة أصلا للاستثناء، وهذا يقتضي إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، بينما الواو حرف عطف يفيد الجمع، أي إدخال الثاني في حكم الأول، ولذلك تمتنع هذه الدلالة، وإلا عند البصريين بمعنى لكن، والاستثناء منقطع[277].

ويذهب العكبري إلى أن وجه القول في مجيء إلا بمعنى الواو هو قول للكوفيين[278]، وهذا عندهم من قبيل الأضداد، لأنّ موضوع إلاّ مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشرك ما بعدها بما قبلها. أما البصريون فالأصل أن يعتقد كل حرف بمعناه الأصلي حتى لا تلتبس المعاني، وإن صح من العرب هذا فيحفظ ولا يقاس عليه[279]. لأن إلاّ عند البصريين "في كل موضع على معناها في الاستثناء"[280]. ويظهر لنا أن دلالات حروف المعاني عند الفريقين قد انبنت على ظواهر من فقه اللغة، كالترادف الذي انبنت عليه ظاهرة التضمين، والاشتراك وأحيانا التضاد الذي انبنت عليهما ظاهرة التناوب، فإذا كان الترادف قد أوقعه البصريون في الفعل المتعدي، فإن الكوفيين قد جعلوا الحرف الواحد مؤديا معاني متنوعة ومتغايرة، وأحيانا متضادة، ليدخل ذلك في باب الأضداد، وكل هذا يؤكد علاقة هذه الحروف واستعمالاتها بفقه اللغة[281].

276- الإنصاف، 266/1. انظر: إعراب القرآن للنحاس، 200/3.

277- ائتلاف النصرة، ص174-175. انظر: إعراب القرآن للنحاس، 200/3.

278- ذكر هذا المعنى ابن فارس وأضاف كذلك مجيء إلا بمعنى بل. الصاحبي، 135. وانظر: البرهان، 238/4.

279- انظر: كتاب سيبويه، 325/2. الأصول في النحو، 291/1. والقول بمجيء إلا بمعنى لكن عند البصريين حكاه الأخفش عن يونس بن حبيب. معاني القرآن، 343/1.

280- التبيين عن مذاهب النحويين، ص403-404.

281- الخصائص 306/2.

5-من الحروف النافية (لمّا)

وهي من حروف النفي الجازمة للفعل، تدخل على الفعل المضارع فتصير معناه للماضي كـ(لم)، فهي جواب في التقدير لمن قال: قد فعل[282].

ومماذكر لهذا الحرف معاقبته لمعنى (إلاّ) في الاستثناء، كقول القائل "إنْ ضربَك لمّا زيدٌ" أي إلا، ومما استدلوا به على هذا المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[283] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[284] في من شدد الميم وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة[285].

والظاهر أنّ البصريين قد أثبتوا مجيء (لمّا) مشددة بمعنى إلاّ الاستثنائية، يُؤيده ما أُسند إلى سيبويه من القول: (نشدتك الله لمّا فعلت)، أي إلاّ فعلت، ذكر له هذا أبو علي الفارسي، وقد ذهب إلى أنه يُحكى عن الخليل، ودلالتها على هذا المعنى عند سيبويه واردة في سياق قسم أو نفي[286].

أما الرماني فأثبت هذا المعنى وأسنده إلى سيبويه، وجلة النحويين ممن يُعتد بهم، ولعله أومأ في ذلك إلى غالبية البصريين[287]، وقد لا يكون الأخفش من هؤلاء، لأن أبا علي الفارسي نفى عنه تأييد هذا الوجه الدلالي في لمّا، فقد ذهب إلى أنه ليس من عرف استعمالات العرب[288]. في حين أثبت الزجاجي هذه الدلالة دون عزوها لأحد[289].

---

[282]-معاني الحروف للرماني، ص132. الرصف، ص281. الجنى، ص592. المغني، 277/1.

[283]-طارق: 4.

[284]-هود: 111.

[285]-انظر: الحجة للقراء السبعة، 397/6. وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د/عبد الرحمن سليمان العثيمن، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1413هـ-1992م)، 297/2.

[286]-الحجة للقراء السبعة، 397/6.

[287]- معاني الحروف، ص132. انظر: أمالي ابن الشجري، 145/3.

[288]-الحجة، 397/6. انظر: معاني القرآن للأخفش، 584/2-688. معاني القرآن للفراء، 377/2.

[289]-حروف المعاني، ص11.

وذهب المالقي إلى تأييد هذا الوجه الدلالي في لمّا مستندا إلى قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿إِنْ مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[290]، إذ قرأها ابن مسعود (لَمَا)، فهذا نص على أنّ هذا الحرف بمعنى إلاّ، "وكذلك حكى اللغويون، ومثلوا: فلم أر من القوم لمّا زيدا، بمعنى إلاّ زيدا"[291].

وإذا كان البصريون قد قالوا بدلالة لمّا على معنى إلاّ، فإن الفراء لم ينف هذه الدلالة تماما، كما ذهب الهروي، إذ أسند إليه إنكار هذا المعنى، في تفسير قوله تعالى: ﴿وإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُم﴾[292]، لمّا قال الفراء: "...وأما من جعل لمّا بمنزلة إلاّ فإنّه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لمّا قمت، وإلاّ قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز سمعت في الكلام: ذهب الناس لمّا زيد"[293].

وكأنّا بالفراء يشترط في مجيء حرف بمعنى حرف آخر أن يصلح الواحد منهما في مكان الآخر كما هو في حروف الجر، فهو لم ينف هذه الدلالة وإنما انتقدها ووجهها، ولعلّ الكسائي هو الذي ردّ هذا المعنى بقوله: "لا أعرف جهة لمّا في التشديد في القراءة"[294].

فما وجه تفسير الكوفيين لهذا الحرف إذن في الشواهد المستدل بها، فإذا استثنينا الفراء فإنّ كثيرا من المصادر أسندت إلى الكوفيين تفسير اللام الداخلة على خبر إن المكسورة المخففة وسمتها لام إلاّ، وما حرف صلة زائد، والبصريون يسمونها لام الإيجاب في قراءة التخفيف، ولعلّ هذا المذهب يتعين في قول ابن خالويه: "...قرأ عاصم وحمزة بالتشديد: لمّا بمعنى إلاّ، وقرأ الباقون (لما) مخففا جعلوا ما صلة..."[295] وقد يكون قصد

290-الصافات: 3.

291-الرصف، 83/2.

292-هود: 111.

293-معاني القرآن، 29/2. وانظر اللامات للهروي، ص99-100.

294-معاني القرآن، 29/2.

295-إعراب القراءات السبع، 297/2.

بالباقين الكسائي والأخفش[296]، وهذا ما ذهب إليه الزجاجي في باب اللام التي تلزم إن المكسورة الهمزة المخففة، فقال: بأنّ أهل الكوفة يسمون هذه اللام لام إلاّ، ويجعلون إن هاهنا بمنزلة ما النافية، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم لَفَاسِقِينَ﴾[297]، أي ما وجدنا أكثرهم إلاّ فاسقين[298].

ودليل الكوفيين على إثبات هذا المعنى لحرف اللام، وروده كثيرا في القرآن الكريم[299]، وإذا كان الزجاجي قد خطأهم في مذهبهم هذا، وعدّه ضربا من الغلط في التأويل[300]، فإنّ ابن الشجري تبعه في ذلك قائلا: "...وسائر الذي مضى يخرجونه إلى هذا التأويل، وهذا غلط"[301].

أما الهروي فقد قبل القول بهذا الوجه الدلالي عندهم دون أن ينتقده أو يوجهه[302]، ومن استدلالات الكوفيين على هذا المعنى من الشعر قوله[303]:

شَلّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ[304] لَمُسلمًا * حَلّت عليكَ عُقُوبةُ المتعمّدِ

وذهب المتأخرون إلى تأييد الدلالة البصرية في القول بمجيء لَمَا بمعنى إلاّ، وقيدوه

---

[296]-انظر: الإنصاف، 641/2. وإئتلاف النصرة، ص163. وقد ذهب الزبيدي إلى عدّ الأخفش مع الكوفيين القائلين بدلالة اللام على معنى إلاّ.

[297]- الأعراف: 102.

[298]-اللامات، للزجاجي، ص115. انظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل، ص255.

[299]-الإنصاف، 640/2.

[300]-اللامات للزجاجي، ص115.

[301]-الأمالي، 145/3.

[302]-الهروي، ص88.

[303]-البيت ينسب لعاتكة بنت زيد في رثاء زوجها الزبير بن العوام، وهو من شواهد الجمل في النحو المنسوب للخليل، ص255. اللامات للزجاجي، ص116 برواية هَبلَتك أمك إن قتلت... والأزهية، ص49. وشرح المفصل، 71/8. برواية بالله ربك إن قتلت... والإنصاف، 641/2. أمالي ابن الشجري، 147/3. المغني، 24/1. انظر: شرح شواهد المغني، 71/1. الموفي في النحو الكوفي، ص160.

[304]-واستدل به الكوفيون على جواز مجيء الفعل بعد إن المخففة من الثقيلة، وهذا لا يجوزه البصريون. انظر: شرح المفصل، 1/8.

بأسلوب القسم والنفي، كما نُقل عن سيبويه[305].

وما ذهب إليه ابن يعيش يلخص مذهب البصريين في القول بدلالة لمّا على معنى إلاّ، "...ويحتمل أن تكون لمّا بمعنى إلاّ للاستثناء، نحو قولهم: عزمت عليك لما ضربت كاتبك، يريد إلاّ ضربت كاتبك، وإنّ نافية والتقدير، وما كل إلا ليوفينهم، ويجوز أن تكون إن المخففة من الثقيلة، ولمّا بمعنى إلاّ وهي زائدة، لأنّ إلاّ تستعمل زائدة..."[306].

أما الكوفيون فلم يسند إليهم القول بمجيء لما بمعنى إلاّ على النحو الذي ذهب إليه البصريون، ويستدل على ذلك بما جاء في قول الفراء: "...ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها لغة في هذيل*، يجعلون إلاّ مع إن المخففة (لمّا) ولا يجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلا عليها حافظ، ومن خفف قال: إنما هي لام جواب لـ(إن)، وما التي بعدها صلة ...فلا يكون في ما، وهي صلة تشديد"[307].

فمجيء لمّا بمعنى إلاّ عند الفراء هي لغة في هُذيل، والفراء لم يستنكر هذا الاستعمال، كما أنه لم يؤيده.

والظاهر أن الكوفيين انفردوا في قولهم بمجيء اللام بمعنى إلاّ[308]، كما ذهب ابن يعيش، ففي قولهم: "إن زيد لقائم، بمعنى النفي، وأنّ اللام بمعنى إلاّ، فالمعنى ما زيد إلاّ قائم، والصواب مذهب البصريين، لأنه وإن ساعدهم المعنى، فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى إلاّ"[309].

إن في عبارة ابن يعيش "وإن ساعدهم المعنى" يتبين لنا مدى لجوء الكوفيين إلى اتخاذ

305-انظر: الأزهية، ص198. شرح التسهيل، 101/4. الجنى، 593.

306-شرح المفصل، 75/8. انظر: مذهب إلاّ الزائدة عند ابن جني في المحتسب، 452/1.

*-انظر: الجامع لأحكام القرآن، 4/20. ويذهب الهروي إلى أنها لغة قد زالت. اللامات، ص100.

307-معاني القرآن، 254/3-255. انظر: 29/2، 377. انظر: التبيان في إعراب القرآن، 1287/2.

308-الموفي في النحو الكوفي، ص160.

309-شرح المفصل، 72/8.

المستوى الدلالي السائغ للنص في تنويع وظائف حروف المعاني نحو مجيء إن نافية واللام بمعنى إلاّ، بينما وقفنا عند البصريين، بأنّ ما لم يعهدوه في قواعدهم وأوضاعهم لا يجوزون به دلالة النص، كاشتراطهم مجيء فعل ناسخ بعد إن[310]، كما أنهم قد يلجؤون إلى تقييد مواضع النيابة نحو مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ) بضوابط أسلوبية أخرى كأسلوب القسم والنفي.

ويتعين من خلال هذه المواضع التي أوردناها على سبيل المثال، أنّ البصريين والكوفيين تكاملا في هاتين الظاهرتين، ولو كان الأمر مقصورا على واحدة منهما لأقفلت النصوص وانغلقت على قارئيها، وتحيرت مقاصدها، ولذلك وقفنا من خلال تتبعنا لتفسيرات وتأويلات النصوص لدى الفريقين على أن النص والقاعدة كانا حَكمًا في هذين الرأيين، فالعرب استعملت حروف المعاني في أثناء كلامها بدقة بالغة، وحكمة زائدة كما ظهر ذلك من خلال كلامها، نظما ونثرا، ومن خلال نصوص القرآن الكريم الذي نزل بلسانها، فكشف عن أسرار هذه اللغة، وفجر كوامنها بما يدفع دائما إلى تجديد المعاني والدلالات.

وهذا التنوع في دلالات حروف المعاني وعدم حصرها في دائرة التفسير الواحد والفزع إلى تأويل كثير منها بمراعاة القاعدة الأصلية، يمنع الزيغ عنها والانحراف بها إلى تفسيرات لا تستند إلى نص حجة أو رواية موثوق منها، وهذا يهيئ للقارئ دوما أن يذهب كل مذهب ممكن قد يلتمسه عند البصريين أو عند الكوفيين أو عند كليهما معا[311].

ونخلص في الأخير إلى أن ظاهرتي التضمين والتناوب في حروف المعاني لم تكن الواحدة منهما مقصورة على فريق دون آخر، وإنّما غلب التضمين على البصريين، كما غلب التناوب على الكوفيين، هذا وإن كان الفريقان قد اختلفا في المنهج بلجوء البصريين

310- شرح المفصل، 72/8.

311- ثراء المعنى في القرآن الكريم، د/محمد خليل جيجك، دار السلام، القاهرة، مصر، (1419هـ-1999م)، ص64.

كثيرا إلى التأويل، واكتفاء الكوفيين كثيرا بالتفسير، فإن هذا التباين الظاهر بينهما أكسب اللغة ثراءً وتجددا في المعاني من خلال القراءات المتباينة للنص الواحد، بما يتفق ودلالات الحروف التي أثبتها النحويون واللغويون.

فظاهرة التناوب في حروف المعاني بدت أوسع كثيرا من ظاهرة التضمين، لحاجة التضمين إلى الترادف الكائن بين الأفعال، فقد يتعدى الفعل إلى الحرف الوارد في النص بمرادفه أحيانا أو بضده قليلا، وهذا لا يمكن التوصل إليه إلا بتأويل أو تقدير، وفقاهة باللغة في اللغة.

أمّا ظاهرة التناوب فتنبني أساسا على المشترك اللفظي في استعمال الحرف الواحد بدلالات حروف مغايرة له في الوظيفة وفي المعنى. ولا يسوغ هذه الظاهرة الواسعة والواقعة على جميع طوائف حروف المعاني إلا النص المستدل به من القرآن الكريم ومن كلام العرب[312]. كما أنّ التناوب ليس واقعا على جميع الحروف، وإنما على بعضها، فهو ليس بالأمر المقيس الذي قد يؤدي شيوعه إلى التباس المعاني والدلالات، ولذلك ذهب ابن هشام إلى تقييده لخضوعه للسماع[313].

فإذا كان التضمين يميل بالنص إلى التأويل والمجاز، فإن التناوب لا يلتجأ فيه "إلى المجاز والتأويل ونحوهما من غير داع، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلّها حقيقي... ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد، لأن هذا كثير في اللغة ويسمى المشترك اللفظي"[314].

وبالنظر إلى ما سقناه في هذا الفصل عن الظاهرتين، فإننا لا يمكن أن نستغني عما تقدمانه في مجالهما من أثر كبير وإمكانات في تطوير الدلالات وتجديدها، بما يجعل اللغة طيعةً غير رتيبة، وبما يمنحها المرونة والاتساع[315].

312-انظر: الخصائص، 2/306-310. انظر: تعريف الترادف والمشترك والتضاد في الصاحبي، ص201، 269. والمزهر، 1/406.

(313)-انظر: المغني، 2/656.

314-النحو الوفي، 2/542.

315-انظر: كتاب الأمة (في شرف العربية)، د/إبراهيم السمرائي، سلسلة تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الدوحة، 1994، ص104-114.

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بعد إنجاز ما رأيت أنه قد كشف عن قضايا وظواهر لغوية أساسية مثلت طريقة عرض دلالات حروف المعاني عند البصريين والكوفيين، وبعد أن تعيّنت المعالم الرئيسة لدى كل فريق، أمكن القول إن لكل فريق آلياته المنهجية والفكرية في الكشف عن أسرار هذه الحروف واستعمالاتها.

لقد كان مدار حروف المعاني في الكلام حَكَمًا في توجيه دلالات النصوص، فحرف المعنى لم يكن مجرد قسم من أقسام الكلم، وإنما كان ضميمة ووسيلة لغوية ضرورية يجنح بها إلى تلوين الأساليب وفق فرضيات وتأويلات عديدة، كشفت عنها المادة المصدرية عند الفريقين.

لقد كان الوقوف على مصطلح حروف المعاني، ومقابلته بما شاع في بعض المصادر بمسمى معاني الحروف، يكشف عن محتوى المصطلح، ويلفت النظر أكثر إلى خصوصية حروف المعاني في مباحث وأبواب مصادر المشتغلين باللغة، لاحتواء هذا المضمون في الغالب على القسم الثالث من أقسام الكلم في العربية، وهو عند النحويين لا يتعدى ما أريد به في القسم الثالث من تلك الأقسام، بحكم وظيفته الإعرابية.

أما عند اللغويين وعلماء أصول الفقه، فقد اتسع مضمونه ليشمل مفردات من ظروف وأسماء مبهمة تشبه الحرف في وظائفها الدلالية، وخلص القول إلى أن النحويين كانوا أكثر دقة وتحديدا لمضمون مصطلح حروف المعاني، وأن أهمية تحديده ووضوح دلالته عندهم أسهم كثيرا في البناء اللغوي والفكري، لمضامينه ومحتواه، حتى لا يحمّل الكلام أكثر مما يحتمل.

ولهذا كان التحقق من المادة التي انبنى عليها التمثيل وانتقاء النماذج من حروف المعاني، مطلبا لا بد منه في الوقوف على الوظائف الدلالية لحروف المعاني لدى كل فريق، بالتماس الأدلة في تثبيت دلالات هذه الحروف.

وكان تتبُّعها وردُّها إلى مظانها الأصلية عاملا في تضييق الفجوة بين المذهبين؛ إذ لا

نعدم أن نجد الاستعمال الوارد عند واحد منهما يرجع في أصل وضعه وتوظيفه إلى مصدر واحد غرف منه علماء المذهبين، وهذا ما يؤسس أكثر لشيوع وقبول دلالات متنوعة وكثيرة، قيد مجالها المتأخرون بتوزيعها على الفريقين وفق رؤية خلافية مسبقة، فطُرح كثير من الدلالات التي قال بها الكوفيون، انتقادا أو رميا لها أحيانا بالشذوذ.

وعلى الرغم من قلة المصادر الكوفية في هذا المجال، إلا أن مقارنة ما جاء في كتاب سيبويه بما جاء في معاني القرآن للفراء قد أنصف المادة الكوفية في مواضع كثيرة، وأولى لها الاعتبار، فلم يقلل من شأنها لاقتدار المصدرين على استيعاب منهج كل فريق بما يميزه من خصائص. فكانت القاعدة والأحكام النحوية القياسية، غالبة على دلالات حروف المعاني عند البصريين، وكان التفسير اللغوي والعرف الاستعمالي والتشبث بالرواية غالبا على دلالات هذه الحروف عند الكوفيين.

وبين هذين المصدرين تشكلت الحلقة الجامعة بين الفريقين، وهي حلقة من علماء بصريين مثل الخليل، ويونس بن حبيب، وأبي عبيدة والأخفش، والمبرد، ومن علماء كوفيين مثل أبي العباس ثعلب وابن فارس وغيرهم من المتأخرين الذين ذهبوا مذهب الكوفيين في الاعتداد بتنوع دلالات حروف المعاني كابن مالك وابن هشام، دون الخروج عن أصول البصريين.

وخلص البحث كذلك إلى تحديد مظاهر ومنطلقات الخلاف الأساسية بين الفريقين وهي في الغالب مردودة إلى طبيعة الدرس النحوي واللغوي لدى كل واحد، وقد وقفنا على أن حروف الجر عند البصريين ضُيقت دلالاتها كثيرا إلى حد الاعتداد بالمعنى الواحد وهو المعنى الأصلي، وتفسير ما ورد مغايرا له، من باب الاتساع في الظاهر، وهو محمول في جميع أوضاعه على الأصل، تقديرا عن طريق التضمين والتأويل.

وقد تعين شيوع ظاهرة التضمين عند البصريين بخاصة في توجيه دلالات حروف الجر، أما عند الكوفيين فقد تنوعت هذه الدلالات واستقلت بأوضاعها ووظائفها دون

تأويل أو تقدير في الغالب، مع الاعتداد بتناوب هذه الحروف في دلالاتها كما ورد في السماع، ودعمته الشواهد القرآنية.

وكان كثيرا ما يلتقي الفريقان في إثبات بعض الظواهر الدلالية، كاتفاقهما بمجيئ حرف المعنى زائدا في نصوص واحدة، والظاهر أن هذه الزيادة عند البصريين أخذت منحى دلاليا مؤصلا لمذهب الحرف الزائد، فاشترطوا له شروطا معينة، بينما أثبت الكوفيون هذه الزيادة من الجانب اللفظي، إلى حد القول إنها عندهم ضرب من المحسنات اللفظية، قد تخرج بالحرف من مصطلح الزيادة إلى الوظيفة اللفظية المستقلة.

وهذا يحدده أكثر المصطلح الشائع عندهم والذي أطلقوه على الحرف الزائد وهو مصطلح الصلة، وتحررهم من الشروط المعتدّ بها في زيادة حروف المعاني عند البصريين، كتسميتهم للواو الزائدة بالواو المقحمة، كما أنهم كثيرا ما امتنعوا عن التصريح بزيادة حرف المعنى لحمله على وظيفة لفظية مستقلة.

وكشف البحث كذلك عن أسلوب التعليل الإعرابي المنطقي الذي غلب على تفسير البصريين لاستعمالات حروف العطف، وهذا يبينه أكثر المسميات التي اختاروها لدلالات تلك الحروف، كالجمع المطلق في الواو، والواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع، وواو المفعول معه، وهي مسميات إعرابية تبتعد عن التفسيرات الدلالية، وكذا قولهم بمجيء (أو)للشك والإبهام والتخيير والإباحة، وهي مسميات عقلية تأويلية، بينما لم يوغل الكوفيون في هذه الدلالات بمسمياتها، وإنما أشاروا إلى معانيها عرضا من خلال تفسيرات بعض النصوص، كما تبين أن بعض ما نسب إليهم إجماعا من قدماء ومتأخرين غير صحيح، كما أن ما قطعوا بنسبته إلى البصريين فيه نظر، كعزوهم دلالة الترتيب في الواو إلى الكوفيين، وجزمهم بعدم التنوع في دلالات الحروف إلى البصريين.

وبذلك تكون ظاهرة التناوب في حروف الجر مما توسع فيه الكوفيون، كما ذهبوا كذلك إلى القول بالتناوب في حروف العطف، ورد البصريون وجوهها ومواضع من

التناوب، إلى المعنى الأصل المعتد به عندهم، ولكن كثيرا ما كان يلتقي الفريقان في تفسير بعض النصوص.

لقد اعتد الفريقان بظاهرتين دلاليتين هما ظاهرتا التضمين والتناوب، فإذا كان التضمين قد غلب على البصريين، فإن الكوفيين جنحوا إليه قليلا، كما أن التناوب لم يكن مقصورا على الكوفيين، فقد أثبته علماء بصريون يعتد بهم، وكانوا أسبق إلى هذا، على نحو ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وسيبويه ويونس بن حبيب في مواضع معينة.

وخلاصة القول إن البصريين لجأوا إلى تبني ظاهرة التضمين لتوافقها مع منهجهم في التأويل والتعليل، وقد استثمروا في ذلك وسائل من فقه اللغة، كالترادف والتضاد، كما أن الكوفيين لجأوا إلى تبني ظاهرة التناوب بشكل واسع لاتفاقها مع مذهبهم في تفسير الظواهر النصية دون تأويل أو تعليل لاحتمال النص دلالات متنوعة، فاستثمروا هم كذلك وسائل أخرى من فقه اللغة، كالاشتراك إلى جانب التضاد.

لقد توخى البصريون في المحافظة على الأصول الحرفية في النصوص تحميل النص تأويلات ترده إلى معنى واحد لا يتجدد ولا يتنوع، والتمس الكوفيون كل دلالة جديدة يؤديها الحرف فجعلوها مستقلة عن غيرها، وذلك بتملصهم من الضوابط والأصول الإعرابية المعتد بها عند البصريين، لقد تعاملوا مع النص بما هو واقع وحاصل فيه، لا بما هو مقدر ومؤول وموافق للقاعدة الأصل.

كما تجاوزوا في عرض دلالات حروف المعاني بعض القوانين عند البصريين، لأن التناوب عندهم لا يكون فقط على مستوى الدلالات، وإنما قد يتعدى الأمر إلى نيابة حرف غير عامل عن حرف عامل، فيأخذ حكمه في العمل، فلا يعتد حينئذ بما هو شائع عند البصريين، من أن الحرف العامل هو المختص بأحد القبيلين (الاسم أو الفعل)، أما ما عداه فلا يعمل.

والأمر الآخر الذي يمكن أن نخلص إليه، القول بأن البصريين وهما الذين ضبطوا

اللغة وتحكموا فيها ساروا بحروف المعاني في هذا الاتجاه، فاعتمادهم التضمين والتأويل أدى بهم إلى الإكثار من التعليلات والتقديرات، حتى يحافظوا على الأحكام التي سنّوها للحرف.

أما الكوفيون فبعد أن اطمأنوا إلى أصول قد تم وضعها عند البصريين التفتوا إلى دلالات النصوص اللغوية، فتتبعوا القرائن السياقية، وتعاملوا مع النصوص القرآنية وكلام العرب، ورأوا بأنّ المعاني المتنوعة محتملة، ولو اقتضى الأمر مخالفة الأصل الموضوع ، ولا بأس من التأويل أحيانا إذا اقتضى الأمر ذلك، ولا بأس عند البصريين من الاعتداد بالشاوب إذا لم ينحرف عن قواعدهم.

وجملة القول إن الفريقين تكاملا، فانطلق البصريون من القاعدة إلى النص، وانطلق الكوفيون من النص إلى توجيه القاعدة، فاستكمل الفريق الثاني ما بدأه الفريق الأول.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهـــــارس

أولا: فهرس الآيات

ثانيا: فهرس الأشعار

ثالث: فهرس المصادر والمراجع

رابعا: فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس الآيات برواية حفص

الآية	رقمها	الصفحة
-سورة البقرة-		
﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ...﴾.	14	206
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ....﴾.	19	119
﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾.	20	68
﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.	41	78
﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.	53	224
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾.	54	70
﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾.	74	166، 178
﴿اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾.	86	78
﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾.	100	181
﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾.	105	131
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾.	106	126
﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾.	135	189
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ...﴾.	150	232-231
﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾.	175	78
﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾.	187	197، 201
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.	195	99، 100
﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ...﴾.	196	147، 178
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾.	220	119
﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾.	253	115

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.	259	169
﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.	277	132
-سورة آل عمران-		
﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾.	10	128
﴿...بِيَدِكَ الْخَيْرُ...﴾.	26	75
﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾.	43	144
﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾.	52	207 ،205
﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾.	75	83
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾.	81	133
﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾.	91	113
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾.	123	244 ،74
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾.	128	185
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾.	142	152
﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾.	179	119
-سورة النساء-		
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾.	02	205
﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾.	03	147
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾.	155	92
﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾.	166	97-95
﴿... قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾.	170	72

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-سورة المائدة		
﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾.	6	هامش 207
﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾.	6	85
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾.	71	92
﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ.. ﴾.	89	163
﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾.	105	56
﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ ﴾.	107	209
-سورة الأنعام-		
﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.	109	226
﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا... ﴾.	110	216
-سورة الأعراف-		
﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا... ﴾.	4	228، 229
﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ﴾.	16	56
﴿ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ﴾.	43	218
﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ ﴾.	57	219
﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾.	65	136
﴿ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ ﴾.	80	88
﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ ﴾.	86	74-84
﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾.	102	236
﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ ﴾.	105	83
﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾.	**132**	**115**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-سورة التوبة-		
﴿ اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾.	9	78
﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾.	25	76
﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾.	38	118
﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا...﴾.	102	149
﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾.	108	110، 111
-سورة يونس-		
﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾.	27	105
﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ ﴾.	46	230
﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ...﴾.	61	136
-سورة هود-		
﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا...﴾.	107-108	232
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾.	111	234-235
-سورة يوسف-		
﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾.	31	78
﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾.	31	105
﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾.	64	83
﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ ﴾.	70	157
﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾.	100	88
-سورة الرعد-		
﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾.	**11**	**123**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-سورة إبراهيم-		
﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا... ﴾.	13	186
-سورة النحل-		
﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾.	32	79
﴿ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾.	77	178
-سورة الإسراء-		
﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... ﴾.	01	108
-سورة الكهف-		
﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾.	19	169
﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾.	26	96
﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾.	31	117
-سورة مريم-		
﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾.	25	99
﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾.	38	96
-سورة طه-		
﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾.	44	173، 224
﴿ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ﴾.	71	122، 224
﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾.	71	213، 215
-سورة الأنبياء-		
﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾.	2	134
﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾.	77	124
﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ... ﴾.	97-96	157
﴿ يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾.	**97**	**121**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-سورة الحج-		
﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾.	15	99
﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾.	25	57، 99
﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾.	30	116
﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾.	77	146
-سورة المؤمنون-		
﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾.	20	72، 73، 95، 101
-سورةالنور-		
﴿ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ ﴾.	31	168
﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾.	43	117
﴿... خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي...﴾.	45	115
﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ﴾.	61	210
-سورة الفرقان-		
﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾.	18	136
﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾.	25	81
﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾.	59	81-82
-سورة النمل-		
﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ...﴾.	10-11	231
-سورة العنكبوت-		
﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ ﴾.	40	70
-سورة سبأ-		
﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى ﴾.	**24**	**170-174**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-سورة فاطر-		
﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾.	2	115
﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾.	3	133
﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾.	40	126
-سورة الصافات-		
﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ... ﴾.	103 101	157
﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ. وَبِاللَّيْلِ ﴾.	138-137	74
﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾.	147	-176-169 177
﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾.	164	164
-سورة ص-		
﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ ﴾.	21	222
-سورة الزمر-		
﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾.	22	121
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾.	36	103
﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾.	73	157
-سورة غافر-		
﴿ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾.	15	123
-سورة فصلت-		
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾.	46	103
-سورة الشورى-		
﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾.	**11**	**216**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	-سورة الزخرف-	
118	60	﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾.
	-سورة الدخان-	
71	39	﴿ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾.
	-سورة الأحقاف	
120	31	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾.
104	33	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ... ﴾.
	-سورة الفتح-	
184	16	﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾.
	-سورة الطور-	
214	38	﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾.
	-سورة النجم-	
166، 178	9	﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾.
	-سورة المجادلة-	
106	2	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾.
	-سورة الجمعة-	
111، 126	9	﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾.
	-سورة الطلاق-	
225	1	﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾.
	-سورة القلم-	
76، 100، 102	6	﴿ بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾.
	-سورة الحاقة-	
210	44	﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-سورة المعارج-		
﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾.	1	197
-سورة نوح-		
﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾.	25	119، 120
-سورة الإنسان-		
﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾.	01	220، 221، 223، 224
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾.	6	84، 85، 87، 197
﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾.	24	167، 175، 178، 188
-سورة المرسلات-		
﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾.	6	173
-سورة عبس-		
﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾.	3	225، 226
-سورة الانشقاق-		
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ. وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾.	2-1	158
-سورة الطارق-		
﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾.	4	234
-سورة الزلزلة-		
﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا. وَأَخْرَجَتْ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾.	2-1	146
-سورة قريش-		
﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ ﴾.	4	121

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأشعار

البيت	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة			
وبلدٍ عاميةٍ أعمـــــاؤهُ كأنَّ لونَ أرضهِ سماؤهُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	156
الباء			
حتَّى إذا قملتْ بطونُكم ورأيتم أبناءَكُم شَبُّوا وقلبْتُم ظهرَ المِجَـــنِّ لنا إنَّ اللّئيمَ العاجزَ الخَبُّ	الكامل	الأسود بن يعفر	158
لا كعبَة اللهِ ما هجرتُكم إلاّ وفي النّفس منكم أربُ	المنسرح	مجهول	76
أربٌّ يبولُ الثّعلبانُ برأسه لقد هانَ من بَالَتْ عليه الثعالبُ	الطويل	راشد بن عبد ربه السلمي أو الغاوي بن ظالم السلمي	83
فإن تسألُوني بالنِّساء فإنَّني بصيرٌ بأدواء النِّسَاء طبيبُ	الطويل	علقمة الفحل	82
تُورِّثنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	111
الجيم			
نحن بني ضبَّةَ أصحابُ الفلجْ نضربُ بالسيّفِ ونَرجُو بالفرجْ	الرجز	النابغة الجعدي	99
شربنَ بماء البحرِ ثم ترفّعتْ متى لُجَجٍ خُضرٍ لهنَّ نئيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	85، 86، 101

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحاء			
بدتْ مثل قَرْنِ الشَمسِ في رونقِ الضُّحى وصورتِها أو أنت في العينِ أملحُ	الطويل	ينسب لذي الرمة	177
وكان سيَّانِ أن لا يسْرحُوا نعمًا أو يسرَحُوه بها واغبرّت السّوحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	173
فصلٌ على خيرِ العشيَّاتِ والضُّحَى ولا تعبُد الشيطانَ و[illegible] فاعبدَا	الطويل	الأعشى (ميمون بن قيس)	211
ومستنّةٍ كاستنان الخَرُو ف قد قطَعَ الخيلَ بالمرودِ	المتقارب	رجل من بني الحرث	73
وقفتُ فيها أُصيلانًا أُسَائلُهَا أعيتْ جوابًا وما بالرَّبعِ من أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	134
شلّتْ يمينكَ إن قَتلْتَ لمسلمًا حلّتْ عليك عقوبةُ المتعمّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	237
ألم يَأْتيكَ والأنباءُ تَنمِي بما لاقت لبونُ بني زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	98
الراء			
تمنَّى ابنتايَ أن يعيش أبوهمَا وهل أنَا إلاَّ من ربيعةَ أو مُضرْ؟	الطويل	لبيد بن ربيعة	171
فقلتُ لهُ لا تبكِ عينُكَ إنَّمَا نحاولُ ملكًا أو نموتُ فنُعذَرا	الطويل	امرؤ القيس	183
ألا هل أتاها والحوادثُ جمّةٌ بأنَّ امرأ القيس بن تملكَ بيقرَا	الطويل	امرؤ القيس	98
وقد زعمتْ ليلَى بأنّي فاجرٌ **لنفسِي تُقاهَا أو عليها فجورُهَا**	**الطويل**	**توبة بن الحميّر**	172

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فما انقادت الآمالُ إلا لصابر	الطويل	مجهول	186
نَالَ الخلافةَ أو كَانَتْ له قدرًا كما أتى ربَّهُ موسى على قدرِ	البسيط	جرير	173
لمن الدِّيارُ بقُنَّةِ الحجرِ أقوَينِ من حُججٍ ومن دهرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	111
قد سُقيت آبالهم بالنَّار والنّار قد تشْفِي من الأوّارِ	الرجز	لم يُنسب لأحد	71
هنَّ الحرائر لا ربَّاتُ أخمرةٍ سودُ المحاجرِ لا يقرأْنَ بالسُّورِ	البسيط	الراعي النميري أو القتّال الكلابي	100
العين			
هم صلبُوا العبديَّ في جذعِ نخلةٍ فلا عطستْ شيبانُ إلا بأجدعا	الطويل	سويد بن أبي كاهل	213
ما وجدُ ثَكلَى كما وجدتُ ولا وجدُ عجولٍ أضلَّهَا ربـــعُ أو وجدُ شيخٍ أضلَّ نَاقتهُ يوم توافَى الحجيجُ فاندفعُوا	المنسرح	مالك بن عمرو، أو عدي بن الرعلاء، أو رجل من قضاعة	188
اللام			
أخذوا المخاضَ من الفصيل غُلبَّةً ظلمًا ويكتبُ للأمير أفيلاَ	الكامل	الراعي النميري	188
فلما أجزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنابطنٍ خبت ذي قفافٍ عقنْقلِ	**الطويل**	امرؤ القيس	158

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ بسقط اللِّوَى بين الدّخول فحومل	الطويل	امرؤ القيس	228
ما بُكاءُ الكبيرِ بالأطلالِ وسؤالي فهلْ تردُ سُؤَالِي	الخفيف	الأعشى	75
وكونوا أنتم وبني أبيكُم مكان الكُليتين من الطِّحَالِ	الوافر	مجهول	151
فقلت يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدًا ولو قطعُوا رأسِي لديك وأوصالِي	الطويل	امرؤ القيس	90
الميم			
سألتُ ربيعةَ من خيرُها أبا ثمَّ أمًّا؟ قالت: لمهْ؟	متقارب	مجهول	230
وكنت إذا غمزتُ قناة قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما	الوافر	ينسبُ إلى زيّاد الأعجم الأموي	183
وأرى لها دارًا بأغدرَةِ الـــ سيدانِ لم يُدرسْ لها رسمُ إلاّ رمادا هامدًا دفعتْ عنه الرِّيَاحَ خوالدُ سحمُ	الكامل	المخبّل السعدي	231
يُغضِي حياءً، ويُغضِي من مهابته فما يُكلَّمُ إلاّ حين يبتسمُ	البسيط	الفرزدق	119
أُغلي السِّباءَ بكلِّ أدكنَ عاتقٍ أوجونة قدحتْ وفُضَّ ختامُهَا	الكامل	لبيد بن أبي ربيعة	146
لاتنْهَ عن خلقٍ وتأتِي مثلهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ	الكامل	ينسب إلى أبي **الأسود الدؤلي**	152

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وإنّا لمَمَّا نَضْرِبُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقَى اللّسانَ من الفمِ	الطويل	أبو حيّة النميري	127
سائلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتنا أهلْ رأونا بسفْحِ القاعِ ذي الأكمِ	البسيط	زيد الخيل	222
ومهمَا تَكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تَخفَى على النّاسِ تُعلَم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	135
النون			
فليتَ لي بهم قوما إذا ركبُوا شَنُّوا الإغارَةَ فرسانًا وركبانًا	البسيط	قريط بن أنيف	8
فكفَى بنا فضلاً على من غيرُنا حبُّ النبيِ محمدٍ إيّانَا	الكامل	حسان بن ثابت أو كعب بن مالك	101
الهاء			
إذا رضيّتَ عليَّ بنُو قُشيْرٍ لعمرُ اللهِ أعجبني رضاهَا	الوافر	القحيف العقيلي	211
فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حَكيمُ بن المسيّبِ منتهَاهَا	الوافر	القحيف العقيلي	106
الياء			
عُميرةَ ودِّعْ إن تجهزت غاديًا كفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرء ناهيَا	الطويل	عبد بني الحسحاس	94

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة الزبيدي، (عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي)، تحقيق: د/طاق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، (1407هـ-1987م).
2. أبحاث في تاريخ العربية ومصادرها، د/محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، ط1، (1417هـ-1996م).
3. الاتقان في علوم القرآن، السيوطي، (جلال الدين عبد الرحمن)، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، (1973م)
4. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد)، كتب هوامشه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ-1985م).
5. أخبار النحويين البصريين، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)، نشر وتهذيب فريتس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، (1986م).
6. أدب الكاتب، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط4، (1382هـ-1963م).
7. ارتشاف الضّرب من لسان العرب، أبو حيّان (أثير الدين محمد بن يوسف)، تحقيق: د/رجب عثمان محمد، ومراجعة: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1418هـ-1998م).
8. الأزهية في علم الحروف، للهروي (علي بن محمد النحوي)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (1413هـ-1993م).
9. **أساليب العطف في القرآن الكريم، د/مطصفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، (1999م).**

10.أسلوب "إذ"في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، د/عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1408هـ-1988م).

11.الاسم والصفة في النّحو العربي والدراسات الأوربية، د/محمود أحمد نحلة ومعه، ترجمة: لبحث فارنردم (الاسم والصفة عند النحاة العرب)، دار المعرفة الجامعية، 1994م.

12.أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، د/ سعيد الأفغاني، دار الآفق العربية، (1413هـ-1993م).

13.الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، مراجعة وتقديم د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي.

14.إشكاليات القراءة وآليات التأويل، د/نصر حامد أبو زيد، الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت- لبنان، ط6، (2001م).

15.أصول الفقه الإسلامي، د/ وهبة الزحيلي، دار الفكر، الجزائر، دمشق، سوريا.

16.الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1408هـ-1988م).

17.أصول النحو العربي، د/محمود أمين نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، (1407هـ-1987م).

18.إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسن بن أحمد)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

19.إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق وتقديم: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، ط1، (1413هـ-1992م).

20.إعراب القرآن المنسوب للزجاج (أبو إسحاق)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية، (1963م).

21.إعراب القرآن للنحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد)، تحقيق: د/زهير، غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، لبنان، ط3، (1409هـ-1988م).

22.الاقتراح في علم أصول النّحو، السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ-1997م).

23.أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د/ فاضل مصطفى الساقي، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة (1397هـ-1988م).

24.الألفية، ابن مالك (محمد بن عبد الله)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.

25.أمالي، ابن الشجري (هبة الله بن علي)، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1413هـ-1992م).

26.إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، (1406هـ-1986م).

27.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري (كمال الدين أبو البركات) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

28.الإيضاح العضدي، الفارسي (أبو علي الحسن بن عبد الغفار) تحقيق: أحمد حسن شاذلي، مزهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط1، (1389هـ-1969م).

29.الإيضاح في علل النحو، للزجاجي (أبو القاسم عبد الله ابن إسحاق)، تحقيق: د/مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، (1406هـ-1996م).

30.البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1402هـ-1982م).

31.البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة قم.

32.البحر المحيط أبو حيان الأندلسي، منشورات دار الفكر، ط2، (1403هـ-1983م)

33.بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية (شمس الدين)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

34.البرهان في علوم القرآن، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

35.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، (1399هـ-1979م).

36.بلاغة العطف في القرآن الكريم، دراسة أسلوبية، د/عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط (1981م).

37.البلاغة الأسلوبية، د/محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1984م).

38.تاريخ الرسل والملوك، الطبري (أبو جعفر)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (1962م).

39.تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط5، (1981م).

40.تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، شرح ونشر، السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، (1393هـ-1971م).

41.التبيان في إعراب القرآن العكبري، أبو البقاء (عبد الله بن الحسين)، تحقيق: محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ-1987م).

42.التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة، عبد الرحمن بن سليمان العثيمن، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م).

43.التطور النحوي: برجستراسر، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الرياض، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (1402هـ-1982م).

44.التعريفات للشريف الجرجاني (علي بن محمد) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1983م).

45.التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، الشيخ محمد هادي معرفة تنقيح، قاسم النوري، الناشر: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلاميةن ط1، (1419هـ).

46.التلخيص في أصول الفقه، الجويني (أبو المعالي عبد الملك)، تحقيق: عبد الله جولم النيبالي، شبيّر أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، (1405هـ-1985م).

47.تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، د/ محمد حسن عوّاد، عمان الأردن، ط1، (1402هـ-1982م).

48.تهذيب اللغة، الأزهري (محمد بن أحمد)، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

49.توجيه اللمع، ابن الخباز (أحمد بن الحسين) على شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق: أ.د/ فايز زكي، محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، (1423هـ-2002م).

50.ثراء المعنى في القرآن الكريم، د/محمد خليل جيجك، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، (1419هـ-1999م).

51.جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط(1409هـ-1984م).

52.جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المطبعة العصرية، صيدا، بيروت، ط37 (1420هـ-2000م).

53.الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد)، دار الكتاب العربي، بيروت.

54.الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرحمن)، تحقيق: د/فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (1405هـ-1985م).

55.الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (الحسن بن قاسم)، تحقيق: د/فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1413هـ-1992م).

56.حاشية الصبان (محمد بن علي)، على شرح الأشموني (علي بن محمد) على ألفية ابن مالك، تصحيح ومراجعة: رضوان محمد رضوان، المكتبة التجارية الكبرى، مصر: المطبعة المصرية بالأزهر (1349هـ-1931م).

57.حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشكاه.

58.الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، دار المأمون، دمشق، بيروت، (1411هـ-1991م).

59.الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، هادي عطية، مطر الهلالي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية (1406هـ-1986م).

60.الحروف، المزني (أبو الحسن)، تحقيق: د/محمود حسين محمود ود/محمد حسين عواد، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط1، (1403هـ-1983م).

61.حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق: د/توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ط1، (1404هـ-1984م).

62.الحروف، الفارابي (أبو نصر)، تحقيق: محسن مهدي، بحوث ودراسات إدارة معهد الآداب الشرقية، دار الشرق، بيروت، لبنان (1970م).

63.حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه، د/محمود سعد، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية.

64.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة.

65.الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

66.الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د/مهدي المخزومي، بغداد، (1960).

67.دائرة المعارف، بطرس البستاني، دار المعرفة، لبنان.

68.دائرة المعارف الإسلامية، إصدار أحمد الشنتاوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، مراجعة: د/محمد مهدي علام، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

69.دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، نشر المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ط2، (1380هـ-1960م).

70.الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د/حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر.

71.دراسة في النحو الكوفي، من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، دار الكتب، بيروت.

72.الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الشنقيطي (أحمد بن الأمين) شرح وتحقيق: د/عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط(1421هـ-2001م).

73.الدرس النحوي في بغداد، د/مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ-1987م).

74.دروس في المذاهب النحوية، د/عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، (1988م).

75.دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن)، تصحيح: الإمام: محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، دار الكتب العلمية، ط1، (1409هـ-1988م).

76.دور الحرف في أداء معنى الجملة، صادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (1996م).

77.ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1999م).

78.ديوان امرئ القيس، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، (1409هـ-1989م).

79.ديوان جرير، دار بيروت، للطباعة والنشر، (1406هـ-1986م).

80.ديوان زهير، دار بيروت للطباعة والنشر، ط(1402هـ-1982م).

81.ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، (1386هـ-1966م)

82.ديوان النابغة (الذبياني) المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.

83.رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق: أحمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، (1975م).

84.سر صناعة الإعراب، ابن جني تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، (1413هـ-1993م).

85.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي (أبو الفلاح عبد الحي)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

86.شرح أبيات المغني، البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد، يوسف دقاق، دمشق، ط(1973م).

87.شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد ود/محمد بدوي المختون، طبعة هجر 1 (1410هـ-1990م).

88.شرح التصريح على التوضيح، الأزهري (خالد بن عبد الله)، دار الفكر.

89.شرح جمل الزجاجي المسمّى بالشرح الكبير، ابن عصفور، (علي بن مؤمن الإشبيلي)، تحقيق: د/صاحب أبو جناح.

90.شرح ديوان الحماسة، المرزوقي (أبو علي أحمد)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ-1984م).

91.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف جمال الدين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

92.شرح شواهد المغني، السيوطي، تصحيح محمد بن التلاميذ التركزي الشنقيطي، لجنة إحياء التراث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

93.شرح كتاب سيبويه المسمى "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، ابن خروف الإشبيلي (أبو الحسن علي بن محمد)، تحقيق ودراسة: محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا، ط1، (1425هـ-1995م).

94.شرح كتاب سيبويه، السيرافي، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط1، 1316هـ.

95.شرح المفصل، ابن يعيش، (يعيش بن علي)، تصحيح وتعليق: مشيخة الأزهر وإدارة الطباعة المنيرية، مصر.

96.الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تقديم: الشيخ حسن تميم، مراجعة وإعداد: الشيخ محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

97.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (أبو الحسن أحمد)، تحقيق وتقديم: د/مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، لبنان، (1338هـ-1964م).

98.صحيح البخاري، (أبو عبد الله محمد إسماعيل)، النسخة اليونينية، الشيخ أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، القاهرة، (1985م).

99.صحيح مسلم، (أبو الحسين مسلم بن الحجاج)، بشرح النووي يحي بن شرف، تحقيق وفهرسة: عصام الصبابطي، وحازم محمد، وعماد عامر، دار الحديث، القاهرة، ط1، (1415هـ-1994م).

100. ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1.

101. طبقات فحول الشعراء، الجمحي (محمد بن سلام)، قراءة وشرح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، القاهرة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

102. طبقات النّحويين واللغويين، الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

103. ظاهرة التأويل في الدرس النحوي (بحث في المنهج)، عبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي، الرياض، ط1، (1408هـ-1988م).

104. العربية والوظائف النحوية، د/عبد الله الرماني، دار المعرفة الجامعية، (1996).

105. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح: خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق: د/البدراوي زهران، دار المعارف، مصر، (1963م).

106. غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد)، نشر برجستراسر، القاهرة، (1932م).

107. الفهرست، ابن النديم (محمد أبو إسحاق)، تحقيق وتقديم: د/مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، (1406هـ-1985م).

108. الفوائد، ابن قيم الجوزية، تصحيح محمد بدر الدين، النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1.

109. في أصول النحو، د/سعيد الأفغاني، دار الفكر، مطبعة جامعة دمشق، ط3، (1383هـ-1964م).

110. قواعد النّحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، د/حازم علي كمال الدين، مراجعة وتقديم: د/رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الآداب، القاهرة.

111. القيّاس في النحو العربي، نشأته وتطوره، د/سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمّان، ط1، (1997م).

112. الكافية في النحو العربي، ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو)، بشرح الرضي الاستراباذي (محمد بن الحسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

113. الكامل في اللغة والأدب، المبّرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، دار الفكر.

114. كتاب الأمة (في شرف العربية)، د/إبراهيم السامرائي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر، (1994).

115. الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ج1،2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408هـ-1988م).

- ج3، مطبعة المدني (1412هـ-1992م).

-ج4، دار الرفاعي، الرياض، القاهرة، ط2 (1402هـ-1982م)

116. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، القاهرة، مصطفى، الحلبي (1972م).

117. كشف الأسرار بشرح المصنّف على المنار النّسفي (حافظ الدين) مع شرح نور الأنوار على المنار لحافظ شيخ أحمد المعروف بملاجيون الحنفي الصديقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1406هـ-1986م).

118. لسان العرب، ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن كرم)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (1997م).

119. اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسان، عالم الكتب، ط3، (1418هـ-1998م)

120. اللّمع، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، (1405هـ-1985م).

121. مجاز القرآن، أبو عبيدة (معمر بن المثنى)، عارضه بأصوله وعلّق عليه، د/محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

122. مجالس ثعلب (أبو العباس أحمد يحيى)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط5.

123. مجمع الأمثال، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري)، مصر، (1352هـ).

124. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1419هـ-1998م).

125. المخصّص، ابن سيده (علي بن إسماعيل)، دار الفكر، بيروت، (1398هـ-1978م).

126. المدارس النحوية أسطورة وواقع، د/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط1، 1987.

127. المدارس النحوية، د/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت.

128. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، (1406هـ-1986م).

129. مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، العربي.

130. المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، السيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1408هـ-1987م).

131. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري، عوض محمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1983).

132. معاني الحروف، الرماني (علي بن عيسى)، تحقيق: د/عبد الفتاح إسماعيل، شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط2، (1407هـ-1986م).

133. معاني القرآن، الأخفش (ت215) (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)، دراسة وتحقيق: د/عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط1، (1405هـ-1985م).

134. معاني القرآن للفراء (ت207) (أبو زكريا يحيى بن زياد)، تحقيق: يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، منشورات ناصر خسرو طهران.

135. معاني القرآن وإعرابه، الزجاجي (أبو إسحاق)، شرح وتعليق: د/عبد الجليل عبدة شلبي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت.

136. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب لمعرفة الأديب ياقوت الحموي (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1411هـ-1991م).

137. معجم البلدان ياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1410هـ-1990م).

138. معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، (2002).

139. معجم الكليات، الكفوي (أيوب بن موسى)، إعداد وطبع: د/عدنان دوريش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، (1413هـ-1993م).

140. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (1407هـ-1987م).

141. مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد بن مصطفى (طاش كبرى زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1405هـ-1985م).

142. المفصل في تاريخ النحو العربي، د/محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لنبان، (1399هـ-1979م).

143. المفصل في علم العربية، الزمخشري، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصّل للسيد محمد بدر الدين أبي فارس النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2.

144. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، (1982).

145. المقتضب، المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق: محمد عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

146. مقدمة ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، دار الجيل، بيروت.

147. مقدمة في النحو، خلف الأحمر (خلف بن حيّان)، تحقيق: عز الدين التنوطي، دمشق، (1381هـ-1961م).

148. المقرّب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، (1392هـ-1972م).

149. من أسرار اللغة، الأنباري، تحقيق: د/فخر صالح قباوة، دار الجيل، بيروت، ط1، (1415هـ-1995م).

150. منهج المسالك إلى ألفية بن مالك، الأشموني (علي بن محمد) تقديم وهميش وفهرسة: حسن حمد، بإشراف بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419هـ-1998م).

151. الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي (صدر الدين الاستانبولي)، شرح وتعليق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

152. النّحو العربي قواعد وتطبيق، د/مهدي المخزمي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، (1406هـ-1986م).

153. النّحو العربي نقد وبناء، د/إبراهيم السامرائي، دار صادر، بيروت، لبنان.

154. نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، الفيصلية، مكة المكرمة.

155. النّحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط8.

156. النحو وكتب التفسير، د/إبراهيم عبد الله رفيدة، طبعة المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984.

157. نشأة دراسة حروف المعاني وتطورها، د/هادي عطية مطر الهلالي، الموسوعة الصغيرة، دائرة الشؤون الثقافية والنشر بغددا، (1985م).

158. نشأة النّحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط2، (1389هـ-1969م).

159. همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1421هـ-2000م).

160. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين)، تحقيق: د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.

الرسائل والدوريات

1. التوظيف السياقي لحروف الجر القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، المجاهد منصور مصلح، إشراف، د/فهمي حجازي، د/عبد الحميد السيوري، جامعة، القاهرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1999.

2. حروف المعاني عند ابن هشام دراسة منهجية دلالية، ذهبية بورويس، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د.عبد الله بوخلخال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسم اللغة والدراسات القرآنية، (1994م).

3. مجلة الأحمدية لحروف الجر وتعلقها، د/خليل إبراهيم السامرائي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، محرم (1488هـ-2001م)، ع7.

4. مجلة الأحمدية (مشكلة الزيادة لحروف) المعاني، د/فخر الدين قباوة، دار البحوث للدراسات الإسلامية، وإحياء التراث، دبي، محرم 1423هـ-مارس 2002م)، ع10.

5. مجلة أضواء الشريعة بالرياض، بحث في أثر معاني الحروف في اختلاف الفقهاء، د/الطيب خضري السيد سالم، الناشر إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، (1402هـ)، ص13.

6. مجلة مجمّع اللغة العربية بالقاهرة، نشأة الخلاف عند النحويين البصريين والكوفيين، مصطفى السقا، مطبعة التحرير، مج10.

7. المناظرات النحوية بين البصريين والكوفيين، رسالة ماجستير، علي مدلل، إشراف: د/بلقاسم ليبارير، جامعة الأمير عبد القادر، قسم اللغة والدراسات القرآنية، قسنطينة، الجزائر، (1998-1999).